Al-mi'yar (Dubay)
ISSN : 2303-9604
العدد السادس

يناير 2017 م – ربيع الآخر 1438 هـ

# المعيار

## مجلة كلية الإمام مالك للشريعة والقانون

علمية محكَّمة تصدر عن الكلية بداية كل سنة ميلادية

### اقرأ في هذا العدد

* خواص القرآن الكريم في الشفاء بين الوقوف عند المأثور والتوسع في الاجتهاد
* الجوانب القانونية لتأسيس شركات كرة القدم في الأندية الرياضية في دولة الإمارات
* صناعة الفتوى عند ابن سراج الأندلسي
* ضمانات الخصوم في استقلال المحكم وحياده في القانون الإماراتي-دراسة مقارنة
* عقد التأجير التمويلي دراسة قانونية
* حديث لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة تخريجه وألفاظه وأهم فوائده
* جوامع الكلم النبوية في أربعين حديثا وفعالية اللغة
* مراحل المنهاج التعليمي عند علماء اللسان العربي
* الانعكاسات القانونية لإجراء البحث الطبي على الإنسان الحماية الأخلاقية وتدويل الحماية

المعيار _ مجلة كلية الإمام مالك للشريعة والقانون
مجلة علمية محكمة سنوية

كلية الإمام مالك للشريعة والقانون
Imam Malik College For Sharia & Law

Al-mi'yar (Dubay)
ISSN : 2303-9604

العدد السادس

يناير 2017 م – ربيع الآخر 1438 هـ

المشرف العام

أ د. عيسى بن عبد الله بن مانع الحميري

رئيس هيئة التحرير

أ د. أحمد عبد الملك السعدي

سكرتير التحرير

د. أحمد عبد القادر الرفاعي

هيئة التحرير

د. خالد رأفت أحمد
د. حافظ عبد الرحمن خير بابكر
د. طارق عبد الحميد البكوش
د. شمس الدين محمد التكينة

الهيئة الاستشارية

أ د. خليفة بابكر الحسن
أ د. علي سيد علي قاسم
أ د. أبو لبابة الطاهر حسين
أ د. محمد شلال العاني

**كلية الإمام مالك للشريعة والقانون**

**هيئة تحرير مجلة الكلية (المعيار)**

**دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة**

**المدينة الأكاديمية العالمية، المبنى رقم (11)**

**ص.ب : 65760**

**هاتف : 04-4370373 ، فاكس : 4370372 -04**

**البريد الإلكتروني : a.alrifai@imc.gov.ae**

**(اللائحة الخاصة بمجلة الكلية المحكمة)**

بناء على الصلاحيات الممنوحة لمدير عام الكلية بموجب النظم الداخلية المعتمدة ، وبناء على اللوائح الداخلية المعمول بها في الكلية، وعلى المادة (13) **من** الفقرة رقم : (**4 – 1 – 2**) من اللائحة، والخاصة **بوحدة البحث العلمي والمجلة**، وبناء على توصيات هيئة تحرير المجلة، بتاريخ: 2009/10/15 .

**فإننا نصدر ما يلي :**

**أولا : إنشاء المجلة ووصفها :**

تنشئ كلية الإمام مالك للشريعة والقانون مجلة علمية متخصصة ومحكمة تصدر سنويا عنها باسم (المعيار) .

**ثانيا : أهداف المجلة :**

1- تحقيق إسهام الكلية في الحياة العلمية، من خلال نشر البحوث والدراسات و أعمال التحقيق المتخصصة التي يقوم بكتابتها أساتذة وباحثون متخصصون .

2- تشجيع الاجتهاد التشريعي، الفقهي والقانوني، من خلال نشر بحوث تعنى بالقضايا المعاصرة والمستجدة توافق الشروط والمعايير المعتمدة في سياق التحكيم .

3- تحقيق دخول الكلية مجال التحكيم الأكاديمي والبحثي .

**ثالثا : مجالات النشر :**

1- البحوث والدراسات التي تضيف جديدا في مجال التخصص وتخضع للمعايير .
2- البحوث التي تعنى بتحقيق المخطوطة التراثية ذات الصلة بالتخصص .
3- البحوث التي تعنى بالقضايا التشريعية المستجدة في العصر وتقدم حلولا لمشكلاته .
4- الترجمات العلمية ذات الصلة بالاختصاص .
5- الدراسات النقدية ذات الصلة بنقد بحوث ودراسات منشورة في جامعات وكليات ومراكز بحثية أخرى وموافقة للتخصص .
6- التقارير الخاصة بعرض الكتب الجديدة المنشورة .
7- الورقات التي تعنى بالتعليق على الأحكام القضائية .

**رابعا : لغة النشر :**

تنشر البحوث باللغة العربية، ويجوز نشر ملخصات عنها باللغتين الإنكليزية أو الفرنسية .

**خامسا : التحكيم :**

1- تحال جميع البحوث والدراسات والتحقيقات والتقارير المقدمة للنشر على متخصصين لتحكيمها علميا وفق المعمول به أكاديميا .

2- تنشر الأعمال العلمية بعد موافقة المحكمين عليها، أو بعد إتمام الكاتب للتعديلات المقترحة من قبل المحكمين في حال اقتراحها، والتي يخبر بها في حينه .

3- يمنع نشر الأعمال التي لا يجيزها المحكمون بصورة نهائية ويخبر الكاتب بذلك في حينه.

4- يعرض البحث موضوع التحكيم على محكمين اثنين، وفي حالة تعادل قبول البحث مع رفضه، يعرض على ثالث للترجيح .

5- يمنح كل محكم من المحكمين مكافأة مالية وفق الأصول، مقابل تحكيمه للبحث المعد للنشر، ويستحق ذلك عند انتهائه التام من صياغة التقرير النهائي .

**سادسا : قواعد النشر :**

1- أن يلتزم الباحث أصول البحث العلمي، من حيث التوثيق، والإشارة إلى المصادر والمراجع وفق المتعارف عليه أكاديميا .

2- يشترط في البحوث المقدمة للنشر ألا تكون قد سبق نشرها في مكان آخر .

3- ألا تكون مقدمة للنشر في مجلة أخرى ويتعهد الكاتب بذلك .

4- لا تنشر البحوث التي تكون جزءا من رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه أو الماجستير أو جزءا من كتاب مطبوع .

5- لا يحق للكاتب نشر بحثه في مكان آخر بعد اعتماد نشره في المجلة إلا بعد حصوله على موافقة خطية بذلك .

6- أن يوافق الكاتب على نقل حقوق النشر إلى المجلة .

7- أن يحصل الكاتب على إذن من هيئة تحرير المجلة لاستخدام نتاج له تم نشره سابقا .

8- عند نشر العمل العلمي فإن الكاتب يمنح ثلاث نسخ من العدد المشتمل على عمله، إضافة إلى عشر نسخ مفردة من هذا العمل .

9- لا ترد البحوث والموضوعات المرسلة للمجلة إلى أصحابها، سواء نشرت أم لم تنشر .

10-أن ما ينشر يعبر عن فكر كاتبه، ولا يمثل بالضرورة، رأي المجلة أو اتجاهها .

**سابعا :متطلبات النص المقدم للنشر**

1- يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث عن (75) صفحة من القطع العادي، ولا يقل عن (30) .

2- أن يتضمن البحث كلمات دالة على التخصص الدقيق للبحث، وعلى مقدمة، ومتن مقسم على أقسام مناسبة، وخاتمة، كما يتضمن قائمة للمصادر والمراجع.، وأن يحتوي البحث كذلك على: ملخص باللغتين العربية والإنكليزية، في صفحة واحدة لكل ملخص، ونبذة مختصرة عن المؤلف .

3- يذكر اسم المؤلف ووظيفته الحالية بعد عنوان البحث مباشرة .

4- تقدم البحوث مطبوعة بخط Arabic transparent حجم (14) للنصوص في المتن، وبالخط نفسه بحجم (12) للهوامش في نهاية البحث، ويكتب البحث على وجه واحد، مع ترك مسافة 1.5 بين السطور. وينبغي مراعاة التصحيح الدقيق في جميع النسخ .

5- تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في النص، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤها والملاحظات التوضيحية في أسفلها .

6- تدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب أسماؤها في أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول .

7- تكون الحواشي 2.6 سم على جوانب الصفحة الأربعة .

8- تذكر الهوامش أسفل الصفحة، وتعطى رقما متسلسلا واحدا .

9- تذكر قائمة المصادر والمراجع مرتبة ترتيباً هجائياً حسب اسم الشهرة في آخر البحث، على النحو الآتي :

أ- كتاب : سامي، فوزي محمد، التحكيم التجاري الدولي، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009 .

ب- بحث منشور في دورية علمية : الريسوني، قطب، أبو القاسم بن ورد المالكي ومنهجه في فقه النوازل، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد 37، يونيو 2009، ص 121-177 .

ت- فصل من كتاب : الموسوي، حسن، المدخل إلى علم النفس، في كتاب: موسوعة علم النفس، ط3، الكويت : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2007، ص 17-48 .

ث- بحث في أعمال مؤتمر: عواد، محمد، دراسة تحليلية لتأثير سوق الأوراق النقدية على الاقتصاد الوطني، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد الوطني في القرن الحادي والعشرين، جامعة الشارقة، 14 – 15 تشرين أول 2005 .

ج- رسالة ماجستير أو دكتوراه : بشارة ، موفق، أثر برنامج تدريبي لمهارات التفكير عالي الرتبة في تنمية التفكير الناقد والإبداعي لدى طلاب الصف العاشر الأساسي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن، (2003) .

**ثامنا : ضوابط تسليم الأعمال العلمية المقدمة للنشر :**

1- تقدم الأعمال العلمية مطبوعة بثلاث نسخ وفق المعايير المذكورة في **(متطلبات النص المقدم للنشر)** .
2- إلى جانب النسخ المطبوعة، يقدم الكاتب نسخة إلكترونية من العمل معالجة على برنامج معالج النصوص (word) .
3- أن يرفق الكاتب سيرته الذاتية مشتملة على جميع البيانات الخاصة به .
4- أن يكتب رسالة يطلب فيها تحكيم عمله ومن ثم نشره إلى هيئة تحرير المجلة .
5- يمكن إرسال البحث على البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة مشفوعا بالرسالة .

**صدر بتاريخ : 2009/11/01**

**الرئيس التنفيذي للكلية**

**أد. عيسى بن عبد الله بن مانع الحميري**

# المحتويات


*** افتتاحية العدد**

أ د. عيسى بن عبد الله بن مانع الحميري ..... **11**

*** خواص القرآن الكريم في الشفاء بين الوقوف على المأثور والتوسع في الاجتهاد**

د. علي عبد العزيز سيور ..... **17**

*** الجوانب القانونية لتأسيس شركات كرة القدم في دولة الإمارات العربية**

د. مراد محمود المواجدة، ود. عامر محمود الكسواني ..... **55**

*** صناعة الفتوى عند ابن سراج الأندلسي**

د. نبيل طنطاني ..... **99**

*** ضمانات الخصوم في استقلال المحكم وحياده في القانون الإماراتي مقارن**

د. خالد أحمد سالم الشوحة..... **129**

*** عقد التأجير التمويلي - دراسة قانونية**

د. ناصر محمد الشرمان ..... **173**

*** حديث لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة تخريجه وألفاظه وأهم فوائده**

د. عبد السميع محمد الأنيس ..... **215**

*** جوامع الكَلِم النبوية في أربعين حديثا وفعالية اللغة**

د. طارق أمين ساجر الرفاعي ..... **255**

*** مراحل المنهاج التعليمي عند علماء اللسان العربي**

د. عبد الله عبد الرحمن السعدي ..... **321**

*** الانعكاسات القانونية لإجراء البحث الطبي على الإنسان الحماية الأخلاقية وتدويل الحماية**

د. ياسر عبد الحميد الافتيحات ..... **351**

## افتتاحية العدد بقلم المشرف العام :

### أد. عيسى بن عبد الله بن مانع الحميري

الحمد لله خالق عوالم السماوات والأرض وعالم الإنسان، منزل التوراة والإنجيل والقرآن، على أولي العزم من رسله ليكونوا أدلاء على منهجه ويعرِّفوا الخلق على عظيم مننه، والصلاة والسلام على أفضل الخلق قاطبة، نبينا محمد بن عبد الله، معلم العالمين منهج الحق سبحانه في تربية الخلق، وعلى آله وأصحابه حماة الدين.أما بعد:

فإن من روائع ما جاءت به الشريعة الغراء، ليس للأمة الإسلامية فحسب، بل للإنسانية جمعاء، هو منهجها التربوي الإنساني، الذي يشكل التزامه وتطبيقه مصدر استقرار وأمن دنيوي للمجتمعات والأفراد، أسلموا أم لم يسلموا، ومصدر سعادة وأمان في الدنيا والآخرة إذا ما آمنوا وأسلموا، فالمتأمل في كتاب الله عزَّ وجلَّ وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليجد من التشريعات والدساتير القانونية على مستوى الفرد والمجتمع، التي تؤسس للمنهج التربوي الرباني عبر الرسالات، ما يجعل هذا المتأمل في دهشة وإعجاب، وتوقير واحترام، لما تميزت به الشريعة الغراء من خصائص تجعلها تواكب المستجدات في كل عصر بما يعرف بفقه الوقائع والنوازل.

فقد جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم : "أن الكتاب الأول أنزل من باب واحد على حرف واحد، وأنزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: أمر ونهي وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال"، فهذه الشريعة خُصَّت من بين الشرائع المساوية أنها نزلت من سبعة أبواب على سبعة أحرف، بينما شرائع التوراة والإنجيل والكتب السابقة قد نزلت من باب واحد على حرف واحد، والأبواب السبعة التي نزل منها القرآن تفيد بما لا يدع مجالا للشك، أن هذا الكتاب العظيم الخاتم هو منهج حياة، وضع منهجا تربويا للأجيال المتعاقبة تجلى في سبعة نُسق، هي أبواب : الأمر والنهي والحلال والحرام والمحكم والمتشابه والمثل، كتأصيل تربوي للوصول إلى معرفة سعة رحمة الله تعالى بعباده ولطفه بهم، حين أرشدهم إلى هذا المنهج وأودع فيه سرَّ استقرارهم وطمأنينتهم وسعادتهم، سيما وأن الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن هي لغات العرب ولهجاتهم، التي تؤكد فصاحة اللسان العربي وقوة بلاغته وبديع تصريفاته، حيث جاء بالحقيقة والمجاز، وبالحذف والإضمار، وبصنوف الاستعارة والكناية، وبالتقديم والتأخير، وخلافها، مما يدل على سعة المعاني التي تجيء بها قوالب الألفاظ، وكثرة الألفاظ التي تساق لتأكيد

معنى بعينه، في سياق المرادفات، كل ذلك يجعل من الشريعة الإسلامية مصدر إلهام للمجتهدين والمبدعين، والربانيين المجددين، الذين أثبتوا بإنجازاتهم جدارة الرسالة الخاتمة الخالدة لإخراج الناس من عبية الجاهلية إلى نور الهداية والسلام، وفق الحياة التي ارتضاها الحق سبحانه لعباده الذين خلقهم لأجل إيصال الإيراد الإلهي إليهم، وتبليغهم مراد الحق من خلقهم ووجودهم على هذه البسيطة، فالمؤمن رسول الحق للخلق حتى لا يبقى للإنسان في التبليغ حجة بعد الرسل، وكل مؤمن هو وريث الرسول محمد في تبليغ هذه الرسالة .

وقد اعتادت مجلة المعيار تجسيد هذه المنهجية الواقعية في طريقة اعتماد البحوث والدراسات، التي أتت في هذا العدد حافلة متنوعة في معالجة القضايا الطارئة.

حيث أتى البحث الأول ضمن الدراسات القرآنية وهو بعنوان : **(خواص القرآن الكريم في الشفاء بين الوقوف على المأثور والتوسع في الاجتهاد)**، حيث توصل الباحث إلى ثبوت خاصية الشفاء بآيات القرآن الكريم عن النبي صلى الله عليه وسلم، قولا وعملا، وصحة الاجتهاد في التوسع باختيار آيات لم يرد فيها نص مأثور وذلك لغرض الاستشفاء بها، وأن هذا العلم من علم خواص القرآن وهو من العلوم التي ينبغي أن يعتنى بها لما فيها من آثار تعود بالنفع على المسلم خاصة، ولما فيه من إثبات صورة من صور إعجاز القرآن الكريم، وأنه كلام الله المعجز ليس فقط ببلاغته وأحكامه وتشريعه، بل حتى في تأثيره وآثاره.

أما البحث الثاني فهو جديد في بابه ضمن الدراسات القانونية التأصيلية وقد أتى بعنوان : (الجوانب القانونية لتأسيس شركات كرة القدم في دولة الإمارات العربية المتحدة)، حيث تناول الباحث في هذه الدراسة موضوعا مستحدثا فرضه واقع ما آلت إليه ممارسة لعبة كرة القدم، بعد دخولها عالم المال والأعمال من خلال واقع تجاري قضى بتحويل أنديتها إلى شركات استثمارية تتنافس فيما بينها لجني الأرباح بعد أن كانت اللعبة هواية ورياضة احترافية، فنتج عن ذلك تأسيس شركات كرة القدم التي تمارس أعمالها وفقا لرؤية تجارية، مما ترتب عليه عدد من الآثار بالغة الأهمية، من حيث القانون الواجب التطبيق على إجراءات تأسيسها، بالإضافة إلى عرض المنازعات التي تنشأ عنها على قضاء خاص نظرا لخصوصية نشاطها، بالإضافة إلى تحوّل صفة نشاطها من أعمال مدنية إلى أعمال تجارية، وقد استتبع ذلك

ضرورة مراعاة تشريعات القانون التجاري جانب ما تحتاجه هذه الشركات من أحكام وقوانين متطورة .

وأتى البحث الثالث بعنوان : (صناعة الفتوى عند ابن سراج الأندلسي)، وقد أكد أن صناعة الفتوى هي قوانين نظرية ينبغي للمتفقه استيعابها، كما أنها تقوم على مبادئ دقيقة لابد من حيازتها، وهي في عمقها قواعد تطبيقية وعملية، تحتاج إلى دربة ومراس في كتب الفقه، خاصة كتب فقه النوازل التي تعين الفقيه على اكتساب الملكة الفقهية في دراسة ما يستجد من الوقائع، أما فتاوى ابن سراج فقد تضمنت جملة من القوانين الفقهية العامة التي يمكن أن يدرب المفتون عليها في استيعاب فلسفة الفقه الإسلامي، فتكون المرشد المعين لمباشرة عملية الإفتاء والاجتهاد في القضايا المعاصرة بضبط الصناعة الفقهية، وما تقتضيه من أسس علمية.

وضمن الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون، التي تحرص المجلة على تعزيزها وصقلها، جاء البحثان الرابع والخامس، أولهما تحت عنوان : (ضمانات الخصوم في استقلال المحكم وحياده في القانون الإماراتي دراسة مقارنة)، وقد خلص الباحث فيه إلى أن التحكيم عمل اختياري، وأن الأصل في التحكيم الاختياري في جميع القوانين والتشريعات أن يقوم الأطراف بالاتفاق على اختيار محكمهم مباشرةً أو على آلية اختياره أو توكيل الغير باختياره ، وحتى لو لم يتم ذلك في شرط التحكيم، فلا يهدر الاتفاق على التحكيم بل يمكن لأحد الأطراف اللجوء الى المحكمة لتعيين المحكم في معظم القوانين حتى لا يكون تعنت أحد الطرفين في اختيار محكمه سبباً للتهرب من الزامية شرط التحكيم، وقد قام الباحث بعقد مقارنة بين شروط وتطبيقات التحكيم الواردة في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، وبيان الفروق بين إجراءات التحكيم وإجراءات القضاء، وصفات المحكم وصفات القاضي، ودور التحكيم في تخفيف الأعباء الإجرائية عن كاهل القضاء، كل ذلك في سياق التطبيقات المعاصرة .

وأما ثاني الدراستين المقارنة فقد أتى بحثها بعنوان : (عقد التأجير التمويلي دراسة قانونية مقارنة)، وانتهت إلى أنَّ عقد التأجير التمويلي هو عقد ذو طبيعة خاصة، نشأ لسد حاجات اقتصاديّة، وهو عبارة عن نظام قانوني مركَّب، يتكون من قواعد مستمدَّة من بعض العقود التقليديّة، ليكوّن نظاماً قانونياً متميزاً عن غيره من الأنظمة القانونيّة

المعروفة. فلهذا العقد طبيعة قانونية خاصة يمكن إدراكها من التسمية التي أطلقت عليه، بأنَّه عقد إيجار مفضٍ إلى التملُّك، وهو ما اصطلح فقهاء الشريعة الإسلامية المعاصرون على تسميته بـ (عقد الإجارة المنتهية بالتمليك)، وقد عرض البحث إلى الفوائد الاستثمارية والاقتصادية التي تترتب على هذا العقد، وإلى مدى ضرورته، ودوره في تحريك عجلة الاقتصاد المعاصر عامة والاقتصاد الإسلامي على وجه الخصوص.

أما البحث السادس فهو بحث فقهي حديثي بعنوان : (حديث لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة تخريجه وألفاظه وأهم فوائده)، وهو من النصوص التي تعتبر أصلا في تسويغ الاجتهاد الفقهي، والحكم على الآراء المتقابلة بإمكانية الصحة لكل منها، ولو مع اختلافها في ظواهرها، فهو حديث صحيح يستفاد منه أن كل مجتهد مصيب، كما ذهب إلى ذلك بعض شراح الحديث، وإن رجَّح الباحث أن المستفاد من الحديث ليس تصويب كل المجتهدين، على اختلاف آرائهم، فلا بد أن يكون المصيب واحدا، وإنما يستفاد منه عدم التأثيم للمجتهدين المخطئين، فالقول بتصويب كل المجتهدين على الإطلاق يتنافى مع ما ورد من : أنَّ المصيب له أجران، وأن المخطئ له أجر واحد.

كما تضمن العدد بحثا قانونيا ضمن الدراسات القانونية المعاصرة بعنوان : (الانعكاسات القانونية لإجراء البحث الطبي على الإنسان من الحماية الأخلاقية إلى تدويل الحماية)، وقد أفضى البحث إلى أن تنفيذ الأبحاث الطبية على الكائن البشري بقدر ما أصبح ضرورة لمعرفة فاعلية البحث الطبي، بقدر ما لزم الأمر وضع القيود من خلال معايير موضوعية تتفق عليها منظمة الصحة العالمية تراعي حرمة الجسد، إلى جانب مراعاتها الضرورات العلمية التي يقتضيها واقع تقدم البحث الطبي خدمة لصحة الإنسان نفسه ولسلامة حياته، فإقدام المشرع على إضفاء الشرعية على تنفيذ الأبحاث الطبية، يرتبط بصورة أساسيه، بالمحافظة على المبادئ الدستورية التي تؤكد على الدوام من قبل ذوي الاختصاص في المجال الطبي والقانوني، أن حياة الإنسان وصحته لا تُقدَّرُ بثمن مهما كان مرتفعاً.

كما اشتمل العدد على بحثين في اللغة والبلاغة العربية، تؤكد المجلة بهما سياستها في خدمة اللسان العربي الذي يكتنز إنجازاتنا العلمية والحضارية عبر العصور .

# البحـــوث

# خواص القرآن الكريم في الشفاء

# بين الوقوف عند المأثور والتوسع في الاجتهاد

الدكتور علي عبد العزيز سيور(1).

(1)أستاذ مشارك (في التفسير وعلوم القرآن) كلية الإمام مالك للشريعة والقانون بدبي.

## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً.

قال تعالى: { يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ }[آل عمران:(102)].

وقال تعالى:{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْها زَوْجَها وَبَثَّ مِنْهُما رِجالاً كَثِيراً وَنِساءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ إِنَّ اللَّهَ كانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً }[ النساء:(1)].

وقال تعالى: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (70) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (71)}[الأحزاب:70-71].

أما بعد:

فقد اعتنى العلماء قديماً وحديثاً بعلوم القرآن وصنفوا فيها المصنفات، ومن ألوان علوم القرآن ما ذكره الزركشي في البرهان والسيوطي في الإتقان وغيرهما باباً بعنوان (علم خواص القرآن)، وقد أدرج العلماء تحت هذا العلم خواص القرآن بالشفاء، وذكروا نماذج من الأحاديث النبوية والآثار السلفية والتجربة المنقولة عن بعض الصالحين، وقد تطور هذا العلم وتوسع فيه أصحابه، خاصة بعد أن ثبت أصله عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن السلف، من أجل ذلك كان لا بد من رصد تطور مراحل هذا العلم، ووضع ضوابط له شأنه شأن باقي علوم القرآن حتى لا يخرج عن سبيله المستقيم، ويختلط فيه ما ليس منه، وفي هذا البحث إسهام في رصد تطور هذا

العلم ومراحله التي مر بها، ومناقشة الشروط التي ينبغي أن تضبط هذا النوع من العلم، وقد قسمت الكلام فيه على مبحثين تحت كل مبحث مطالب على الشكل الآتي.

**المبحث الأول: تعريف خواص القرآن.**

**المطلب الأول: تعريف خواص القرآن لغة.**

**المطلب الثاني: تعريف خواص القران اصطلاحا.**

**المطلب الثالث : أنواع خواص القرآن.**

**المبحث الثاني: خواص آي القرآن فيما يتعلق بالشفاء.**

**المطلب الأول: أدلة هذه الخاصية .**

**المطلب الثاني: طرق التعامل مع هذه الخاصية.**

**المطلب الثالث:ضوابط هذه الخاصية.**

## المبحث الأول : تعريف خواص القرآن

### المطلب الأول : تعريف خواص القران لغة

جاء في معنى الفعل الثلاثي (خصص) عدة معاني تعود في جملتها إلى ما ينفرد به الشيء عن غيره ويتميز به، قالوا: " خصص: خَصَّهُ بِالشَّيْءِ يخُصّه خَصّاً وخُصوصاً وخَصُوصِيّةً وخُصُوصِيّةً، وَالْفَتْحُ أفصح، وخِصِّيصَى وخصّصَه واخْتصّه: أفْرَدَه بِهِ دُونَ غَيْرِهِ. وَيُقَالُ: اخْتصّ فلانٌ بالأمر وتخصّصَ لَهُ إذا انْفَرَدَ، وَالِاسْمُ الخَصُوصِيّة والخُصُوصِيّة والخِصِّيّة وَالْخَاصَّةُ والخِصِّيصَى.

وَيُقَالُ: خاصٌّ بَيِّنُ الخُصُوصِيّة، وَالْخَاصَّةُ: مَنْ تخُصّه لِنَفْسِكَ. التَّهْذِيبُ: وَالْخَاصَّةُ الَّذِي اخْتَصَصْتَه لِنَفْسِكَ، والخُصَّانُ والخِصَّانُ: كالخاصَّةِ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: إنما يَفْعَلُ هَذَا خُصّان النَّاس أي خواصٌّ مِنْهُمْ (2).

(2)لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ: 24/7.

فكلمة الخواص استعملت بمعنى الشيئ المتفرد المتميز عن غيره، سواء أنت الذي أفردته وميزته، أو هو تميز عن غيره بما له من ميزات وخصال.

وفي المفردات في غريب القرآن: قال: "خص: التّخصيص والاختصاص والخصوصيّة والتّخصّص: تفرّد بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة، وقد خَصَّهُ بكذا يخصّه، واختصّه يختصّه، قال تعالى:{ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشاءُ}[آل عمران/ 74]"**(3).**

وفي المعجم الوسيط: " (خص) الشَّيْء خُصُوصا نقيض عَم وَفُلَانًا أعطَاهُ شَيْئا كثيرا وَفُلَانًا بِكَذَا خصا وخصوصا وخصوصية وخصيصي آثره بِهِ على غَيره وَكَذَا لنَفسِهِ اخْتَارَهُ فَهُوَ خَاص (والجمع) خَواص.

(الخصيصة) الصّفة الَّتِي تميز الشَّيْء وتحدده (والجمع) خَصَائِص. (4).

فالفرق بين كلمة الخواص وبين كلمة الخصائص:

أن الاولى بمعنى الشيئ الذي انفرد عن غيره وتميز عنه بأمر خارج عنه.

وأما الثانية بمعنى الصفة التي تميز الشيئ عن غيره بأمر داخل فيه، ولذلك تستعمل في الوصف التركيبي للأجزاء فيقال الخصائص الجينية، والخصائص الجنسية والخصائص الطبيعية والكيميائية...فالخصائص في الأحياء: صفة في الكائن الحيّ تنقل من جيل إلى آخر بالوراثة، وهي صفة المادة التي تعين إمكانيّة اتّحادها بموادّ أخرى (5).

---

ـ القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان،الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م.617/1.

ـ تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، الناشر: دار الهداية:552/17.

(3)المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: 502هـ)، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - 1412 هـ.284.

(4)المعجم الوسيط، المؤلف: (إبراهيم مصطفى / وزملاؤه)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة.237/1.

(5)المعجم http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar.

ويقال خصائص القرآن وهي الأمور التي يتميز بها القرآن عن غيره من الكتب وأنواع الوحي الأخرى لأمور داخلة فيه من حيث الخصائص التركيبية من النظم والإعجاز وغيره.

بينما يقال خواص القرآن وهي الأمور التي تتميز بها الآيات القرآنية من حيث الآثار المترتبة على قراءتها أو كتابتها أو تكرارها أو غير ذلك.

**فخلاصة الأمر :**

**يتبين مما سبق أن الخواص الأمور التي يتميز بها الشيء لأمر خارج عنه، وأما الخصائص فهي الأمور التي تتميز بها المسألة لأمر تتكون منه.**

**المطلب الثاني: تعريف خواص القران في الإصطلاح.**

علم خواص القرآن يتوقف على معرفة الخواص المترتبة على قراءة الآيات القرآنية. (6). وهو ما ذكره صاحب كتاب مفتاح السعادة ومصباح السيادة حيث قال:

**علم الخواص:** علم باحث عن الخواص المترتبة على قراءة أسماء الله تعالى، أو كتابه...ويترتب على كل من تلك الأسماء والدعوات، خواص مناسبة لها(7).

ومن خلال ورود أحاديث تنص على ترتب آثار على قراءة آية مثل آية الكرسي، أو سورة مثل سورة الفاتحة، فالأولى أن يكون التعريف مشتملا على هذه الصور جميعها فيكون التعريف الراجح:

خواص القرآن: علم يتعلق بالآثار المتربتة على قراءة آية أو سور من القرآن الكريم.

---

(6)خواص القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية، د. تركي بن سعد الهويمل، دار ابن الجوزي: ط1: 1429: ص:20.

(7)مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، تأليف : أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان: ط1: 1405هـ.1985م :341/1. وانظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: 1067هـ)، مكتبة المثنى - بغداد : (1/ 725).

وربما يعترض على التعريف بما نقل عن بعض السلف قراءة بعض آية، وبما نقل عن بعضهم كتابة الآية، فيصار إلى القول في التعريف الراجح: الأثر الخفي المترتب على قراءة أو كتابة آية أو بعض آية أو سورة من القرآن.

## المطلب الثالث : أنواع خواص القرآن.

### كثرة الخواص وتعددها:

مما لا شك فيه أن خواص القرآن لا يصح أن تحصر في جانب أو اثنين من العلوم، مثل أن يقصر خواص القرآن على الشفاء فقط، ويترك أنواع الخواص المترتبة على قراءة القرآن أو بعض آياته، ومع ذلك فقد اقتصر هذا البحث على نوع واحد من أنواع خواص القرآن المترتبة على قراءة آياته، وإن كان علم الخواص عند السابقين ممن كتب في هذا العلم إذا أطلق فإنه يشمل عندهم كل ما يندرج تحته مما له أثر خفي يظهر عند تعاطيه(8).

ولما كثرت خواص القرآن وخفيت طريقة التأثير فقد أدرج بعض العلماء هذا النوع من أنواع علوم القرآن تحت علم السحر بجامع الخفاء بينهما، فقد ذكر صاحب كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون أن علم الخواص من أصناف العلوم التي تدخل تحت علم السحر، فقال: " من فروع السحر: علم الكهانة، علم الخواص، علم الرُّقى، علم العزائم، علم الشعبذة، علم تعلق القلب، علم الاستعانة بخواص الأدوية...(9).

إذا فمن أدرج علم خواص القرآن تحت هذا الصنف إنما أدرجه بجامع الأمر الخفي الذي يحصل من أثر أثناء تلاوة آي القرآن أو كتابتها وفق غرض معين، ومع ذلك فقد منع بعضهم إدراج هذا النوع تحت أنواع السحر فقال: "واعلم أن الخواص

(8)كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (1/ 725)، علم الخواص: وهو: علم باحث عن الخواص المترتبة على قراءة الأسماء والدعوات، ..ثم أن تلك الخواص تنقسم إلى أقسام كثيرة منها: خواص الأسماء المذكورة الداخلة تحت قواعد علم الحروف، وكذلك خواص الحروف المركبة عنها الأسماء، وخواص الأدعية المستعملة في العزائم، وخواص القرآن...

(9)كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (1/ 14).

قد تترتب على أسماء الله تعالى وعلى الآيات التنزيلية، لكن تلك الخواص ليست من فروع علم السحر بل هي من فروع علم القرآن" (10).

ومن العلماء من كان أكثر تدقيقاً لهذه العلوم فسمى كل علم له أثر خفي بمسمى خاص فقال:

" اعلم: أن استحداث الحوادث إن كان بمجرد التأثير النفساني فهو السحر.

وان كان على سبيل الاستعانات بالفلكيات فهو دعوة الكواكب.

وإن كان على سبيل تمزيج القوى البشرية بالأرضية فهو الطلمسات.

وإن كان على سبيل الاستعانة بالخواص الطبيعية فإما **بالقراءة** فهو علم الخواص، **والكتابة** فهو علم النيرنجات، أو **الأفعال** غيرهما فهو الرقى.

وإن كان على سبيل الاستعانة بالأرواح الساذجة فهو العزائم.

وإن كان بإحضار تلك الأرواح في قالب الأشباح فهو علم الاستحضار ويسمى: علم تسخير الجن...(11).

---

(10)أبجد العلوم، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: 1307هـ)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1423 هـ- 2002 م، (1/ 397).

(11)أبجد العلوم، (1/ 244).

ومن المصطلحات ذات الصلة : ما جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية (13/ 21-23)

ـ التعويذ في اللغة: مصدر عوذ، من عاذ يعوذ عوذا: بمعنى التجأ.

والتعويذ في الاصطلاح يشمل الرقى والتمائم ونحوها مما هو مشروع أو غير مشروع.

ـ والرقية في اللغة: من رقاه يرقيه رقية بمعنى: العوذة والتعويذ. قال ابن الأثير: الرقية: العوذة التي يرقى بها صاحب الآفة، كالحمى والصرع وغير ذلك من الآفات، لأنه يعاذ بها.

وعرفها بعض الفقهاء: بأنها ما يرقى به من الدعاء لطلب الشفاء.

ـ التميمة في اللغة: خيط أو خرزات كان العرب يعلقونها على أولادهم، يمنعون بها العين في زعمهم، فأبطلها الإسلام.

وهي عند الفقهاء: العوذة التي تعلق على المريض والصبيان، وقد يكون فيها القرآن وذكر الله.

والفرق بينها وبين الرقية: أن الأولى هي تعويذ يعلق على المريض ونحوه، والثانية تعويذ يقرأ عليه.

ـ النشرة في اللغة: كالتعويذ والرقية. يعالج بها المجنون والمريض وحل السحر عن المسحور .

وفي الاصطلاح: هي أن يكتب شيئا من أسماء الله تعالى أو من القرآن، ثم يغسله بالماء، ثم يمسح به المريض أو يسقاه.

وبناء على ما سبق فإن علم خواص القرآن يتوقف على معرفة الخواص المترتبة على قراءة الآيات القرآنية(12). وهو ما ذكره صاحب كتاب مفتاح السعادة حيث قال: **علم الخواص:** علم باحث عن الخواص المترتبة على قراءة أسماء الله تعالى، أو كتابه...ويترتب على كل من تلك الأسماء والدعوات، خواص مناسبة لها(13).

وآثرنا هذا التعريف لأنه عند التتبع للمرويات عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن السلف نجد أن خواص القرآن بمعنى الآثار المترتبة على قراءة الآيات القرآنية أشمل وأعم من الرقية التي بمعنى قراءة الآيات القرآنية لغرض الشفاء، بل لها أثار أخرى وإن كنا سوف نقتصر هنا على النوع الأول من الخواص وهو الشفاء.

**الدرسات السابقة في خواص القرآن:**

اعتنى العلماء بهذا الموضوع قديما وحديثا وألفت فيه المؤلفات وتنوعت بين من رصد هذا العلم تحت عنوان علم الخواص، وبين من أفرد الحديث عن أثر الشفاء للآيات القرآنية، وسوف نستعرض مجموعة من أبرز هذه المؤلفات قديما وحديثا .

لقد درج العلماء المتقدمون في الكتابة بهذا الموضوع على منهجين، الأول منهم من أفرد هذا العلم بمؤلف خاص، والثاني: منهم من أودع في كتابه بعض الخواص لبعض الآيات القرآنية في كتابه وخاصة أصحاب كتب التفسير، ومن القسم الأول:

1 ـ خواص القرآن، للحكيم، أبي عبد الله: محمد بن أحمد بن سعيد. كان حياً في مصر: سنة 379، التميمي. ذكر فيه أنه أخذه من بعض الحكماء بالهند. (14).

(12)خواص القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية، د. تركي بن سعد الهويمل، دار ابن الجوزي: ط1: 1429: ص:20.
(13)مفتاح السعادة، طاش كبري زاده،341/1. وانظر كشف الظنون، حاجي خليفة أو الحاج خليفة (1/ 725).
(14)انظر كشف الظنون، حاجي خليفة (1/ 727).

2- الذهب الإبريز، في خواص كتاب الله العزيز، للشيخ الإمام أبي حامد: محمد بن محمد الغزالي. أوله: (الحمد لله الموصوف بصفات الكمال ... الخ)، جمع فيه خواص أسراري آي القرآن التي جربها العلماء. (15).

3- الدر النظيم في خواص القرآن الكريم، العلامة أبو محمد عبد الله بن أسعد اليمني الشافعي اليافعي (768هـ)، المكتبة العلامية بجوار الأزهر بمصر. (16).

وذكر صاحب كشف الظنون عددا كبيرا من المؤلفات المتعلقة بهذا الجانب وفي غالبها مخطوط.

ومن أبرز كتب التفسير التي ذكرت بعض أسرار هذه الآيات في الشفاء:

1 ـ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: 427هـ)الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 1422، هـ - 2002 م.

2- الجامع لأحكام القرآن المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964 م، انظر :(9/ 226) في حديثه عن أثر إصابة العين.

ومن الكتب والبحوث المعاصرة في هذا المجال:

1 ـ دليل المعالجين بالقرآن الكريم، تأليف: رياض محمد سماحة، الطبعة الثالثة ، سنة: 1412هـ.

2 ـ الرقية الشرعية وجهالات بعض المعالجين لأمراض السحر والصرع والعين ..، أ.د.عبد الله محمد أحمد الطيار ، بحث نشر بتاريخ: 1428/2/10.

(15)انظر كشف الظنون، حاجي خليفة (1/ 828).
(16)انظر كشف الظنون، حاجي خليفة (1/ 736).

3- العلاج بالقرآن حقيقته أهميته حكمه وضوابط، د. عبد الحق حميش، بحث نشر في مجلة الشريعة والدراسات الاسلامية، العدد التاسع فبراير 2007.

وقد توسعت العناية بهذا الجانب من قبل المؤسسات فعقدت المؤتمرات وألقيت المحاضرات ومن أهم هذه المؤتمرات، مؤتمر العلاج بالقرآن بين الدين والطب الذي عقد سنة 2007 بأبو ظبي. وقد اشتمل على بحوث وحلقات نقاش وورش عمل، وشارك فيه عدد كبير من الكتاب من مختلف الدول وقدموا تجربتهم في هذا الجانب، وقد نشرت أوراق المؤتمر. ومن أهم هذه الأبحاث:

1- الرقية الشرعية (أسبابها - آثارها - حكمها) أ. د. فالح بن محمد بن فالح الصغيّر، الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض.

2- وسائل التشخيص والعلاج عند المعالجين بالقرآن، أ.د. طارق بن علي الحبيب، بروفسور واستشاري الطب النفسي بكلية الطب جامعة الملك سعود بالرياض ومستشار الهيئة العامة للخدمات الصحية لإمارة أبو ظبي.

3- الرقية الشرعية (العلاج بالقرآن) (دراسة سوسيولوجية كظاهرة اجتماعية على 300 عينة). الأستاذ الشيخ جلول يوسف حجيمي . - باحث في علم الاجتماع ومعالج بالقرآن الكريم - .

إلى غيرها من الأوراق البحثية، التي ناقش فيها أصحابها قضية العلاج بالقرآن وأثره على ضغط الدم وغيره من الأمراض، ورأيت في مجموع ما ذكر في هذا الموضوع قديماً وحديثاً توسعاً ينبغي ضبطه حتى لا يخرج عن حدوده المشروعة، ولذلك جاء هذا البحث يرصد تطور التعامل مع هذه الخاصية ضمن مراحل ثلاث، ومن ثم الحكم على هذه المراحل وبيان ما ينبغي الوقوف عنده في هذا المجال، والله المستعان.

## المبحث الثاني: خواص آي القرآن فيما يتعلق بالشفاء

### المطلب الأول: أدلة هذه الخاصية

اختلف العلماء في إثبات خاصية الشفاء للقرآن على قولين، فمنهم من أثبت هذه الخاصية ومنهم من أنكر هذه الخاصية، ومن أنكر هذه الخاصية لم يأت بدليل أما

الثابت الصحيح المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم والمأثور عن السلف والمتواتر عنهم والواقع المجرب يشهد بأن للقرآن خاصية الشفاء وسوف نذكر أدلة ذلك من الكتاب والسنة وفعل السلف.(17):

**أدلة خاصية الشفاء من القرآن:**

1- قوله تعالى: {وَنُنَزِّلُ **مِنَ** الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ} (الإسراء:82).

فقد ذكر في تفسير الآية: أن الشفاء لفظ عام يشمل شفاء الأبدان من السقام، إذ هذا هو المعنى الحقيقي من كلمة الشفاء في اللغة، كما يشمل الشفاء من الضلالة والجهل، والأصل بقاء العام على عمومه، ولذا فالشفاء في الآية يشمل شفاء الأبدان والأرواح. جاء في تفسير الرازي، مفاتيح الغيب :" فجميع القرآن شفاء للمؤمنين، واعلم أن القرآن شفاء من الأمراض الروحانية، وشفاء أيضا من الأمراض الجسمانية"،(18). وقال صاحب التحرير والتنوير: " وفي الآية دليل على أن في القرآن آيات يشتفى بها من الأدواء والآلام(19). وإلى هذا ذهب الفقهاء الحنفية (20). والمالكية(21). والشافعية وغيرهم(22).

(17)وممن ينسب إليه أنه أنكر خاصية الشفاء من المتأخرين الشيخ شلتوت ، ينظر: بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة ، أ.د. علي محمد يوسف المحمدي، دار البشائر، بيروت، ط1: 2005، ص: 76 وما بعدها.

(18)مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ (21/ 389). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: 1270هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ .: 139/11.

(19)التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : 1393هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: 1984 هـ: (15/ 190).

(20)رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: 1252هـ)، دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، 1412هـ - 1992م (6/ 57). (6/ 364).

(21) بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ)، أبو العباس

واختلف أهل التفسير في بيان المراد بكلمة (من) في الآية فمنهم من قال (من) لبيان الجنس ومنهم من قال إنها على الابتداء ومنهم من قال هي للتبعيض(23). ولا يمنع إعمال هذه الأوجه كلها لإمكان التوفيق بينها، فمن قال بأن الباء للتبعيض قال لا يعني ذلك أن بعضه شاف وبعضه لا، وإنما التبعيض منصب على وصف التنزيل، وأما وصف الشفاء فعائد على القرآن كله، قال ابن عطية في التفسير: " وأنكر بعض المتأولين أن يكون مِنَ للتبعيض لأنه تحفظ من يلزمه أن بعضه لا شفاء فيه. قال القاضي أبو محمد: وليس يلزمه هذا بل يصح أن يكون للتبعيض بحسب أن إنزاله إنما هو مبعض، فكأنه قال وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ شيئا شيئا ما فيه كله شِفاءٌ، (24).

وهذا وجه سديد في تفسير الآية ويمكن أن يكون الغرض من التبعيض أن بعض القرآن يكفي في قراءته على المريض ليشفى وليس لزاما أن يقرأ القرآن كله على المريض حتى يشفى.

وذهب بعضهم إلى القول بأن التبعيض لا يضير في ذلك فإن الذي نزل القرآن نزل بعضه فيه شفاء من الأمراض، وبعضه فيه أنذار ووعيد للكفار، وبعضه أحكام وتكليف، وبعضه قصص وأخبار، قال الالوسي: " وفيه أيضا أن هذا الوجه أي التبعيض أوفق لمقتضى المقام ولا يخفى عليك بعده ولذا اختير في توجيه التبعيض أنه باعتبار الشفاء الجسماني وهو من خواص بعض دون بعض ومن البعض الأول الفاتحة وفيها آثار مشهورة،" .... ثم قال: " وربما يقال: إن انقسام القرآن إلى ما هو شفاء من أدواء الريب وإسقام الوهم وإلى ما ليس كذلك مما لا ينبغي أن يكون فيه

---

أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (المتوفى: 1241هـ)، دار المعارف:(4/ 769).

(22)المجموع شرح المهذب((مع تكملة السبكي والمطيعي))، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، دار الفكر: (9/ 64)..

(23)التبيان في إعراب القرآن،أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : 616هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. (2/ 830).

(24)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ،المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ)، ،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت: (3/ 480).

ريب لأن الشافي من أدواء الريب إنما هو الأدلة كالآيات الدالة على بطلان الشرك وثبوت الوحدانية له تعالى وكالآيات الدالة على إمكان الحشر الجسماني وليس كل آيات القرآن كذلك فإن منه ما هو أمر بصلاة وصوم وزكاة ومنه ما هو نهي عن قتل وزنى وسرقة ونحو ذلك وهو لا يشفي به أدواء الريب وإسقام الوهم وكذا آيات القصص، نعم فيما ذكر نفع غير الشفاء من تلك الأدواء فهو رحمة وحينئذ يقال في الآية حذف أي ننزل من القرآن ما هو شفاء وما هو رحمة على معنى ننزل من القرآن آيات هي شفاء وآيات هي رحمة". (25).

وأما توجيه من قال أن من هاهنا للبيان، فمنهم من قال هي لبيان الجنس، أي كله شفاء، أي كل ما يصلح أن يطلق عليه قرآن فهو شفاء، ويشمل ذلك بعض آية. (26).

**ومنهم من قال إن (من) هنا لبيان ما في (ما ) من الابهام. وتوجيه ذلك عندهم أن (**من) القرآن بيان لما في (ما) من الإبهام كالتي في قوله تعالى: {فاجتنبوا الرجس من الأوثان}[الحج: 30]، أي الرجس الذي هو الأوثان. وتقديم البيان لتحصيل غرض الاهتمام بذكر القرآن مع غرض الثناء عليه بطريق الموصولية بقوله: ما هو شفاء ورحمة إلخ، للدلالة على تمكن ذلك الوصف منه بحيث يعرف به. والمعنى: ننزل الشفاء والرحمة وهو القرآن. (27)**.**

(25)روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، :(8/ 138).
(26)انظر :التبيان في إعراب القرآن التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : 616هـ)،الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه (2/ 830) . وأنكر أبو حيان هذا الوجه واختار كون من لابتداء الغاية. قال: "ومن في من القرآن لابتداء الغاية. وقيل للتبعيض قاله الحوفي: وأنكر ذلك لاستلزامه أن بعضه لا شفاء فيه ورد هذا الإنكار لأن إنزاله إنما هو مبعض. وقيل: لبيان الجنس قاله الزمخشري وابن عطية وأبو البقاء، وقد ذكرنا أن من التي لبيان الجنس لا تتقدم على المبهم الذي تبينه وإنما تكون متأخرة عنه" .البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت،: 1420 هـ (7/ 103).
(27)التحرير والتنوير (15/ 189).

ومنهم من قال هي للابتداء **(28)** وتوجيه ذلك عندهم بأن " من" لابتداء الغاية، والمعنى: وننزل من بداية ما فيه شفاء من ألوان الشفاء وأنواعه إلى نهايتها من القرآن..أو من بداية تنزيله إلى خاتمته فيه الشفاء.

ويمكن الجمع بين هذه الأوجه من جهة أن الشفاء يقع ببعض القرآن وليس بلازم أن يقرأ القرآن كله ليقع الشفاء، فالتبعيض منصب على المقروء لحاجة الشفاء، وليس منصبا على أن بعضه لا ينفع للشفاء، وهذا يتفق مع جعل من للتبعيض بهذا الفهم، فليس التبعيض للتنزيل، كا أنه ليس التبعيض فيه لبيان أن بعضه شاف وبعضه لا، وإنما التبعيض لبيان أن بعضه كاف في الشفاء، والله أعلم.

**الأدلة من السنة:**

كما ثبت في السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستشفي بسور من القرآن، وثبت عن الصحابة فعلهم لذلك وإقرار النبي صلى الله عليه وسلم لهم، فقد روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كُنَّا فِي مَسِيرٍ لَنَا فَنَزَلْنَا، فَجَاءَتْ جَارِيَةٌ، فَقَالَتْ: إِنَّ سَيِّدَ الحَيِّ سَلِيمٌ، وَإِنَّ نَفَرَنَا غَيْبٌ، فَهَلْ مِنْكُمْ رَاقٍ؟ فَقَامَ مَعَهَا رَجُلٌ مَا كُنَّا نَأْبُنُهُ بِرُقْيَةٍ، فَرَقَاهُ فَبَرَأَ، فَأَمَرَ لَهُ بِثَلاَثِينَ شَاةً، وَسَقَانَا لَبَنًا، فَلَمَّا رَجَعَ قُلْنَا لَهُ: أَكُنْتَ تُحْسِنُ رُقْيَةً - أَوْ كُنْتَ تَرْقِي؟ - قَالَ: لاَ، مَا رَقَيْتُ إِلَّا بِأُمِّ الكِتَابِ، قُلْنَا: لاَ تُحْدِثُوا شَيْئًا حَتَّى نَأْتِيَ - أَوْ نَسْأَلَ - النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا المَدِينَةَ ذَكَرْنَاهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «وَمَا كَانَ يُدْرِيهِ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟ اقْسِمُوا وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ»**(29).**

---

(28)تفسير القرطبي (10/ 315).

(29)صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار طوق النجاة ، الأولى، 1422هـ: (6/ 187).باب فضل فاتحة الكتاب: رقم: 5007. [تعليق مصطفى البغا]: -[ ش (جارية) بنت صغيرة أو أمة مملوكة. (سليم) لديغ لدغته عقرب أو نحوها. (نفرنا) رجالنا. (غيب) جمع غائب. (راق) اسم فاعل من رقى يرقي إذا عوذه بالله تعالى. (نأبنه) نعلمه أنه يرقي]. وأما قوله صلى الله عليه وسلم واضربوا لي بسهم فإنما قاله تطييبا لقلوبهم ومبالغة في تعريفهم أنه حلال لا شبهة فيه، شرح النووي على مسلم (14/ 188).

ومنها ما ورد عن عَائِشَةَ رضي الله عنها قالت:" كان رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إذا مَرِضَ أَحَدٌ من أَهْلِهِ نَفَثَ عليه بِالْمُعَوِّذَاتِ فلما مَرِضَ مَرَضَهُ الذي مَاتَ فيه جَعَلْتُ أَنْفُثُ عليه وَأَمْسَحُهُ بِيَدِ نَفْسِهِ لِأَنَّهَا كانت أَعْظَمَ بَرَكَةً من يَدِي"(30).

قال ابن القيم في أثر شفاء الفاتحة لجميع الأمراض: "وحقيق بسورة هذا بعض شأنها أن يستشفى بها من الأدواء"(31).

بل ورد عن الصحابة ما يدل على التسليم بهذه الحقيقة ومنها ما ورد عن الصديق رضي الله عنه من قوله عندما دخل على عائشة وهي تشتكي ويهودية ترقيها، فقال أبو بكر «ارقيها بكتاب الله»(32).

واستفاد العلماء من هذا جواز رقية أهل الكتاب إذا كانت بكتاب الله تعالى، أي بالقرآن(33). وجاء عند بعضهم تفسير " بكتاب الله " بغير القرآن(34). وهذا التأويل لا يصح فكلمة كتاب الله إذا أطلقت أريد بها القرآن والوحي المنزل على النبي

(30)البخاري ،كتاب فضائل القرآن، باب فضل المعوذات (4728 ) 1916/4 ، صحيح مسلم،المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت: كتاب السلام، باب رقية المريض بالمعوذات ( 2192 ) 1723/4 .. وجاء في النهاية في غريب الحديث والأثر (2/ 254)، قوله: والرُّقْيَةُ: العُوذة الَّتِي يُرْقَى بِهَا صَاحِبُ الْآفَةِ كالحُمَّى والصَّرع وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآفَاتِ. وقال: (3/ 332): وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «لَا رُقْيَةَ إِلَّا مِن عَيْنٍ أَوْ حُمَة» وتخْصِيصه العَيْن والحُمة لَا يَمْنع جَوَازَ الرُّقْية فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَمْرَاض، لِأَنَّهُ أَمَر بالرُّقْية مُطْلَقا. ورَقَى بَعْضُ أَصْحَابِهِ مِنْ غَيْرِهِمَا. وإِنَّما مَعْنَاهُ:لَا رُقْية أَوْلَى وأَنْفَعُ من رقْية العَيْن والحمة.

(31) زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت،ط: السابعة والعشرون ، 1415هـ /1994م:(4/ 163).

(32)موطأ الإمام مالك، الامام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان: باب التعوذ والرقية من المرض، رقم : 11: (2/ 943). والمصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: 235هـ)، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 1409: باب ما يدعى للمريض إذا دخل عليه، رقم: 29504، م6ص64.

(33)شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك،المؤلف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري،الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة،الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م. (4/ 519).

(34)شرح صحيح البخارى لابن بطال، المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ)، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياضالطبعة: الثانية، 1423هـ - 2003م(9/ 428).

محمد صلى الله عليه وسلم، وقد اتفق الفقهاء على هذا المعنى عندما اشترطوا لصحة رقية الكافر أن يكون بكتاب الله تعالى، وكره بعضهم رقية الكافر أصلاً، وأجازه الجمهور: فذهب الحنفية والإمام الشافعي، وهو رواية عن مالك إلى: جواز رقية اليهودي والنصراني للمسلم إذا رقى بكتاب الله(35). وقال الشافعي في جواب السائل:" أيرقي أهل الكتاب المسلمين؟ فقال: نعم إذا رقوا بما يعرف من كتاب الله، لحديث أبي بكر رضي الله عنه: ارقيها بكتاب الله"(36).

ونقل عن الامام مالك الكراهة، وبين علة الكراهة بقوله: " إذ لا يدري أهَلْ ترقى بكتاب الله أو بغير ذلك"(37).

**المطلب الثاني: طرق التعامل مع هذه الخاصية.**

عند الحديث عن تطور طرق هذه الخاصية نجد أن البحث فيها قد اتجه باتجاهين الأول: من جهة نوع الشفاء، والثاني: من جهة طريقة التعاطي مع الآية لغرض الشفاء.

**الأول: أنواع الشفاء الذي يندرج تحت هذه الخاصية:**

الأصل بقاء العموم على عمومه ما لم يرد مخصص، ولذا فإن كل نوع من أنواع الداء يندرج شفاؤه تحت خاصية القرآن بالشفاء، وقد جاءت السنة النبوية تبين

(35)الموسوعة الفقهية الكويتية،صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت عدد الأجزاء: 45 جزءا،الطبعة: (من 1404 - 1427 هـ). (13/ 34)

(36)الأم،المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)،الناشر: دار المعرفة – بيروت الطبعة: بدون طبعة سنة النشر: 1410هـ/1990م(7/ 241).

(37)البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة،المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: 520هـ)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان الطبعة: الثانية، 1408 هـ - 1988 م. (17/ 118). وانظر: تفسير الموطأ، المؤلف: عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاري، أبو المطرف القَنَازعي (المتوفى: 413 هـ)، الناشر: دار النوادر - بتمويل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م. (2/ 762). وانظر: المقدمات الممهدات،المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: 520هـ)الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م(3/ 465).

شموله شفاء جميع أنواع الأمراض، فعن عَائِشَةَ رضي الله عنها قالت:" كان رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إذا مَرِضَ أَحَدٌ من أَهْلِهِ نَفَثَ عليه بِالْمُعَوِّذَاتِ فلما مَرِضَ مَرَضَهُ الذي مَاتَ فيه جَعَلْتُ أَنْفُثُ عليه وَأَمْسَحُهُ بِيَدِ نَفْسِهِ لِأَنَّهَا كانت أَعْظَمَ بَرَكَةً من يَدِي"(38). فهي (رضي الله عنها) ذكرت أنه إذا مرض أحد ولم تبين ماهية المرض بل أي مرض يَلُمُّ بأحدهم كان يداويه بالقرآن.

قال ابن القيم في أثر شفاء الفاتحة لجميع الأمراض: "وحقيق بسورة هذا بعض شأنها أن يستشفى بها من الأدواء"(39).

وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ: عند البخاري وغيره:" لاَ رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ"(40).

وذكر أهل العلم أن التخصيص في هذا الحديث لا يدل على الحصر قالوا: " وأما قوله - صلى الله عليه وسلم -: " لا رقية إلا من عين أو حمة "، فمعناه لا رقية أولى وأنفع منهما"(41). وفي مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : "تجوز الرقية بذكر الله تعالى في جميع الأوجاع، ومعنى الحديث لا رقية أولى وأنفع من رقيتهما، كما تقول: لا فتى إلا علي، لا سيف إلا ذو الفقار، ولم يرد بالحديث الحصر لأنه -

(38)البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل المعوذات (4728 ) 1916/4 ، ومسلم : كتاب السلام، باب رقية المريض بالمعوذات ( 2192 ) 1723/4 .. وجاء في النهاية في غريب الحديث والأثر قوله: والرُّقْيَةُ: العُوذة الَّتِي يُرْقَى بِهَا صَاحِبُ الْآفَةِ كالحُمَّى والصَّرع وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآفَاتِ. وقال: (3/ 332): وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «لَا رُقْيَة إِلَّا من عَيْن أَوْ حُمَة» وتخْصِيصه العَيْن والحُمة لَا يَمْنع جَوَازَ الرُّقْيَة فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَمْرَاض، لِأَنَّهُ أمَر بالرُّقْيَة مُطْلَقا. ورَقَى بَعْضُ أَصْحَابِهِ مِنْ غَيْرِهِمَا. وإِنَّما مَعْنَاهُ:لَا رُقْيَة أولَى وأنْفَعُ من رقْيَة العَيْن والحمة. انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر،المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606هـ)،الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م، (2/ 254).

(39) زاد المعاد في هدي خير العباد،: (4/ 163).

(40) البخاري، باب من اكتور، (7/ 126) برقم: 5705 –... ونصه: عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لاَ رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ، ومسلم ، باب الدخول على طوائف ..(199/1)برقم 374.

(41)تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: 1353هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت- (ج 5 / ص 437) . وفي شرح سنن ابن ماجه، للسيوطي قال: وَأما حَدِيث لَا رقية الا من عين أو حمة فَمَعْنَاه لَا رقية أولى وانفع من رقييتهما كَمَا يُقَال لَا فَتى الا على رَضِي. شرح سنن ابن ماجه، «مصباح الزجاجة» للسيوطي (ت 911 هـ) الناشر: قديمي كتب خانة – كراتشي، 249/1.

صلى الله عليه وسلم - كان يرقي أصحاب الأوجاع والأمراض بالكلمات التامة والآيات" اهـ.(42).

وفي رواية: "لَا رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَّةٍ أَوْ نَمْلَةٍ، أَوْ نَفْسٍ"(43).

فَالنَّفْسُ: الْعَيْنُ .

وَالْحُمَّةُ: الْحَيَّاتُ وَالْعَقَارِبُ وَأَشْبَاهُهَا، مِنْ ذَوَاتِ السُّمُومِ.

وَالنَّمْلَةُ: قُرُوحٌ تَخْرُجُ فِي الْجَنْبِ. (44).

وفي هذا الحديث جمع لأصول المرض فهو إما مرض ظاهر يرى عن طريق الجروح والقروح، وإما مرض باطن لا يرى، يكون من السموم وغيره، وإما مرض في النفس من العين، وهذا ما نص عليه الحديث من جمعه لأصول المرض الذي لا يخرج واحد منه عن هذه الأصول الثلاثة.

وأما الواقع والتجارب التي يذكرها من استشفى بالقرآن فكلها تشهد بأن خاصية القرآن في الشفاء تشمل الشفاء من كل داء، وقد ألّف العلماء قديماً وحديثاً كتباً في سرد الحالات التي وقع عليها الشفاء بالقرآن، قال صاحب الإتقان في النوع الخامس والسبعون: خواص القرآن: " أفرده بالتصنيف جماعة منهم التميمي وحجة

(42)مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط: 1، 1422هـ - 2002، (7/ 2882).

(43)أخرجه: مسلم، كتاب السلام، باب : استحباب الرقية ، رقم (2196). والامام أحمد في المسند مسند الإمام أحمد بن حنبل،المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط،الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م برقم:(3/118، 119، 127) ، سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م : (4/393) (2056).

(44)تأويل مختلف الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ)، المكتب الاسلامي، الطبعة الثانية- مزيده ومنقحة 1419هـ - 1999م،(ص: 478) . عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ)، دار إحياء التراث العربي : (21/ 245)، والنملة فِي حَدِيث أنس قُرُوح تخرج فِي الْجنب.

الإسلام الغزالي، ومن المتأخرين اليافعي(45) وغالب ما يذكر في ذلك كان مستنده تجارب الصالحين"(46).

**الثاني: طريقة التعاطي مع هذه الخاصية:**

في الحديث عن طريقة التعاطي مع هذه الخاصية فقد تطورت فيها طرق البحث إلى طرق متعددة يمكن حصرها في ثلاثة طرق، الطريقة الأولى: الاكتفاء بالسور والآيات الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم، الطريقة الثانية: التوسع في اختيار آيات وسور، والطريقة الثالثة: إضافة كيفيات وهيئات ووسائل مع الآيات والسور. وسوف نتحدث عن كل طريقة على حدة.

**الطريقة الأولى: خواص القرآن من السور والآيات المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم:**

لقد نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث تبين خواص آيات محددة، ومن هذه الآيات.

**1- الفاتحة:**

- جاء في سنن الدارمي: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ» (47).

(45)هو العلامة أبو محمد عبد الله بن أسعد اليمني اليافعي الشافعي وكتابه الدر النظيم في خواص القرآن العظيم، وهو مطبوع في مصر المكتبة العلامية.طبعة قديمة.

(46)البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م: (1/ 434) . الإتقان في علوم القرآن، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، ،الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ/ 1974 م : (4/ 158)..

(47)مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)،أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: 255هـ)،تحقيق: حسين أسد، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،ط1، 1412 هـ - 2000 م .كتاب فضائل القرآن، باب فضل فاتحة الكتاب، رقم : 3413، (4/ 2122)قال المعلق:إسناده صحيح غير أنه مرسل. وشعب الايمانن البيهقي،43/4 رقم: 2154 وجاء في فتح الباري لابن حجر (10/ 198) عند شرحه لتبويب البخاري: (قوله باب الرقى بفاتحة الكتاب)، أنه لم يرد عن النبي حديثا في أنه

ـ وجاء في شعب الإيمان: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " فَاتِحَةُ الْكِتَابِ شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ "(48).

ـ ومما ورد من إقراره صلى الله عليه وسلم ما جاء عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ:" أَنَّ نَاسًا من أَصْحَابِ رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانُوا في سَفَرٍ فَمَرُّوا بِحَيٍّ من أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَاسْتَضَافُوهُمْ فلم يُضِيفُوهُمْ فَقَالُوا لهم هل فِيكُمْ رَاقٍ فإن سَيِّدَ الْحَيِّ لَدِيغٌ أو مُصَابٌ فقال رَجُلٌ منهم نعم فَأَتَاهُ فَرَقَاهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَبَرَأَ الرَّجُلُ فَأُعْطِيَ قَطِيعًا من غَنَمٍ فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهَا وقال حتى أَذْكُرَ ذلك لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَأَتَى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال: يا رَسُولَ اللَّهِ والله ما رَقَيْتُ إلا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَتَبَسَّمَ وقال:" وما أَدْرَاكَ أَنها رُقْيَةٌ " ثُمَّ قال:" خُذُوا منهم وَاضْرِبُوا لي بِسَهْمٍ مَعَكُمْ"(49).

ـ وعن خارجة بن الصلت التميمي(50) عن عمِّه [عِلاقة بن صُحار] (51) قال: «أقْبَلْنا من عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، فأتينا على حيّ من العرب،

---

كان يستشفي بفاتحة الكتاب، وإنما ورد منه التقرير لأصحابه بالرقية فيها ، قال: " ليس يرد التصريح عن النبي صلى الله عليه وسلم بالرقية بفاتحة الكتاب وإنما فيه تقريره على ذلك ...وقال بن القيم إذا ثبت أن لبعض الكلام خواص ومنافع فما الظن بكلام رب العالمين ثم بالفاتحة التي لم ينزل في القرآن ولا غيره من الكتب مثلها لتضمنها جميع معاني الكتاب ...وحقيق بسورة هذا بعض شأنها أن يستشفى بها من كل داء والله أعلم".

(48) شعب الإيمان ، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2003 م (4/ 42) رقم: 2153.

(49)أخرجه مسلم في كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار،رقم: ( 2201 ) 1727/4..

(50)خارجة" بن الصلت البرجمي (قبيلة من تميم) الكوفي روى عن عمه وله صحبة وفي اسمه اختلاف وعن عبد الله بن مسعود وعنه الشعبي وعبد الأعلى بن الحكم الكلبي ذكره ابن حبان في الثقات . تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند: الطبعة الأولى، 1326هـ (3/ 75).

(51)"علاقة بن صحار التميمي روى الشعبي عن خارجة بن الصلت عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرقية قال أبو القاسم البغوي بلغني أن عمه علاقة بن صحار وقال خليفة اسم عمه عبد الله بن عبثر بن قيس بن خفاف من بني عمرو بن حنظلة من البراجم قلت وقد سمي عمه علاقة بن صحار أيضا أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو حاتم وابن حبان وغيرهم". تهذيب التهذيب (8/ 196).

فقالوا: إنا قد أُنْبِئْنا أنكم قد جئتم من عند هذا الرجل بخير، فهل عندكم من دواء، أو رُقْيَة، فإن عندنا مَعْتوهاً في القُيُودِ؟ قال: فقلنا: نعم، قال: فجاؤوا بمَعْتُوه في القُيُودِ، فقرأتُ عليه فاتحة الكتاب ثلاثة أيام غُدْوَة وعَشِيَّة، [كُلَّما ختمتُها] أجْمَعُ بَزَاقي، ثم أتْفُلُ، قال: فكأنما أُنشطَ من عِقَال، فأعْطَوْني جُعلاً، فقلتُ: لا، حتى أسأل النبيَّ - صلى الله عليه وسلم- فقال: كُلْ، فلعمري مَن أكل برقية باطل، لقد أكلت برقية حق»(52).

**2 - المعوذات**: روى البخاري عن عائشة - رضي الله عنها - «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوِّذات وينفثُ، فلما اشْتَدَّ وجعه كنت أقرأ عليه، وأمسح عليه بيمينه رجاءَ بركتها» (53). قال ابن حجر : المراد بالمعوذات سورة الفلق والناس والإخلاص(54).

وقد روي في حديث البيهقي ذكر التنصيص عليها جميعا وهو ما روي عن عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ يُصَلِّي فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ فَلَدَغَتْهُ عَقْرَبٌ فَتَنَاوَلَهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَعْلِهِ فَقَتَلَهَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: " لَعَنَ اللهُ الْعَقْرَبَ مَا تَدَعُ مُصَلِّيًا، وَلَا غَيْرَهُ أَوْ نَبِيًّا أو غَيْرَهَ، ثُمَّ دَعَا بِمِلْحٍ وَمَاءٍ فَجَعَلَهُ فِي إِنَاءٍ ثُمَّ جَعَلَ يَصُبُّهُ عَلَى إِصْبَعِهِ حَيْثُ لَدَغَتْهُ وَيَمْسَحُهَا، وَيُعَوِّذُهَا بِالْمُعَوِّذَتَيْنِ " قال : وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ فُضَيْلٍ،(55) عَنْ مُطَرِّفٍ(56)، ولَمْ يَذْكُرْ تَنَاوُلَهَا

(52)سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، كتاب : الطب، باب كيف الرقى.. رقم (3896) و (3901).

(53)رواه البخاري، كتاب: فضائل القرآن، باب فضل المعوذات، رقم: 5016، ومسلم كتاب: السلام، باب رقية المريض بالمعوذات. رقم (2192).

(54) فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379: (10/ 195). وإن كان يضعف هذا القول ما جاء من تنصيص في بعض الأحاديث على أن المعوذات هي الفلق والناس ومنها ما جاء في شعب الإيمان (4/ 169) أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: " يَا ابْنَ عَابِسٍ، أَلَا أُخْبِرُكَ بِأَفْضَلِ مَا تَعَوَّذَ بِهِ الْمُتَعَوِّذُونَ؟ " قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: " قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ هُمَا الْمُعَوِّذَتَانِ ".

(55)محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي. قال:ابن معين ثقة وقال أبو زرعة صدوق من أهل العلم وقال أبو حاتم شيخ وقال النسائي ليس به بأس. تهذيب التهذيب (9/ 405).

بِالنَّعْلِ قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ وَمِلْحٍ وَجَعَلَ يَمْسَحُ عَلَيْهَا وَيَقْرَأُ: قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ. (57).

ـ وعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: لَدَغَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقْرَبٌ وَهُوَ يُصَلِّي، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْعَقْرَبَ، لَا يَدَعُ مُصَلِّيًا، وَلَا غَيْرَهُ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ وَمِلْحٍ، وَجَعَلَ يَمْسَحُ عَلَيْهَا، وَيَقْرَأُ: قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ»(58).

### 3 ـ مجموعة من الآيات في سور متفرقة:

**ومن خواص بعض آي القرآن الشفاء من اللَّم وهو (طرف من الجنون).**

وقد أشارت بعض الأحاديث النبوية إلى عدد من الآيات القرآنية التي إذا قرأت على المعتوه أفاق، ومنها:

ما جاء في كتاب ابن السني(59)، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى(60)، عن رجل عن أبيه قال: "جاء رجل إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم فقال: إن أخي وجع،

---

(56)مطرف بن طريف الحارثي ويقال الجارفي أبو بكر ويقال أبو عبد الرحمن الكوفي. قال أحمد وأبو حاتم ثقة، روى عنه محمد بن فضيل وعلي بن عاصم وآخرون. تهذيب التهذيب (10/ 172).

(57)شعب الإيمان: (4/ 169) رقم: 2340.

(58) الروض الداني (المعجم الصغير)، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمانالطبعة: الأولى، 1405 – **1985**، (2/ 87)رقم:830. وجاء في شعب الايمان ذكر سورة الصمد مكان سورة الكافرون، : شعب الإيمان (4/ 169) رقم: 2340. عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ يُصَلِّي فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ فَلَدَغَتْهُ عَقْرَبٌ فَتَنَاوَلَهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَعْلِهِ فَقَتَلَهَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: " لَعَنَ اللهُ الْعَقْرَبَ مَا تَدَعُ مُصَلِّيًا، وَلَا غَيْرَهُ أَوْ نَبِيًّا أَوْ غَيْرَهُ، ثُمَّ دَعَا بِمِلْحٍ وَمَاءٍ فَجَعَلَهُ فِي إِنَاءٍ ثُمَّ جَعَلَ يَصُبُّهُ عَلَى إِصْبَعِهِ حَيْثُ لَدَغَتْهُ وَيَمْسَحُهَا، وَيُعَوِّذُهَا بِالْمُعَوِّذَتَيْنِ " [ص:170] وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ، ولَمْ يَذْكُرْ تَنَاوُلَهَا بِالنَّعْلِ قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ وَمِلْحٍ وَجَعَلَ يَمْسَحُ عَلَيْهَا وَيَقْرَأُ: قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ.

(59)أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيْح، الدِّيْنَوَرِيُّ، المعروف بـ «ابن السُّنِّي» (المتوفى: 364هـ). مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب،جمعه: أبو عبد الله محمد بن أحمد المصنعي العنسي،الناشر: مكتبة صنعاء الأثرية، اليمن - الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مصر،الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م (جـ 4: 2009 م) :(1/ 138).

فقال: "وَما وَجَعُ أخِيكَ؟ قال: به لمم، قال: فابْعَث بِهِ إلَيَّ"، فجاء فجلس بين يديه، فقرأ عليه النبيّ صلى الله عليه وسلم:

- فاتحة الكتاب،

- وأربع آياتٍ من أوّل سورة البقرة،

- وآيتين من وسطها: {وإلهُكُمْ إلهُ وَاحِدٌ لا إلهَ إلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ. إنَّ في خَلْقِ السَّمَوَاتِ والأرْض} حتى فرغ من الآية [البقرة: 163-164].

- وآية الكرسي،

- وثلاث آيات من آخر سورة البقرة،

- وآية من أوّل سورة آل عمران،

- و {شَهِدَ اللَّهُ أنَّهُ لا إلهَ إلاَّ هُوَ} إلى آخر الآية [آل عمران: 18] .

- وآية من سورة الأعراف: {إنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذي خَلَقَ السَّمَوَاتِ والأرْض} [الأعراف:54].

- وآية من سورة المؤمنين: {فَتَعَالى اللَّهُ المَلِكُ الحَقُّ لا إله إلاَّ هُوَ رَبُّ العَرْشِ الكَرِيم} [المؤمنون:116] .

- وآية من سورة الجنّ: {وأنَّه تَعالى جَدُّ رَبِّنا ما اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلا وَلَدًا} [الجن: 3] .

- وعشر آيات من سورة الصّافّات من أوّلها،

- وثلاثًا من آخر سورة الحشر،

- و {قل هو الله أحد}

(60)عبد الرحمن ابن أبي ليلى الأنصاري المدني ثم الكوفي ثقة من الثانية اختلف في سماعه من عمر مات بوقعة الجماجم سنة ثلاث وثمانين. تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)الناشر: دار الرشيد – سوريا،الطبعة: الأولى، 1406 - 1986 (ص: 349).

- والمعوّذتين. (61).

ومن هذه الآيات: ما جاء في كتاب ابن السني، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قرأ في أُذن مبتلى فأفاق، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَا قَرأتَ في أُذُنِهِ؟ " قال: قرأت {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا} [المؤمنون: 115] حتى فرغ من آخر السورة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَوْ أَنَّ رَجُلًا مُوقِنًا قَرأ بها على جَبَلٍ لَزَالَ". (62).

**الطريقة الثانية: التوسع في اختيار آيات وسور:**

لقد تنوع الاجتهاد في الكشف عن خواص آي القرآن فيما يندرج تحت هذا القسم المتعلق بالشفاء على أنواع كثيرة، منها ما يقف في اجتهاد على ظاهر الآية ويرتبط بها من غير زيادة شيء عليها، ومنها ما يقوم على إضافة أمور إلى قراءة الآية خارج عن دلالتها من ذكر عدد مرات القراءة، أو يضيف إلى قراءة الآيات كيفيات من حيث كتابها على نوع خاص من المواد كجلد أو غيره، أو أن تكتب بمداد خاص أو يتخير زمان خاص من ليل أو نهار، وسوف نكتفي في هذه المرحلة بذكر الاجتهادات الواردة في اختيار آيات أو سور للاستشفاء من دون ضميمة شيء إليها غير القراءة :

ومن هذه النماذج:

ما ذكره العلامة الزركشي في النوع السابع والعشرين: معرفة خواصه(63)، والعلامة السيوطي في الإتقان(64)، حيث بينوا أن مردَّ ذلك إلى تجارب الصالحين... وذكروا نماذج من هذه الاجتهادات والتجارب ومنها:

(61)انظر، الأذكار للنووي ،المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط رحمه الله، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، طبعة جديدة منقحة، 1414 هـ - 1994 م (130/1). قال المحقق: وإسناده ضعيف، ونقل عن ابن حجر تحسينه. وقال أهل اللغة: اللمم طرف من الجنون يلمّ بالإنسان ويعتريه.

(62)انظر، الأذكار للنووي (130/1). قال المحقق: وإسناده ضعيف، وقال ابن علان في شرح الأذكار: قال الحافظ: في تخريجه: هذا حديث غريب.

(63)انظر، البرهان في علوم القرآن (1/ 434).

"وحكي عن الشافعي رحمه الله أنه شكا إليه رجل رمداً فكتب إليه في رقعة {بسم الله الرحمن الرحيم} {فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ}[ق: 22] {قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ }[فصلت: 44] فعلق الرجل ذلك عليه فبرأ.

قال الغزالي وكان بعض الصالحين في أصبهان أصابه عسر البول فكتب في صحيفة البسملة: {وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا (5) فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا (6)}[الواقعة: 5 - 7] {وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً}[الحاقة: 14] {دَكًّا دَكًّا} [الفجر:21] وألقى عليه الماء وشربه فيسر عليه البول وألقى الحصى.

وحكى الثعلبي في تفسيره أن قوله تعالى {لِكُلِّ نَبَإٍ مُسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ}[الأنعام:67] يكتب على كاغد ويوضع على شق الضرس الوجع يبرأ بإذن الله تعالى. قال الثعلبي: "ورأيت في بعض التفاسير إن هذه الآية نافعة من وجع الضرس إذا كتبت على كاغد ووضع عليه السن". (65).

ويحكى أن الشيخ أبا القاسم القشيري رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال: له رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي أراك محزوناً؟ فقال ولدي قد مرض واشتد عليه الحال فقال له: أين أنت عن آيات الشفاء: {وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ}[التوبة: 14،]{وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ }[يونس: 57] {فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ}[النحل: 69] {وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا}[الإسراء: 82] {وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ}[الشعراء: 80] {قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ}[فصلت: 44] فقرأ هذه الآيات عليه ثلاث مرات فبرأ....(66).

---

(64)انظر، الإتقان في علوم القرآن (4/ 158).

(65)الكشف والبيان عن تفسير القرآن،المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: 427هـ)الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان
الطبعة: الأولى 1422، هـ - 2002 م (4/ 157).

(66)انظر، البرهان في علوم القرآن (1/ 434).

ومن هذا النوع ما ذكره العلامة ابن القيم قال: "مرَّ بي وقت بمكة، سقمت فيه، وفقدت الطبيب والدواء، فكنت أعالج بها - بالحمد لله رب العالمين- آخذ شربة من ماء زمزم، وأقرؤها عليها مراراً، ثم أشربه، فوجدت لذلك البرء التام، ثم صرت أعتمد على ذلك عند كثير من الأوجاع فأنتفع بها غاية الانتفاع"(67).

ومن هذا النوع ما ورد في كتاب العلامة الشاذلي في خواص قوله {حسبنا الله ونعم الوكيل}[آل عمران: 173]، " اعلم وفقنا الله وإياك لطاعته وفهم أسراره أن هذه الآية ...لها خواص كثيرة وفضائل شهيرة ...وليس نحتاج إلى إرصاد محرم ولا إلى طالع ولا إلى وقت بل هو كتاب الله تعالى فأي وقت بدا لك افعل فيه ما أردت من خير وشر فإنها سيف مسلول..." (68).

**الطريقة الثالثة: التوسع في ضميمة شيء إلى الآيات من الكيفيات والهيئات والوسائل.**

في هذه المرحلة قام علم خواص القرآن على إضافة أمور إلى قراءة الآية خارج عن دلالتها، حيث أضيف إلى قراءة الآيات كيفيات ووسائل من حيث كتابها على نوع خاص من المواد كجلد أو غيره، أو أن تكتب بمداد خاص أو يتخير زمان خاص من ليل أو نهار، وسوف نكتفي في هذه المرحلة بذكر بعض الاجتهادات الواردة في هذا المجال:

ومن هذه النماذج:

ما جاء في كتاب الدر النظيم في خواص القرآن العظيم(69). للعلامة أبي محمد عبد الله بن أسعد اليمني اليافعي الشافعي، وقد استعرض سور القرآن سورة

(67)انظر، زاد المعاد : ابن القيم الجوزية 178/4.
(68)انظر، كتاب السر الجليل في خواص حسبنا الله ونعم الوكيل المسمى بالجواهر المصونة واللآلئ المكنونة لقطب الأولياء الكاملين وقدورة العلماء العاملين سيدي أبي الحسن الشاذلي، ص: 3 من المخطوط .
(69)انظر، الدر النظيم في خواص القرآن الكريم، العلامة أبو محمد عبد الله بن أسعد اليمني الشافعي اليافعي(768هـ) ، المكتبة العلامية بجوار الأزهر بمصر. وذكر المؤلف في مقدمته أنه

سوره وهو إما يذكر خواص السورة بشكل عام، أو أنه يختار من السورة بعض آيات يكتب فيها الخواص المتعلقة بها ، ومن أمثلة ذلك:

"من أخذ من ماء المطر وقرأ عليه فاتحة الكتاب سبعين مرة وآية الكرسي سبعين مرة وقل هو الله أحد سبعين مرة، والمعوذتين سبعين مرة، فمن يشرب من الماء سبعة أيام متوالية فإن الله يدفع عنه كل داء في جسده ويعافيه منه ويخرج من عروقه ولحمه وعظمه وجميع أعضائه.

ومنها : من أراد أن يشفى من ضعف بصره أو رمد أصابه فليتأمل الهلال أول ليلة فإن غم عليه تأمله الليلة الثانية فإذا رآه يمسح بيمينه على عينيه ويقرأ أم القرآن 10 مرات ويبسمل في أول السورة ويؤمن في آخرها ثم يقرأ قل هو الله أحد ثلاث مرات وليقل شفاء من كل داء برحمتك يا أرحم الراحمين سبع مرات وليقل يا رب خمس مرات يقوى بصره بإذن الله " (70).

ومن أمثلة ذلك ما نقله عن التميمي، قال: "من كتب في رق غزال ليلة الرابع عشر وتكون ليلة الجمعة من أي شهر كان بعد صلاة العشاء الأخيرة بما ورد وزعفران أول البقرة إلى قوله المفلحون _ وذكر عددا من الآيات _ ثم قال: ثم يجعلهم في أنوبة قصب فارسي ويشمع عليه بشمع...فمن علقه على ذراعه الأيمن إن كان مجنونا تخلص.....

ومنها قوله: ومن نقش على فص خاتم أول رجب يوم الخميس : {الم} {المص} {المر} {الر } {كهيعص} ...وإن وضع على مصروع أفاق..." (71).

ومثل ذلك ذكره يطول مما ذكره في كتابه، ولم يثبت لهذا دليل معتبر يعتمد عليه خاصة ما خالطه من وسائل وكيفيات وهيئات لم يرد ذكرها بنص مقبول، وهو من الاجتهاد الذي يحتاج الى دليل معتبر في هذا المقام.

---

جمعه من كتاب البرق اللامع والغيث الهامع لأبي بكر النسائي القاضي، وكتاب فيه خواص القرآن وفواتح السور لأبي حامد الغزالي، وكتاب بغية المرام للغزالي.

(70)انظر، الدر النظيم في خواص القرآن الكريم، ص:13.والعجيب أن هذه الحالات نسبها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهي مما لا تصح نسبتها إليه فعلامات الوضع ظاهرة عليها.

(71)انظر، الدر النظيم في خواص القرآن الكريم، ص:19..

## المطلب الثالث: ضوابط هذه الخاصية.

اشترط كثير ممن تحدث عن خاصية الاستشفاء بالقرآن شروطاً في القارئ، وشروطا في المقروء عليه، وشروطاً في النص المقروء بحسب الحالات(72).

ولا أرى أن هذه الشروط معتبرة إلا الشرط الأخير على تفصيل فيه وذلك للأسباب الآتية:

إن إثبات الخواص للآيات القرآنية بالشفاء يمتنع معه وجود أي شرط آخر، لأن الخواص يصبح للمشروط وليس لخواص الآية القرآنية، وهذا مردود، ولعل الذي حمل بعض من تكلموا بخواص القرآن أن يشترطوا شروطاً في القارئ والمقروء ملاحظة تخلف الشفاء في بعض الحالات أو عدم رؤية النتائج فور قراءة الآيات، فردوا سبب ذلك إلى القارئ أو المقروء عليه من جهة الصلاح، أو الاعتقاد، أو الإيمان أو غيرها...وإلا فالأدلة تثبت جواز الرقية من الكافر وعلى الكافر إذا كانت بكتاب الله تعالى وهو مذهب جمهور الفقهاء (73).

والحقيقة أن تأخر وقوع الشفاء، أو عدم ظهور علاماته مباشرة، أو غير ذلك لا علاقة له بعدم تحقق خواص القرآن بالشفاء، ولا علاقة له بالقارئ أو المقروء عليه، وإنما قد يكون لعدة أسباب منها:

---

(72)انظر، خواص القران الكريم دراسة نظرية تطبيقية، د. تركي سعد بن فهيد الهويمل، دار ابن الجوزي، ط1: 1429، ص: 128 وما بعدها.
ومن أبرز الشروط التي وضعوها في القارئ أن يكون مؤمنا صالحا ...والآثار تدل على عدم صحة هذا الشرط وذلك لما ورد عند الامام مالك في الموطا من أن يهودية كانت ترقي عائشة، ولو كان هذا الشرط معتبر لما صحت الرقية منها ، ونص الحديث : عن عمرة بنت عبد الرحمن، أن أبا بكر الصديق دخل على عائشة وهي تشتكي ويهودية ترقيها، فقال أبو بكر «ارقيها بكتاب الله» . موطأ مالك ت عبد الباقي (2/ 943) رقم : 11، الموسوعة الفقهية الكويتية: قال رقية الكافر للمسلم وعكسه: أ - رقية الكافر للمسلم. (13/ 34).
26 - اختلف الفقهاء في جواز رقية الكافر للمسلم فذهب الحنفية والإمام الشافعي، وهو رواية عن مالك إلى: جواز رقية اليهودي والنصراني للمسلم إذا رقى بكتاب الله وبذكر الله. لما روي في موطأ مالك: أن أبا بكر رضي الله عنه دخل على عائشة رضي الله تعالى عنها وهي تشتكي، ويهودية ترقيها، فقال أبو بكر: ارقيها بكتاب الله. ب - رقية المسلم للكافر:27 - لا خلاف بين الفقهاء في جواز رقية المسلم للكافر. واستدلوا بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الذي في الصحيح ووجه الاستدلال أن الحي - الذي نزلوا عليهم فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم - كانوا كفارا، ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عليه. (13/ 34).
(73)انظر، الموسوعة الفقهية الكويتية (13/ 34).

الأول: أن موضوع الشفاء مرده إلى قضاء الله وقدره في الأزل، فإن كتب له الشفاء كان له ذلك وإلا فلا، وشأن ذلك شأن من يتناول الدواء، إذ الواقع يثبت أن الدواء الذي يتناوله المريض قد يتخلف عنه الشفاء، وما تخلف الشفاء فيه إلا للغيب الذي قضاه الله على عبده في تلك الحالة.

إذا فتأخر الشفاء بعد القيام بالرقية الشرعية أو حتى عدم الشفاء والذي ربما حمل بعض الباحثين على رد الأمر إلى أسباب منها ما يتعلق بالقارئ وصلاحه ومنها ما يتعلق بالمقروء عليه غير صحيح، والأولى القول بأن سبب تأخر الشفاء لا علاقة له إلا بإرادة الله وقضائه في الأزل.

الثاني: أن يكون مرد تأخر الشفاء أو عدمه، عدم اختيار الآيات ذات الصلة إذا أردنا أن نشترط هذا الشرط بناء على تفسير من للتبعيض في قوله {وننزل من القرآن ما هو شفاء}، أي أن بعضه شفاء وبعضه أحكام، وبعضه بلاغ وبعضه إنذار ...كما سبق ذكر الكلام عن الألوسي في التفسير وغيره.

وهذا يحمل على مناقشة اختيار الآيات في الإستشفاء وهل هو أمر توقيفي أو أنه أمر اجتهادي يمكن للقارئ أن يجتهد في اختيار آيات محددة لشفاء داء معين، وإذا كان ذلك فما هي شروط الاجتهاد في تعيين واختيار هذه الآيات.

**شروط المقروء به من القرآن لغرض الشفاء:**

إن اجتهاد بعض الصحابة في اختيار الفاتحة للقراءة بها على المريض من دون أن يكون قد أخبر بهذه الخاصية من النبي صلى الله عليه وسلم وإقرار النبي صلى الله عليه وسلم له على ذلك يدل على جواز الاجتهاد في اختيار آيات أو سور تقرأ على مرض معين رجاء الشفاء. وهذا هو الأصل في ذلك. قال ابن حجر في فوائد حديث الرقية : وفي الحديث جواز الرقية بكتاب الله،... وفيه الاجتهاد عند فقد النص(74). وأما في اشتراط ما يكون في الرقية فقال: " وقد أخرج الترمذي وحسنه

(74)انظر، فتح الباري لابن حجر (4/ 457).

.. من حديث أبي سعيد (كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَعَوَّذُ مِنَ الجَانِّ وَعَيْنِ الإِنْسَانِ حَتَّى نَزَلَتِ الْمُعَوِّذَتَانِ فَلَمَّا نَزَلَتَا أَخَذَ بِهِمَا وَتَرَكَ مَا سِوَاهُمَا) .(75) وهذا لا يدل على المنع من التعوذ بغير هاتين السورتين بل يدل على الأولوية ولا سيما مع ثبوت التعوذ بغيرهما وإنما اجتزأ بهما لما اشتملتا عليه من جوامع الاستعاذة من كل مكروه جملة وتفصيلاً..(76).

وبناء على ما سبق فيصح الاستشفاء بما يشاء القارئ من كتاب الله تعالى، ولكن هل ينبغي أن تكون الآيات التي تتلى على المريض فيها ذكر ما يتناسب مع المرض الذي يعاني منه، أو في كلماتها ما يشير إلى ذلك... جاء في زاد المعاد لابن القيم " إذا ثبت أن لبعض الكلام خواص ومنافع فما الظن بكلام رب العالمين ثم بالفاتحة التي لم ينزل في القرآن ولا غيره من الكتب مثلها لتضمنها جميع معاني الكتاب فقد اشتملت على ذكر أصول أسماء الله ومجامعها وإثبات المعاد وذكر التوحيد والافتقار إلى الرب في طلب الإعانة به والهداية منه وذكر أفضل الدعاء وهو طلب الهداية إلى الصراط المستقيم المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته بفعل أمر به واجتناب ما نهى عنه والاستقامة عليه ولتضمنها ذكر أصناف الخلائق وقسمتهم إلى منعم عليه لمعرفته بالحق والعمل به ومغضوب عليه لعدوله عن الحق بعد معرفته وضال لعدم معرفته له مع ما تضمنته من إثبات القدر والشرع والأسماء والمعاد والتوبة وتزكية النفس وإصلاح القلب والرد على جميع أهل البدع وحقيق بسورة هذا بعض شأنها أن يستشفى بها من كل داء والله أعلم" (77).

والأولى أن يجمع القارئ بين الآيات التي يختارها وبين ما ثبت عن النبي الرقية به من القرآن وخاصة سور الفاتحة والمعوذات.

وأما إضافة عدد مرات قراءة الآيات أو السور فلا بأس في ذلك لما ورد عن النبي من قراءة المعوذات ثلاث مرات، ولما ورد من إطلاق القرآءة عند السيدة

(75)الترمذي، السنن، باب ما جاء في الرقية بالمعوذتين، رقم : 2058.
(76)انظر، فتح الباري لابن حجر (10/ 195).
(77) زاد المعاد : ابن القيم الجوزية 178/4.

عائشة لما وصف قراءتها على النبي صلى الله عليه وسلم في مرض موته أنها كانت تقرأ وتمسح بيديه من دون تحديد مرات القراءة.

وأما إضافة الكيفيات من تعيين الأوقات من ليل أو نهار أو ترصد القمر في مطلع أو إضافة الوسائل من مثل الكتابة على رق غزال(78) أو غيرها من أنواع الوسائل فهي مردودة ولعلها تبطل العمل لما قد يظن الظان بأن التأثير في خواص الآية مقرون بهذه الكيفيات والوسائل وليس التأثير من خواص آي القرآن.والله أعلم.

**الخاتمة**

الحمد لله، وما توفيقي إلا بالله، والصلاة والسلام على سيدي رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد، فهذه أهم النتائج التي وصل إليها البحث:

1ـ ثبوت خاصية الشفاء بآيات القرآن الكريم عن النبي صلى الله عليه وسلم.

2ـ صحة التوسع باختيار آيات لغرض الاستشفاء بها .

3ـ الامتناع عن إضافة هيئات مع آيات القرآن من مثل اشتراط قراءتها في وقت معين مناسبة لمطالع القمر وغير ذلك من الوسائل والكيفيات والهيئات لعدم ثبوت أدلتها ولمخالفتها لما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه.

4ـ إن تأخر وقوع الشفاء عند تلاوة الآيات وخاصة تلك الثابت خواصها عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرد سببه إلا إلى قضاء الله وقدره الذي يحكم الأشياء بسبب وبدون سبب.

5 ـ لا يشترط مع قراءة الآيات القرآنية لتحقق هذه الخاصية شيء سوى قراءتها ، فقد قرئت على كافر فشفي كما في حديث البخاري، وقرأتها يهودية فنفع الله بها (أي بآياته) كما صح عند الإمام مالك في الموطأ، فالخاصية للقرآن وليس لشيء آخر خارج عن آي القرآن.

(78)الرَّق، بالْفَتْح: مَا يُكتب فِيهِ وَهُوَ جِلْد رَقِيق، لسان العرب (10/ 123).

6- إن هذا العلم أي علم خواص القرآن من العلوم التي ينبغي أن يعتنى بها لما فيها من آثار تعود بالنفع على المسلم خاصة، ولما فيه من إثبات صورة من صور إعجاز القرآن الكريم، وأنه كلام الله المعجز ليس فقط ببلاغته وأحكامه وتشريعه، بل حتى في تأثيره وآثاره. والله أعلم، وهو الموفق.

**قائمة المصادر والمراجع**


| | |
|---|---|
| .1 | الإتقان في علوم القرآن، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، ،الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ/ 1974 م |
| .2 | الأم،المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)،الناشر: دار المعرفة – بيروت الطبعة: بدون طبعة سنة النشر: 1410هـ/1990م. |
| .3 | أبجد العلوم، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: 1307هـ)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1423 هـ- 2002 م |
| .4 | الأذكار للنووي ،المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط رحمه الله، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، طبعة جديدة منقحة، 1414 هـ - 1994 م |
| .5 | الوابل الصيب من الكلم الطيب، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، ، الناشر: دار الحديث – القاهرة ، رقم الطبعة: الثالثة، 1999 |
| .6 | الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م |
| .7 | بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة ، أ.د. علي محمد يوسف المحمدي، دار البشائر، بيروت، ط1: 2005، |
| .8 | بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لِمَذْهَبِ الْإِمَام مَالِكٍ)، أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (المتوفى: 1241هـ)، دار المعارف |
| .9 | البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م. |
| .10 | البحر المحيط في التفسير،أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، دار الفكر – بيروت،سنة 1420 هـ |
| .11 | البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة،المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: 520هـ)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان الطبعة: الثانية، 1408 هـ - 1988 م. |
| .12 | تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، الناشر: دار الهداية |
| .13 | التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : 1393هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: 1984 هـ |
| .14 | التبيان في إعراب القرآن التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : 616هـ)،الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه. |
| .15 | تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: 1353هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت. |
| .16 | تأويل مختلف الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ)، المكتب الاسلامي، الطبعة الثانية- مزيده ومنقحة 1419هـ - 1999م |
| .17 | تفسير الموطأ، المؤلف: عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاري، أبو المطرف القَنَازِعي (المتوفى: 413 هـ)، الناشر: دار النوادر - بتمويل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م. |
| .18 | تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)الناشر: دار الرشيد – سوريا،الطبعة: الأولى، 1406 - 1986 . |

| | |
|---|---|
| 19. | . تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند: الطبعة الأولى، 1326هـ. |
| 20. | الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)،، دار الكتب المصرية – القاهرة،الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964 |
| 21. | الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي،المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964 م |
| 22. | خواص القران الكريم دراسة نظرية تطبيقية، د. تركي سعد بن فهيد الهويمل، دار ابن الجوزي، ط1: 1429، |
| 23. | الدر النظيم في خواص القرآن الكريم، العلامة أبو محمد عبد الله بن أسعد اليمني الشافعي اليافعي ، المكتبة العلامية بجوار الأزهر بمصر. |
| 24. | روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: 1270هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ |
| 25. | رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: 1252هـ)، دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، 1412هـ - 1992م |
| 26. | الروض الداني (المعجم الصغير)، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمانالطبعة: الأولى، 1405 – **1985** |
| 27. | زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت،ط: السابعة والعشرون ، 1415هـ /1994م |
| 28. | سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م. |
| 29. | سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت |
| 30. | السر الجليل في خواص حسبنا الله ونعم الوكيل المسمى بالجواهر المصونة واللآلئ المكنونة لقطب الأولياء الكاملين وقدورة العلماء العاملين سيدي أبي الحسن الشاذلي، مخطوط ، مجموع: رقم:3685 في مكتبة الملك سعود. |
| 31. | سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ) ،المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: 1998 |
| 32. | سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ،المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: 1420هـ)، دار النشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ / 1992 |
| 33. | شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك،المؤلف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري،الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة،الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م. . |
| 34. | شرح سنن ابن ماجه، للسيوطي (ت 911 هـ)،الناشر: قديمي كتب خانة – كراتشي. |
| 35. | شرح صحيح البخارى لابن بطال، المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ)، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياضالطبعة: الثانية، 2003م. |

| | |
|---|---|
| .36 | شعب الإيمان ، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2003 م |
| .37 | شرح صحيح البخارى لابن بطال، المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ)،تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، 1423هـ |
| .38 | تفسير الشعراوي – الخواطر،المؤلف: محمد متولي الشعراوي (المتوفى: 1418هـ)، مطابع أخبار اليوم، نشر عام 1997 م): |
| .39 | صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار طوق النجاة ، الأولى، 1422ه |
| .40 | صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، 1414 – 1993، |
| .41 | عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ)، دار إحياء التراث العربي . |
| .42 | فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379: |
| .43 | القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان،الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م |
| .44 | الكلم الطيب، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ)،الناشر: دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة: الأولى، 1407 هـ - 1978 م . |
| .45 | كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،المؤلف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: 1067هـ)،الناشر: مكتبة المثنى - بغداد ، تاريخ النشر: 1941 |
| .46 | الكشف والبيان عن تفسير القرآن،المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: 427هـ)الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى 1422، هـ - 2002 م |
| .47 | لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 |
| .48 | اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: 775هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط1، عام: 1998م |
| .49 | المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: 502هـ)، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - 1412 ه |
| .50 | المقدمات الممهدات،المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: 520هـ)الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م. |
| .51 | المعجم الوسيط، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة |
| .52 | المعجم http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar |
| .53 | مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ |
| .54 | المجموع شرح المهذب((مع تكملة السبكي والمطيعي))، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، دار الفكر. |

| | |
|---|---|
| .55 | المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم،المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت |
| .56 | مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب،جمعه: أبو عبد الله محمد بن أحمد المصنعي العنسي،الناشر: مكتبة صنعاء الأثرية، اليمن - الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مصر،الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م. |
| .57 | الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت عدد الأجزاء: 45 جزءا،الطبعة: (من 1404 - 1427 هـ). |
| .58 | موطأ الإمام مالك، الامام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان |
| .59 | المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: 235هـ)، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 1409. |
| .60 | مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط: 1، 1422هـ - 2002 |
| .61 | مسند الإمام أحمد بن حنبل،المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط،الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م |
| .62 | مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)،أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: 255هـ)،تحقيق: حسين أسد، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،ط1، 1412 هـ - 2000 م |
| .63 | الموسوعة الفقهية الكويتية الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، الطبعة: (من 1404 - 1427 هـ |
| .64 | المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1:سنة:1422 هـ. |
| .65 | المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)،تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،الطبعة: الأولى، 1411 - 1990، |
| .66 | مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، تأليف: أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده، دال الكتب العلمية، بيروت لبنان:ط1: 1405هـ.1985م. |
| .67 | النهاية في غريب الحديث والأثر،المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606هـ)،الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م، (2/ 254). |

# الجوانب القانونية لتأسيس شركات كرة القدم في الأندية الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة

**د. مراد محمود المواجدة[79]**  **د. عامر محمود الكسواني[80]**

[79] أستاذ القانون التجاري المشارك – كلية القانون – جامعة ابو ظبي.
[80] أستاذ القانون المدني المساعد – كلية القانون – الجامعة الأمريكية في الإمارات.

**مقدمة**

يسود العالم اعتقاد على درجة من الأهمية، يتمثل بالبعد التجاري لممارسة الأنشطة الرياضية بالإضافة إلى أبعادها الأخرى التي تنعكس بشكل أو بآخر على المجتمع وعلى الفرد الذي يمارس الأنشطة الرياضية استجابة إلى مصطلح "عولمة الرياضة"[81]. إذ تنفق الدول مبالغ طائلة من أجل تأهيل الرياضيين للمشاركة في الأنشطة الرياضية المختلفة، وكذلك من أجل استضافة وتنظيم الفعاليات الرياضية كدورة الألعاب الأولمبية ونهائيات كأس العالم والنهائيات القارية والإقليمية[82]. ذلك أن لها أثراً إيجابياً مباشراً على تلك المجتمعات، حيث توفر البنية التحتية في المجال الرياضي والمجالات المرتبطة بها، وكذلك رفع جاهزية لاعبيها للمشاركة في الأنشطة الرياضية، وتوفير فرص عمل لأبناء الدولة، وتوفير مردود مادي كبير للدولة وتشغيل منشآتها خلال انعقاد تلك الفعاليات.

ولم تقتصر النظرة التجارية في المجال الرياضي على الأندية الرياضية فقط بل تجاوزت ذلك إلى الدولة، ذلك أنه نظرا لتبعية الأندية في مجال كرة القدم إلى الجهات الحكومية والأهلية في أغلب الدول العربية، فإن هناك الكثير من الدول تحاول فك الارتباط بين الأندية الرياضية في مجال كرة القدم وبين الحكومات والجهات الأهلية، وذلك من أجل تخفيف العبء عليها، بسبب ضعف التمويل الذي تحصل عليه هذه الأندية، وتوفير مستلزمات وعناصر ممارسة نشاط كرة القدم.

لذلك اتجهت بعض الدول إلى خصخصة نوادي كرة القدم التابعة لها، وكذلك قامت النوادي التي تعمل في إطار جمعيات بتأسيس شركات تجارية لممارسة النشاط

[81] د. زيد بن محمد الرماني، عولمة الرياضة، صحيفة الجزيرة الالكترونية، العدد 10524 ط1 تاريخ 1 جمادي الأول 1422هـ، وأنظر كذلك د. بوعجناق كمال و أ. نعمان عبد الغني، العولمة وتأثيرها على الرياضة في الوطن العربي، مكتبة دار الخلدونية، الجزائر العاصمة، طبعة عام 2012، ص 26.

[82] بهذا المعنى د. ناجي إسماعيل حامد، الجغرافيا والرياضة، من دون ناشر، ط 2014، ص 242، حيث يذكر أن الخبير الاقتصادي الفرنسي (جان فرنسوا بورغ) يذكر أن الرياضة أصبح رقم أعمالها العالمي يقدر بـ 400 مليار دولار أمريكي.

الرياضي، وهذا يعني تحويل النادي الرياضي بالكامل إلى نشاط يُمارس من خلال شركة تجارية، أو تحويل نشاط معين في رياضة معينة مثل رياضة كرة القدم إلى شركة تجارية، من أجل تجاوز الصعوبات المالية التي يعاني منها النادي وتوفير كافة مستلزمات اللعبة، اعتماداً على الدخل الذي يتأتى إلى النادي من ممارسة الشركة أعمالها على أسس تجارية ربحية.

إن ممارسة كرة القدم في الوقت الراهن يتطلب الكثير من الأموال من أجل الاستمرار في تسيير شؤونها والمحافظة على قيمتها ومستواها للاتجاه نحو العالمية، ذلك أن الكثير من الأندية الرياضية أصبحت شركات تجارية تمارس أعمالها على أسس ربحية، خاصة أن نظام الاحتراف في مجال كرة القدم أصبح أمراً حتمياً لا بد منه وأصبح متطلباً أساساً من متطلبات كرة القدم، أدى إلى تغيير جوهري في نشاط كرة القدم، إذ أن التعاقدات الكثيرة التي تجريها الأندية تتطلب الكثير من الأموال، فيتعين على الأندية التي ترغب في المنافسة على البطولات والألقاب المحلية والدولية التعاقد مع لاعبين على كفاءة عالية ولديهم القدرة على صناعة الفارق للأندية، وهي مطالبة بتوفير مدربين على درجة عالية من الخبرة والكفاءة[83].

إن هناك نفقات كبيرة تتحملها أندية كرة القدم نتيجة التعاقد مع اللاعبين والمدربين، لذا ترغب هذه الأندية في استرجاع هذه النفقات مقترنة بنسبة من الأرباح، ولا شك أن ذلك لا يتأتى للأندية إلا من خلال الدخول في عالم التجارة والاستثمار حتى تتجنب تراكم مديونياتها[84].

**أهمية الدراسة**

إن تأسيس شركات كرة القدم يُعدَّ أسلوباً جديداً من الأساليب التي طرأت على الواقع العملي للأندية الرياضية، وفرضها واقع لعبة كرة القدم بوصف أن الاتحادات

[83] د محمد رفعت سالم المحروقي: نموذج مقترح لإنشاء شركات كرة القدم بالأندية الرياضية المصرية، جامعة حلوان، كلية التربية الرياضية للبنين - قسم الإدارة الرياضية، القاهرة، 2013، ص 4.

[84] أنظر بهذا المعنى، د. محمد سليمان الأحمد، الوضع القانوني لعقود انتقال اللاعبين المحترفين، دار الثقافة، عمان، 2001 ص 182.

الدولية تشترط أن تكون موازنة كرة القدم مستقلة عن بقية الألعاب الأخرى في حالة الانضمام إلى دوري المحترفين. وبالتالي فإن أفضل وسيلة للأندية لإجراء هذا التحول هو تأسيس شركات كرة القدم، وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعاً مستحدثاً لم يتم تناوله من قبل أغلب المشرعين ولم يتم التطرق إليه من قبل الباحثين في المجال القانوني.

## أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان ماهية شركات كرة القدم بوصفها مفهوماً مستحدثاً نتج عن الواقع العملي لضرورات ممارسة الألعاب الرياضية، وبيان السند القانوني لتحويل الأندية الرياضية إلى شركات تجارية لتحقيق الأهداف المبتغاة، وكذلك بيان الضوابط القانونية لتأسيس شركات كرة القدم، ومعرفة الآثار القانونية التي تترتب على ذلك.

## مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في عدم ملاءمة بعض القواعد القانونية الواردة في قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 للتطبيق على شركات كرة القدم بحكم خصوصية نشاطها، وبالإضافة إلى مشكلة تطبيق قواعد قانونية ذات طابع دولي على شركات داخلية، وكذلك نزع الاختصاص القضائي للدولة في نظر منازعاتها لمصلحة قضاء أكثر تخصصاً، ومدى ملائمة هذه القواعد الخاصة بشركات كرة القدم مع القواعد التقليدية التي تطبق على الشركات التجارية خاصة ما يتعلق بتطبيق نظام الافلاس.

## صعوبات الدراسة

تكمن صعوبات الدراسة في قلة المراجع القانونية التي تتناول موضوعها نظراً لحداثته، أضف إلى ذلك ندرة أو عدم وجود أحكام قضائية ذات صلة بموضوعها

الأمر الذي يجعل سبر أغوار هذه المشكلة من قبيل المهمات الصعبة والتي ستعتمد أكثر على الدراسة التحليلية للنصوص القانونية ذات الصلة.

**أسئلة الدراسة**

تجيب هذه الدراسة عن مجموعة من الأسئلة المهمة والتي تتمثل فيما يأتي:

- ما هو السند القانوني لتحويل الأندية إلى شركات تجارية؟
- ما هو نوع الشركة الأنسب لتحويل النادي؟
- ما مدى توافق تحويل الأندية إلى شركات مع القوانين الخاصة بلعبة كرة القدم؟
- ما هي الضوابط القانونية لتحويل النادي إلى شركة تجارية؟
- ما هي الآليات القانونية لتأسيس الشركات في مجال كرة القدم وتحويل الأندية القائمة إلى شركات؟

**الدراسات السابقة**

لم نعثر على أي دراسة قانونية سابقة في مجال شركات كرة القدم، بوصف أن هذا الموضوع من الموضوعات الحديثة الذي يتناول جانبين مهمين : الجانب القانوني والجانب الرياضي.

**خطة الدراسة**

المبحث الأول: ماهية شركات كرة القدم.

المبحث الثاني: إجراءات تأسيس شركات كرة القدم.

المبحث الثالث: حقوق المساهمين في شركات كرة القدم وإدارتها

المبحث الرابع: الآثار القانونية التي تترتب على تأسيس شركات كرة القدم.

خاتمة تتضمن النتائج والتوصيات.

## المبحث الأول

## ماهية شركات كرة القدم

نظرا لحداثة موضوع شركات كرة القدم، فإننا سنلقي مزيدا من الضوء على ماهيتها من خلال تعريف شركات كرة القدم، وكذلك تقييم فكرة تأسيس هذه الشركات وذلك في مطلبين متتاليين.

### المطلب الأول : تعريف شركات كرة القدم

تُمارس الرياضة عادة من خلال النادي الرياضي والذي يُعتبر الطرف الثاني في أي معادلة رياضية بصرف النظر عن طبيعة النشاط الرياضي محل الممارسة[85]، ويُقصد بالنادي الرياضي هيئة ذات شخصية اعتبارية تؤسس لممارسة أنشطة رياضية وهي لا تستهدف الربح ويكون الغرض منها تحقيق الرعاية للشباب وإتاحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم.

ولقد ظل النادي حتى عهد قريب من الناحية القانونية يُعتبر كهيئة رياضية بمثابة جمعية يطبق عليها قانون الجمعيات الخيرية، إلا أن قواعد ومتطلبات الاحتراف الرياضي الحالية فرضت واقعاً جديداً يتمثل في وجوب تحويل النادي من هيئة رياضية خيرية الطابع إلى شركة رياضية تجارية الهدف.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن وجوب أن يكون النادي متخذاً صفة الشركة ليس بالأمر الجديد أو الغريب، حيث تدل الأحداث التاريخية على أن اسكتلندا كانت تشترط لتأسيس أندية كرة القدم داخلها أن تتخذ شكل شركات تضامن كما حصل بالنسبة لأشهر نادي كرة قدم في اسكتلندا وهو نادي رينجرز (Rangers) والذي تأسس في عام 1899 كشركة تضامن في بداية الأمر واستمر كذلك حتى عام

[85] د. رمضان عبد الله الصاوي، الاحتراف الرياضي في ضوء الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، مجلة المعيار، تصدر عن كلية الإمام مالك للشريعة والقانون، عدد (3)، 2014، ص 274، وكذلك أنظر بنفس المعنى د. حسن البراوي، الطبيعة القانونية لعقد احتراف لاعب كرة القدم، المجلة القانونية والقضائية، قطر، ص 980.

2000 حينما قرر السير ديفيد موراي ( David Murray) رئيس النادي آنذاك طرح أسهم النادي في بورصة الأوراق المالية وبالنتيجة تم تحويل النادي من شركة تضامن إلى شركة مساهمة عامة عام 2012، ومن ثم سرعان ما تم تحويلها إلى شركة قابضة[86].

أمّا في بريطانيا مهد كرة القدم فإنه على الرغم من غياب النص القانوني الملزم والمشترط تأسيس أندية كرة القدم على هيئة شركات تجارية، إلا أن الواقع العملي أكد على حقيقة أن الأعراف القانونية قد تواترت منذ زمن بعيد على أن أندية كرة القدم في بريطانيا كانت تخضع إلى كافة الإجراءات القانونية الخاصة بالشركات سواء أكان ذلك من حيث التأسيس أم الانقضاء، إذ كان يطبق على النادي الذي يعجز عن سداد ديونه إجراءات الإفلاس المتخذة بحق الشركات التجارية المتعثرة وفقاً وسنداً لأحكام قانون الإفلاس البريطاني لسنة 1984[87].

أمّا في فرنسا فنجد أن قانونها رقم (1) لسنة 1901 بشأن عقد الجمعية يشترط أن يكون النادي المحترف لكرة القدم شركة تجارية دائماً على أن تعرف باسم " شركة رياضية"[88].

وفي منطقتنا العربية فإن أندية كرة القدم ظهرت في بداية الأمر على شكل تجمعات وجمعيات خيرية وأهلية تهدف إلى تحقيق أهداف رياضية واجتماعية وثقافية محددة، ولم تتخذ شكل الشركة التجارية إلا بعد أن أقر الاتحاد الدولي لكرة القدم

---

[86] Welcome to the Rangers football club, Article, www.dailymail.co.uk accessed by sports mail reporter in 6th August 2012, last seen 12/7/2016.

[87] Insolvency Act 1984 (c.45) Part IV winding Up companies registered under the companies Acts- chapter VI winding up the court Grounds and effect of winding –up petition, UK state law Database. Office of Public Sector information, retrieved 13/10/2013.also see, Farquhar, Gordon (20 March 2008) football administration, BBC sport retrieved 26/2/2006 last seen 6:45 12/7/2016, and see, Crisis club, the Guardian (London) Article retrieved 22/10/2002 last seen 6:50 12/7/2016.

[88] د. رجب كريم عبد اللاه، عقد احتراف لاعب كرة قدم، دار النهضة العربية، طبعة عام 2008، ص 89.

(FIFA) متطلبات محددة لاحتراف ممارسة كرة القدم والتي نُقلت فيها من مرحلة الهواية والترفيه إلى مرحلة الاحتراف وتحقيق الأرباح[89].

وطالما أن متطلبات الاحتراف تشترط تحويل الأندية الرياضية إلى شركات رياضية تجارية، فلا بد إذاً من الرجوع لأحكام قانون الشركات التجارية الإماراتي، لبيان مدى انسجام واتفاق أحكام هذا القانون لهذه المتطلبات والشروط.

وفي هذا الصدد نجد أن قانون الشركات التجارية الإماراتي رقم (2) لسنة 2015 في المادة (5) يُعرِّف الشركة بأنها "1- عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يشارك كل منهم في مشروع اقتصادي يستهدف الربح، وذلك بتقديم حصة من مال أو عمل واقتسام ما ينشأ عن المشروع من ربح أو خسارة. 2- يشمل المشروع الاقتصادي في حكم البند (1) من هذه المادة كل نشاط تجاري أو مالي أو صناعي أو زراعي أو عقاري أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادي".

يُقصد بشركات كرة القدم هي تلك الشركات التجارية التي تقوم الأندية الرياضية بتأسيسها في مجال لعبة رياضية معينة، أو تحويل النادي بالكامل إلى شركة تجارية، من أجل وضع ضوابط قانونية وتعظيم فوائد الاستثمار في تلك اللعبة ومميزاتها وفقا للقوانين السائدة في كل دولة.

و"يُقصد بشركات كرة القدم أيضا "كيان اقتصادي وإداري مستقل بالنادي الرياضي تأخذ الصبغة التجارية بالمقام الأول تعمل على إدارة ورعاية كرة القدم كمشروع يستهدف الربح، وذلك بتقديم حصة من المال أو العمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة وتتبع قوانين الدولة ككيان اقتصادي وتتبع قوانين اتحاد كرة القدم وفقا للقواعد الدولية التي يحددها الاتحاد الدولي لكرة القدم[90]".

---

[89] Making Money out of Football, by Stefan Szymanski, paper Work, April 2003.also see, Aleix Gwillam, the Impact of company –run clubs in German football, Bundesliga fanatic, June 3.2013 last seen 11:00 17/7/2016 and also see, Mark Rubin, the Four basic principle how to run a football clubs, the Guardian, 9 sep.2010 last seen 17/7/2016 11:30.

[90] د محمد رفعت سالم المحروقي: نموذج مقترح لإنشاء شركات كرة القدم بالأندية الرياضية

ويطلق البعض[91] لفظ خصخصة الأندية على تأسيس شركات كرة القدم، إذ يُقصد بخصخصة الأندية: "تحويل النادي من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة وفقا للقوانين المحلية الخاصة بالشركات في كل دولة، ذلك أن عملية تحويل الأندية إلى شركات يحتاج إلى آليات وضوابط قانونية محددة من أجل الوصول إلى هذا الهدف بعيدا عن الاجتهادات الشخصية والأخطاء والأهواء، لذلك لا بدَّ من إيجاد ضوابط قانونية في كل دولة في هذا الصدد"[92].

وعليه نرى أن الخصخصة في المجال الرياضي تعني تحويل الأندية الرياضية وكافة كوادر اللعبة الرياضية من هيئات حكومية أو من جمعيات إلى شركات خاصة من خلال شراء هذه الأندية من قبل الشركات التجارية وفقاً لضوابط محددة إلا أن خصخصة النادي إما أن تكون من خلال بيع النادي كاملاً لأحدى الشركات التجارية كما هو الحال بالنسبة للأندية الأوروبية أمثال (نادي مانشستر يونايتد) و (نادي باريس سان جرمان)، وإما من خلال مجرد شراء بعض أسهم النادي من قبل هذه الشركات مع بقاء الجزء الأكبر منها ملكاً للحكومة!

ويرى الباحثان أن أفضل صورة تتخذها أندية كرة القدم هي تأسيس شركات تجارية لممارسة نشاط كرة القدم واتخاذ شكل الشركة المساهمة العامة وذلك بسبب التشابه الكبير بينها وبين الأندية الرياضية من حيث التكوين والإدارة، وليس هناك ما يمنع قانونا من ممارسة لعبة كرة القدم من خلال تأسيس شركة مساهمة خاصة أو شركة ذات مسؤولية محدودة.

إذ أن هناك شبها كبيرا بين الشركات المساهمة العامة والأندية الرياضية، ذلك أن الشركة المساهمة تتميز في إدارتها من خلال هيئات متعددة تتدرج فيها السلطات، فالجمعية العمومية للشركة بوصفها تضم جميع المساهمين تعتبر السلطة العليا في

---

المصرية، المرجع السابق، ص 8.

[91] د. جبار رحيمة الكعبي، ما هو مفهوم الخصخصة في المجال الرياضي، بحث منشور على الانترنت، http://www.sport.ta4a.us

إدارة الشركة وفى توجيهها وتتركز فيها جميع السلطات وتنعقد مرة كل سنة على الأقل لمناقشة تقرير مجلس الإدارة واعتماده عن كل سنة مالية منتهية. ونظرا لكثرة عدد أعضاء الجمعية العامة فإنه يصعب عليها من الناحية العملية تولي جميع المهام الإدارية بنفسها، ولذلك تقوم باختيار مجلس إدارة يتولى أعمال إدارة الشركة اليومية حتى يتحقق الغرض من إنشائها، هذا بالإضافة إلى هيئة مراقبي الحسابات التي تتولى الرقابة على مالية الشركة والتحقق من حساباتها.

ويقصد بالشركة المساهمة وفقا لنص المادة (105) من قانون الشركات التجارية "هي الشركة التي يقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة وتكون قابلة للتداول ويكتتب المؤسسون بجزء من هذه الأسهم بينما يطرح باقي الأسهم على الجمهور في اكتتاب عام، ولا يسأل المساهم فيها إلا بقدر حصته في رأس المال".

وتتميز الشركة المساهمة بوجود عدة هيئات للمساهمة في إدارتها، فيوجد مجلس الإدارة الذي يتولى إدارة الشركة لتحقيق الغرض الذي تكونت من أجله، وله في سبيل تحقيق هذا الغرض القيام بجميع التصرفات التي تطلبها هذه الإدارة. إذ تنص المادة (143) من قانون الشركات الاتحادي "يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة، يُحدد النظام الأساسي للشركة طريقة تكوينه وعدد أعضائه حصرا ومدة العضوية فيه على أن يكون عدد أعضائه فرديا لا يقل عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد على أحد عشر عضوا، وأن لا تزيد مدة العضوية فيه على ثلاث سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ الانتخاب أو التعيين، ويجوز إعادة انتحاب العضو لأكثر من مرة".

وهناك الجمعية العمومية التي تتكون من جميع المساهمين بالشركة وهي تُعتبر السلطة العليا في الشركة وتجتمع مرة كل سنة على الأقل وذلك لمناقشة تقرير مجلس الإدارة واعتماده عن كل سنة مالية. إذ تنص المادة (171) من قانون الشركات "تنعقد الجمعية العمومية العادية للمساهمين بدعوة من مجلس الإدارة مرة على الأقل في السنة خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية وذلك في الزمان والمكان المعينين في نظام الشركة وللمجلس دعوة الجمعية للانعقاد كلما رأى وجها لذلك".

أضف إلى ذلك وجود هيئة مراقبي الحسابات وهي التي تتولى الرقابة على مالية الشركة، وهي المناط بها التأكد والتحقق من حسابات الشركة هذا بالإضافة إلى أن المساهمين والجهة الإدارية المختصة لهم الحق في طلب التفتيش على الشركة، حيث نصت المادة (175) على أنه "على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد متى طلب إليه مدقق الحسابات، فإذا لم يقم المجلس بتوجيه الدعوة خلال خمسة أيام من تاريخ الطلب، وجب على مدقق الحسابات توجيه الدعوة، ويتم انعقاد الجمعية خلال مدة لا تقل عن (15) خمسة عشر يوما ولا تجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الدعوة للاجتماع".

أضف إلى ذلك أن الشركة المساهمة العامة تقوم على الاعتبار المالي، وبالتالي لا عبرة لشخصية المساهمين فيها، بحيث تتكون من مساهمين قد لا تربطهم أي علاقات ولا يوجد بينهم أي اعتبار، وقد يتغير المساهمين فيها نظرا لقابلية الأسهم للتداول، وبالرغم من ذلك فإن إدارة الشركة منوطة بمجلس الإدارة الذي يضم أعضاء مساهمين فيها وأعضاء من غير المساهمين، إذ تنص المادة (2/144) من قانون الشركات الإماراتي رقم (2) لسنة 2015 على أنه: "يجوز للجمعية العمومية أن تعين عدداً من الأعضاء من ذوي الخبرة في مجلس الإدارة من غير المساهمين في الشركة على أن لا يتجاوز ثلث عدد الأعضاء المحددين بالنظام الأساسي". وهذا يشابه واقع الأندية الرياضية التي تتكون من أعضاء قد لا يعرفون بعضهم البعض، ذلك أن الأهمية تكمن في الجانب المالي، إذ يتعين على العضو دفع الاشتراكات المالية المترتبة عليه للنادي لتمويل الأنشطة الرياضية التي يقوم بها النادي.

ويرى الباحثان أنه على الرغم من التشابه الظاهري بين عضو النادي والشريك في الشركة إلا أن هناك بعض الفروق بينهما، فالشريك في الشركة يعتبر عضواً في الهيئة العامة للشركة منذ اليوم الأول لتأسيس الشركة، فيكون له الحق في التصويت والترشح والإدارة، بينما العضو في النادي فإن أمر اعتباره عضواً في الهيئة العامة للنادي يختلف باختلاف صفته، حيث إنه يكون في أول سنتين من

عضويته في النادي عضواً مؤازراً لا يملك الترشح والانتخاب، وبالتالي لا يكون له أي علاقة بالإدارة، وبعد مرور سنتين يتحول إلى عضو عامل وعندئذ يملك حقي الانتخاب والترشح وعندها يكون له الحق في الإدارة.

ومن ناحية أخرى، فإن الشريك في الشركة لا يكون إلا شريكاً فعلياً إذ لا مجال للقول عن الشريك الفخري للشركة، بينما في النادي من المتصور أن يكون العضو هنا عضواً فخرياً بمعنى أنه لا يدخل في عداد الهيئة العامة للنادي ولا يثبت له حق الانتخاب أو الترشيح أو الإدارة.

يضاف الى ما تقدم أن الجمعية العمومية تقوم بتعيين مراقبين لحسابات الشركة، وتجدر الإشارة إلى أن الشركة المساهمة العامة تقوم على مبدأ تعدد الهيئات الإدارية وعلى مبدأ تجانس الهيئات ووحدة تكوينها، ذلك أن الهدف هو هدف مشترك يتمثل في إنجاح المشروع وتحقيق الربح إذ أنه متى تحقق ذلك فتكون الإدارة ناجحة. وهذا أيضا يشابه إلى حد كبير الأندية الرياضية التي تتكون من مجلس إدارة وعدد من المدراء التنفيذيين والهيئة العامة للنادي.

ومن الأسس التي تقوم عليها إدارة الشركات المساهمة العامة مبدأ تدرج السلطات بين الهيئات المكونة للشركة، فالجمعية العمومية صاحبة السلطة العليا هي التي تختار أعضاء مجلس الإدارة ويجوز لها عزلهم، وأعضاء مجلس الإدارة هم الذين يختارون رئيس المجلس ويجوز لهم عزله. وفي النادي الرياضي يقوم أعضاء الجمعية العمومية بانتخاب مجلس الإدارة واللجان التابعة للنادي، بحيث يكون مجلس الإدارة صاحب الاختصاص في اتخاذ القرارات في النادي. ويرى جانب فقهي أن الأنسب تأسيس شركات كرة القدم في شكل شركة مساهمة عامة أو ذات مسؤولية محدودة، ويحدد الاختيار بين هذين النوعين نوع وحجم الشركة التي يرغب الشركاء في إنشائها وإمكانيات النادي المادية[93].

[93] محمد رفعت سالم، المرجع السابق، ص 16.

## المطلب الثاني : تقييم فكرة تأسيس شركات كرة القدم

إن فكرة تأسيس شركات لكرة القدم أو تحويل الأندية القائمة إلى شركات تجارية، على الرغم من أنها ليست فكرة حديثة، حيث كانت معروفة ومقننة في فرنسا منذ عام 1901، إلا أنها مع ذلك تعتبر فكرة حديثة نوعاً ما على صعيد الممارسة العملية والفعلية لها، وكأي فكرة حديثة وجديدة، فإنها تحمل بين طياتها العديد من الإيجابيات كما قد تنطوي على بعض السلبيات، وتالياً تفصيل لما تقدم:

### الفرع الأول: إيجابيات فكرة تأسيس شركات لكرة القدم

- تُعدَّ فكرة تأسيس شركات كرة القدم في الأندية الرياضية متطلبا أساسا من بعض الاتحادات الدولية والإقليمية للمشاركة في دوري المحترفين لكرة القدم، كالاتحاد الآسيوي لكرة القدم، والفيفا، ذلك أنه من شروط دوري المحترفين استقلال ميزانية كرة القدم في النادي عن بقية الألعاب الأخرى، ويتعين أن تدار من خلال إدارة مستقلة أو أن تفصل كرة القدم بالنادي ماليا وفنيا وإداريا عن باقي الألعاب الأخرى ويتم إدارتها من خلال شركة تجارية. ذلك أن إنشاء شركات كرة القدم من شأنه تغيير الوضع القانوني الحالي للأندية الرياضية، حيث ستتحول إدارة كرة القدم إلى إدارة محترفة مستقلة بذاتها عن إدارة النادي تعمل بأسلوب تجاري عصري يمكن من خلاله طرح أسهمها للتداول في الأسواق المالية المختلفة وفقا للشروط القانونية التي يستلزمها ذلك، وكذلك ممارسة الأنشطة الاستثمارية التي تتعلق بنشاط كرة القدم،[94]

- إن تأسيس شركات كرة القدم يؤدي إلى استبعاد الدعم الذي تقدمه الحكومة للأندية، وتوجيه هذا الدعم إلى قطاعات أخرى تحتاج إليه، بحكم أن الأندية بتحويلها إلى شركات ستصبح منتجة وتعتمد على نفسها في الدعم الذاتي وتحقق أرباحاً توزع على الشركاء فيها. خاصة في الدول النامية التي تجد حكوماتها صعوبة كبيرة في توفير الدعم المالي اللاّزم للفريق، من حيث دفع أجور اللاّعبين والمدربين، وتوفير مستلزمات السفر للمشاركة في المباريات الخارجية.

[94] د محمد رفعت سالم المحروقي: المرجع السابق، ص 6.

- التمكن من الإشراف والرقابة على الجانب المالي لشركات كرة القدم، خاصة تلك الشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في البورصة، حيث تخضع لرقابة الدائرة الاقتصادية وكذلك لهيئة سوق الأوراق المالية والسلع والجهات ذات العلاقة. وزيادة إنتاجية شركات كرة القدم، باعتبار أن الشركات المساهمة التي تتحول إليها الأندية تستهدف تحقيق الربح، وهذا يجعل الشركة تخطط وتسوق وتستثمر في المجالات التي تحقق عوائد مالية كبيرة من أجل تغطية الالتزامات المترتبة على شركة الأندية تجاه اللاعبين والشركاء وغيرهم.

- توطين اللاعبين، وتقييدهم في الانتقال إلى النوادي الأخرى، حيث إن مصاريف اللاعبين ومرتباتهم تمثل قيمة مالية مرتفعة، تثقل كاهل الأندية والجهات الداعمة لها، لذلك فإن تحول الأندية إلى شركات يجعل الشركة قادرة على تلبية احتياجاتهم من عوائد الاستثمار التي تقوم بها الشركة ذاتها، والحد من هجرة لاعبي كرة القدم الموهوبين إلى الأندية الأغنى في العالم، بحجة الاحتراف المبطن بكسب المال.

- المساهمة في تطوير واقع لعبة كرة القدم ذاتها، حيث إن الشركات بما يتوافر لديها من عوائد استثمارية كبيرة تستطيع أن تقوم بالتعاقد مع أفضل اللاعبين الدوليين على حد سواء، مما ينعكس على اللاعبين المحليين وإكسابهم خبرات بعد الاحتكاك مع اللاعبين الأجانب. كذلك التعاقد مع أفضل المدربين على الساحة الرياضية، ولا شك أن لذلك مردودا كبيرا على لعبة كرة القدم.

- مشاركة شركات كرة القدم في الدعم اللوجستي لفريقها وذلك من خلال إنتاجها لمتطلبات الفريق الأساسية، من ملابس اللاعبين وأدوات اللعبة وحتى بناء الملاعب الخاصة بالتدريب والملاعب التي تقام عليها المباريات المختلفة، وإقامة ملاعب خاصة لاستئجارها من قبل الفرق الأخرى والموهوبين في كرة القدم مقابل عوائد تعود بالفائدة على هذه الشركات.

- استثمار أموال وعوائد الأندية الاستثمار الأفضل، إذ أن الشركات التجارية تهدف أولا وأخيرا إلى تحقيق الأرباح، من خلال ما تملك من فكر اقتصادي، وخطط استراتيجية ومن شأن ذلك أن ينعكس إيجابا على نجاح الأندية اقتصاديا.

- جلب الاستثمارات الأجنبية إلى شركات كرة القدم، حيث أصبح الاستثمار بالرياضة يستهوي المستثمرين الأجانب ورجال الأعمال والشخصيات العامة، التي تساهم بتدفق الأموال إلى قطاع كرة القدم وفقا للقوانين الخاصة بالدولة، وبما لا يتجاوز النسبة المحددة لاستثمار الأجانب في رأس مال الشركات التجارية. وتساهم هذه التدفقات الاستثمارية في سداد ديون الأندية القائمة، وإنشاء الملاعب الخاصة بالأنشطة الرياضية وزيادة مكافئات اللاعبين من أجل توطينهم للاستمرار بممارسة اللعب داخل الدولة، وتأمين كافة الاحتياجات الخاصة بهم.

- يؤدي تأسيس شركات كرة القدم إلى تزايد عدد اللاعبين الأجانب في دوري المحترفين لكرة القدم، ومن شأن ذلك تعاقد الاتحاد أو الأندية مع وسائل إعلام مختلفة لنقل مباريات كرة القدم، وهذا يؤدي إلى جذب المشاهدين للتمتع باللعبة، ودفع مقابل حقوق البث إلى الاتحاد والأندية.

- زيادة القيمة المالية لعناصر لعبة كرة القدم، حيث يؤدي تأسيس شركات كرة القدم إلى ارتفاع أجور لاعبي كرة القدم وكذلك المدربين الوطنيين، حيث تتنافس هذه الشركات فيما بينها على جلب اللاعبين والمدربين إليها، وهذا يؤثر بشكل مباشر على واقع نشاط كرة القدم إيجابيا.

- ارتفاع العوائد التسويقية لدوريات كرة القدم المحولة إلى شركات، بسبب السياسات التسويقية الجيدة لشركات كرة القدم، وبيع حقوق البث التلفزيوني وزيادة التنافس بين المحطات التلفزيونية على شراء حقوق البث لتلك الدوريات.

- وضع أسماء اللاعبين الأجانب الذين يلعبون في دوري المحترفين، وذلك من خلال استغلال أسمائهم وصورهم ورسوماتهم وتوقيعهم بحيث توضع على الملابس الرياضية ويتم تسويقها إلى الجمهور بمقابل، واستغلال شخصياتهم في الألعاب الكترونية التي أصبح لها شهرة واسعة بين الشباب.

- التخلص من رعاية الشركات للأندية والتي من شأنها أن تتأثر بالوضع الاقتصادي للشركة الراعية للنادي، حيث إنه عندما تتعرض الشركة الراعية لأزمة اقتصادية تقلص نفقاتها على الأندية محل الرعاية وهذا يؤدي إلى المساس باقتصاديات الأندية بطريق أو بأخر.

**الفرع الثاني: سلبيات فكرة تأسيس شركات لكرة القدم**

لا شك أن هناك عدة سلبيات من شأنها الحد من قدرة الأندية الرياضية من التحول إلى شركات تجارية :

- يقتصر الأمر على الأندية الغنية من دون الأندية فقيرة رأس المال، ذلك أن هناك متطلبات مالية يجب على الأندية الوفاء بها تمثل الحد الأدنى لرأسمال الشركة، واكتتاب المؤسسين. وإن رغبت في التحول فهناك وقت طويل أمامها لهذا التحول.

- إن شركات كرة القدم تفقد الجماهير الخاصة بها، خاصة إذا كان النادي مملوكاً من قبل مستثمر واحد، أو عدد قليل من المستثمرين. خاصة إذا تحولت النظرة في ممارسة لعبة كرة القدم إلى نظرة تجارية بحتة، ومن شأن ذلك أن يؤثر على الأوضاع الاقتصادية لعناصر كرة القدم.

- إن تأسيس الشركات في لعبة كرة القدم يدفع المستثمرين الأجانب إلى الدخول باستثمارات ضخمة وبالتالي يفتح الباب لأشخاص أجانب للتدخل في قرارات كرة القدم خاصة إذا كانت تشريعات الدولة لا تحدد الحد الأعلى لتملك الأجانب بما لا يجاوز 49% من رأس مال الشركة المساهمة.

## المبحث الثاني

## إجراءات تأسيس شركات كرة القدم

إن تأسيس شركة لكرة القدم في دولة الإمارات العربية المتحدة له إجراءات رسمتها وحدَّدت خطوطها لائحة اتحاد الإمارات لكرة القدم، حيث تبدأ هذه

الإجراءات بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة ومن ثم الاكتتاب في أسهم الشركة والسير في استكمال إجراءات التأسيس.

**المطلب الأول: الموافقة المسبقة لتأسيس شركات كرة القدم**

تشترط لائحة اتحاد الإمارات لكرة القدم على كل من يرغب في تحويل ناديه إلى شركة تجارية لممارسة كرة القدم أن يحصل على موافقة مسبقة من اتحاد الإمارات لكرة القدم. فوفقاً لأحكام هذه اللائحة يجب لتأسيس شركات كرة القدم في دولة الإمارات العربية المتحدة، أخذ الموافقة المسبقة من اتحاد الإمارات لكرة القدم ثم القيام بتأسيس شركة وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية الإماراتي، ويفضل أن تكون شركة مساهمة عامة، وذلك بوصفها أفضل نموذج يأخذ لاحتواء الأندية الرياضية. وبعد تأسيس الشركة التجارية، يتم التقدم لاتحاد الإمارات لكرة القدم بطلب الانضمام إلى عضويته.

إذاً لتأسيس شركات رياضية في مجال كرة القدم فإنه يتعين على هذه الشركات أن تقوم بأخذ الموافقة المبدئية من اتحاد كرة القدم على عملية التأسيس، إذ ألزمت المادة (8) من لائحة اتحاد الإمارات لكرة القدم كافة شركات كرة القدم الحصول على الاعتراف المسبق من قبل اتحاد كرة القدم الإماراتي قبل ممارسة أعمالها، وذلك كشرط مسبق لتأسيس تلك الشركات في نشاط كرة القدم، وذلك من أجل ضمان توافر الشروط القانونية في تلك الشركات التي تؤسس في مجال كرة القدم، ومن أجل تفعيل الرقابة عليها. وهنا نرى أن إلزام شركات كرة القدم بأخذ الموافقة المسبقة يُعدُّ من قبيل الرقابة السابقة على تأسس هذه الشركات في مجال كرة القدم لضمان تأسيسها بأسلوب سليم يكفل معالجة أية عيوب قد تظهر أثناء مرحلة التأسيس.

ويجب على شركات كرة القدم أن تنضم إلى عضوية اتحاد الإمارات لكرة القدم بمجرد تأسيسها، إذ ألزمت المادة (13) من لائحة اتحاد الإمارات لكرة القدم كافة الأندية وشركات كرة القدم أن تكون عضوا في الاتحاد بمجرد استيفائها الشروط القانونية ومتطلبات الاتحاد ذاته. ونرى أن هذا الالتزام هو التزام بتحقيق نتيجة يقع

على عاتق تلك الشركات وبالتالي لا مجال للفكاك منه، حيث يرتب انضمامها إلى اتحاد كرة القدم مجموعة من الحقوق والالتزامات هي ذات الحقوق والالتزامات التي تلقى على عاتق الأندية الرياضية العادية.

والجدير بالذكر أنه في حالة قيام الشركاء بالاتفاق على تأسيس شركة كرة قدم فينبغي على الشركاء كتابة عقد الشركة والتوقيع عليه، هذا وقد ألزمت المادة (15) شركات كرة القدم بأن تضع النظام الأساسي الخاص بها وأن يتم اعتماده من مجلس الإدارة، على أن يبين سلطاتها وحقوقها وواجباتها.

أما إذا كان النادي الرياضي قائما يمارس أعماله الرياضية، فيجب أن يقدم طلب التأسيس من ممثله القانوني، وذلك بعد اتخاذ الإجراءات الداخلية التي يقررها النظام الأساسي للنادي والتي تكفل موافقة الجمعية العمومية للنادي على التحول إلى شركة كرة قدم.

**المطلب الثاني: الاكتتاب في رأس مال شركات كرة القدم**

يُقصد بالاكتتاب "انضمام الشخص إلى عقد الشركة بتقديمه قيمة السهم، ويُعطى المكتتب مقابلا لذلك سهما يكتسب به صفة الشريك بعد إتمام إجراءات التأسيس".[95]

وينبغى الاكتتاب في أسهم شركات كرة القدم التي تتخذ شكل الشركة المساهمة العامة بوصفه مرحلة من مراحل تأسيس الشركة، إذ تنص المادة (117) من قانون الشركات الاتحادي على وجوب أن يقوم المؤسسون بالبدء في عملية الاكتتاب في أسهم الشركة بحيث لا تقل نسبة اكتتابهم عن 30% ولا تزيد عن 70% من رأس مال الشركة.

أما بالنسبة لأنواع الاكتتاب في شركات كرة القدم فيختلف وفقا لشكل الشركة، فإذا أسست شركة كرة قدم واتخذت شكل شركة مساهمة عامة فيكون الاكتتاب عاما، أما

[95] د سميحة القليوبي، الشركات التجارية، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 627.

إذا أسست شركة كرة القدم واتخذت شكل شركة مساهمة خاصة فيكون الاكتتاب خاصا:

**أولا: الاكتتاب العام**

يقصد به تصرف قانوني بموجبه يتم عرض أسهم الشركة المحددة قانونا إلى الجمهور لكي يقوم بشرائها وإيداع قيمتها فورا لمصلحة الشركة. وقد عرفت المادة (1) من قانون الشركات التجارية الاكتتاب العام بأنه "دعوة أي شخص طبيعي أو اعتباري أو فئة أو فئات من الأشخاص لشراء أية أوراق مالية".

ويقصد بالاكتتاب العام طرح الأسهم لدعوة أشخاص غير محددين سلفا، سواء من حيث ذواتهم، وأيا كان عدد هذه الأسهم، على أن تكون الدعوة بالطريقة المحددة قانونا...". حيث يستطيع كافة الأشخاص الاشتراك في الاكتتاب العام، ولا يقتصر الأمر على أعضاء النادي فقط، حيث يوجه هذا الاكتتاب إلى الجمهور بشكل عام.

ويتم الاكتتاب العام عن طريق توجبه دعوة للاكتتاب من خلال نشرة تعلن في صحيفتين محليتين يوميتين تصدر أحدهما باللغة العربية، وذلك قبل بدء عملية الاكتتاب بخمسة أيام على الأقل وفقا لما ورد في نص المادة (121) من قانون الشركات الاتحادي.

هذا وقد اشترط المشرِّع الإماراتي أن تشتمل نشرة الاكتتاب على بعض البيانات التي تتعلق بقيام مؤسسي شركات كرة القدم بالاكتتاب أولا بالأسهم المخصصة لهم، حيث حددت المادة (117) حصص المؤسسين من رأس مال الشركة بما لا يقل عن 30% ولا تزيد عن 70% من رأس مال الشركة ويجب أن يكون الدفع قبل نشر بيان الاكتتاب، وأن يقدموا إلى الوزارة والسلطة المختصة أيضا شهادة من المصرف الذي تم فيه الدفع يفيد بذلك.

كذلك بيان الحد الأعلى الذي يستطيع المساهم الاكتتاب به، وبيان عدد الأسهم الذي يجب أن يتملكها المساهم لكي يحق له الحصول على عضوية مجلس الإدارة، وميعاد الاكتتاب ومكانه وشروطه، ونسبة تملك المواطنين من الأسهم وشروط

التصرف فيها وأية مسائل من شأنها أن تؤثر على حقوق المساهمين أو التزاماتهم. ويجب أن يرفق بنشرة الاكتتاب عقد تأسيس الشركة والنظام الأساسي.

ويجري الاكتتاب العام وفقا لنص المادة (121) من قانون الشركات لدى الجهة المرخص لها بذلك، والتي يتم تحديدها من قبل لجنة المؤسسين في نشرة الاكتتاب، هذا وقد أجاز القانون أن يتم الاكتتاب إلكترونيا وفقا للشروط التي يتم تحديدها من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع.

حيث يقتصر الاكتتاب في رأس مال شركة كرة القدم على أعضاء النادي العاملين فقط دون غيرهم من الأشخاص. ويشترط المشرع الإماراتي لصحة الاكتتاب في رأس مال شركات كرة القدم عدة شرط تتمثل فيما يأتي:

1- أن يكون الاكتتاب بموجب نشرة اكتتاب، إذ يجب إعلان نشرة الاكتتاب في صحيفتين يوميتين تصدر أحدهما باللغة العربية، ويجب أن يكون النشر قبل بدء الاكتتاب بخمسة أيام على الأقل، ويجب أن تتضمن النشرة البيانات المتطلبة قانونا وفقا لنص المادة (121) من قانون الشركات.

2- اكتتاب مؤسسي الشركة بالأسهم المخصصة لهم أولا قبل إعلان نشرة الاكتتاب، إذ حددت المادة (117) من قانون الشركات حصة المؤسسين من الأسهم بما لا يقل عن 30% ولا يزيد عن 70% من رأس مال الشركة، ويتعين على المؤسسين تقديم شهادة من البنك تثبت دفعهم قيمة الأسهم المخصصة لهم.

3- يجب أن يتولى عملية إجراء وإدارة الاكتتاب الجهة المحددة من قبل مؤسسي الشركة، وقد تكون مصرفا أو أكثر، من المصارف العاملة في الدولة، بحيث تدفع قيمة الأسهم المكتتب فيها إلى المصرف وتوضع في حساب الشركة.

4- في حالة عدم تغطية الاكتتاب بالكامل في الأسهم المطروحة للاكتتاب في شركات كرة القدم خلال المدة المحددة في نشرة الإصدار، فيستطيع مؤسسو الشركة تقديم طلب لهيئة الأوراق المالية والسلع لمدة إضافية على أن لا تتجاوز مدة عشرة أيام في حالة عدم وجود متعهد تغطية. وفي حالة انقضاء هذه المدة من دون أن تتم تغطية

جميع الأسهم المطروحة للاكتتاب العام ولم يكن المؤسسون قد اكتتبوا بالحد الأقصى الذي تحدده المادة (117) فيحق لهم الاكتتاب بالنسبة المقررة لهم. وقد ورد في نص المادة (2/207) من قانون الشركات إمكانية أن يتم الاكتتاب كحد أدنى بربع قيمة الأسهم الأسمية، ويجب الوفاء بالمبلغ المتبقي من قيمة الأسهم خلال مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات من تاريخ قيد شركات كرة القدم لدى الجهات المختصة.

5- يجب أن يكون الاكتتاب باتا، أي أن لا يكون معلقا على شرط أو مضافا إلى أجل، فإذا علق المكتتب الاكتتاب على شرط فيبطل الشرط ويعد الاكتتاب صحيحا ويلتزم المكتتب به، وإذا أضيف الاكتتاب إلى أجل يبطل الأجل ويعد الاكتتاب فوريا[96]، ويجب أن يكون الاكتتاب جديا، أي أن يكون الاكتتاب في رأس مال شركات كرة القدم حقيقيا وليس وهميا، ويمكن إثبات صورية الاكتتاب بكافة طرق الإثبات بهدف حماية حقوق الدائنين من غير حسني النية.

**الفرع الثاني: الاكتتاب الخاص:**

يقصد به تصرف قانوني يتم من المؤسسين ذاتهم أو بين المؤسسين وبعض الأشخاص المحددين بذاتهم من المكتتبين لشراء أسهم الشركة[97]. ويقتصر الاكتتاب الخاص على شركات كرة القدم التي تتخذ شكل الشركة المساهمة الخاصة وفقا لما ورد في نص المادة (1/255) من قانون الشركات الإماراتي.

**المطلب الثالث: تملك الأجانب في شركات كرة القدم**

نظرا لأهمية نشاط كرة القدم داخل الدولة وخارجها، وما تتسم به من بعد تاريخي واجتماعي وثقافي واقتصادي، فإنه ينبغي سيطرة رأس المال الوطني على شركات كرة القدم من أجل منع الأشخاص الأجانب من السيطرة على هذه الشركات من الناحية المالية لأنه يستتبع ذلك سيطرة إدارية أيضا.

[96] د سميحة القليوبي، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 635.
[97] د مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، 1997، ص 182.

في هذا الصدد بينت المادة (1/10) من قانون الشركات الاتحادي أنه يجب أن تكون ما نسبة 51% من رأس مال الشركة كحد أدنى مملوك لمواطنين يحملون الجنسية الإماراتية، إذ تنص على أنه "...يجب أن يكون في كل شركة تؤسس في الدولة شريك أو أكثر من المواطنين لا تقل حصته عن واحد وخمسين بالمائة من رأس مال الشركة". وأجاز القانون لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاقتصاد بالتنسيق مع السلطة المختصة تحديد الأنشطة التي يقتصر مزاولتها على مواطني الدولة، أضف إلى ذلك أن القانون وضع جزاءً في حالة الإخلال بنسبة مساهمة المواطن يتمثل في بطلان أي تنازل عن ملكية أية حصة لشريك تؤدي إلى الخلل بنسبة المساهمة المحددة قانونا للمواطن.

لذلك لا خوف على إدارة شركات كرة القدم من اتخاذ قرارات غير منسجمه مع القوانين والسياسات المختلفة في مجال كرة القدم، إذا يبقى القرار الصادر عن هذه الشركات في أيدي أبناء الدولة، لأن من يملك أغلبية رأس المال يملك القرارات الإدارية في الشركة.

أضف إلى ذلك أنه إذا اتخذت شركات كرة القدم شكل الشركة المساهمة العامة فإن قانون الشركات الاتحادي يلزم أن يكون رئيس مجلس الإدارة وأغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأشخاص الذين يحملون الجنسية الإماراتية. إذ ورد في نص المادة (151) على أنه "يجب أن يكون الرئيس وأغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المتمتعين بجنسية الدولة...". وقد حددت المادة السابقة التزاماً قانونياً يقع على عاتق مجلس الإدارة في حالة انخفاض نسبة مساهمة مواطني الدولة عن الحد الأدنى، يتمثل بوجوب استكمالها خلال مدة ثلاثة أشهر، وفي حالة عدم استكمالها خلال هذه الفترة أورد المشرع جزاءً قانونياً يتمثل في بطلان قرارات مجلس الإدارة بعد انقضاء هذه المدة.

يتبين من النص السابق أن المشرع الإماراتي اشترط بالإضافة إلى أن يكون رئيس مجلس إدارة شركات كرة القدم التي تتخذ شكل الشركة المساهمة العامة

شخصا يحمل الجنسية الإماراتية، وأن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأشخاص الذين يحملون الجنسية الإماراتية، وفي حالة انخفاض نسبة المواطنين الأعضاء في مجلس الإدارة عن الأغلبية المقررة قانونا فإن المشرع الإماراتي يعطي الفرصة للشركة لتصويب أوضاعها بما يحقق النسبة المطلوبة من العنصر الوطني خلال مدة ثلاثة شهور، وفي حالة انقضاء هذه المدة ولم يتم تصويب الأوضاع بما ينسجم مع قواعد القانون فإن المشرع الإماراتي يقرر جزاءً يتمثل ببطلان كافة القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة بعد انقضاء هذه الفترة، وذلك لاستمرارية اختلال نسبة مواطني الدولة في مجلس الإدارة.

أما في حالة التصرف بالأسهم الخاصة بشركات كرة القدم التي تتخذ شكل الشركة المساهمة العامة فلا يجوز انخفاض نصيب مواطني الدولة عما هو مقرر في القانون، إذ ورد في المادة (209) من قانون الشركات الاتحادي أنه "يكون تحديد كيفية وشروط التصرف في الأسهم وفقا لأحكام هذا القانون والأنظمة والقرارات التي تصدرها الهيئة والنظام الأساسي للشركة، بشرط أن لا يؤدي التصرف في الأسهم إلى انخفاض نصيب مواطني الدولة في رأس مال الشركة عما هو مقرر طبقا لهذا القانون".

## المطلب الرابع: استكمال إجراءات تأسيس شركات كرة القدم

تبين المادة (19) من اللائحة السابقة أن أعضاء الاتحاد هم: 1- الأندية 2- شركات كرة القدم الخاصة بالأندية المحترفة 3- رابطة الحكام عند التأسيس 4- رابطة المدربين عند التأسيس 5- رابطة اللاعبين عند التأسيس". كما تبين المادة (20) من لائحة اتحاد الإمارات لكرة القدم الوثائق التي يجب أن يتم إرفاقها من قبل شركات اتحاد كرة القدم لكي يتم قبولها عضوا في اتحاد كرة القدم وتتمثل هذه الوثائق فيما يأتي:

1- نسخة من النظام الأساسي لشركات كرة القدم وكافة اللوائح الخاصة به السارية المفعول.

2- إقرار صادر من شركة كرة القدم يفيد تقيد الشركة بكافة القوانين واللوائح والقرارات الصادرة عن اتحاد كرة القدم الإماراتي والفيفا والاتحاد الآسيوي، وضمان احترام كافة أطراف كرة القدم لها من أعضاء وإداريين ولاعبين ومنتسبين ومساهمين.
3- تقديم إقرار من شركة كرة القدم بالتزامها بكافة القوانين الخاصة بلعبة كرة القدم.
4- إقرار شركة كرة القدم بقبول وتنفيذ كافة القرارات والأحكام الصادرة عن محكمة التحكيم الرياضية بلوزان (كاس).
5- تقديم شهادة تفيد بأن شركة كرة القدم مسجلة أمام الجهات الرسمية المختصة داخل الدولة.
6- تقديم إقرار باستقلالية القرارات التي ستتخذها شركة كرة القدم من دون أية مؤثرات خارجية.
7- إرفاق قائمة تتضمن تحديد المسؤولين المخولين بالتوقيع عن شركة كرة القدم، والمسؤولين الَّذين لهم حق التفاوض والتوقيع عن شركة كرة القدم تجاه الأطراف الأخرى.
8- تقديم إقرار من شركة كرة القدم يلزمها بالحصول على الموافقة المسبقة من الاتحاد بشأن المشاركة في أية مباريات أو تنظيمها.
9- نسخة من آخر محضر اجتماع الجمعية العمومية لشركات كرة القدم أو محضر اجتماعها التأسيسي.
10- إقرار خاص من شركة كرة القدم بأن تلعب كافة مباريات الذهاب الرسمية مع أعضاء اتحاد كرة القدم.

## المبحث الثالث

## حقوق المساهمين في شركات كرة القدم وإدارتها

سوف نتناول في هذا المبحث حقوق المساهمين في شركات كرة القدم في المطلب الأول، وكذلك إدارة هذه الشركات في المطلب الثاني.

## المطلب الأول: حقوق مساهمي شركات كرة القدم

تقوم الشركات المساهمة التي تؤسس في مجال كرة القدم على الاعتبار المالي، حيث يُعدُّ تكوين الحد الأدنى من رأس المال اللازم أولوية كبرى بالنسبة لمؤسسي الشركة. إذ تطلبت المادة (193) من قانون الشركات الإماراتي أن يكون الحد الأدنى لتأسيس الشركة المساهمة العامة ثلاثين مليون درهم إماراتي، وأجاز المشرَّع مضاعفة رأس مال شركات كرة القدم بما لا يجاوز ضعف رأس المال المصدر. حيث ورد فيها "1- الحد الأدنى لرأس المال المصدر للشركة المساهمة العامة ثلاثون مليون درهم ويجوز رفع هذا الحد بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من رئيس مجلس إدارة الهيئة. 2- يجوز أن يحدد النظام الأساسي للشركة رأس مال مصرح به بما لا يجاوز ضعف رأس المال المصدر، وذلك وفقا للضوابط والشروط التي تضعها الهيئة بهذا الشأن".

يقسَّم رأس مال شركات كرة القدم إلى أسهم متساوية القيمة بحيث تكون قيمتها الأسمية من درهم واحد ولا تزيد عن مئة درهم، وقد أجاز المشرِّع الإماراتي تجزئة القيمة الأسمية لأسهمها إلى أقل قيمة، بحيث لا تقل القيمة الجديدة في جميع الأحوال عن درهم واحد للسهم وفقا لما ورد في نص المادة (207) من قانون الشركات.

أما عن حقوق المساهم في شركات كرة القدم فتتمثل فيما يأتي:

### الفرع الأول: حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية لشركات كرة القدم

تعقد شركات كرة القدم اجتماعات الجمعية العمومية للشركة وبصفة دورية بناء على دعوة من مجلس الإدارة، هذا وقد ألزمت المادة (171) من قانون الشركات الاتحادي أن يدعو مجلس الإدارة الجمعية العمومية للانعقاد مرة على الأقل في السنة وذلك في موعد لا يتجاوز الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية، وذلك في الزمان والمكان المعينين في عقد الشركة، ويستطيع المجلس توجيه الدعوة للجمعية العمومية للانعقاد كلما تطلب الأمر ذلك.

ويجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد في حالة توجيه طلب من مدقق الحسابات، وفي حالة عدم الاستجابة يستطيع المدقق أن يوجه الدعوة مباشرة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية وفقا لنص المادة (175) من قانون الشركات. ويستطيع عدد من الشركاء لا يقل مجموع رأس مالهم عن 20% من رأس مال الشركة مالم ينص النظام الأساسي للشركة على نسبة أقل، أن يطلبوا عقد اجتماع الجمعية العمومية وذلك في حالة وجود أسباب جدية تدعو لذلك، وينبغي توجيه الدعوة لانعقادها خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم الطلب وتنعقد الجمعية العمومية خلال مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الدعوة. المقدمة من المساهمين للوزارة وفقا لنص المادة (174) من قانون الشركات.

يحق لكل مساهم حق حضور اجتماع الجمعية العمومية لشركات كرة القدم سواء حضر بنفسه أو بواسطة شخص آخر ينيبه من غير أعضاء مجلس الإدارة، ويكون حضور النائب بموجب توكيل خاص، واشترط المشرع الإماراتي في نص المادة (178) من قانون الشركات أن يكون التوكيل الخاص مكتوبا وأن لا يكون الوكيل حائزاً هذه الصفة عن أكثر من 5% من رأس مال الشركة.

**الفرع الثاني: حق مناقشة الاقتراحات**

بالرجوع إلى قانون الشركات التجارية الإماراتي رقم (2) لسنة 2015 نجد أن نص المادة (185) ينطبق في هذا الشأن على حق مناقشة الاقتراحات، إذ بموجبها يحق لكل مساهم ومنهم بالطبع المساهمون في شركات كرة القدم الاشتراك في المناقشات في تلك الموضوعات التي تدرج على جدول أعمال الجمعية العمومية، ويستطيع المساهم أن يقوم بتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة، وألزم القانون أعضاء مجلس الإدارة بالإجابة على تلك الأسئلة التي توجه إليهم من قبل المساهمين، واشترط القانون أن تكون الإجابة من أعضاء مجلس الإدارة على تلك الأسئلة بطريقة لا تعرض مصلحة شركات كرة القدم لأية أضرار.

أمّا في حالة عدم كفاية الإجابة المقدمة من أعضاء مجلس الإدارة على أسئلة المساهم، فيستطيع الأخير الاحتكام إلى الجمعية العمومية، ويكون القرار الصادر عن الجمعية العمومية ملزما وواجب التنفيذ، هذا وقد نص القانون على أن كل شرط يقضي بغير ذلك يعد باطلا.

**الفرع الثالث: حق التصويت**

يستطيع كل مساهم أن يدلي بصوته خلال اجتماعات الجمعية العامة لشركات كرة القدم، ويحدد النظام الأساسي الخاص في الشركة طريقة التصويت على قرارات الجمعية العمومية للشركة، وفي كافة الأحوال يجب أن يكون التصويت سرياً إذا تعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بمساءلتهم عن تلك الأخطاء التي يرتكبونها.

لقد بينت المادة (146) من قانون الشركات آلية تصويت أعضاء مجلس الإدارة، إذ يكون لكل مساهم في شركات كرة القدم عدد أصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها في الشركة. هذا وقد حظر قانون الشركات الاتحادي في المادة (186) على أعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العمومية التي تتعلق بإبراء ذمتهم من المسؤولية التي تنشأ عن سوء إدارتهم أو أخطائهم الإدارية، أو تلك القرارات التي تتعلق بمنافع خاصة لهم أو بخلاف قائم بينهم وبين الشركة.

ويرى الباحث أن من شأن ذلك أن لا يحدث تأثيرا على أعضاء الجمعية العمومية أثناء التصويت يلقي بظلاله على نتيجة التصويت، بحيث يكون القرار الصادر في هذا الشأن أقرب إلى العدالة.

تصدر قرارات الجمعية العمومية لشركات كرة القدم بأغلبية الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا نصَّ النظام الأساسي للشركة على أغلبية أكثر، وتُعدُّ كافة القرارات الصادرة عن الجمعية العمومية ملزمة لكافة المساهمين في الشركة سواء أكانوا حاضرين لهذا الاجتماع الذي صدرت خلاله القرارات أم غائبين، وبغض النظر عن موافقتهم على تلك القرارات من عدمها وفقا لنص المادة (188) من قانون الشركات

ما دام أن القرارات الصادرة تتوافق مع أحكام القوانين واللوائح الخاصة في هذا الصدد. وقد ألزمت المادة (189) من قانون الشركات رئيس مجلس الإدارة أن يقوم بتنفيذ قرارات الجمعية العمومية، وتقديم صورة منها إلى هيئة الأوراق المالية والسلع والسلطة المختصة.

**الفرع الرابع: حق الترشح لعضوية مجلس الإدارة**

يحق للمساهمين في شركات كرة القدم الترشح لانتخابات مجلس إدارة الشركة، حيث بينت المادة (143) من قانون الشركات الاتحادي أن يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يحدد النظام الأساسي للشركة طريقة تكوينه وعدد أعضائه حصرا ومدة العضوية فيه، وقد حددت عدد الأعضاء فرديا بحيث لا يقل عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن أحد عشر عضوا، وحدد مدة العضوية بثلاث سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ الانتخاب أو التعيين ويمكن انتخاب العضو أكثر من مرة.

ويجب على من يترشح لعضوية مجلس إدارة شركة كرة القدم أن يقوم بتقديم إقرار كتابي يفيد قبوله الترشح، ويجب أن يتضمن الإقرار بيان أي عمل يقوم به بمنافسة الشركة سواء أكان عملا مباشراً أم غير مباشر، وكذلك الإفصاح عن أسماء الشركات التي يزاول العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إدارتها وفقا لما ورد في المادة (147) من قانون الشركات.

ويتم انتخاب رئيس مجلس إدارة شركات كرة القدم ونائبه بالتصويت السري ويجب إخطار الجهات المختصة بنتيجة هذا الانتخاب، ويتعين انتخاب مقرر لمجلس الإدارة من غير أعضائه. وقد أجازت المادة (2/144) من قانون الشركات للجمعية العمومية أن تقوم بتعيين عدد من الأعضاء من غير المساهمين من ذوي الخبرة والاختصاص بشرط أن لا يزيد عددهم عن ثلث الأعضاء المحددين في النظام الأساسي، ويرى الباحث أن ذلك أمرا بالغ الأهمية من شأنه أن يؤدي إلى استفادة الشركة من الخبرات الخارجية التي يملكها الأعضاء غير المساهمين فيها.

**الفرع الخامس: حقوق خاصة وردت في لائحة اتحاد الإمارات لكرة القدم**

لقد حددت المادة (32) من لائحة اتحاد الإمارات لكرة القدم حقوق أعضاء الاتحاد ومنها بالطبع شركات كرة القدم، وتتمثل هذه الحقوق فيما يأتي:

1- مشاركة شركات كرة القدم في اجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد والتصويت في تلك الاجتماعات.
2- تقديم أية مقترحات لكي يتم إضافتها إلى جدول أعمال الجمعية العمومية.
3- تسمية المرشحين لهيئات الاتحاد.
4- إعلامهم بنشاطات الاتحاد عبر القنوات الرسمية المتعددة.
5- مشاركة شركات كرة القدم في المنافسات التي ينظمها الاتحاد.
6- ممارسة كافة الحقوق الأخرى التي يكفلها لهم النظام الأساسي ولوائح الاتحاد.

وفي مقابل هذه الحقوق فقد فرضت المادة (33) من لائحة اتحاد الإمارات لكرة القدم، عدة واجبات على شركات كرة القدم تتمثل فيما يأتي:

1- الالتزام التام بكافة القوانين واللوائح والنظام الأساسي والتوجيهات والقرارات الصادرة عن اتحاد الإمارات لكرة القدم والفيفا والاتحاد الآسيوي وضمان الالتزام الكامل بها من قبل أطراف لعبة كرة القدم التابعين للشركة.
2- ضمان انتخاب الأجهزة التنفيذية لشركات كرة القدم.
3- مشاركة شركات كرة القدم في كافة المباريات والمنافسات والأنشطة التي ينظمها الاتحاد.
4- دفع رسوم العضوية التي يقررها الاتحاد.
5- احترام القوانين الخاصة بلعبة كرة القدم المقررة من المجلس الدولي لكرة القدم (ايفاب) من قبل شركات كرة القدم وأعضائها وتضمينها للنظام الأساسي للشركة.
6- امتناع شركات كرة القدم عن اللجوء إلى المحاكم في كافة المنازعات ذات الطابع الرياضي.

7- تزويد الاتحاد بكافة التعديلات التي يتم إدخالها على الأنظمة واللوائح الخاصة بشركات كرة القدم وقوائم المسؤولين المفوضين بالتوقيع عن الشركة.

8- عدم الارتباط بأية علاقات ذات طبيعة رياضية مع أي كيان محظور أو غير معترف به أو أندية موقوفة أو مطرودة.

9- احترام قواعد اللعب النظيف وتلك المبادئ التي تتعلق به وتضمينها للأنظمة واللوائح الخاصة بشركات كرة القدم.

10- إعداد وإدارة سجل خاص بأعضاء كل ناد أو رابطة يتم تحديثه بشكل دوري.

**المطلب الثاني: خصوصية إدارة شركات كرة القدم**

لضمان قيام شركات كرة القدم بأعمالها على أكمل وجه من أجل تحقيق أهدافها الخاصة في مجال كرة القدم لابد أن تكون إدارة الشركة تعمل بجد بعيداً عن تعارض المصالح وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة حتى لا يتأثر نشاط كرة القدم بأي إشكالية، لذلك فقد ألزمت المادة (16) من لائحة الاتحاد الإماراتي لكرة القدم أعضاء مجلس الإدارة بعدم الجمع بين عضوية ناديين أو أكثر بأي طريقة من الطرق؛ إذ ورد فيها أنه "لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري التحكم والمشاركة والمساهمة والإدارة بأي صورة من الصور في أكثر من ناد واحد.

ويرى الباحثان أن موقف المشرع بإيراد هذا النص يؤدي إلى ضمان عدم التأثير على نشاط كرة القدم داخل شركات كرة القدم، ويضمن عدم التلاعب بالنتائج والحفاظ على المعلومات الداخلية غير المعلنة التي يتم تداولها ومناقشتها داخل اجتماعات مجلس الإدارة بوصف أن أعضاء مجلس الإدارة من الأشخاص المطلعين على تلك المعلومات، وبالتالي اشتراكهم في نادٍ آخر قد يؤدي إلى إفشاء تلك المعلومات غير المفصح عنها ومن شأن ذلك أن يؤثر على نشاط شركات كرة القدم وأسرارها الخاصة.

هذا ولم تبين لائحة اتحاد الإمارات لكرة القدم الجزاء القانوني الذي ينبغي إيقاعه على الشخص الذي يشترك أو يتحكم أو يساهم في نادٍ آخر، ويرى الباحثان أنه ينبغي

تقييد النص السابق بحيث يقتصر فقط على أعضاء مجلس إدارة شركات كرة القدم دون غيرهم من المساهمين في بقية الشركات.

ولا شك أن النص الوارد في المادة (16) هو نص خاص وتقتصر آثاره القانونية على شركات كرة القدم دون غيرها من الشركات الأخرى، إذ أجازت المادة (149) من قانون الشركات التجارية أن يكون عضو مجلس الإدارة ممثلا في خمس شركات مساهمة يقع مركزها في الدولة، كحد أعلى سواء أكان ممثلا بصفته الشخصية أم بصفته ممثلا لأحد الأشخاص الاعتبارية، ولا يجيز قانون الشركات أيضا أن يكون عضو مجلس الإدارة رئيسا لمجلس الإدارة أو نائبا له في أكثر من شركتين يقع مركزها في الدولة. كذلك لا يجيز قانون الشركات أن يكون عضوا منتدبا للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

هذا وقد رتب المشرَّع الإماراتي جزاءً قانونياً يتمثل في بطلان عضوية من يخالف القيود السابقة فيما يجاوز تلك الشركات وفقا لحداثة تعيين العضو، بالإضافة إلى التزام عضو مجلس الإدارة في تلك الشركات التي تزيد عن الحد الأعلى الذي تم إبطال عضويته في تلك الشركات برد ما قبضه منها.

وقد بينت المادة (3/152) من قانون الشركات الاتحادي عدم جواز قيام رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة في الشركة المساهمة بالاشتراك في أي عمل من شأنه أن ينافس الشركة أو أن يمارس الأعمال التجارية لحسابه أو لحساب الغير في أحد فروع النشاط الذي تمارسه الشركة إلا بعد أخذ موافقة دورية كل سنة من الجمعية العمومية، أو إفشائه بيانات خاصة بشركات كرة القدم، وفي حالة إخلال رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة بذلك فإن القانون يقرر جزاءً مدنيا يتمثل في إمكانية قيام الشركة بالمطالبة بالتعويض أو باعتبار هذه الأعمال التي قام بها لحسابه كأنها أجريت لحساب الشركة.

وفي السياق ذاته أوجبت المادة (150) من قانون الشركات على عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة العامة أن يبلغ مجلس الإدارة عن كل تعارض مصالح

عن كل عملية تعرض على مجلس الإدارة تتعارض مع مصالح الشركة، وذلك من أجل اتخاذ القرار المناسب بشأنها، ويتعين تثبيت إقراره بوجود ذلك التعارض في المصالح بمحضر الجلسة، وفي كافة الأحوال لا يستطيع هذا العضو الاشتراك في التصويت الخاص على ذلك القرار الصادر في تلك الأعمال.

هذا وقد رتب المشرِّع الإماراتي جزاءً قانونيا على عضو مجلس الإدارة في حالة عدم تبليغه عن تعارض المصالح، يتمثل في قيام الشركة أو أحد المساهمين بالتقدم للمحكمة المختصة بطلب لإبطال العقد أو إلزامه بأداء أي ربح أو منفعة تحققت من هذا التعاقد غير المشروع.

## المبحث الرابع

## الآثار القانونية التي تترتب على تأسيس شركات كرة القدم

سوف نلقي مزيدا من الضوء في هذا المبحث على الآثار القانونية التي تترتب على تأسيس شركات كرة القدم، والتي تتمثل في تطبيق القواعد القانونية الواردة في قانون الشركات، وتجارية أعمالها، ونزع اختصاص القضاء العادي في نظر منازعاتها.

### المطلب الأول: تطبيق القواعد القانونية الواردة في قانون الشركات

إن تأسيس شركات كرة القدم أو تحويل لعبة كرة القدم في أحد الأندية القائمة إلى شركة يفرض واقعا جديدا، يتمثل في تطبيق قانون الشركات التجارية على هذه الشركات بدءاً من إجراءات تأسيس الشركة ومباشرتها لنشاطها في مجال لعبة كرة القدم واكتسابها الشخصية المعنوية وانتهاءَ إلى تصفيتها وقسمة موجوداتها، وكذلك تطبيق القواعد القانونية الواردة في قانون المعاملات التجارية الإماراتي كلما انعدم النص في قانون الشركات التجارية، بالإضافة إلى تطبيق لائحة اتحاد الإمارات لكرة القدم، بوصف أن موضوع نشاطها ممارسة كرة القدم،

حيث بينت المادة (3) من قانون الشركات التجارية أن أحكام قانون الشركات التجارية يطبَّق على كل الشركات التي يتم تأسيسها في دولة الإمارات العربية

المتحدة، أو تتخذ فيها مركزا لممارسة نشاطها، وإلزم المشرّع كافة الشركات التي تؤسس في الدولة أن تتخذ موطنا داخل الدولة، وهذا يعني أن كافة الآثار التي تترتب على عمل الشركات التجارية تطبق على شركات كرة القدم.

ويثار التساؤل في هذا الصدد عن مدى إمكانية تطبيق قانون الإفلاس على شركات كرة القدم التي تتعثر بسبب اضطراب وضعها المالي أو توقفها عن سداد ديونها المستحقة؟

يرى الباحثان أن تعثر شركة كرة القدم وعجزها عن سداد ديونها يستوجب تطبيق نظام الإفلاس عليها، ولا يعفيها من ذلك أنها تمارس نشاط كرة القدم، ذلك أن شكل الشركة هو شكل تجاري بالإضافة إلى ممارسة الكثير من الأنشطة المصاحبة لكرة القدم على أسس تجارية.

ويطبق على شركات كرة القدم في حالة اضطراب أوضاعها المالية أو توقفها عن سداد ديونها المستحقة مرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2016 بشأن الإفلاس، إذ تنص المادة (2) منه على أنه: "تسري أحكام هذا المرسوم بقانون على ما يأتي: "1- الشركات الخاضعة لأحكام قانون الشركات التجارية ...".

وأجاز هذا المرسوم بقانون للشركات التجارية المتعثرة ومنها بالطبع شركات كرة القدم المتعثرة أن تتقدم إلى اللجنة المختصة وهي لجنة "إعادة التنظيم المالي"، بطلب من أجل اتخاذ إجراءات إعادة التنظيم المالي لهذه الشركات للتوصل إلى اتفاق بين شركة كرة القدم المتعثرة ودائنيها بمساعدة خبراء تعينهم اللجنة.

وبموجب هذا المرسوم يمكن لشركات كرة القدم التي تواجه صعوبات مالية الطلب من المحكمة المختصة الصلح الواقي من الإفلاس، وقد اشترطت المادة (2/1) من المرسوم بقانون من أجل قبول طلب الصلح من الإفلاس أن لا يكون المدين متوقف عن دفع ديونه المستحقة لمدة لا تزيد عن 30 يوم عمل متتالية بسبب اضطراب وضعه المالي أو عدم قدرته على سداد ديونه المستحقة.

ويمكن كذلك لشركات كرة القدم أن تتقدم بطلب للمحكمة المختصة لافتتاح إجراءات إشهار إفلاسها في حالة توقفها عن سداد ديونها لمدة تزيد على 30 يوم في حالة اضطراب وضعها المالي أو عدم قدرتها على سداد ديونها المستحقة، وإجراء تصفية عادلة لأموالها من أجل الوفاء بالتزاماتها. وقد منح المرسوم بموجب القانون الحق للدائنين التقدم بهذا الطلب من أجل افتتاح إجراءات إشهار إفلاس الشركة بشرط قيام الدائنين بتوجيه إنذار كتابي للشركة بالوفاء بالدين، ولم تقم الشركة بالوفاء خلال مدة 30 يوم عمل من تاريخ الإخطار، وبشرط أن لا تقل قيمة الدين عن 100000 مائة ألف درهم.

وأجاز المرسوم بموجب القانون للنيابة العامة أن تتقدم بطلب لافتتاح إجراءات إشهار إفلاس شركات كرة القدم إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، بشرط أن تكون الشركة في ذمة مالية مدينة وفقا لما ورد في نص المادة (72) من المرسوم.

ويترتب على إفلاس شركات كرة القدم كافة الآثار القانونية العامة لإفلاس الشركات التجارية، إذ يتم تصفيتها وقسمة موجوداتها وانقضاء شخصيتها المعنوية، بالإضافة إلى الآثار الخاصة بنشاط كرة القدم، إذ يتم شطب قيدها من اتحاد الإمارات لكرة القدم، وهذا يعني منع ممارستها اللعبة على الصعيد الداخلي والقاري والدولي.

ويرى الباحثان أن تطبيق قانون الإفلاس على شركات كرة القدم ضرورة اقتضتها طبيعة التحول في ممارسة هذه اللعبة إلى ممارستها عبر تأسيس شركات تجارية، تخضع لقانون الشركات وكافة القوانين التجارية الأخرى، أما بالنسبة للأندية الرياضية التي لم تتخذ شكل الشركات التجارية سواء أكانت مملوكة للدولة أم للجمعيات فتعد مرافق عامة لا يمكن تطبيق قانون الإفلاس عليها، إلا إذا نصت تشريعات إنشائها أو عقود تأسيسها أو أنظمتها الأساسية على إخضاعها لأحكام هذا المرسوم وفقا لما ورد في نص المادة (2/2) منه.

**المطلب الثاني: تطبيق قواعد ذات طابع دولي على شركات كرة القدم**

وفقا لأحكام قانون الشركات فإن أي شركة تؤسس في الدولة تكتسب الجنسية الإماراتية، وبالتالي يجب عليها الخضوع للقواعد القانونية التي نص عليها المشرع الإماراتي. إذ تنص المادة (3) من قانون الشركات التجارية رقم (2) لسنة 2015 على أنه: " تسري أحكام هذا القانون والأنظمة واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له على الشركات التجارية التي تؤسس في الدولة...".

وهذا يعني أنه لا يمكن تطبيق قواعد قانونية دولية على الشركات التجارية وإنَّما تخضع للقانون الوطني، أمّا بالنسبة لشركات كرة القدم فتخضع لقواعد قانونية مختلطة بين القواعد القانونية المحلية والقواعد القانونية الدولية الخاصة بممارسة نشاط كرة القدم والصادرة عن الفيفا.

ويثار التساؤل في هذا الصدد عن حدوث تنازع للقوانين في حالة تزاحم القوانين الداخلية مع قوانين الفيفا واختلافها بمناسبة علاقة قانونية تتعلق بممارسة نشاط كرة القدم تنتمي بأحد عناصرها لأحد الدول الأجنبية أجنبي؟

يرى الباحثان أنه لا مجال لحدوث تنازع للقوانين بين القوانين الداخلية والقوانين الدولية الخاصة في كرة القدم أو قوانين الفيفا، ذلك أنه يفترض تطبيق قوانين الفيفا، وذلك بحكم عالمية القواعد القانونية التي تنظم ممارسة كرة القدم. وعادة ما تتطابق وتتناسق القوانين الداخلية مع قوانين الفيفا. بالإضافة إلى أن اتحاد كرة القدم الذي تتبعه شركات كرة القدم هو عضو في الاتحاد القاري والاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا ويخضع لكافة القواعد والقوانين التي تقرها هذه الاتحادات القارية والدولية.

**المطلب الثالث : تجارية أعمال شركات كرة القدم**

يترتب على تأسيس شركات كرة القدم اكتسابها صفة التاجر، إذ بمجرد اتخاذها أحد صور الشركات الواردة في نص المادة (9) من قانون الشركات تعد شركة تجارية، حيث تنص على أنه "يجب أن تتخذ الشركة أحد الأشكال الآتية:

1- شركة التضامن.
2- شركة التوصية البسيطة.
3- ذات المسؤولية المحدودة.
4- شركة المساهمة العامة.
5- شركة المساهمة الخاصة.

ويرتب المشرِّع بطلان الشركة في حالة عدم اتخاذها أحد الأشكال السابقة، وهذا يعني وجوب أن تتخذ شركة كرة القدم أحد أشكال الشركات التجارية السابقة حتى يعد تأسيسها متوافقا وقواعد القانون. وقد رتب المشرِّع المسؤولية الشخصية والتضامنية على عاتق الشركاء الذين تعاقدوا باسم الشركة عن كافة الالتزامات التي تترتب على التعاقدات التي تمت باسمها. هذا وقد منح المشرع كل شركة تؤسس بالدولة الجنسية الإماراتية.

وفقا لما تقدم فإن شركات كرة القدم تخضع لكافة التزامات التجار التي يلقيها على عاتقها قانون المعاملات التجارية الإماراتي وقانون الشركات التجارية ولائحة اتحاد الإمارات لكرة القدم، إذ يجب أن تحصل الموافقة المبدئية من اتحاد كرة القدم ثم تقوم بالتسجيل في السجل التجاري، وتتخذ كافة الإجراءات القانونية التي حددها القانون لتأسيسها وفقا لشكل الشركة المتخذ، ثم تتقدم بطلب إلى اتحاد كرة القدم لاستكمال إجراءات العضوية في الاتحاد.

كذلك تلتزم شركة كرة القدم بمسك الدفاتر التجارية الإجبارية التي تستلزمها طبيعة الأعمال التجارية وأهميتها، بحيث تبين المركز المالي للشركة، وكافة الحقوق والالتزامات التي تترتب على معاملاتها التجارية، ونظرا لخصوصية نشاط كرة القدم فيمكن لهذه الشركات استخدام الدفاتر التجارية الالكترونية.

ومن هذه الدفاتر دفتر اليومية الذي تنص عليه المادة (27) من قانون المعاملات التجارية الإماراتي، والتي يدون فيها كافة العمليات المالية التي تقوم بها شركات كرة القدم، وكذلك دفتر الأستاذ العام الذي تنص عليه المادة (28)، حيث

يتضمن كافة العمليات الحسابية المُرحَّلة من دفتر اليومية وفقا للمستندات التي تؤكد وتؤيد هذه البيانات، خاصة البيانات التي تتعلق بالصندوق والمصرف والشركاء والدائنين والمدينين والإيرادات والمسحوبات والمصروفات، بصورة عنها. وكذلك احتفاظ شركات كرة القدم بصورة طبق الأصل من كافة المراسلات والبرقيات والفواتير التي تتعلق بأعمالها التجارية. وكذلك يجب على شركات كرة القدم اتخاذ اسم تجاري وفقا للقواعد القانونية الواردة في قانون الشركات، حتى يتم تمييزها عن بقية الشركات الأخرى.

**المطلب الرابع: نزع اختصاص القضاء العادي في نظر منازعات شركات كرة القدم**

لقد نزعت لائحة اتحاد الإمارات لكرة القدم الاختصاص القضائي لمنازعات كرة القدم التي تتعلق بشركات كرة القدم من القضاء العادي في الدولة، وأسندت هذا الاختصاص إلى هيئات تحكيمية، ومهما كانت الجهة الرياضية التي يتعلق النزاع بها سواء أكانت الاتحاد أو النادي أو شركات كرة القدم أو اللاعبين أو وكلائهم أو الإداريين.

إذ ألقت المادة (6/33) من لائحة اتحاد الإمارات لكرة القدم واجباً قانونياً على أعضاء الاتحاد ومنهم شركات كرة القدم بالامتناع عن إحالة المنازعات التي تتعلق بالقوانين أو اللوائح أو التوجيهات والقرارات الصادرة عن الفيفا والاتحاد الآسيوي واتحاد الإمارات لكرة القدم إلى القضاء العادي، حيث ورد فيها "يلتزم أعضاء الاتحاد بالواجبات التالية: .... 6- الامتناع عن اللجوء إلى المحاكم في النزاعات الرياضية المتعلقة بالقوانين أو اللوائح والتوجيهات والقرارات الصادرة عن الفيفا والاتحاد الآسيوي والاتحاد".

كذلك منعت اللائحة اتحاد كرة القدم والأعضاء بما فيهم شركات كرة القدم واللاعبين والوكلاء والإداريين من رفع نزاعاتهم أمام القضاء العادي وذلك بحكم خصوصية لعبة كرة القدم والإجراءات القانونية الخاصة التي ينبغي إعمالها وإحالة النزاع إلى الجهات التي تحددها اللائحة حسب موضوع النزاع، فقد يحال النزاع إلى

اتحاد الإمارات لكرة القدم أو إلى الاتحاد الاسيوي أو إلى الفيفا من أجل إيجاد حل لهذا النزاع، إذ تنص المادة (125) من لائحة الاتحاد الإماراتي لكرة القدم على أنه "لا يجوز للاتحاد أو أعضائه أو لاعبيه أو وكلائهم أو إداريه رفع أي نزاع إلى المحاكم العادية ما لم يكن منصوصا على ذلك بشكل محدد في هذا النظام الأساسي أو لوائح الفيفا ويتم إحالة أي خلاف إلى الاختصاص القضائي للاتحاد أو (الفيفا) أو الاتحاد الآسيوي كل حسب اختصاصه".

وقد بينت لائحة اتحاد الإمارات لكرة القدم أن الاختصاص القضائي في المنازعات الرياضية المحلية التي تنشأ بين أعضاء الاتحاد ينعقد لاتحاد الإمارات لكرة القدم، أمّا تلك المنازعات التي تتصف بالصبغة الدولية فينعد الاختصاص القضائي للاتحاد الدولي أو الاتحاد الآسيوي، إذ تنص المادة (126) من لائحة الاتحاد الإماراتي لكرة القدم على أنه "يكون للاتحاد الاختصاص القضائي في النزاعات الوطنية الداخلية الناشئة بين الأطراف المنتمية إلى الاتحاد. يكون للاتحاد الدولي أو الاتحاد الآسيوي الاختصاص القضائي في النزاعات ذات الصفة الدولية الناشئة بين الأطراف المنتمية إلى اتحادات الدول أو الاتحادات الكونفدرالية المختلفة".

ويقوم اتحاد الإمارات لكرة القدم بتشكيل لجان قضائية للفصل في المنازعات الرياضية المختلفة في مجال كرة القدم، ومن هذه اللجان لجنة الانضباط التي نصت المادة (119) من لائحة اتحاد الإمارات على تكوينها وتستطيع اللجنة إيقاع العقوبات المحددة في قواعد الانضباط الخاصة بالاتحاد على الأعضاء والإداريين ووكلائهم والمسؤولين والمباريات، وتستأنف قرارات لجنة الانضباط غير النهائية إلى لجنة الاستئناف وفقا للائحة الاستئناف وقرارات لجنة ميثاق الشرف ولجنة الحكام.

وقد نصت لائحة اتحاد الإمارات لكرة القدم على تشكيل غرفة فض المنازعات الداخلية وفقا لمبادئ غرفة حل المنازعات التابعة إلى الفيفا، وينحصر اختصاص هذه الغرفة وفقا لما ورد في نص المادة (124) من لائحة اتحاد الإمارات لكرة القدم،

بحيث ينعقد اختصاصها في كافة المنازعات الوطنية التي قد تقع بين شركات كرة القدم واللاعبين بخصوص عقود العمل وتعويضات التدريب ومساهمات التضامن بين الأندية أو الشركات التابعة للاتحاد.

وتشكل غرفة فض المنازعات الداخلية من رئيس ونائب للرئيس ويشترط فيهم أن يكونوا من القانونيين، وثلاثة أعضاء ممثلين للأندية أو شركات كرة القدم وثلاثة أعضاء يمثلون اللاعبين، وتخضع كافة القرارات الصادرة عن الغرفة للاستئناف أمام هيئة التحكيم.

ونصت المادة (124) من لائحة اتحاد الإمارات لكرة القدم على تشكيل هيئة تحكيم من أجل النظر في كافة المنازعات الوطنية التي تنشأ بين الاتحاد والأعضاء بما فيهم شركات كرة القدم، واللاعبين، ووكلاء اللاعبين، والمسؤولين والإداريين والمباريات، التي لا تختص بها الهيئات القضائية، وتشكل هيئة التحكيم من قائمة محكمين من اثني عشر محكما من ذوي المؤهلات القانونية والفنية ذات العلاقة بلعبة كرة القدم.

كذلك تنص المادة (127) من لائحة اتحاد الإمارات لكرة القدم على أنه: "وفقا للمادتين رقمي: 60 – 61 من قوانين الفيفا، يتم النظر في أي استئناف لقرار نهائي وملزم صادر عن الفيفا من قبل محكمة التحكيم الرياضي (كاس) الكائنة في لوزان بسويسرا إلا أن (كاس) لا يمكنها النظر في الاستئنافات الخاصة بانتهاك قوانين اللعبة والإيقاف لغاية 4 مباريات أو لغاية ثلاثة أشهر أو القرارات الصادرة من قبل هيئة تحكيم مستقلة ومشكلة أصولا من قبل اتحاد أو اتحاد كونفدرالي".

تنص المادة (128) من لائحة اتحاد الإمارات على أنه: "يلتزم الاتحاد ويضمن التزام أعضائه ولاعبيه ووكلائهم ومسئوليه بالقرارات النهائية الصادرة عن أي من هيئات (الفيفا) أو عن محكمة التحكيم الرياضي "كاس".

## الخاتمة

لقد تناولنا في هذه الدراسة موضوعا مستحدثا فرضه واقع ممارسة لعبة كرة القدم، بعد محاولات إدخالها إلى الجانب التجاري، فنتج عن ذلك تأسيس شركات كرة القدم التي تمارس أعمالها وفقا لرؤية تجارية بعد أن كانت لمدة طويلة تمارس في كنف القانون المدني، مما ترتب عليه عدد من الآثار بالغة الأهمية، من حيث القانون الواجب التطبيق على إجراءات تأسيسها وتطبيق قواعد قانونية دولية تتمثل بقواعد الفيفا، بالإضافة إلى عرض المنازعات التي تنشأ عنه على قضاء خاص نظرا لخصوصية نشاطها، واستبعاد خضوعها إلى قضاء الدولة، بالإضافة إلى تحول صفة نشاطها من أعمال مدنية إلى أعمال تجارية.

لقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات تتمثل فيما يلي:

**النتائج**

- عدم وجود قواعد قانونية تنظم تأسيس شركات كرة القدم في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- هناك بطء في تحول الأندية إلى شركات في مجال كرة القدم خوفا من عدم نجاح التجربة.
- تقتضي ممارسة الأنشطة الرياضية على سبيل الاحتراف في مجال كرة القدم أن يكون لهذه اللعبة ميزانية مستقلة عن ميزانية بقية الألعاب الأخرى التي تمارس في النادي.
- أفضل صيغة لتأسيس شركات كرة القدم اتخاذ شكل الشركة المساهمة العامة نظرا للتشابه الكبير بين النادي والشركة المساهمة العامة من حيث التكوين والإدارة.
- عدم قدرة الأندية الرياضية الفقيرة أو ضعيفة رأس المال على التحول إلى شركات كرة القدم، نظرا للمتطلبات المالية العالية التي يستوجبها تأسيس هذه الشركات.

- خضوع شركات كرة القدم إلى قواعد قانونية مختلطة محلية ودولية نظرا لعالمية لعبة كرة القدم. حيث تطبق القوانين الداخلية كقانون الشركات وقانون المعاملات التجارية، بالإضافة إلى قواعد قانونية دولية وهي قواعد الفيفا، وقواعد الاتحادات القارية.
- استبعاد الاختصاص القضائي للدولة في نظر المنازعات التي تنشأ عن شركات كرة القدم وحصرها في لجان خاصة يشكلها الاتحاد والفيفا في بعض الحالات.
- عدم مناسبة بعض القواعد القانونية الواردة في قانون الشركات لشركات كرة القدم خاصة ما يتعلق منها بالحياد ومشاركة عضو مجلس الإدارة في أكثر من مجلس إدارة، ذلك أنه لا يستطيع الشخص أن يكون شريك في أكثر من مجلس إدارة في شركات كرة القدم.

**التوصيات**

- إصدار قانون أو مرسوم وأنظمة خاصة لتأسيس وتنظيم شؤون شركات كرة القدم في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تشجيع الأندية على الإسراع في إنشاء شركات كرة القدم، لما في ذلك من فوائد كثيرة تعود على الأندية ذاتها والمجتمع وتطوير عناصر كرة القدم.
- ضرورة أخذ الموافقة المبدئية من اتحاد الإمارات لكرة القدم لتأسيس شركات كرة القدم ثم تأسيس الشركة ثم أخذ الموافقة النهائية من الاتحاد.
- وجوب أن تكون ميزانية شركات كرة القدم في النادي مستقلة استقلالا تاما عن الأنشطة الرياضية في النادي كمتطلب لنظام الاحتراف، وإذا كانت الأندية الرياضية غير قادرة على التحول إلى شركات فينبغي أن تفصل ميزانية كرة القدم عن ميزانية بقية الألعاب الرياضية للأخرى.
- مساعدة الدولة للأندية الضعيفة من حيث رأس المال بالتحول إلى شركات في مجال كرة القدم، ووضع ضوابط قانونية لحصولها على المساعدات المالية

من الدولة لإجراء هذا التحول وربطة بفترة زمنية محددة حتى تقف هذه الشركات على قدميها.

- إلزام شركات كرة القدم بوضع خطة استثمارية محددة من أجل أن لا يكون تحول الأندية الرياضية إلى شركات كرة القدم بمثابة غطاء لممارسة اللعبة في دوري المحترفين فقط، دون أن يرافق ذلك عائد استثماري لقيام الشركة بواجباتها واستبعاد الدعم الذي تقدمة الدولة إلى هذه الشركات وتوجيهه إلى قطاعات أخرى تحتاجه.

## المراجع

**أولاً: المراجع العربية:**


1- د. بوعجناق كمال و أ. نعمان عبد الغني، العولمة وتأثيرها على الرياضة في الوطن العربي، مكتبة دار الخلدونية، الجزائر العاصمة، طبعة عام 2012.
2- د. جبار رحيمة الكعبي، ما هو مفهوم الخصخصة في المجال الرياضي، بحث منشور على الموقع الالكتروني http://www.sport.ta4a.us.
3- د. حسن البراوي، الطبيعة القانونية لعقد احتراف لاعب كرة قدم، المجلة القانونية والقضائية، قطر.
4- د. رجب كريم عبد اللاة، عقد احتراف لاعب كرة قدم، دار النهضة العربية، طبعة عام 2008.
5- د. رمضان عبد الله الصاوي، الاحتراف الرياضي في ضوء الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، مجلة المعيار، تصدر عن كلية الإمام مالك للشريعة والقانون، عدد 3 سنة 2014
6- د. زيد بن محمد الرماني، عولمة الرياضة، صحيفة الجزيرة الالكترونية، العدد 10524 ط1 تاريخ 1 جمادي الأول 1422هـ.
7- د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
8- د. محمد رفعت سالم المحروقي: نموذج مقترح لإنشاء شركات كرة القدم بالأندية الرياضية المصرية، جامعة حلوان، كلية التربية الرياضية للبنين - قسم الإدارة الرياضية، القاهرة، 2013.
9- د. محمد سليمان الأحمد، الوضع القانوني لعقود انتقال اللاعبين المحترفين، دار الثقافة، عمان، 2001.
10- د مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، 1997.
11- د. ناجي إسماعيل حامد، الجغرافيا والرياضة، من دون ذكر لدار النشر ط 2014،


**ثانياً: المراجع الأجنبية:**


1- Aleix Gwillam, the Impact of company –run clubs in German football, Bundesliga fanatic, June 3.2013.
2- Crisis club, the Guardian (London) Article retrieved 22/10/2002.
3- Daily mail sports Reporter, Welcome to the Rangers football club, www.dailymail.co.uk, 6th August 2012.
4- Farquhar, Gordon (20 March 2008) football administration, BBC sport retrieved 26/2/2006.
5- Mark Rubin, the Four basic principle how to run a football clubs, the Guardian, 9 sep.2010.
6- Stefan Szymanski, Making Money out of Football, paper Work, April 2003.
7- Ownership of Rangers F.C, www.rangers.co.uk , 12/7/2016.

# صناعة الفتوى

# عند ابن سراج الأندلسي

**الدكتور نبيل طنطاني**

**أستاذ الفقه المالكي في المملكة المغربية**

**مقدمة:**

- إن التراث النوازلي المالكي في الغرب الإسلامي زاخر بالنوازل الفقهية التي واكبت الحياة العلمية والثقافية والاجتماعية والتاريخية والسياسية للأمة الإسلامية...وهو ما يجعلها كتابا موسوعيا يستفيد منه رجال التربية والإصلاح والفقه والتاريخ...في إصلاح حاضر الأمة ومستقبلها، وبما أن الشريعة الإسلامية أصل يرجع إليه الفرد والأمة على اختلاف مذاهبها ومشاربها، باعتبارها الفقه الأكبر، فإن الفقه الإسلامي هو مجال الفروع، سيبقى ما بقي الفقه الأكبر، بقاء الأصول للفروع، ويستمر أثره في حياة الأمة في كل وقت وحين، وهذا الإرث الفقهي جمع أقوال وفتاوى كبار الفقهاء ومعالم قواعد الفقه، ومن بين ما يصادف المتفقه، وهو يقلب صفحات الفقه الإسلامي المشرقة ما يصطلح عليه بين الدارسين بالنوازل الفقهية التي تعتبر في حد ذاتها فرعا من أعظم فروع الفقه، إن لم نقل هي لباب الفقه وعمدته، ونظرا للقيمة العلمية للنوازل الفقهية في مسيرة الأمة، فإن العودة إليها وبعث ما فيها من درر نفيسة، وإحياء مبادئها ومناهجها الفقهية، أصبح ضرورة ملحة، خاصة في هذا العصر الذي تكاثرت فيه النوازل والواقعات اليومية، وتشعبت ألوانها في مختلف مجالات الحياة، فاحتاج الفقيه إلى التمكن من ضبط صناعة الفتوى، ومعرفة مناهجها وطرقها، والإحاطة التامة بدقائق وتفاصيل النوازل ومتعلقاتها، وهنا تكمن فائدة الرجوع إلى رحاب النوازل الفقهية، التي إن لم يكن فيها إلا اكتساب المتفقهين لصناعة الفتوى، وتمرين الملكة الفقهية، عن طريق استعمال أهم المهارات التي ينبغي الإحاطة بها قبل الإقدام على الإفتاء في أي نازلة فقهية لكفى، ولأغنى الباحثين عن النظر في المطولات الفقهية التي يضيع العمر في قراءتها، فضلا عن فهمها وحل مغلقها، لأن وقت الأمة اليوم ينبغي أن لا يضيع إلا في كل ما فيه بنائها وحياتها من جديد، وهذا لا يتحقق إلا بفقه حي يعيش مع الأمة ولا يبتعد عن همومها وواقعها، يستفيد من الإرث الفقهي الأصيل، ويبني هذا الواقع من منظور مقاصد الشريعة، وقواعدها العامة التي تراعي واقع وزمن المكلفين، ومصالحهم العامة والخاصة.

ومما يلاحظ في النوازل الفقهية أن المفتي فيها لا يكتفي بإيراد حكم النازلة فقهيا، بل تجد فيه التنبيه على السوابق التاريخية، والسياقات الاجتماعية التي تعين المتفقه على الإحاطة بعمق القضية، وهو ما يمنح لفقه النوازل القدرة على اعتباره تراثا علميا لا يمكن تجاهله لكل الدارسين في كل مجالات المعرفة الإنسانية، وما يهمنا في النوازل هنا هو الوقوف عند أثر الصنعة الفقهية، وكيف استطاع الفقيه أن يلبس فتاويه منهجا فقهيا دقيقا، يزخر بمهارات فقهية كثيرة، يعود على المتفقهين بترسيخ الملكة الفقهية في النفس، مما يمكنهم من التجاوب مع نوازل العصر بمنهجية فقهية لا قفز فيها على الأصول ولا إلغاء للقوانين والفصول، وهي منهجية ما أحوج الأمة اليوم إليها، لأن بها استطاع الفقه أن يحيط بمجاري الحياة البشرية، وأن ينخرط فيها بما يوجهها، حتى لا تخرج عن هدي الشريعة ومقاصدها.

وبما أن الصناعة الفقهية أدوات علمية يتمكن بها الفقيه من تنزيل الفقه على النوازل، وهي تختلف من فقيه إلى آخر فعلى قدر ما يحسن الفقيه استثمارها في فتاويه ومنهجه في معالجة المشكلات، على قدر ما يصيب في الإفتاء ، وهي تكتسب بعد أن تكون عند الفقيه أبجديات الفقه وما لا يمكن أن يعذر بالجهل به فقيه، وتكون له دربة ومراس طويل في التعامل مع المسائل الفقهية، لأن النوازل بقدر ما تحتاج إلى معرفة الأحكام الشرعية بقدر ما تحتاج إلى قدرة الفقيه على تصور النازلة وإبراز كل جوانبها التي تحيط بها من قريب أو بعيد، وهو الذي يسميه بعض الفقهاء بمسلك الاعتبار. لأن المفتي ليس مجرد زر يضغط عليه، فيمنحك فتوى جاهزة، فالمفتي خبير بمآلات الأحكام، وعارف بالنوايا والقصود، ولا تخضعه الأهواء ولا الشبهات ولا يختلط عليه الحق بالباطل، فهو أعرف بواقعه من السائل بسؤاله، فليس هو آخر من يعلم، ولا هو أول من يجهل، بل له علم ضروري بزمانه، وينزل فتاويه على حسب الظروف والزمان والمكان، وفتاويه تراعي واقع الأمة، وفيها مادة إصلاحية يهتدي بها الحكام والقضاة.

ولهذا كان مجال فقه النوازل من أوعر ما يقتحمه الفقهاء، وهو باب عظيم من أبواب الشرع، قد لا يحسنه كل الفقهاء، ولهذا لا يبرز فيه إلا المحققين من الفقهاء، فهو طريق يعرف به حذق الفقيه، وحسه المرهف في التمييز بين المسائل المختلفة والمشتبهة، وقد يتوهم بعض القاصرين عن تحصيل الفقه أنه ينال بفصاحة الألفاظ ومعسول الكلمات، وهو بعد عن الصواب، وجهالة بقدر الفقه، لأن النوازل بقدر ما هي أقضية الناس فهي مسائل دقيقة ينبغي للفقيه أن يحسن إلحاقها على قانون الشرع وهديه ومجاريه، وقد صدق ابن سراج حينما قال في هذا المقام :" المسألة دينية وليست دنيوية، فلا يعول على مجرد الألفاظ الفصيحة والخطابة الشرعية. وقد قال بعض المحققين: من استهوته تراجم العبارات لم يحصل على علم مستقر"[98].

**أ ـ بواعث اختيار البحث:**

ـ التعريف بالصناعة الفقهية وشروطها عند ابن سراج.

ـ الوقوف عند منهج الفتوى عند ابن سراج الأندلسي.

ـ بيان أهم معالم صناعة الفتوى في نوازل ابن سراج.

ـ أهمية الاستفادة من فتاوى ابن سراج في معالجة القضايا المعاصرة.

**ب ـ إشكال البحث:**

يروم هذا البحث الوقوف عند إشكالية منهجية تتعلق بفتاوى ابن سراج، وهل هي مناسبة لتكون مجالا لمعالم صناعة الفتوى، ومعينا لتأهيل المفتين، ومساعدا لاكتساب صناعة الفتوى، وهل يمكن الاستفادة منها في معالجة القضايا المعاصرة.

**ج ـ الدراسات السابقة والإضافة المعرفية:**

لم يكن هذا البحث إلا إضافة ضمن سلسلة كبيرة من الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع المتعلق بصناعة الفتوى، ومن بينها صناعة الفتوى للشيخ عبد الله بن بيه،

[98] ـ فتاوى ابن سراج 101

وهو كتاب مهم في هذا الباب، تناول فيه تعريف الفتوى والنازلة وخطر الفتوى وآداب الإفتاء، ومسئولية المفتي وما تقوم به الفتوى، والأدلة المعتمدة في ذلك، وغير ذلك من المباحث، غير أنه لم يشر إلى أهمية الارتباط بين تنمية الملكات الفقهية وصناعة الفتوى، لأن الفتوى في عمقها صناعة وكل صناعة لابد فيها من تنمية ملكات في النفس على أساسها ترسخ الصناعة. وممن تناول الموضوع فيما يتعلق بالفتوى عند ابن سراج الدكتور أبو الأجفان، وقد قام بعمل متميز يستحق الإشادة والتنويه في قسم الدراسة الذي خصصه لبيان منهج ابن سراج في الفتوى، والإضافة المعرفية في هذا البحث أنه بقدر ما هو استدراك على عمل الدكتور أبي الأجفان، فهو عمل مكمل لمشروعه العلمي، يروم النظر إلى فتاوى ابن سراج من منظور آخر، يتحدد في اعتبار الفتوى صناعة فقهية، تقوم على قوانين، ما أحوج الدارسين اليوم إلى ضبطها، عن طريق الاستفادة من نوازل الفقهاء، واستثمار ذلك في معالجة النوازل المعاصرة.

**د ـ خطة البحث:**

جاءت خطة البحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: أسس منهج الإفتاء عند ابن سراج من خلال نوازله الفقهية

المبحث الثاني: معنى الصناعة الفقهية وشروطها عند ابن سراج

المبحث الثالث: معالم صناعة الفتوى في نوازل ابن سراج

المبحث الرابع: مجالات الاستفادة من نوازل ابن سراج في دراسة المسائل المعاصرة:

**ه ـ منهج البحث:**

سلكت في هذا البحث منهجا استقرائيا استنباطيا نقديا، سعيت من خلاله إلى تحليل فتاوى ابن سراج واستنباط قواعد صناعة الفتوى منها، بما يظهر الضبط المنهجي عند ابن سراج، وأن أساس ذلك تمكنه من الصناعة الفقهية والرسوخ في قواعدها وحسن تنزيل قوانينها.

**تمهيد:**

قبل أن نتكلم على مباحث الموضوع كان لابد أن نتناول ترجمة ابن سراج ، ونمهد لذلك بإيجاز، وإن كان هذا خارجا عن مقاصد البحث الأصلية، لأنه قد استفاض فيه الدكتور أبو الأجفان في الكلام على سيرته بما يجعل حياة ابن سراج العلمية والفكرية واضحة المعالم، لا يشوبها غموض أولبس، وسأكتفي في هذا المقام بما ورد في نيل الابتهاج لأحمد التنبكتي في قوله هو:" أبو القاسم الأندلسي مفتيها وقاضي الجماعة بها، الإمام العالم العلامة الحافظ الجليل، حامل راية الفقه والتحصيل علامة بارعا جليلا جامعا للفنون محصلا قدوة، أخذ عن شيخ الشيوخ ابن لب والأستاذ الحفار والقاضي الحافظ ابن علاق وغيرهم، واشتهر بالعلم والإمامة له تآليف منها: شرحه الكبير على مختصر خليل، أكثر المواق من النقل عنه في شرحه على المختصر، وله فتاوى كثيرة ذكر جملة وافرة منها في المعيار، ارتحل إلى تلمسان ولقي بها الإمام ابن مرزوق وناظره، وإلى إفريقيا، ولقي بها جملة وناظرهم، ثم رجع للأندلس. أخذ عنه جماعة من الأئمة الكبار كالإمام العلامة قاضي الجماعة أبي يحيى بن عاصم الوزير والإمام المفتي أبي عبد الله السرقسطي والإمام إبراهيم بن فتوح والعلامة الراعي...وتوفي سنة ثمان وأربعين وثمانمائة"[99].

هذه الترجمة تبين قيمة هذا الفقيه، وأن وصوله لهذا المقام وهو قاضي الجماعة وشيخ المفتين يدل على التزامه منهجا فقهيا في الفتوى والاجتهاد، وأن فتاويه مجال يستفاد منها في تحصيل صناعة الفتوى.

## المبحث الأول

## أسس منهج الإفتاء عند ابن سراج من خلال نوازله الفقهية

تظهر ملامح ذلك في فتاوى ابن سراج في العناصر الآتية:

**ـ ملازمة المذاهب الفقهية في الاجتهاد النوازلي:**

[99] ـ نيل الابتهاج 526 رقم الترجمة 629.

ـ كان ابن سراج من خواص المفتين، الذين كانت لهم نظرات ثاقبة في كيفية التعامل مع الميراث الفقهي الذي تركه أرباب الفقه، لاسيما الأئمة الأربعة المنعقد الإجماع على إمامتهم في الفقه، ولم يكن يرى الخروج على مذاهبهم حفظا لمصالح الخلق، ولما يترتب على ذلك من مفاسد تتعلق بضبط الخلق، وهذا من أعظم مقاصد الشريعة وقد أورد ابن سراج سبب منع الخروج عن المذاهب الفقهية قال:" إنما ذلك لكثرة أتباعهم، عرفت مذاهبهم وتحققت، وتواترت أقوالهم عند أرباب مذاهبهم، وانعقد الإجماع على اتباعهم والاقتداء بهم، فلا يجوز لأحد اليوم أن يخرج عن المذاهب الأربعة"[100].

**ـ اعتماد المشهور في الفتاوى والأحكام:**

اقتفى ابن سراج سنن أهل الاجتهاد في المذهب، ونظاره، ولم يكن يرى الخروج على المشهور في المذهب، مع بلوغه مرتبة تؤهله للإفتاء بغيره، وكل ذلك منه ورع، حتى لا تنهدم حرمة المذهب، ويتجاسر الجهال على الفتوى، قال المواق:" فكان سيدي ابن سراج رحمه الله يقول: لا تسع الفتيا والحكم إلا بمشهور المذهب، وكان ينقل لنا قول المازري بلفظه مستحسنا له وهو ما نصه: ولست ممن يحمل الناس على غير المعروف من المذهب لكثرة من يدعي العلم ويتجاسر على الفتوى، ولو فتح هذا الباب لا تسع الخرق على الراقع وهتك حجاب المذهب، وهي مفسدة لا خفاء فيها[101].

وإن كان في مسائل فقهية، خالف فيها ابن سراج المشهور، واتبع فيها اجتهاده، لاسيما وأنه من أهله وأصحابه، من ذلك مسألة الإمام الذي ذكر منسية في صلاته فالمشهور أنه لا يستخلف وتبطل صلاته وصلاة من خلفه، لكن ابن سراج اعتبر المسألة على الجواز وأنها تصح صلاة من خلفه"[102].

100 ـ انتصار الفقيه السالك لترجيح مذهب الإمام مالك للراعي شمس الدين 126
101 ـ سنن المهتدين 71
102 ـ فتاوى ابن سراج 105

**ـ الخروج عن المذهب المالكي إذا لاح وجه المصلحة:**

مما يدل على التمكن الفقهي لابن سراج، وأهليته لمنصب الفتوى، وصلاح فتاويه لتكون مرجعا فقهيا معتمدا في التمرن على الملكة الفقهية واكتساب المهارات، كونه يرى جواز الانتقال من مذهب إلى آخر إذا لاحت وجه المصلحة، وفي هذا كفاية على مظاهر المرونة والتيسير في الفتوى عند علماء المالكية، كما أن فيه سعة نظر المفتي وتمكنه من الإلمام بأقاويل سائر فقهاء الأمصار قال ابن سراج: وقد اختلف في جواز الانتقال من مذهب إلى آخر في بعض المسائل، والصحيح من جهة النظر جوازه[103].

**ـ التورع في الفتوى وتعظيم شأنها:**

ـ قد كان ابن سراج من طبقة المفتين الذين يهابون شأن الفتوى، التي هي مسؤولية شرعية، لا ينبغي التجرؤ عليها إلا بضبط معاقدها وحفظ حقوقها، قال ابن سراج، وهو يرد على أحد المفتين في قوله:" وأما المفتي بجواز الإفطار اعتمادا على ذلك الرسم[104] خاصة فلا إشكال في جرأته وجهله، لأنه يدل على عدم اطلاعه ومعرفته بما يشترط في الإعلام، وحكم ما يرد عليه، وما يعد تزكية من الألفاظ المزكى بها، ومراتب الشهود والشهادة، إلى غير ذلك. ولو علم هذا أو مسألة منها واحدة لما أفتى بما أفتى. فقد ارتكب أمرا عظيما قال تعالى: ولا تقف ما لي لك به علم" إلى قوله:" مسؤولا"[105].

وقال تعالى:" قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا"[106]. في هاتين الآيتين عظة للمفتي[107]. وكان ابن سراج يرى أن المفتي قد انتخب نفسه ليكون واسطة بين الله وعباده قال:" من أقامه الله مقام الاقتداء، وانتسب للعلماء الذين هم

---

[103] ـ فتاوى ابن سراج 199

[104] ـ كتاب ورد فيه شهود من رأى هلال شوال، وعددهم أربعة، وكتب على الأول: إنه عدل، وعلى الثاني: أثني عليه، ولم يكتب على اسم الثالث والرابع شيئا، ثم كتب عليه: أعلم بثبوته فلان. فتاوى ابن سراج 116

[105] ـ سورة الإسراء 36

[106] ـ سورة يونس 59

[107] ـ فتاوى ابن سراج 117

ورثة الأنبياء، وجعل في رتبة الإمامة، وحل محل من ترجى شفاعته يوم القيامة، فيجب عليه أن يتادب بأدب الشرع ويقتدي بأهله. ولايضع الشيء في غير محله...فمن أقامه الله تعالى في تعليم العلم وبثه للناس والفتيا به واسطة بين الرب وعباده، فيجب عليه أن يشكر مولاه على ما أقامه فيه، ويسأل من ربه التوفيق، والتسديد ويفكر في جوابه إذا وقف عند ربه ويسأله عن كل مسألة أفتى فيها وفيما يكون خلاصه"[108].

**ـ مراعاة فقه جلب المصالح العامة ودرء المفاسد:**

ـ المفتي الفقيه عند ابن سراج ليس هو يلزم حكما معينا في مسألة فقهية، إن كان فيها سعة لاختلاف النظر، ويخالف عوائد الناس وما جرى به عملهم، فالأولى عند ابن سراج في حق الفقيه:" إن كان ظهر له المنع أن يمتنع منه في خاصة نفسه، ويتورع في ذاته، ولا يحمل الناس عليه ويدخل عليهم شغبا في أنفسهم وحيرة في دينهم لمجرد نظره من غير استناد لمن يعتمد عليه من العلماء[109].

وهذا الفقه العظيم من أهم ما ينبغي ان يحرص عليه المفتي، وهو أس صناعة الفتوى، وقد أحكمه ابن سراج، وظهر ذلك باديا في فتاويه ومن ذلك فتواه في قضية تصدي الرجال للبيع من النساء[110]، وفي خروج النساء إلى الاستسقاء متجالات لا يخالطن الرجال[111]. وفي حكم معاملة من اختلط عنده الحلال والحرام[112]، وحكم الصلاة خلف إمام ضارب الخط[113]، والصلاة خلف من يشهد في الأمور المخزنية[114]، وفي منع العمل من يوم الجمعة من فران أو حراث أو غيرهما[115].

---

[108] ـ فتاوى ابن سراج 180.
[109] ـ فتاوى ابن سراج 178 - 179
[110] ـ فتاوى ابن سراج 183
[111] ـ فتاوى ابن سراج 184
[112] ـ فتاوى ابن سراج 175
[113] ـ فتاوى ابن سراج 18
[114] ـ فتاوى ابن سراج 20
[115] ـ فتاوى ابن سراج 25

وعليه يتبين أن ممارسة ابن سراج للقضاء، وأهليته للفتوى، وحرزه لقوانين الفقه، جعل معالم الصناعة الفقهية تظهر بجلاء في فتاويه، التي ترسم للمتفقهين منهجا فقهيا محكما يمكن أن يستفاد منه لتدريبهم وتأهيلهم على الفتوى والاجتهاد في النوازل المعاصرة.

## المبحث الثاني

## معنى الصناعة الفقهية وشروطها عند ابن سراج

ـ يعتبر الفقه منظومة من القواعد الشرعية والأحكام الفقهية التي تمكن الفقيه عن طريق تحصيلها من تطبيقها على النوازل الفقهية، وهذا التمكن الفقهي، هو الذي يحصل عند الفقيه ما يسمى بالصناعة الفقهية، والعلوم الشرعية بكاملها صنائع تزود أصحابها بقوانين التمكين العلمي، وقد ورد لفظ الصناعة عند أرباب علوم الشريعة، وجرى على ألسنتهم، وورد في كتبهم من ذلك ما قاله الزمخشري في تفسير قوله تعالى: " لبئس ما كانوا يصنعون"[116]: كل عامل لايسمى صانعا، ولا كل عمل يسمى صناعة حتى يتمكن فيه ويتدرب وينسب إليه[117].

يظهر من هذا النص أن الصناعة في منطقها سواء كانت لغوية أو فقهية، تحتاج إلى الرسوخ العلمي، والدربة العالية والمراس المستمر.

وقد جاء في تعريف الصناعة بأنها: ملكة نفسانية تصدر عنها الأفعال الاختبارية من غير رَوية، وقيل: العلم المتعلق بكيفية العمل[118].

وعليه تكون الصناعة في أي مجال علمي ملكة راسخة قائمة في النفس، لا يفتقر المتصف بها إلى التكلف، لأنها صفة ثبوتية علمية ملازمة لصاحبها، ويعرف المهرة فيها بقدرتهم على استعمالها بسهولة في مجالات تخصصاتهم، لتحصيل غرض من الأغراض على وجه البصيرة.

116 ـ سورة المائدة 63
117 ـ تفسير الكشاف لأبي القاسم الزمخشري 299
118 ـ معجم التعريفات للجرجاني، 115

وقد عرفها أبو البقاء الكفوي[119] بقوله: كل علم مارسه الرجل سواء كان استدلاليا أو غيره حتى صار كالحرفة له فإنه يسمى صناعة. وقيل: كل عمل لا يسمى صناعة حتى يتمكن فيه ويتدرب وينسب إليه. وقيل: الصنعة بالفتح العمل، والصناعة قد تطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال المصنوعات على وجه البصيرة لتحصيل غرض من الأغراض بحسب الإمكان.

والصناعة بالفتح تستعمل في المحسوسات، وبالكسر في المعاني، وقيل: بالكسر حرفة الصانع. وقيل: هي أخص من الحرفة، لأنها تحتاج في حصولها إلى المزاولة، والصنع أخص من الفعل لأنه فعل قصدي لم ينسب إلى الحيوان والجماد[120].

ومهما كان فالصناعة تمكن أصحابها من ضبط القوانين والقدرة على استثمارها لتحصيل أغراضهم، قال ابن البناء المراكشي[121]: والصناعة من حيث هي صناعة إنما تعطي القوانين الكلية التي تنضبط بها الجزئيات المندرجة تحتها، والعلم يميز بين الجزئيات ويميز بين جزئيات كلي وجزئيات كلي آخر، حتى لا يختلط شيء بشيء، ولا يشتبه في العلم شيء مما يشتبه في الصناعة، ولذلك تتميز الحكمة من الشعر والجد من الهزل في العلم وتشترك في الصناعة[122].

ـ ولما تنعت الصناعة بالفقهية، فإنها تقترن بمجال الفقه خاصة، وهو مجال العلم بالأحكام الشرعية العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية، وهي التي نبه عليها ابن خلدون في قوله:"ولما صار مذهب كل إمام علما مخصوصا عند أهل مذهبه، ولم يكن لهم سبيل إلى الاجتهاد، فاحتاجوا إلى تنظير المسائل في الإلحاق وتفريعها عند

119 ـ هو أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء، صاحب الكليات، كان من قضاة الأحناف، عاش وولي القضاء في ـ كفه ـ بتركيا، وبالقدس، وببغداد، وعاد إلى استانبول فتوفي بها، ودفن في تربة خالد، وله كتب أخرى بالتركية توفي س 1638م. الأعلام للزركلي 2/ 38.

120 ـ الكليات أبي البقاء الكفوي 544،

121 ـ أبو العباس أحمد بن محمد الأزدي المراكشي ، العالم المشهور المتفنن في العلوم العارف بالتعاليم والهيئة والنجوم، المشهور باتباع السنة وبالصلاح والدين المتين، ألف تأليف منها: تنبيه الفهوم على إدراك العلوم، مولده 659 هـ ، وتوفي سنة 721 هـ . شجرة النور الزكية 1/ 216.

122 ـ الروض المريع في صناعة البديع لابن البناء المراكشي ص 88

الاشتباه بعد الاستناد إلى الأصول المقررة من مذهب إمامهم، وصار ذلك كله يحتاج إلى ملكة راسخة يقتدر بها على ذلك النوع من التنظير والتفرقة واتباع مذهب إمامهم فيهما ما استطاعوا وهذه الملكة هي علم الفقه لهذا العهد"[123].

ولا يبرز الفقيه في مجال الفقه، ويرتقي في طبقات الفقهاء، حتى يحصل الصناعة الفقهية التي ينبغي لصاحبها أن يكون قد استجمع الشروط الآتية:

ـ الدربة على التفقه.

ـ التمكن الفقهي.

ـ تحصيل المهارات الفقهية.

ـ تحصيل الملكة الفقهية، التي يرتبط بها تحصيل قانون الفقه.

ـ ضبط القوانين الكلية التي تنضبط بها الجزئيات.

ـ القدرة على تنزيل القوانين الفقهية على النوازل والمسائل، قال أبو عبد الله بن عبد السلام749:" إنما الغرابة في استعمال كليات علم الفقه وانطباقها على جزئيات الواقع، وهو عسير على كثير من الناس، فتجد الرجل يحفظ كثيرا من الفقه، ويفهمه ويعلمه غيره، فإذا سئل عن واقعة لبعض العوام من مسائل الصلاة أو مسألة من الأعيان لا يحسن الجواب، بل ولا يفهم مراد السائل عنها إلا بعد عسر[124].

وعليه تكون الصناعة الفقهية ضبط القوانين العامة للفقه والتمكن من تنزيلها على النوازل والوقائع. ويعرف صاحبها بالتمكن من درك أحكام الوقائع على يسر من غير عسر ولا تكلف. وتظهر الصناعة الفقهية عند ابن سراج الأندلسي في أمور:

ـ إن النوازل الفقهية التي أفتى فيها تخدم الملكة الفقهية.

ـ إن نوازله تزود الفقيه باكتساب المهارات الفقهية.

---

[123]ـ مقدمة ابن خلدون، 63

[124] ـ المعيار المعرب 10 / 79 - 80.

ـ تجري فيها القوانين الفقهية العامة التي يحتاجها المتفقهون لاستثمارها في نوازل العصر.

وعلى ضوء هذا تكون الصناعة الفقهية: ملكة علمية يقتدر بها على التصرف في النصوص الشرعية والأقوال الفقهية، وحسن استثمارها في النوازل، وهي في عمقها قضية علمية مركبة ترتبط بمقدمات منهجية وشروط خاصة تتوخى الوصول إلى نتيجة.

ـ والصناعة الفقهية عند ابن سراج تنبني على فصول ينبغي أن تتحقق في مريدها:

ـ الاستعداد النفسي لإحكام الصناعة الفقهية بحسن النية وإصلاح النفس.

ـ تحصيل مهارة البحث في المسائل الفقهية

ـ ملازمة طرق الفقهاء في الاجتهاد والاستنباط في تحري الحق في الاجتهاد والمناظرة.

ـ ضبط مواطن الوفاق بين العلماء ومواطن الاختلاف بينهم.

ـ التمكن من إجراء النوازل على الأصول الصحيحة التي تناسبها.

قال ابن سراج:" والبحث عن المسائل من أحسن العمل إذا صحت النية، وكان على طريقة الناس والعلماء، فإن تبين الحق وجب الرجوع إليه، وإن وقع اختلاف ولكل واحد من الناظرين وجه صحيح ارتفعت المسألة خلافية، كما كان العلماء العاملون.

والبحث في المسائل الفقهية وإجراؤها على الأصول الصحيحة مع صحة النية من أفضل العبادات وأقرب القربات وأعظم الوسائل إلى الله[125].

ومما سبق يتحصل أن الصناعة الفقهية تتطلب شروط:

ـ أولها: أن تكون عند الفقيه ملكة راسخة في النفس يتمكن بها من فهم نظام الفقه وقواعده.

[125] ـ فتاوى ابن سراج 180 - 181

ـ الثاني: أن يكتسب المهارات الفقهية التي تمكنه من حسن الفهم والإلحاق والحمل والتخريج.

ـ الثالث: أن يتمكن من الربط بين فقه النص وفقه الواقع.

## المبحث الثالث

## معالم صناعة الفتوى في نوازل ابن سراج

ـ تظهر أثر الصناعة الفقهية عند ابن سراج في إحكامه استعمال جملة من الأصول الكلية والقواعد الشرعية في نوازله الفقهية، وحسن استثماره لها وهي:

**ـ 1 ـ التخريج:**

هو فقه عزيز، يدل على الرسوخ العلمي للفقيه في مجال الفتوى والاجتهاد، وقد كان ابن سراج ممن اعتنى بفقهه في فتاويه، فتراه يحسن تنزيله، ويراعي ضوابطه، بذكر أقسامه وهي:

ـ تخريج الفروع على الأصول:

ـ تخريج مسألة علوفة دودة الحرير وشركتها وإجاراتها، على أصل المصلحة التي تراعي الضرورة والحاجة[126].

ـ تخريج الفروع على الفروع:

ـ تخريج مسألة إجارة السفينة بجزء مما تحمله على قول أصبغ بالجواز في مسألة رجل يستأجر أجيرا على أن يعمل له في كرم على النصف مما يخرج من الكرم أو ثلثه أو جزء منه[127].

ـ تخريج مسألة أجرة الدلال لحاجة الناس إليه على المساقاة والقراض[128]. فالأول يأخذ أجرته للدلالة والسعي الذي يقوم به، لأن الناس يحتاجون إليه لقضاء مصالحهم،

126 ـ فتاوى ابن سراج 192
127 ـ فتاوى ابن سراج 200

وهي في عمقها إجارة مجهولة، والثانية يتم فيها دفع الشجر إلى من يعمل فيها مقابل أن تكون الثمرة بينهما، وهي مستثناة من أصل ممنوع وهي الإجارة المجهولة، وإن اعترى المسألتين هذا الأصل الممنوع، لكنها أجيزت لحاجة الناس إليها، وماكان من الحاجيات فهو يلحق بالضروريات إذا ترتبت عليه تحصيل مصالح حقيقية للخلق.

ـ تخريج مسألة جواز الإجارة في دودة الحرير بجزء معلوم على رواية سحنون في قوله بالجواز للرجل أن يدفع ملاحته لمن يعمل فيها بجزء معلوم منها[129]، وهي في الحقيقة إجارة بجزء مجهول، لكنها أبيحت مراعاة للضرورة فيها والحاجة إليها، فتكون هي وجه التخريج بين الصورتين.

**ـ 2 ـ إعمال النظر المصلحي في النوازل الفقهية**، واعتبار معيار المقاصد فيها، كما ورد في مسألة كراء المناسج قال فيها:" وللنظر في هذه المسألة مجال لما تقرر من مذهب مالك رضي الله عنه، القول بالمصالح المرسلة، وهي أن تكون المصلحة كلية محتاجا إليها، كقوله بجواز تأخير الإجارة في الكراء المضمون ـ أعني كراء الدابة إذا نفذ الدينار أونحوه، وعلله بأن الأكرياء اقتطعوا أموال الناس، فانظر كيف أجاز بالتبع للضرورة، فمن باب أولى أن لا يمنع بالتبع إذا كانت الضرورة موجودة، إلى غير ذلك من المسائل التي اعتل في إجارتها بحاجة الناس إليها كالرد في الدرهم وخلط الذهب في دار الضرب وقسمته بعد تصفيته، وخلط الزيتون في المعصرة واقتسام الزيت"[130].

**ـ 3 ـ الترجيح الفقهي:**

ـ وهو فقه عظيم، تظهر فيه أثر تحصيل الصناعة الفقهية، وهو باب لابد لكل فقيه مجتهد أن يقتحمه، ولا يتمهر فيه إلا النظار من المجتهدين، ومن امتلك قوانينه تأهل للفتوى، وكان مستحقا للنظر في نوازل الناس، وإجرائها على سنن وقواعد الشرع،

128 ـ فتاوى ابن سراج 201
129 ـ فتاوى ابن سراج 192
130 ـ فتاوى ابن سراج 206

ولما كان الترجيح مهارة فقهية لابد أن يستثمرها كل فقيه، فقد اتخذ عند ابن سراج صورا عدة منها:

ـ الترجيح عن طريق مراعاة الحاجة: ويمثل له بفتواه عن رجلين يشتركان في عقد اللبن، فيجعل هذا من اللبن كيلا معلوما ويجعل الآخر بقدر ذلك، ثم يعقدانه جبنا ويقتسمانه عند نهوضه جبنا، وقد أجاب عنها بقوله: والذي يترجح ـ والله الموفق ـ جوازها للحاجة، لكن بشرط أن يكال اللبن عند الخلط، ويقسم الجبن على حسبه[131].

ـ الترجيح عن طريق تحكيم مقتضيات المصلحة الشرعية: ويظهر ذك في مسألة إجارة الفينة بجزء مما تحمله قال ابن سراج : إذا كان الأمر كما ذكر في السؤال فإنه يجوز إعطاء السفينة بالجزء نصفا ـو ثلثا أو ربعا أو غير ذلك من الأجزاء للضرورة الداعية لذلك، لأنه قد علم من مذهب مالك رحمه الله مراعاة المصلحة إذا كانت كلية حاجية وهذه منها[132].

ـ الترجيح عن طريق مراعاة الخلاف: ويظهر في فتواه بجواز رد القيراط على الدرهم الصغير إذا وزن الدرهم ولم يوزن القيراط، قال ابن سراج: والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن الذي يعتبر من لشروط في الرد ما كان الخروج عنه يؤدي إلى الربا المتفق عليه بين أهل المذاهب المعتمدة، مثل عدم التناجز أو الرد على الهبة والصدقة والسلف وما أشبه ذلك، وأما ما اختلف فيه فيجوز للضرورة، لأن مالكا رضي الله عنه خالف أصله لذلك، فإن منعنا من غير نص منه على المنع خالفنا أصله الذي اعتمده من مراعاة الخلاف للضرورة[133].

ـ الترجيح عن طريق مراعاة المشقة: كما في فتواه في الجمع بين الصلاتين بسبب الثلج قال :" والذي يترجح والله أعلم، أنه إن كان كثيرا جدا ويتعذر نفضه أن يجوز "[134].

131 ـ فتاوى ابن سراج 190
132 ـ فتاوى ابن سراج 199.
133 ـ فتاوى ابن سراج 186
134 ـ فتاوى ابن سراج 113.

وفي هذا شاهد على التفات الفقيه إلى المصلحة المحققة للعدل، وخروج الفقيه إلى سائر المذاهب، ومراعاته لفقهها دال على عمق نظر الفقيه إلى النوازل التي لا يكتفى بتكييفها إلا بعد استقراء آراء المذاهب الفقهية والترجيح بينها بما يحقق مقصود الشرع.

**ـ 4 ـ مراعاة مآلات الأفعال:** وهو فقه التوقعات الذي ينبغي للفقيه أن يأخذ حظه منه، لأنه تعترضه مسائل لابد أن ينظر في ما تترتب عنه من مضار فيدفعها أو مصالح فيجلبها، فمن حرمه، فقد حرم التبصر في الفقه، وقد استعملها ابن سراج في فتاويه نذكر منها:

ـ مسألة انتقال حضانة بنت من الجدة للأم إلى الجدة للأب أو بقاؤها معها مراعاة لمصالح البنت قال ابن سراج: والظاهر عندي في هذه المسألة المسؤول عنها: أنه إن كان بقاء الصبية مع جدتها للأم يؤدي إلى الإجحاف بها في يسارة مالها، ويخاف أن يباع عليها وتصير فقيرة من فقراء المسلمين، وكانت جدة الأب تلتزم نفقتها وجميع مؤنها، وهي في الرفق بها وحسن التربية بمنزلة الجدة للأم، والأب ضعيف لا كبير مال معه يواسيها به، أن تنتقل حضانتها إلى جدة الأب، ولاتمنع من زيارة جدتها للأم والمقام معها في بعض الأيام. وإن كان لايؤدي إلى الإجحاف بها كثيرا وكان لأبيها أن يواسيها وامتنع من ذلك بخلا منه، لا إضرارا بجدة الأم أن تبقى معها ولا تنتقل إلى الجدة للأب[135]. في هذه النازلة دار ابن سراج مع رعي المألات التي هي نظر الفقيه في النوازل بعين المصلحة التي قصدها الشارع، وترك تقديرها للمجتهدين ليحصلوها للناس وإن تغير الزمان والمكان.

كما أنه راعى مصلحة بقاء البنت مع جدتها للأب، لأن الأصل هو بقاؤها مع جدتها للأم، لكن ذلك لا يعود بالمصلحة عليها، فروعيت مصلحة المحضون. لأن الشارع في مسألة الحضانة مقصده هو الرفق والعناية والصلاح بالمحضون بجميع أنواع الرفق، ومن حقق هذا للمحضون يكون أولى به، وعلى هذا الأصل ينبغي للفقيه أن

135 ـ فتاوى ابن سراج 151

يعتمد في النظر إلى أحوال الناس، وتغير الزمان ليعتبر المحقق لمصلحة المحضون تربويا ونفسيا وعلميا وماديا...

ـ مسألة إكثار جلوس النساء للصناع وطول مقام من المرأة لغير فائدة أو في أوقات يخاف فيها التطرق إلى الفساد مثل أوقات القائلة وغفلة الناس أو يكون المكان خاليا أو خلوة في منزل الصانع، ولا يكون مع زوجة، ولا مع من لا يتعرض لفساد افساد بحضرته[136]. ولا شك أن الإكثار من هذا الجلوس مأله الوقوع في الحرام.

**5 ـ الحمل:** وهو عند الأصوليين اعتقاد السامع مراد المتكلم، من لفظه، أوما اشتمل عليه مراده[137]، وهو باب تظهر فيه الملكة الفقهية، فعلى قدر تمكن الفقيه من استخدامه في بيان مراد الخطاب الشرعي، يسهل عليه الولوج إلى دقائق الأحكام الشرعية، كما أنه موضع يعمل فيه الفقيه على النظر في الأدلة الشرعية وحسن الاستنباط منها، ومن صوره في نوازل ابن سراج:

ـ حمل العام على الخاص: فقد حمل قوله عليه الصلاة والسلام : ما بين المشرق والمغرب قبلة"[138]. أنه عموم يراد به الخصوص في قوله تعالى :"فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره"[139]، وأنه يخصص بمن تقع الكعبة من مكانه بين المشرق والمغرب.

ـ حمل قوله تعالى:" ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها"[140]، أن المراد بالزينة الوجه واليدان إلى الكوعين، وعبر عن هذين العضوين بالزينة، لأن الوجه محل الكحل في العينين واليدين محل الخاتم، فهو من المجاز

تسمية للشيء بملابسه ومجاوره، لكن هذا في الصلاة، وفي معاملة الناس للضرورة[141].

---

136 ـ فتاوى ابن سراج 228

137 ـ شرح تنقيح الفصول 48

138 ـ أخرجه الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء أن بين المشرق والمغرب قبلة، رقم الحديث 342

139 ـ سورة البقرة الآية 144

140 ـ سورة النور الآية 31

141 ـ فتاوى ابن سراج 226 ـ 227

**6 ـ مراعاة سد الذرائع:** قال القرافي في تعريفه هو:" حسم مادة وسائل الفساد دفع لها، فمتى كان الفعل السالم عن المفسدة وسيلة للمفسدة، منع مالك من ذلك الفعل في كثير من الصور"[142].

وهو مبدأ عظيم، يلتفت فيه الفقيه إلى سد جميع الطرق التي تؤدي إلى ترك الواجبات التي هي عين المصالح، أو فعل المحرمات التي هي عين المفاسد، ومن أمثلته عند ابن سراج:

ـ مسألة صلاة الإمام الشفع والوتر بمنزله، فقد رأى أنه فعله جائز، لكن ابن سراج منع ذلك في حقه مخافة أن يقتدي به الجاهل، ويعتقد أن الشفع والوتر والتنفل غير مطلوب، ولا مما يرغب فيه فيحمله ذلك على ترك التنفل، ويظن بالإمام أيضا التهاون بالوتر وغيره من النوافل[143].

ـ منع من لا تلزمه الجمعة، إن كان غير بالغ ولا مكلف، أن يباشر تحصيل منافع مثل الفرن والحرث، وغيرهما في الساعة المنهي عنها من يوم الجمعة، حتى لا يعامله من يجب عليه،فتكون عونا على المعصية[144].

**ـ 7 ـ القياس :**

وهو أساس الاجتهاد في النوازل الفقهية، وقد اعتنى به ابن سراج في فتاويه، ومن أمثلته:

ـ إلحاق جمع الصلاتين بسبب الثلج بالجمع في المطر[145].

ـ قياس مسألة الشركة في دودة الحرير بشروطها الخمسة وهي: أن تكون الورق قد ظهرت وبدا صلاحها، وأن ينظر إلى الورق ويحزرها ويعلم مقدارها بالحزر والتخمين، وان يشترطا أنهما إن نفذت الورق واحتاجا إلى ورق آخر أن يشترياها

---

[142] ـ الفروق 1 /59 .
143 ـ فتاوى ابن سراج 107
[144] ـ فتاوى ابن سراج 112
[145] ـ فتاوى ابن سراج 113

معا من غير أن يختص أحدهما بشراء دون الآخر، وأن يكون العمل معلوما إما بالشرط وإما بالعادة، وأن يكون العمل معلوما بينهما على حسب الشركة كما كان الشراء بينهما. على المزراعة التي وردت في محل الرخصة، بناء على اعتبار الضرورة والحاجة إليه، وهو عين المصلحة، ودفعا للمفسدة لما يؤدي إليه من إضاعة المال في بعض الأحوال إن يعمل بهذه الشركة[146].

وهذا النوع من القياس الذي استعمله ابن سراج مصلحي روعي فيه مقتضيات المصلحة الشرعية التي جاء بها الشرع، وتطبيقه عند ابن سراج دال على قوة ملحظ الفقيه الاجتهادي في النوازل الفقهية.

**ـ 8 ـ تحقيق المناط**:

وهو النظر إلى القاعدة الكلية وحسن تنزيلها في آحاد صورها، قال الشاطبي في تعريفه:" ومعناه أن يثبت الحكم بمدركه الشرعي، لكن يبقى النظر في تعيين محله"[147].

ويمثل له في فتاوى ابن سراج:

ـ تحقيق المناط في القرية التي تجب في حقها الجمعة شرعا قال ابن سراج :" وإذا كانت القرية قليلة البيوت ليست من قرى التجميع، إلا أن حولها قرى صغارا فاجتمع من تلك القرى إلى هذه القرية حتى صاروا جماعة كبيرة، فلا يجوز لهم ان يجمعوا حتى تكون القرية ضخمة جامعة من أمهات القرى في كثرة أهلها واتصال بنيانها الثلاثين بيتا ونحوها. وأما ما ذكر في السؤال أنهم يسكنون في كهوف مفترقة ومغارات، فلا يجمع هؤلاء "[148].

وقد أحسن ابن سراج تنزيل مناطات الأحكام، فحققها، مراعيا في ذلك أحوال الناس ومن ذلك أيضا:

---

146 ـ فتاوى ابن سراج 191 - 192
147 ـ الموافقات 775
148 ـ فتاوى ابن سراج 111

ـ مسألة ما يتعلق بالصلاة خلف من يشهد في الأمور المخزنية، فقد رأى جوازها إن كان هذا الإمام مأمونا على ما يتعلق بالصلاة من الطهارة والشروط وغير ذلك مما تحتاج إليه الصلاة ويقدح تركها في صحتها، فإذا أمن جازت إمامته، وإن كان من الانهماك والجرأة بحيث لا يبالي ما ارتكب من المخالفات حتى يؤمن أن يصلي بغير طهارة وبغير نية بل هو كالمتلاعب، فمن علم منه ذلك أو ظن فلا تجوز إمامته، ويعيد من صلى خلفه[149].

**ـ 9 ـ اعتبار دليل الاستحسان ومقتضياته في الاجتهاد الفقهي:**

قال الشاطبي في تعريف الاستحسان أنه :" الأخذ بمصلحة جزئية في مقابل دليل كلي، ومقتضاه الرجوع إلى تقديم الاستدلال المرسل على القياس"[150].

وهو ضرب من توسع الفقيه واعتباره لهذا الدليل، وتنزيل أبعاده في النظر إلى النوازل التي يختلف النظر إليها حسب حالها وواقعها وزمانها ومكانها، وقد توسع ابن سراج في الاستحسان مدركا أقسامه ومستثمرا أنواعه، منها:

ـ مراعاة الاستحسان من جهة المصلحة: مسألة الأشفاع بين العشائين فالأصل فيها هو الكراهة، لكن حصول الخوف يجعلها جائزة أن تصلى بين العشائين[151].

ـ مراعاة الاستحسان من جهة الضرورة: كما في مسألة المستأجر إذا اشترط على الأجير في الدار أن يعطيه الإدام، أنه لابأس أن يعطيه الأجرة من لحم الضحايا، لأن الأجير في الدار بخلاف غيره، قد يستخف للضرورة من جهة الاستحسان[152].

**ـ 10مراعاة الفروق الفقهية، والإحاطة بمدركات الأئمة.**

ـ الفروق هو علم دقيق يمتلك به الفقيه حسا زائدا يفرق بقانونه بين الصور والمسائل، حتى لا يقع في النفس اشتباهها ، ولابد في فقهه من أصل أصيل عليه معتمد النظار

149 ـ فتاوى ابن سراج 109
150 ـ الموافقات 4 / 205.
151 ـ فتاوى ابن سراج 112 - 113
152 ـ فتاوى ابن سراج 197

وهو التعليل، الذي على قدر إتقانه يحصل حسن التفريق بين المسائل، ويمثل له في تفريقه في قول مالك وابن القاسم في المدونة فيمن قال لزوجته أنت علي حرام، أنها ثلاث في المدخول بها ولا ينوى، وفي غير المدخول بها له نيته: من واحدة أو غيرها.

قال ابن سراج: "إنما فرق فيها بين المدخول بها وغيرها، لأن البينونة لم تكن عندهم إلا بالثلاث في المدخول بها، أما عندنا فإنها تبين بالواحدة. فالمدخول بها اليوم نظير غير المدخول بها إذ ذاك، فحكمها واحد[153].

والفروق دأب الفحول من العلماء، ومسلك لم يكن ليغيب في العقلية الفقهية التي نشأ عليها ابن سراج ولهذا كان يقول: وقد يصل المفتي لمدرك أصل بعض المسائل، ويجد مرجحا في نازلة من غير القضية بحيث يدرك فرقا بينها وبين نص الإمام في مثلها[154].

وقال المواق في شيخه ابن سراج: وكثيرا ما كان يقرر هذا بالنسبة للمقاتل فيقول: إذا شككنا في المقاتل في غير محل الذبح فاحتطنا بعدم إعمال الذكاة يوشك ألا يوافق أحد على ذلك فإذا قلنا بإعمال الذكاة، فنحن على يقين على قول الغير، وعلى ريب من قول إمامنا[155].

وإحكام الفقيه علم الفروق يعصمه من الزلل، ويسلم به من الاعتراضات الصحيحة، لأن حصول الفرق بين المسائل يمنع القياس والتخريج، ومن ذلك تفريقه بين المبادلة والقرض.

قال ابن سراج:" باب المبادلة أشد، لأنه يمنع فيه التفاضل في الصنف الواحد الربوي، وإن كان التفاضل يسيرا جدا، ولذلك منعت الزيادة اليسيرة في المراطلة وإن كانت حبة بإجماع لحصول الربا بذلك، وباب السلف أخف لما فيه من الرفق والمعروف

153 ـ فتاوى ابن سراج 143
154 ـ سنن المهتدين في مقامات الدين للمواق71
155 ـ سنن المهتدين 71

بين الناس.. فقد تبين من هذا أن باب المبادلة لا يسمح فيه بشيء من التفاضل اختيارا بخلاف القرض، ولا يقاس فرع على أصل إلا بشرط اتفاقهما في العلة، ومهما حصل الفرق لم يصح القياس.

ووجه آخر وهو أن العلة في منع الزيادة في المبادلة التفاضل، وفي السلف عند من منع رد الأكثر الوقوع في سلف جر منفعة، وهو ممنوع لا للتفاضل بدليل أنه منع ذلك في سلف العروض وهي لا يدخلها الربا، وقد أجاز اقتضاء أقل في الطعام وغيره، والطعام يدخله الربا، وإذا اختلفت العلة لم تقس إحدى المسألتين على الأخرى.

ووجه آخر: وهو أنه من باع طعاما بثمن لم يجز أن يقتضي بعد المفارقة من ذلك الثمن طعاما من جنس الطعام المبيع أجود أو أكثر باتفاق.

ووجه آخر أن المبادلة في الربويات لا يجوز فيها التأخير، والقرض مبادلة بالتأخير، لكن جاز لما فيه من الرفق[156].

**11 ـ اعتبار عوائد الناس إذا تحققت بها المصلحة، ووافقت بعض أقوال المعتمدين من الفقهاء، ويمثل له:**

ـ مسألة سلف الدقيق بالميزان:

قال ابن سراج فيها:"الناس إذا جرى عملهم على شيء له وجه صحيح يستند إليه لا ينبغي أن يحمل الناس على قول إمام معتمد، أما إن كان المانع لا مستند له إلا مجرد نظره من نص ولا مشاورة فمنعه خطأ، فقد نص العلماء على أن من شرط تغيير المنكر أن يحقق كونه منكرا، وإلا فلا يجوز، ومن شرطه أيضا أن يكون متفقا عليه عند العلماء[157].

**ـ 12ـ مراعاة الخلاف:**

156 ـ فتاوى ابن سراج 177 ـ 178
157 ـ فتاوى ابن سراج 178

قال ابن عرفة في تعريفه :" هو إعمال دليل في لازم مدلوله الذي أعمل نقيضه دليل آخر "[158].

وهو أصل يراعي فيه الفقيه وجها من وجوه مذهب من مذاهب الأمصار، إذا استلزم نظر الفقيه انقداح مصلحة طارئة تستوجب العدول إلى مقتضى مذهب الآخر، ويمثل له:

ـ مراعاة الخلاف من أجل حصول الضرورة: ويظهر ذلك في فتواه بجواز رد القيراط على الدرهم الصغير إذا وزن الدرهم ولم يوزن القيراط، وقد أجاز هذه الصورة اعتبارا لأصل الضرورة، وكونها لا يقصد بها الصرف قال ابن سراج: ومذهب مالك منع هذا، لكن أجازه في الرد في الدرهم للضرورة، وخالف أصله، فقد روي عنه انه قال: كنا نمنعه ويخالفنا أهل العراق، ثم أجزناه لضرورة الناس، ولأنهم لا يقصدون به صرفا[159].

**13- التعليل الفقهي:**

وهو أصل تظهر فيه قدرة الفقيه على استشراف خفي الأسرار الفقهية، والنكت الحكمية، ويمثل له بمسألة التزام الورثة أداء الدين عند أجله وكانوا أملياء، أنه يحكم على صاحب الدين بذلك.

قال ابن سراج:" وإنما رأى مالك رضي الله عنه أن يحل الدين بموت من هو عليه، لأن الميت تخرب ذمته بموته، فيؤدي إلى خسارة صاحب الدين، فلذلك حكم بحلوله، لا أنه يثبت فيه سنة تمتنع مخالفتها[160].

## المبحث الرابع

## مجالات الاستفادة من نوازل ابن سراج في دراسة المسائل المعاصرة

158- شرح حدود ابن عرفة الرصاع ، محمد الأنصاري، ص 177.
159 ـ فتاوى ابن سراج 184 - 185
160 ـ فتاوى ابن سراج 167 - 168

**أ ـ مجال فقه الأقليات المسلمة، أو الجاليات المسلمة المقيمة بالغرب وغيره من البقاع في العالم.**

ويستفاد ذلك من بعض الفتاوى التي أفتى فيها ابن سراج، في علاقة المسلمين مع النصارى، وهي فتاوى مليئة بالإرشادات الفقهية والقواعد الشرعية التي يحتاجها الفقيه في هذا العصر ليخبر الناس عن حكم الله في النوازل المعاصرة، وتتعلق هذه الفتاوى بمجال الأسرة من ذلك ما يتعلق بنكاح الأندلسي الذي تنصر وتزوج في بلاد العدو، وتشبه هذه المسألة بعض المسائل المعاصرة التي يترك فيها المسلم دينه في الغرب، بسبب زواجه بنصرانية أو ملحدة، وبعد سنوات يرجع إلى الإسلام، هو وزوجته، فهل تبقى معه الزوجة في حال فسخ النكاح، وما هو مصير الأبناء الذين ولدوا في حال ترك الأبوين للدين.

ففي فتوى ابن سراج الجواب المناسب عن هذه النازلة أو ما يشابهها من الوقائع. قال: والمشهور المعول عليه هو الأول، فيفسخ النكاح المسئول عنه بطلاق، وتتربص المرأة حتى يمضي لها ثلاثة أطهار ويردها الزوج إن أحب، ولا يلحق واحدا منهما أدب في إبقاء الزوجة معه في الأيام التي أبقاها، مراعاة للخلاف، والولد لاحق[161].

**ب ـ مجال فقه الأوقاف والأحباس:**

سجلت فتاوى ابن سراج تصورات فقهية ونظرات شرعية لكيفية التعامل مع الأحباس، وهي في مجملها تنطوي على فقه المصالح، والتبصر في المقاصد العميقة التي قصدها الشرع من خلال إقرار الحبس والحث عليه، وفتاويه في الحبس بلغت ستة عشر فتوى، وهي في دلالتها تدل على قيمة الوقف في ضمير الأمة، وأهميته في حياتها العامة، وهذه الفتاوى تفيدنا في هذا العصر من خلال :

ـ تشجيع الاستثمارات الوقفية في الأمة والتي لها علاقة بقوتها حتى تبقى مرهوبة الجانب بين الأمم.

[161] ـ فتاوى ابن سراج 141

ـ أن لا يستمسك بعين الوقف والاحتفاظ بها، دون النظر إلى مصلحة استبدالها، إن كان فيها مصالح تعود على تحقيق أفضل ريع وعائد للوقف والجهات الموقوفة بالنفع.

ـ النظر في الاستثمارات المعاصرة التي تتعلق بالوقف بنظر مصلحي يلائم ظروف الناس وزمانهم، والاحتكام إلى مقتضياتها في التنظير والتنزيل.

ـ صرف غلات الوقف في استثمارات تخدم ضروريات الأمة الصحية والعلمية والعسكرية، أو تخصص لجوائز الإبداع لتشجيع الأمة على الابتكار والبحث العلمي، او تدعم حملات تشجيع الوقف في بلدان الأقليات الإسلامية.

ونمثل لنظرية المصلحة في نوازل الوقف التي اعتبرها ابن سراج، والتي يمكن الاستفادة منها في هذا العصر، وهي فتواه بجواز بيع أرض محبسة على المسجد، وهي كثيرة الشجر بأحواز قرية قرطبة، منذ أزيد من مائة عام، بحيث لم ينتفع المسجد المذكور بها منذ حبست عليه إلى الآن، فقد رأى ابن سراج أن تباع ويجعل ثمنها في مصالح هذا المسجد[162].

كما أنه أجاز أخذ ما بقي من بعض المساجد المحبسة الخربة مثل الباب والقرمد والدفاف والخشب التي لم يعد يصلى فيها، لبناء مساجد أخرى[163].

**ج ـ مجال فقه الأموال والمعاملات المالية المعاصرة:**

ـ فتاوى ابن سراج دقيقة لا يستغنى عنها في دراسة نوازل هذا العصر التي تتعلق بالأسواق المالية، وما قد تتعرض له من حدوث مشكلات اقتصادية مثل تغير العملات، والتضخم الذي يحصل به توفر كميات كبيرة من الأموال قد لا تتناسب مع حجم السلع، فتقع الفروق بين حجم السلع التي كانت تشترى بها في زمن ما قبل وقوع التضخم، وبين قيمتها في زمن التضخم، وبالتالي تظهر نسبة التضخم أو الانكماش فمثلا لو أن معدل سعر أربع كيلو من الطحين كانت أربعين درهما قبل التضخم، وبلغت في زمن التضخم إلى خمسين درهما، فهذا يعني زيادة عشرة دراهم، يقول الدكتور القره داغي:"ففي حالة الانهيار والتضخم الكبير الجامح جدا،

162 ـ فتاوى ابن سراج 165
163 ـ فتاوى ابن سراج 165

أرى أن ذمة المدين لاتبرأ إلا بأداء الحق كاملا حسب قيمته، أو بالتصالح والتراضي، وأما في حالة التضخم البسيط أو المتوسط فكون الرد بالمثل[164].

وهي مشكلات تعتري المعاملات في الأسواق المالية، وقد يترتب على هذه التغيرات المالية حصول الاختلاف بين المتعاقدين، وظهور المنازعات التجارية بينهم في الحقوق والالتزامات، لاسيما المعاملات التي ترتبط بالأداء في أجل معينة، ويتم فيها تسديد وقضاء الديون، وهنا المعتبر في التعامل هو رعاية القيمة المالية يوم العقد وهذا ما أفتى به ابن سراج في مسألة من باع بسكة فقطعت فقال: للبائع دراهم سكته الجارية يوم العقد ولا يجوز له أخذ دراهم جديدة إلا قدر البالية، وإن طابت نفس البائع لذلك[165].

وهذا وغيره يستدعي من الفقيه أن يكون على إلمام تام بطبيعة هذا التغيرات في السوق المالية، وآثارها في تغير المعاملات، فتصدر عنه فتاوى تدرك هذه التغيرات الاقتصادية، وتتوافق مع مقصد الشريعة في تحقيق العدل الرباني، وبث العدالة الاجتماعية بين الناس.

## خاتمة:

بعد بلوغ البحث نهايته، يمكن إيراد أهم النتائج، والتوصيات التي تم التوصل إليها، وهي على النحو الآتي:

### 1 - النتائج:

- إن صناعة الفتوى هي قوانين نظرية ينبغي للمتفقه استيعابها، كما أنها تقوم على مبادئ دقيقة لابد من حيازتها، وبدونها يحصل الخلل في الفتوى بكاملها، وهي في عمقها قواعد تطبيقية وعملية، تحتاج إلى دربة ومراس في كتب الفقه، وأعظمها كتب فقه النوازل التي تعينه على اكتساب ورسوخ الملكة الفقهية في النفس.

- ضرورة تحصيل الصناعة الفقهية في حق المتفقهين، لما لها من أثر بالغ في الوقوف على حقائق الفقه، واستيعاب النوازل الفقهية.

---

164 - المدخل إلى الاقتصاد الاسلامي محي الدين القره داغي 2/ 477 - 478

165 - فتاوى ابن سراج 187

ـ إن أهم وسائل تحصيل صناعة الفتوى، هو العامل الزمني، إذ ثمة دقائق في الفقه، لاتظهر للمتفقه إلا حينما يترسخ في هذا العلم، ويتذاكر ويراجع مع أهله.

ـ إن فتاوى ابن سراج تضمنت جملة من القوانين الفقهية العامة التي يمكن أن يدرب المتفقهون عليها في استيعاب فلسفة الفقه الإسلامي، فتكون المرشد المعين لمباشرة عملية الإفتاء والاجتهاد في القضايا المعاصرة بضبط الصناعة الفقهية، وما تستوجبه من أساسيات علمية.

ـ ظهر في فتاوى ابن سراج مدى واقعية المنهج الفقهي في معالجة النوازل، وبهذا استحق أن يكون من أعظم المناهج العلمية، التي ينبغي أن يستفاد منها في الدراسات المعاصرة.

ـ إن فتاوى ابن سراج أظهرت مكانته في الإفتاء من خلال استحضاره، لكل ما تنبني عليه النازلة، وفقه الاستحضار ظهر عنده في فهم وتنزيل النصوص، وفي تحقيق النازلة واستيفاء جميع عناصرها، والنظر إلى مآلاتها، ومراعاة حال المستفتي، واستيعاب الواقع الذي يعيش فيه، وهذه مؤهلات أهلت ابن سراج لتكون فتاويه صالحة ليتدرب عليه المتفقون في تحصيل الملكة الفقهية وما يرتبط بها من مهارات فقهية.

**2 ـ التوصيات:**

ـ وفي الأخير نوصي بضرورة العناية بصناعة الفقيه والمفتي، وليس مجرد التنظير للصناعة الفقهية، لأنه ما فائدة الحديث على الصناعة بلا صانع ولا على الفقه بدون فقيه، فهذا المقصد الأحمد وهو صناعة الفقيه المفتي يعتبر أهم عنصر ينبغي تحقيقه في الأمة، وهو ما لا يتحقق إلا بالتكوين والتأهيل في المراكز العلمية مثل كلية الإمام مالك للشريعة والقانون بدبي، التي خرجت علماء نشروا العلوم شرقا وغربا في التخصصات الشرعية والقانونية.

## فهرس المصادر والمراجع


- القرآن الكريم برواية ورش.
- الأعلام خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط 15، س 2002م.
- انتصار الفقيه السالك لترجيح مذهب الإمام مالك للراعي شمس الدين 126، تحقيق أبو الأجفان - دار الغرب الإسلامي، بيروت س 1982م.
- تفسير الكشاف لأبي القاسم الزمخشري، اعتنى به خليل مأمون، دار المعرفة بيروت، ط 3 س 1430 هـ / 2009م.
- الجامع الكبير لأبي عيسى الترمذي، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط 1 س 1996م.
- الروض المربع في صناعة البديع لابن البناء المراكشي ، تحقيق رضوان بنشقرون، دار النشر المغربية، س 1985م.
- سنن المهتدين في مقامات الدين للمواق، دراسة وتحقيق محمد حمين، مؤسسة السيخ مربيه لإحياء التراث، ط1 س 2002م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، دار الفكر.
- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول لشهاب الدين القرافي تقديم أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط 1 س 2007م / 1428م.
- شرح حدود ابن عرفة الرصاع محمد الأنصاري، ، تحقيق محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري، بيروت - دار الغرب الإسلامي، ط 1، س 1993م.
- فتاوى ابن سراج لأبي القاسم بن سراج الأندلسي تحقيق محمد أبو الأجفان، دار ابن حزم، ط 2 س 1428ه / 2006م.
- الفروق لشهاب الدين القرافي، عالم الكتب، د - ت .
- الكليات أبي البقاء الكفوي عناية عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، ط 2، س 1419هـ / 1998م.
- المدخل إلى الاقتصاد الاسلامي محي الدين القره داغي ، دار البشائر ط 2 س 1431هـ / 2010م.
- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل افريقية والأندلس والمغرب لأبي العباس الونشريسي خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف المغربية س 1401ه / 1981م.
- مقدمة ابن خلدون، دار الشرق العربي ط 1425هـ / 2004 م.
- معجم التعريفات للجرجاني، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة .
- الموافقات لأبي إسحاق الشاطبي شرحه وخرج أحاديثه عبد الله دراز،( بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1 س 1425هـ/2004م).
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي، إشراف عبد الحميد عبد الله، نشر كلية الدعوة الإسلامية، ط 1 س 1398ه / 1989م.

# ضمانات الخصوم في استقلال المحكم وحياده في القانون الإماراتي (دراسة مقارنة)

**الدكتور خالد أحمد سالم الشوحة**

الجامعة الأمريكية في الإمارات – دبي – المدينة الأكاديمية

**مقدمة :**

يعتبر المحكم من أهم عناصر العملية التحكيمية، بل إنه يعتبر المحور الأساس الذي تدور حوله الأنظار في حال اللجوء إلى التحكيم كوسيلة بديلة لفض المنازعات بين الخصوم.

حتى إن بعض المشرعين قد تشددوا واعتبروا أن تعيين المحكمين أو تحديد طريقة تعيينهم، شرط لصحة اتفاق التحكيم تحت طائلة اعتباره باطلا إذا لم يتفق الأطراف ابتداء في شرط التحكيم على تسميتهم باعتبار ذلك متعلقا بالنظام العام .[166]

ولذا قامت قوانين ولوائح الأنظمة المؤسسية بوضع عدة شروط يجب أن يتمتع بها من يتولى هذا الأمر، اتفقت بعضها مع بعض واختلفت بعضها، وقد حرصت القوانين والأنظمة المختلفة للمؤسسات والمراكز التحكيمية على تقرير عدة ضمانات تظهر حالة الاستقلال والحياد التي يجب أن يتقيد بها المحكم، وأعطت أطراف النزاع أيضا الحق في اشتراط مزيد من الضمانات والشروط التي تقيد المحكم في أداء مهمته التحكيمية، بالإضافة إلى الالتزامات القانونية والأخلاقية المفروضة في المحكم .

وكذلك فإن المفهوم الشخصي لضمانات استقلال المحكم وحياده تختلف عن مفهوم ضمانات استقلال وحياد القاضي في كثير من الأمور ، فعلى صعيد اختيار القاضي ، فإن الهدف من ضمانات استقلال القاضي هو عدم وضعه تحت رهبة أي من السلطات الحاكمة وأن يكون خضوعه لسلطان القانون فقط ، لذلك جعل اختياره للوظيفة بيد السلطة القضائية ابتداءً ثم بيد السلطة التنفيذية نهاية وبشروط خاصة، وتم توفير الحصانة القضائية له في مواجهة السلطة التنفيذية من حيث عدم القابلية للعزل في غير الأحوال وبالشروط التي يحددها القانون، وكذلك وجود قواعد خاصة لنقل القاضي وندبه وترقيته وتأديبه والتحقيق معه ومحاكمته جنائياً [167]. أما المحكم فيتم

[166] - د. أحمد أبو الوفا – التحكيم في القوانين العربية - دار المعارف – الإسكندرية ص96

[167] - راجع في ذلك قانون السلطة القضائية الاتحادي رقم (3) لسنة 1983م وتعديلاته .

اختياره من قبل الخصوم بشروط وضمانات خاصة للخصوم والمحكم مختلفة بسبب طبيعة التحكيم حددها القانون، وليس له حصانة قضائية ، ويجوز عزله من قبلهم كما سنرى في الدراسة.

أما ضمانات القاضي في مواجهة نفسه (حياده)، أي حمايته من التأثر بعواطفه أو مصالحه الخاصة ، فهي تقترب إلى حد كبير من ضمانات المحكم في مواجهة نفسه، كأسباب عدم الصلاحية والرد، أما التنحي في حال استشعار الحرج فيجوز للقاضي بعد موافقة رئيس المحكمة، وتحول الدعوى عندها إلى قاضي آخر، أما المحكم فيعاقب بالتعويض بعد قبول المهمة إن لم يكن تنحيه لأسباب مقبولة، ولكنها تختلف أيضاً في الإجراءات [168].

أما ضمانات القاضي في مواجهة الخصوم أو دعوى مخاصمة القاضي، فهي تختلف كلياً عن مخاصمة المحكم حيث وضع لها المشرع الإماراتي طريقاً خاصاً وأسبابا خاصة بها، نصت عليها المواد من (197-202) من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي، حماية للقاضي، ومنعت مخاصمة رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية.

وبالتالي فإن ضمانات الخصوم في استقلال المحكم وحياده تعني مجموعة من القواعد والآليات التي تتوافر للخصوم بحيث تكفل عدم وجود صلة أو مصلحة للمحكم بموضوع النزاع تؤدي إلى ميله وتعاطفه أو تحيزه لأحد الأطراف وتكفل ديمومة ذلك إلى حين الانتهاء من التحكيم .

ولذلك سوف يستخدم الباحث في هذه الدراسة أربعة أنواع من مناهج البحث العلمي، وهي المنهج الاستردادي والمنهج المقارن والمنهج التحليلي والمنهج التأصيلي، ليستطيع الباحث من خلال دراسة أوجه الاختلاف والاتفاق بين الأنظمة والقوانين والاتفاقات والآراء الفقهية والقضائية المختلفة لمحل الدراسة، الاستفادة منها

[168] - راجع قانون الاجراءات المدنية الاتحادي رقم (11) لسنة 1992م وتعديلاته من المادة (114-124).

في تطوير قانون التحكيم الإماراتي خاصة في ظل وجود مشروع قانون تحكيم إماراتي جديد .

وتبرز أهمية هذه الدراسة في الإجابة على مجموعة من التساؤلات أهمها:

1- ما هي الضمانات في اختيار المحكم ، وماهي الحلول عند الاختلاف أو امتناع أحد الخصوم عن القيام بهذا الواجب والحق ؟

2- ماهي الشروط الواجب توافرها في المحكم ؟

3- ماهي الضمانات التي كفلها المشرع للخصوم في المحكم بعد تعيينه ؟

4- هل اكتفى المشرع الإماراتي بأن يكون المحكم محايدا ومستقلا أو طلب منه أن يظهر بمظهر الحيادية والاستقلالية، كما تطلب في القاضي النظامي ؟

وسوف يتناول الباحث في هذه الدراسة الضمانات الخاصة بالخصوم في مواجهة المحكم والتي تكفل استقلاله وحياده فقط، دون الضمانات الخاصة بالمحكم تجاه الخصوم، وذلك من خلال مبحثين، في المبحث الأول يتناول اختيار المحكم وشروط تعيينه كضمان للخصوم في استقلال المحكم وحياده وفي المبحث الثاني يتناول ضمانات الأطراف لاستقلال المحكم وحياده بعد تعيينه.

## المبحث الأول

## اختيار المحكم وشروط تعيينه كضمان للخصوم في استقلال المحكم وحياده

نتناول في هذا المبحث مطلبين : في المطلب الأول نتحدث عن كيفية اختيار المحكم كضمان أول للخصوم ، وفي المطلب الثاني عن الشروط الواجب توافرها في المحكم حتى يصلح لهذه المهمة كضمان ثانٍ للخصوم.

### المطلب الأول : كيفية اختيار المحكم

قد يتفق الأطراف على تعيين شخص المحكم، وهو ما سنتناوله في الفرع الأول، وقد يختلف الأطراف على تعيين شخص المحكم وبالتالي سيقوم أحد الخصوم باللجوء إلى المحكمة لتعيين المحكم وهو ما سنتناوله في الفرع الثاني .

**الفرع الأول : اختيار المحكم بناء على اتفاق الخصوم**

الأصل أن لأطراف الخصومة المتفقين على اللجوء إلى التحكيم في فضِّ منازعاتهم الحق والحرية في اختيار المحكم الذي يثقون به وبعدالته وبإنصافه وبنزاهته، حيث لا يجوز بحال من الأحوال أن يقوم أحد الطرفين منفرداً بتعيين هذا المحكم، لأنه في هذه الحالة لا يأمن الطرف الآخر حياده واستقلاله وموضوعيته وأداء عمله بعدالة، ولن يظهر في مظهر الحياد أمام الخصوم خاصة أننا نعلم أن حُكم المحكم لا يجوز الطعن به سواء بطرق الطعن العادية أو غير العادية، فهو حكم يصدر بشكل نهائي حيث لا يقبل الطعن به إلا بالبطلان في معظم القوانين واتفاقيات التحكيم في العالم، ولذلك يعتبر حق اختيار المحكم من أهم ضمانات الخصوم في العملية التحكيمية [169] .

وكذلك لا يجوز لأحد الخصوم القيام باختيار عدد أكبر من المحكمين الذين اختارهم الطرف الآخر في النزاع، حتى ولو لم يستطيع الطرف الآخر اختيار عدد مساوٍ من المحكمين، فلا يجوز لأحد الأطراف تكملة اختيار العدد المتفق عليه من المحكمين بصورة غير متساوية مع خصمة حيث يترتب على عدم المساواة بطلان التعيين [170]، سواء أكان التحكيم بالقانون أم بالصلح أم كان تحكيما داخلياً أو دولياً [171].

وقد يتم الاتفاق بين الخصوم على شخص المحكم في متن شرط التحكيم أو في مشارطة التحكيم أو قد يأتي الاتفاق على تعيين المحكم في عقد مستقل بذاته[172].

وفي أغلب الأحيان يتفق الطرفان على شخص المحكم إذا كان شخصا واحدا أما إذا كان هيئة محكمين فيقوم كل طرف باختيار محكم من طرفه ويقوم المحكمين

---

[169] -انظر في ذلك. د .احمد ابو الوفا – التحكيم في البلاد العربية – ص3- وكذلك
Richard H. McLaren- earl Edward Ralemer - Q.C The Law and practice of Commercial Arbitration – The carawell company Limited – Toronto – Canada – 1982.p39

[170] - د. مصطفى الجمال وعكاشة عبد العال – التحكيم في العلاقات الخاصة الدولية والداخلية – ص581.

[171] - د.معتز سيد عفيفي – النظام القانوني للتحكيم – مكتبة الجامعة – ط 1 – الشارقة – 2015 – ص 154 .

[172] - د. احمد ابو الوفا، التحكيم الاختياري والاجباري، منشأة المعارف، الاسكندرية:2001م، ص43 .

المختارين من قبل الأطراف باختيار المحكم الثالث والمسمى المحكم المرجح أو أن يوكلا اختياره إلى أشخاص آخرين، وهذا جائز أيضا، وقد لا يتم تسمية المحكم باسمه بل بوظيفته أو منصبه مثل اختيار رئيس غرفة تجارة دبي محكماً وهذا جائز أيضا[173].

أما عند اللجوء إلى التحكيم المؤسسي فإن لهذه المؤسسات قواعد خاصة، فيوجد لديها أسماء ضمن قوائم ترى ترشيحهم للتحكيم ، حيث يقوم أطراف الخصومة في الاتفاق على شخص المحكم إذا كان فردا من هذه القوائم ، وبعضها ينص على أنه إذا كانت هيئة التحكيم مشكلة من ثلاثة محكمين تقوم المؤسسة التحكيمية باختيار المحكم الثالث ، وإذا لم يتفق الأطراف على تعيين المحكم الفرد - حسب قواعد غرفة التجارة الدولية بباريس المادة (3/2 و 4) - خلال ثلاثين يوما من تاريخ بدء طلب التحكيم من الطرف الثاني ، تقوم هي بتعيينه ، ولاشك أن قيام المؤسسة التحكيمية المتخصصة بتعيين هؤلاء المحكمين ينطوي على الكثير من المزايا خاصة أنها تعمل باستمرار في مجال التحكيم الدولي، الأمر الذي يجعلها على خبرة واسعة بكل المتطلبات والمؤهلات الواجب توفرها بهذا المحكم [174] .

وقد نصت جميع القوانين المقارنة على حق الأطراف في تعيين المحكم في التحكيم الاختياري ، فقد نصت على ذلك المادة (4) من قانون التحكيم الأردني الجديد

---

[173] - د. منير عبد المجيد – الأسس العامة للتحكيم الدولي والخارجي – منشأة المعارف – الاسكندرية – 2000م ص164-165 .

[174]- د. محمد عبد المجيد اسماعيل – عقود الاشغال الدولية والتحكيم فيها – منشورات الحلبي الحقوقية -2003 – ص445 -447 . وهو ما نص عليه القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي لسنة 1985 في الفقرة الثالثة منه بقولها : (( إذا لم يتفق الطرفان على الاجراء الواجب اتباعه في تعيين المحكم الواحد او المحكمين الثلاثة يتبع الاجراء التالي : أ- في حالة التحكيم بثلاثة محكمين يعين كل من الطرفين محكما ويقوم المحكمان المعينان على هذا النحو بتعيين المحكم الثالث ، وإذا لم يقم احد الطرفين بتعيين المحكم خلال ثلاثين يوما من تسليمه طلبا بذلك من الطرف الاخر ، او اذا لم يتفق المحكمان على المحكم الثالث خلال ثلاثين يوما من تعيينهما وجب ان تقوم بتعيينه ، بناء على طلب احد الطرفين ، المحكمة او السلطة الاخرى المسماة في المادة (6) من هذا القانون . ب-فاذا كان التحكيم بمحكم فرد ، ولم يستطع الطرفان الاتفاق على المحكم وجب ان تقوم بتعيينه ، بناء على طلب احد الطرفين ، المحكمة او السلطة الاخرى المسماه في المادة (6) من هذا القانون )) .

بقولها : (أ- تشكل هيئة التحكيم باتفاق الطرفين من محكم واحد أو أكثر ، فإذا لم يتفقا على عدد المحكمين كان العدد ثلاثا)[175]. وقد أقرَّ هذا المبدأ أيضاً قانون الإجراءات المدنية الإماراتي في الباب الثالث منه بعنوان : التحكيم، وذلك في المادة (204) - بمفهوم الموافقة للنص - حيث جاء فيه أنه : (1-إذا وقع النزاع ولم يكن الخصوم قد اتفقوا على المحكمين أو امتنع واحد أو أكثر من المحكمين المتفق عليهم عن العمل .... عيَّنت المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع ما يلزم من المحكمين ...) .[176]

وقد نص كذلك على مبدأ حق الخصوم في تعيين المحكمين قانون التحكيم المصري في المادة رقم (15)[177] ، وكذلك نظام التحكيم السعودي الجديد في المادة رقم (15) منه أيضا[178]، وكذلك قانون التحكيم اللبناني [179] في المادة رقم (763)، حيث جاء فيها: (لا يصح البند التحكيمي إلا إذا كان مكتوبا في العقد الأساسي أو في وثيقة يحيل إليها هذا العقد ، ويجب أن يشتمل تحت طائلة بطلانه على تعيين المحكم أو المحكمين بأشخاصهم أو صفاتهم أو على بيان الطريقة التي يعين بها هؤلاء). ومن هنا نجد أن المشرع اللبناني كان الأكثر تشددا من جميع المشرعين الآخرين بحيث رتَّب على عدم اختيار المحكمين مباشرة من قبل الخصوم أو تحديدهم آليةً لاختيارهم، بطلان الاتفاق على التحكيم، لما لهذا المبدأ من ضمانات كبيرة للخصوم ، وذلك لأهمية شخص المحكم في نظام التحكيم .

وتعتبر الشريعة الإسلامية مصدراً مهماً من مصادر التشريع في دولة الإمارات العربية المتحدة ومعظم الدول العربية، فإن لم يجد القاضي نصاً في القانون

---

[175] - قانون التحكيم الاردني – المنشور في صفحة (2821) من عدد الجريدة الرسمية رقم (4496) بتاريخ 2011/7/16 رقم (13) لسنة 2001م .

[176] - قانون الاجراءات المدنية الاماراتي رقم (11) لسنة 1992 وتعديلاته .

[177]- قانون التحكيم المصري رقم (27) لسنة 1994 ،الصادر في رئاسة الجمهورية في 7 ذي القعدة سنة 1414هـ الموافق (18) أبريل سنة 1994م ، والمعدل بالقانون رقم (9) لسنة 1997م.

[178]- نظام التحكيم السعودي رقم (م/34) الصادر بتاريخ 1433/5/24هـ.

[179] - اصول المحاكمات المدنية اللبناني الجديد ، الصادر بتاريخ 19/كانون الاول / 1967 وتعديلاته .

يسعفه في حكم مسألة معروضة عليه يلجأ إلى الشريعة الإسلامية كمصدر ثانٍ في التشريع في القضايا المدنية وأحياناً يكون الرجوع إلى الشريعة الإسلامية كمصدر أول في الفصل في النزاعات مثل الأحوال الشخصية .

وبالرجوع إلى كيفية تعيين المحكم في الفقه الإسلامي نرى أن الفقه أجمع على أن الخصوم هم أصحاب الحق في تعيين شخص المحكم ، حيث يعتبر رضا الخصوم بشخص المحكم سبب ولايته عليهم فلا يستطيع أن يتنحى ويحكم غيره بينهم ، فالخصوم قد اختاروا اللجوء للتحكيم للفصل في النزاع القائم بينهم لمصلحة رأوها فيه، واختاروا المحكم الذي يرون من وجهة نظرهم أنه يحقق هذه المصلحة ، لأن المحكمين يختلفون بدرجة اتقانهم في القيام بالتحكيم وذلك تبعا لقدراتهم الذهنية وخبراتهم في طبيعة هذا النزاع ، فقد يقبلون بشخص تتوافر فيه هذه المزايا ولا يقبلون شخصا آخر بسبب عدم توافر هذه المزايا فيه [180] .

وقد شدد فقهاء الحنفية على معرفة أطراف الخصومة بالمحكم ، ويجب أن يكون معلوماً للخصوم ، فلو قال الخصوم نحكّم أول من يدخل المسجد ، أو أول شخص سيصادفنا لم يجز ذلك للجهالة لكن إذا وافقوا عليه بعد معرفته جاز ذلك [181].

**الفرع الثاني : حالة عدم اتفاق الخصوم على شخص المحكم :**

ففي بعض الأحيان يتفق الخصوم على التحكيم ، ولا يتم تحديد شخص المحكم أو جهة التحكيم في اتفاقهم وقد ذكرنا سابقا أن القانون اللبناني يهدر هنا شرط التحكيم لعدم الاتفاق أو الإشارة إلى كيفية اختيار المحكم . إلا أن معظم القوانين السابق ذكرها وغيرها لم تهدر شرط التحكيم هنا وأبقته ملزما للخصوم على ما سيأتي بيانه[182] .

---

[180]- زين الدين ابن ابراهيم بن محمد ، المشهور بابن نجيم –البحر الرائق شرح كنز الدقائق – دار المعرفة – بيروت – ط2 -1430هـ – ص27-28 .

[181] - محمد علاء الدين الحصفكي –الدر المختار شرح نوير الابصار في فقه ابي حنيفة – مطبوع مع رد المختار – دار احياء التراث العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الاولى – 1419هـ ص120 .

[182]- Alan Redfern and Martin Hunter –Law and practice international commercial arbitration –Third Edition -1999 –p200.

فقد نص قانون الإجراءات الإماراتي في المادة رقم (204) على أنه : (1-إذا وقع النزاع ولم يكن الخصوم قد اتفقوا على المحكمين أو امتنع واحد أو أكثر من المحكمين المتفق عليهم عن العمل أو اعتزاله أو عزل عنه أو حكم برده أو قام مانع من مباشرته له ولم يكن هناك اتفاق في هذا الشأن بين الخصوم عينت المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع من يلزم من المحكمين وذلك بناء على طلب أحد الخصوم بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى ويجب أن يكون عدد من تعينهم المحكمة مساويا للعدد المتفق عليه بين الخصوم أو مكملا له. 2- ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر بذلك بأي من طرق الطعن .).

وقد وضَّح ذلك القضاء الإماراتي واشترط على الخصم الذي يرغب في اللجوء إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع من أجل تعيين محكم، أن يخلو الاتفاق المتضمن شرط التحكيم من وجود نص يحدد كيفية تعيين المحكمين وكذلك خلوه من بيان الجهة المناط بها أمر التعيين ، فإذا ورد نص في الاتفاق يحدد ذلك فلا يجوز الخروج عنه واللجوء إلى المحكمة للتعيين إلا باتفاق لاحق بين الأطراف يعدل به الاتفاق السابق [183] .

وقد بيَّن القضاء الإماراتي أيضاً أن إقامة الدعوى بطلب تعيين المحكمين في حال الاتفاق على شرط التحكيم لا يقتضي إعذاراً من المدعي لخصمه قبل اللجوء إلى القضاء ، مالم ينص الاتفاق صراحة على ذلك[184] .

وقد قيدت المادة (205) من القانون الإماراتي المحكمة، بحيث لا يجوز لها تعيين المحكمين إذا كان الخصوم قد فوَّضوه بالصلح في شرط التحكيم بينهم بقولها: (لا يجوز تفويض المحكمين بالصلح إلا إذا كانوا مذكورين بأسمائهم في الاتفاق على التحكيم أو في وثيقة لاحقة) .

[183] - الطعن رقم (2006/227)تجاري – جلسة 2006/12/18 محكمة تمييز دبي . وكذلك الطعن رقم (2002/79) جلسة 2002/5/12 .وكذلك الطعن رقم 2003/392 حقوق جلسة 2004/3/6 تمييز دبي . وكذلك الطعن رقم (360 ) لسنة 24ق – جلسة (2004/12/21)- المحكمة الاتحادية العليا – أبوظبي .المبادئ والاحكام الصادرة عن الاتحادية العليا و محكمة التمييز ، اعداد المحامي : شعبان رأفت عبداللطيف – 2009 م ،ص (106,96,93)

[184] - الطعن رقم 84 لسنة 22 ق – جلسة 2002/1/22 المحكمة الاتحادية العليا أبوظبي – المبادئ والاحكام – المرجع السابق –ص92

وكذلك نظام التحكيم السعودي ، فقد نص في المادة الخامسة عشرة منه على ما يوافق في معناه نص المشرع الإماراتي في المادة (204) ،وأضاف في الفقرة (ب) – (إذا كانت هيئة التحكيم مشكلة من ثلاثة محكمين اختار كل طرف محكما عنه، ثم يتفق المحكمان على اختيار المحكم الثالث، فإذا لم يعين أحد الطرفين محكمه خلال خمسة عشر يوما التالية بتسليمه طلبا بذلك من الطرف الآخر، أو إذا لم يتفق المحكمان المعنيان على اختيار المحكم الثالث خلال خمسة عشر يوما التالية لتاريخ تعيين آخرهما ، تولت المحكمة المختصة اختياره بناء على طلب من يهمه التعجيل ، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب ويكون المحكم الذي اختاره المحكمان المعنيان أو الذي اختارته المحكمة المختصة رئاسة هيئة التحكيم ، وتسري هذه الأحكام في حالة تشكيل هيئة التحكيم من أكثر من ثلاثة محكمين). وهذا يتفق مع ما جاء في قانون التحكيم الأردني في المادة رقم (16) .

وهو أيضا ما نص عليه المشرع المصري مع فارق أن المهلة هي ثلاثون يوما وليس خمسة عشر يوما كما نص المشرع السعودي والأردني .

نستنتج مما سبق أن المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع هي التي تقوم بتعيين المحكم أو هيئة التحكيم حسب التفصيل السابق مع عدم الالتفات إلى رأي الخصوم إذا لم يتفقوا أو عدم موافقة أحدهم على المحكم دون سبب قانوني .

أما رأي الفقه الإسلامي في ذلك التعيين فيرى بعض الفقهاء أنه لابد أن يقبل كلا الخصمين بمحكم بعينه ، وليس للإمام أو للقاضي سلطة إلزام الخصوم بمحكم معين ، للأسباب السابق ذكرها ، ويرى بعض الفقهاء الآخرون أن الإمام إذا أمر رجلا من الذين تجوز شهادته أن يحكم بين رجلين فإن هذا الرجل يكون هنا بمنزلة القاضي المولى وبالتالي يجوز حكمه.[185]

[185]- زين الدين بن ابراهيم بن محمد ، المشهور بابن نجيم – مرجع سابق ص25 .

## المطلب الثاني : شروط تعيين المحكم

ينقسم هذا المطلب إلى فرعين : نتناول في الفرع الأول شروط تعيين المحكم في الفقه الإسلامي ، وفي الفرع الثاني نتناول شروط تعيين المحكم في القانون الإماراتي والقوانين المقارنة .

### الفرع الأول : شروط تعيين المحكم من وجهة نظر الفقهاء المسلمين

يرى الحنفية [186] والشافعية[187] والحنابلة[188] وبعض المالكية، أنه يجب أن تتوافر في المحكم الشروط التي يجب أن تتوافر في القاضي. أما أغلب المالكية فهم لا يشترطون أن تتوافر في المحكم الشروط الواجب توافرها في القاضي. وقد استند المالكية في ذلك إلى أن التحكيم هو من باب الوكالة فلا يراعى فيها سوى العقل [189].

**وقد اشترط الفقهاء المسلمون عدة شروط في من يتولى التحكيم وهي :**

**الشرط الأول : الإسلام**

فلا يجوز تولي غير المسلم القضاء بين المسلمين حتى ولو كان أحد طرفي الخصومة غير مسلم، وذكر الحنفية كذلك عدم جواز أن يحكم الذمي بين المسلمين[190] وأجاز الحنفية تحكيم الكافر بين الكفار ومنع ذلك الشافعية [191].

**الشرط الثاني : الحرية**

فلا يجوز تولية العبد القضاء، لأنه مشغول بخدمة سيده، وأن منافعه مملوكة لسيده[192].

---

186- كمال الدين محمد بن عبد الواحد ، المعروف بابن الهمام – فتح القدير – مطبعة الباري – مصر – ط1 – 1389هـ ، ص316 .

187- علي بن محمد الماوردي – ادب القاضي – مطبعة الارشاد – بغداد – 1391هـ ص380.

188- موفق الدين ابي محمد عبد الله بن احمد بن قدامة – المغني – دار الفكر – بيروت – ط1 - 1405هـ ص137 .

189- برهان الدين ابراهيم محمد بن فرحون – تبصره الحكام في اصول الاقضية ومنهاج الحكام – دار الكتب العالمية – بيروت -1422هـ –ص50 .

190- برهان الدين ابراهيم محمد بن فرحون – المرجع السابق –ص50 .

191- زين الدين ابن ابراهيم بن محمد – مرجع سابق ص25 .

**الشرط الثالث : الذكورة**

وقد اختلف الفقهاء في هذا الشرط على رأيين :

الرأي الأول : مذهب جمهور الشافعية والحنابلة ، وأكثر المالكية ، على أنه لا يجوز تحكيم المرأة مطلقاً . لقوله صلى الله عليه وسلم : (لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأه) .

الرأي الثاني : مذهب الحنفية وبعض المالكية ، أنه يجوز تحكيم المرأة فيما سوى الحدود والقصاص، وحجتهم في ذلك أنها تصح شهادتها في ما عدا الحدود والقصاص ولذا فتصلح حكماً[193].

**الشرط الرابع : العقل والبلوغ**

فلا يجوز تولي المجنون التحكيم لأنه فاقد الأهلية ، وكذلك الصبي الذي لم يبلغ، وأجاز بعض المالكية حكم الصبي إذا عقل وعرف[194].

**الشرط الخامس : بلوغ رتبة الاجتهاد**

وقد اختلف الفقهاء في هذا الشرط على رأيين :

الرأي الأول : رأي الشافعية والحنابلة ، حيث يشترط لصحة ولاية المحكم بلوغ رتبة الاجتهاد[195].

الرأي الثاني : رأي معظم الحنفية ، وهو أنه لا يشترط لصحة ولاية المحكم بلوغ رتبة الاجتهاد ويكفيه العلم بالأحكام الشرعية التي لا تصل إلى رتبة الاجتهاد[196].

**الشرط السادس : سلامة الحواس**

---

[192]- علي بن محمد بن حبيب الماوردي – الاحكام السلطانية –تحقيق عبدالرحمن عميرة –دار النصر للطباعة – القاهرة -1994م –ص137 .

[193]- برهان الدين ابراهيم – مرجع سابق – ص21،51 ،انظر كذلك زياد محمد حمود عبدالله السبعاوي -التحكيم التجاري الدولي ما بين الشريعة والقانون – المركز القومي للاصدارات القانونية – ط 1 – القاهرة – 2014 م – ص 47.

[194] -موفق الدين بن احمد بن قدامة – المغني – مرجع سابق ص137.

[195]- علي بن محمد بن حبيب الماوردي –المرجع السابق ص175.

[196]- برهان الدين ابي بكر المرغياني – الهداية شرح بداية المبتدي – دار الفكر – بيروت – ط3 -1411هـ –ص256.

فقد اشترط سلامة حواس المحكم ، فلا يجوز أن يتولى الأعمى التحكيم ولا الأصم ولا الأبكم [197] ،الا أن بعض الحنابلة لم يشترط الإبصار في المحكم ودليلهم أن الأعمى لا يعوزه إلا معرفة الخصم ولا يحتاج إليها بل إنه يقضي على موصوف [198].

**الشرط السابع : العدالة**

وقد اختلف الفقهاء في شرط العدالة على رأيين :

الرأي الأول : عدم جواز تقليد الفاسق التحكيم وهو مذهب الجمهور .

الرأي الثاني : جواز ولاية الفاسق للتحكيم وذهب إلى ذلك أكثر الحنفية .

ويعتبر الشخص عدلاً إذا كان صادق اللهجة ، عفيفا عن المحارم ، ظاهر الأمانة، متوقياً للمآثم ، مأمونا في الرضا والغضب ، بعيدا عن الريب[199] .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في أبوظبي من (6-1) نيسان (1995) ، قد نص في بعض قرراته على ما يلي :

1 – التحكيم اتفاق طرفي خصومة معينة على تولية من يفصل في منازعة بينهما بحكم ملزم يطبق الشريعة الإسلامية، وهو مشروع سواء أكان بين الأفراد أم في مجال المنازعات الدولية .

2 – يشترط في الحكم بحسب الأصل توافر شروط القضاء .

3 – إذا لم تكن هناك محاكم دولية إسلامية ، يجوز احتكام الدول أو المؤسسات الإسلامية إلى محاكم دولية غير إسلامية ، توصلاً لما هو جائز شرعاً [200].

---

[197]- علي بن محمد حبيب الماوردي – الاحكام السلطانية – مرجع سابق ص175 .

[198]- عبدالرحمن بن محمد بن قاسم – حاشية الروض المربع – الناشر المؤلف – ط3 -1405هـ – ص517 .

[199]- علي بن محمد الماوردي – المرجع السابق ص174 .

[200]- قرارات وتوصيات مجمع الفقه الاسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي بجدة – القرارات :1-174 – اعداد : جميل ابو سارة -ج1 – 1428 هـ - ص 149 .وكذلك الموقع

أما المعيار الشرعي رقم (32) الخاص بالتحكيم ، والصادر في2009م، عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فقد نص في الملحق (ب) على أنه[201]: (يشترط في المحكمين بحسب الأصل شروط القضاء شرعاً ومنها الحياد، ويغتفر عند الحاجة تخلف بعض شروطه، مثل شرط الإسلام، على أن يكون حكم غير المسلم بما لا يخالف الشريعة).

**الفرع الثاني : شروط تعيين المحكم في القانون الإماراتي والقوانين المقارنة**

نصت المادة (206) من القانون الإماراتي على أنه : (1-لايجوز أن يكون المحكم قاصرا أو محجورا عليه أو محروما من حقوقه المدنية بسبب عقوبة جنائية أو مفلسا ما لم يرد إليه اعتباره . 2- وإذا تعدد المحكمون وجب في جميع الأحوال أن يكون عددهم وترا) .

وهو ما يوافق نص المادة (15/أ) من قانون التحكيم الأردني ، إلا أن المشرع الأردني أضاف في الفقرة ب- من نفس المادة : أنه لا يشترط أن يكون المحكم من جنس محدد أو جنسية معينة إلا إذا اتفق طرفا التحكيم أو نص القانون على غير ذلك، وتتوافق نصوص قانون التحكيم المصري في المادتين (16,15) مع القانون الأردني وكذلك القانون اللبناني في المادة (771) منه ، وأضافت المادة (768) بأنه لا تولّى مهمة المحكم لغير شخص طبيعي وإذا عين عقد التحكيم شخصا معنويا فتقتصر مهمته على تنظيم التحكيم .

أما المشرع السعودي فقد نص في المادة (14) من نظام التحكيم على أنه يشترط في المحكم :1- أن يكون كامل الأهلية . 2- حسن السيرة والسلوك. 3- حاصلا على الأقل على شهادة جامعية في العلوم الشرعية أو النظامية ، وإذا كانت هيئة التحكيم مكونة من أكثر من محكم فيكتفي بتوافر هذا الشرط في رئيسها، ونصت

الالكتروني : http://www.iifa-aifi.org/2002.html .

201 - انظر في ذلك الموقع الالكتروني : https://islamselect.net/mat/93405 .

المادة (13) على أن هيئة التحكيم تشكل من محكم واحد أو أكثر على أن يكون العدد فرديا وإلا كان التحكيم باطلا [202].

**نستنتج من جميع النصوص السابقة أن شروط تعيين المحكم لا تخرج عن التالي:**

**الشرط الأول : أن يكون المحكم شخصاً طبيعياً (إنسانا)**

فالإنسان هو الذي يفكر ويقرر ويرى ويحس، وهو الذي يعقد الاجتماعات ويصدر الأحكام ، إلا أن هذا لا يعني أن لا يتم توقيع عقد التحكيم مع المؤسسات والمراكز التحكيمية ، بل إن هذا ما يحصل في أغلب الأحيان عند اللجوء إلى التحكيم المؤسسي ولكن الشخصية الاعتبارية لهذه المؤسسة لابد أن يكون هنالك شخص طبيعي من البشر هو الذي يعبر عن إرادتها ويكون ممثلا لها .[203]

وبالرجوع إلى معظم القوانين السابق ذكرها نرى أن المشرعين لم يقوموا بالنص على وجوب كون المحكم شخصا طبيعياً ، ويُرجع معظم الفقهاء سبب ذلك إلى أن اشتراط أن يكون المحكم شخصاً طبيعيا لا يحتاج إلى نص خاص ، لأنه لا يتصور قيام الشخص الاعتباري بنفسه بهذه المهمة لأنه لا يصلح لها سوى الشخص الطبيعي[204].

ولذلك يجب أن يكون المحكم شخصاً طبيعياً سواء في القانون الإماراتي أو السعودي أو الأردني أو اللبناني أو المصري ، وبالتالي فإذا نص اتفاق التحكيم على خضوع النزاع في حالة نشوبه إلى غرفة تجارة دبي ، يتم تفسير هذا النص على أن دور الغرفة هنا يقتصر على تنظيم عملية التحكيم للخصوم ، بما يسمح لهم باختيار المحكمين من الأشخاص الطبيعيين المسجلين في قوائم المحكمين المعتمدين في الغرفة ، حيث يقوم الخصوم باختيارهم بناءً على ثقتهم الشخصية بهم.

---

202 - د. حمزة احمد حداد – التحكيم في القوانين العربية – ط 4 - دار الثقافة للنشر و التوزيع – عمان – 2014 م – ص 212-213.

203 - أحمد الملحم – عقد التحكيم التجاري المبرم بين المحكمين والخصوم ، مجلة الحقوق – الكويت – لسنة 18 – العدد الثاني – يوليو -1994 – ص 209 .

204 - د. عزمي عبد الفتاح – قانون التحكيم الكويتي – مطبوعات جامعة الكويت – 1990م ص 423 .

**الشرط الثاني : تمتع المحكم بالأهلية القانونية اللازمة للتحكيم**

فلا يجوز للمحكم أن يكون قاصراً، أو محجوراً عليه، أو محروماً من حقوقه المدنية بسبب عقوبة جنائية، أو مفلساً لم يرد إليه اعتباره ، ولكن إذا ردَّ إليه اعتباره يجوز أن يتولى التحكيم ، فليس من المنطق أن نولي شخصاً ليس أهلاً للتصرف في شؤونه الخاصة الفصل في منازعات الغير .

ومن هنا نرى أن القوانين المختلفة قد اشترطت في المحكم شروطا أقل شدة من شروط الأهلية القانونية والتي يجب أن تتوافر في شخص القاضي، وبالتالي لم تشترط أن يكون المحكم وطنياً ، فيجوز أن يكون أجنبيا لا يتمتع بجنسية الدولة ، كما أنها لم تشترط فيه أن يكون رجلاً وبالتالي فيجوز أن يكون امرأة ، إلا اذا اتفق الأطراف على غير ذلك .

**الشرط الثالث : أن لا يكون القانون قد منعه من التحكيم**

وقد ترجع أسباب عدم صلاحية الشخص للعمل كمحكم لأسباب تتعلق بوظيفته أو خوفاً من إثارة الشكوك حول حياده واستقلاله .

فقد منع المشرع الإماراتي في المادة (26) من قانون السلطة القضائية القاضي من أن يكون محكماً وسمح له في بعض الحالات وبشروط معينة أن يكون محكماً، فنص على أنه : (يجوز للقاضي أن يكون محكماً عن الأشخاص الاعتبارية العامة ، ولا يجوز أن يكون محكماً عن الأشخاص الاعتبارية الخاصة أو الأشخاص الطبيعيين ما لم يكن أحد أطراف النزاع شخصاً طبيعياً من أقارب القاضي أو أصهاره حتى الدرجة الرابعة ، وفي جميع الأحوال لا يجوز للقاضي بغير موافقة المجلس الأعلى للقضاء الاتحادي أن يكون رئيساً لهيئة تحكيم أو محكماً ولوكان النزاع غير مطروح أمام القضاء ، ويتولى المجلس الأعلى للقضاء الاتحادي في الحالات السابقة اختيار القاضي وتحديد المكافأة التي يستحقها ، ولا يجوز للقاضي صرف المكافأة المشار إليها أو أي جزء منها إلا بعد انتهاء التحكيم).

ويظهر من هذا النص أن المشرع الإماراتي أراد إبعاد القاضي عن مواطن الشبهات حتى يحتفظ له بهيبته ووقاره ، حيث إن تخلف شرط الصلاحية في المحكم هنا بسبب عمله كقاضٍ يؤدي إلى بطلان إجراءات التحكيم والحكم الصادر في الخصومة ، لأن هذا المنع متعلق بقاعدة قانونية آمرة لا يجوز مخالفتها ، فهي تتعلق بالنظام العام .

**والسؤال المطروح هنا : هل يشترط لتعيين المحكم أن لا يقوم به سبب من الأسباب التي يُرد بها القاضي أو يعتبر بسببها غير صالح للحكم؟**

لقد نصت المادة (4/207) من قانون الإجراءات الإماراتي، على أنه : (ولا يجوز رده عن الحكم إلا لأسباب تحدث أو تظهر بعد تعيين شخصه ويطلب الرد لذات الأسباب التي يرد بها القاضي أو يعتبر بسببها غير صالح للحكم ، .....).

وهذا النص يقابل نص المشرع الأردني في المادة (17) بقولها : (أ- لا يجوز رد المحكم إلا إذا قامت ظروف تثير شكوكاً حول حيدته واستقلاله ب- ولا يجوز لأي من طرفي التحكيم رد المحكم الذي عينه أو اشترك في تعيينه إلا لسبب تبين له بعد أن تم هذا التعيين)، وهذه المادة تقابل المادة (18) من قانون التحكيم المصري .

أما المشرع اللبناني فقد نص في المادة (769) على أنه : (إذا قام في شخص المحكم سبب للرد فعليه إعلام الخصوم به وفي هذه الحالة لا يجوز له قبول المهمة إلا بموافقة هؤلاء الخصوم) .وقد نص في المادة (770) على أنه :- (لا يجوز عزل المحكمين إلا بتراضي الخصوم جميعاً ولا يجوز ردهم عن الحكم إلا لأسباب تحدث أو تظهر بعد تعيينهم ويطلب الرد للأسباب ذاتها التي يرد بها القاضي)[205].

وقد وافق نظام التحكيم السعودي النصوص السابقة في المادة (16) في الفرع الثالث والرابع منها ، إلا أنه نص في الفرع الثاني من نفس المادة على ما يلي: (...

[205] - اصول المحاكمات المدنية اللبناني الجديد ، الصادر بتاريخ 19/كانون الاول / 1967 وتعديلاته .

يكون المحكم ممنوعاً من النظر في الدعوى وسماعها – ولو لم يطلب ذلك أحد طرفي التحكيم – في الحالات نفسها التي يمنع فيها القاضي))[206].

وباستعراض النصوص السابقة، نجد أن المشرع الإماراتي والأردني والمصري لم ينصَّ أيٌّ منهم على أن غياب أسباب عدم الصلاحية أو أسباب الرد تعتبر شرطاً لصحة تعيين المحكم ابتداءً ، إلا أنها أسباب لردهم بعد تعيينهم ، وهو ما سنتناوله في المبحث الثاني في هذه الدراسة. إلا أن المشرع اللبناني بيَّن : أنه لا يجوز للمحكم قبول المهمة التحكيمية بين الخصوم إذا قام به سبب للرد وعليه إبلاغ الخصوم بذلك ، فإذا وافقوا مجتمعيين على قبول ذلك المحكم مع وجود السبب لرده ، فيحق له في هذه الحالة قبول المهمة .

وقد كان المشرع السعودي أكثر تشدداً مع المحكم حيث اعتبره ممنوعاً من نظر الدعوى وسماعها حتى ولو لم يطلب ذلك أحد طرفي التحكيم إذا وجد فيه سبب من الأسباب التي يمنع القاضي فيها من نظر الدعوى وهي أسباب عدم الصلاحية في رأينا لأن أسباب الرد تكون من حق الخصوم ولهم التنازل عنها، أما أسباب عدم الصلاحية فهي من النظام العام حسب القوانين الاجرائية المختلفة والتي تبطل حكم القاضي في أي مرحلة تكون فيها الدعوى .

إن التحكيم يختلف عن القضاء، فبينما القاضي يجب أن لا تربطه بأحد الخصوم رابطة قد تؤثر في مظهر حياده ، وأن هذا هو الهدف الأساس من وضع نظام عدم صلاحية القاضي ونظام الرد ، بينما المشرع لا يطلب ذلك في المحكم ، لأن المسألة هنا مختلفة ، فالخصوم لا يتفقون على التحكيم إلا لحسم خلافاتهم في جوٍ خاص أو عائلي بعيداً عن رسميات ومظاهر وشكليات قد تؤثر في العلاقات الودية أو العائلية القائمة بين الخصوم، وبالتالي العلاقة الوثيقة بين المحكم أو الخصوم كصديق حميم للطرفين ، أو محام لأحدهما يحترمه الآخر ، لا يؤثر في صحة اختياره متى

[206] - نظام التحكيم السعودي رقم (م/34) الصادر بتاريخ 1433/5/24هـ .

كان معلوماً لهم قبل اختيار المحكم ، بل إن أحد أهم أهداف اللجوء إلى التحكيم هو وضع النزاع في يد شخص أمين حريص على العلاقة التي تربط الطرفين .[207]

وبالتالي يميل الباحث إلى عدم اعتبار غياب أسباب عدم الصلاحية وأسباب الرد من شروط صحة تعيين المحكم ابتداءً إذا علم بها الخصوم قبل اختياره وقبلوا به.

**الشرط الرابع : أن يكون عدد المحكمين وتراً**

بدايةً فإنه من الجائز أن يكون المحكم شخصاً واحداً، وكذلك من الجائز أيضاً التعدد.

وبالرجوع إلى أحكام الفقه الإسلامي ، فيجوز تحكيم أكثر من شخص في نزاع واحد، ويكون إصدار الحكم في هذه الحالة إذا كان الحكمان اثنين بالإجماع ، وإذا اختلفا لم يجز الحكم.[208]

أما الفقه الإسلامي المعاصر فقد أجاز أن يكون الحكم بأغلبية الأصوات في حال كان عدد المحكمين وتراً ، فإن كان المحكمون ثلاثة أخذ برأي الاثنين ، وإن كانوا أربعة أخذ برأي الثلاثة، وذلك لأن زيادة العدد يعتبر ترجيحاً لأحد الرأيين، لأن رأي المحكمين الاثنين أقوى من رأي المحكم الفرد [209].

وكذلك فقد كان قانون المرافعات الفرنسي القديم يسمح أن يكون عدد المحكمين واحداً أو أكثر ولم يكن يشترط في تعدد المحكمين الفردية ، وبالتالي فيمكن أن يتولى التحكيم اثنان أو أربعة أو ستة ، وأحياناً كانت تتساوى الأصوات مما يؤدي إلى تعرقل صدور الحكم فيفشل التحكيم ، وكان المشرع الفرنسي ينص للتغلب على هذه الحالة على السماح للمحكمين بإسناد مهمة ترجيح أحد الرأيين إلى محكم من خارج هيئة التحكيم يسمى بالمحكم المرجح ، يقوم باختياره المحكمون أنفسهم (المادة 1018من القانون القديم)، وأحياناً لا يتفق المحكمون على شخص وتثور مشكلة

---

[207] - د. أحمد أبو الوفا – التحكيم الاختياري والاجباري – مرجع سابق ص 161-164.

[208] - كمال الدين محمد بن عبد الواحد –فتح القدير – مرجع سابق ص320 .

[209] - صالح بن محمد الحسن – الضوابط الشرعية للتحكيم – مطبعة النرجس – الرياض – 1417ه-ص76.

جديدة حتى أتى القانون الجديد ونص على قاعدة (فردية ووترية عدد المحكمين).[210] وهو ما نصت عليه المادة (1451)[211] .

وقد نص على هذا المبدأ (فردية ووترية عدد المحكمين) القانون الإماراتي والسعودي واللبناني والمصري والأردني، فإذا تعدد المحكمون وجب أن يكون عددهم وتراً، وإلا كان التحكيم باطلاً ، وبالتالي فوترية عدد المحكمين يعتبر في هذه القوانين من النظام العام ، بحيث إذا اتفق الخصوم على تشكيل هيئة التحكيم من عدد زوجي يكون هذا الاتفاق باطلاً لمخالفته للنظام العام ، ويلحق كذلك هذا البطلان حكم التحكيم بسبب بطلان تشكيل هيئة التحكيم ذاتها .

**الشرط الخامس : انعدام المصلحة في الخصومة**

فقد نص المشرع السعودي في المادة (1/16) على أنه : (يجب أن لا يكون للمحكم مصلحة في النزاع ، وعليه من تعيينه وطوال إجراءات التحكيم أن يصرح كتابة لطرفي التحكيم بكل الظروف التي من شأنها أن تثير شكوكاً لها ما يسوِّغها حول حياده واستقلاله ، إلا إذا كان قد سبق له أن أحاطهما علماً بها).

وبالتالي فلا يجوز للضامن في أن يكون محكماً بين المضمون والغير ، ولا للدائن أو الكفيل أن يكون محكماً بين المدين والغير ، لأن للدائن أو الكفيل مصلحة دائمة في تأييد مركز المدين ، ولا يجوز للشريك في شركة أن يكون حكماً في نزاع بين الأخيرة والغير لتعارض مصلحته[212].

---

[210] - د. حسني المصري – التحكيم التجاري الدولي – دار الكتب القانونية – مصر – 2006 – ص 186 - 187.وكذلك Boisséson (M) et Juglart(M): Le Droit francais de 1arbitrage, juridictionnel , Bull .Joly , Paris ,1983,p179.

[211] - قانون المرافعات المدنية الفرنسي الجديد الصادر بالمرسوم رقم(81/500) الصادر في 1981/5/12 واخر تعديلاته التي صدرت بتاريخ 13/ 2011/1 ، حيث نصت المادة (1451) من على ما يلي :

« Art. 1451.-Le tribunal arbitral est composé d'un ou de plusieurs arbitres en nombre impair

[212]- د. احمد ابو الوفا – التحكيم الاختياري والاجباري – مرجع سابق 158 -159 .

وكذلك فلا يصح ولا يجوز أن يعين الشخص محكماً وهو طرف في خصومة التحكيم ، لأنه لا يتصور أن يكون الشخص خصماً وحكماً في آن واحد[213].

**الشرط السادس : أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية في العلوم الشرعية أو النظامية**

وهذا الشرط لم ينص عليه سوى نظام التحكيم السعودي في المادة (3/14) منه ، حيث نصت على أنه ، يشترط في المحكم ما يأتي : (أن يكون حاصلاً على الأقل على شهادة جامعية في العلوم الشرعية أو النظامية ، وإذا كانت هيئة التحكيم مكونة من أكثر من محكم فيكتفي توافر هذا الشرط في رئيسها).

إلا أن باقي المشرعين لم يتشرطوا ذلك بالمحكم ، فيجوز أن يعين شخص يجهل القانون محكماً، حتى ولو كانت المسألة المعروضة عليه قانونية ، لأن القانون لا يشترط ذلك ، حتى أنه يجوز أن يعين الخصوم شخصاً يجهل القراءة والكتابة، ولكن بشرط أن لا يكون هو وحده في هيئة التحكيم ، لأن القانون لم يتطلب إلا أن يوقع على الحكم أغلبية المحكمين[214] ، حتى وإن كان محكماً وحيداً ويجهل القراءة والكتابة ولكن يشترط هنا أن يعينوا له شخصاً آخر للقيام بالكتابة مثل كتابة الحكم وأوراق التحكيم .

وكذلك يجوز أن يكون المحكم جاهلاً للغة الخصوم ، أو مصابا بعاهة مثل الأصم أو الأبكم أو الأعمى ، لأن القانون لا يمنع ذلك إذا اتفق الخصوم على هذا الشخص لأنه يحكم من واقع الأوراق المقدمة إليه والتي يمكن ترجمتها[215].

**المبحث الثاني : ضمانات الأطراف لاستقلال المحكم وحياده بعد تعيينه**

---

[213]- د. مصفى الجمال وعكاشة عبد العال – التحكيم في العلاقات الخاصة الدولية والداخلية – منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت -1998 –ص607 .

[214]- د. مصطفى المتولي قنديل و د. محمد الصاوي ابراهيم – التحكيم في القانون الاماراتي - الآفاق المشرقة ناشرون – ط 1- 2015- ص216 .

[215] - د. محمد شحاته – التحكيم في الفقه والقانون المقارن – بدون دار نشر – 2010م ص63 .وكذلك الدكتور أحمد أبو الوفا – التحكيم الاختياري والاجباري – مرجع سابق ص 154-155 .

ونقسم هذا المبحث إلى مطلبين : نتناول بالمطلب الأول أسباب رد المحكم ، وفي المطلب الثاني نتناول إقالة المحكم وعزله .

## المطلب الأول : أسباب رد المحكم

لقد نصت المادة (4/207) من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي على أنه : (ولا يجوز رده عن الحكم إلا لأسباب تحدث أو تظهر بعد تعيين شخصه ويطلب الرد لذات الأسباب التي يرد بها القاضي أو يعتبر بسببها غير صالح للحكم ويرفع طلب الرد إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظر الدعوى خلال خمسة أيام من إخبار الخصم بتعيين المحكم أو من تاريخ حدوث سبب الرد أو علمه به إذا كان تالياً لإخباره بتعيين المحكم . وفي جميع الأحوال لا يقبل طلب الرد إذا صدر حكم المحكمة أو أقفل باب المرافعة في القضية).

ومن خلال هذا النص سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع : نتناول في الفرع الأول أسباب عدم الصلاحية وأسباب رد المحكم، وفي الفرع الثاني الإجراءات الواجبة الاتباع لرد المحكم عن نظر الدعوى التحكيمية، وفي الفرع الثالث نتناول الآثار والنتائج المترتبة على طلب الرد.

### الفرع الأول : أسباب رد المحكم

**نتناول الأسباب بداية في الفقه الإسلامي، ثم نتناوله في القوانين الوضعية :**

لقد بين فقهاء الشريعة أنه إذا توافر أحد الأسباب التالية ذكرها، فعلى القاضي أن يتنحى عن نظر المنازعة من تلقاء نفسه، فإن استمر في نظر المنازعة يعد حكمه باطلا ، ولا يحوز حجية الأمر المقضي [216]، وهذه الحالات هي :

1 – الأحوال التي تؤدي إلى ميل القاضي إلى أحد الخصمين وعدم حياده كقضائه على عدوه .[217]

[216] - محمد أمين الحنفي ابن عابدين – حاشية رد المحتار على الدر المختار – ط3 - مكتبة البابي الحلبي – القاهرة – 1966م - ص357 .

2- قبول القاضي هدية من أحد الخصوم ، مهما كانت قيمتها سواء أخذها بنفسه أو أعطيت لولده لأن فيها إذلال للمهدي إليه فتضر القاضي وتدخل الفساد عليه .[218]

3- قضاء القاضي لنفسه أو لأصوله وإن علوا وفروعه وإن دنوا ولزوجته ولأقاربه على عمود النسب ، ولكن يجوز للقاضي أن يحكم على أقاربه إذا كانت شهادته عليهم جائزه ، حيث يقول المالكية في ذلك : (إن القرابة هي كل ذي قرابة أكيدة حتى الزوج والزوجة وزوج الأم وزوجة الأب)، ويوافقهم في ذلك الحنابلة، أما الشافعية فينكرون دخول الزوج والزوجة .[219]

4-لا يجوز للقاضي أن ينظر دعوى سبق وأن أبدى رأياً فيها قبل أن تعرض عليه دفعاً للشبه .[220]

5- لا يجوز أن يحكم القاضي في دعوى كان فيها وكيلاً أو وصياً أو قيِّماً عن أحد الخصوم أو موصى له .[221]

نستنتج من ذلك أن فقهاء الشريعة الإسلامية لم يفرقوا بين أسباب رد القاضي وأسباب عدم صلاحية القاضي، حيث رتب الفقه أثراً واحداً لكليهما هو أن حكم القاضي يعد باطلاً.

**بالنسبة للقوانين الوضعية :**

لقد بينت المادة (4/207) من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي : أنه لا يجوز رد المحكم عن نظر الدعوى التحكيمية إلا لأسباب تحدث أو تظهر بعد تعيين شخصه، وليس قبل تعيين شخصه، وبالتالي فعدم توافرها ليس شرطاً من شروط تولي المحكم المهمة التحكيمية – كما سبق وذكرنا – وبينت هذه المادة : أنه يطلب

---

217 - يحيى بن خليل الطرابلسي – معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام – ط 2 - طبعة مصطفى البابي الحلبي -1973م- ص 35

218- يحيى بن خليل الطرابلسي - المرجع السابق –ص 35 .

219 - موفق الدين ابي محمد عبد الله بن احمد بن قدامة – المغني – مرجع سابق – ص701 .

220 - محمد نعيم ياسين – حجية الحكم القضائي بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية _ دار الفرقان - عمان – ط1 – 1984م- ص 14.

221 - يحيى بن خليل الطرابلسي - المرجع السابق –ص 35.

رد المحكم لذات الأسباب التي يرد بها القاضي، أو للأسباب التي يعتبر بها القاضي غير صالح لنظر الدعوى والحكم فيها.

وبالرجوع إلى قانون الإجراءات المدنية الإماراتي[222] نجده ينص في الباب الثامن تحت عنوان عدم صلاحية القضاة وردهم وتنحيهم في المادة (114) منه على ما يلي : (وهنا أشرنا إلى الفروع التي يمكن أن تنطبق على المحكم فقط) :

( 1- يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يرده أحد من الخصوم في الأحوال التالية :-

أ- إذا كان زوجاً لأحد الخصوم أو كان قريباً أو صهراً له إلى الدرجة الرابعة .

ب- إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم أو مع زوجته .

ج- إذا كان وكيلاً لأحد الخصوم في أعماله الخاصة أو وصياً أو قيماً عليه أو مظنونةً وراثته له أو كان زوجاً لوصي أحد الخصوم أو القيم عليه أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بهذا الوصي أو القيم أو بأحد أعضاء مجلس ادارة الشركة المختصة أو أحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى.

د- إذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو وكيلاً عنه أو وصياً أو قيماً عليه مصلحة في الدعوى القائمة .

ز- إذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً ومحكماً أو كان قد أدى شهادة فيها .

ح- إذا رفع دعوى تعويض على طالب الرد أو قدم ضده بلاغاً لجهة الاختصاص .

2- ويقع باطلاً عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال السابقة ولو تم باتفاق الخصوم.)

[222] - قانون الاجراءات المدنية الاماراتي رقم (11) لسنة 1992 وتعديلاته التي تم آخرها بالقانون رقم (10) لسنة 2014 .

أما المادة (115) ، فقد نصت على أنه : (يجوز رد القاضي لأحد الأسباب التالية:

1- إذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التي ينظرها أو إذا وجدت لأحداهما خصومة مع أحد الخصوم أو مع زوجه بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضي مالم تكن هذه الدعوى قد اقيمت بقصد رده عن نظر الدعوى المطروحة عليه .

2- إذا كان لمطلقته التي له منها ولد أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجه مالم تكن هذه الخصومة قد أقيمت بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضي بقصد رده .

3- إذا كان أحد الخصوم يعمل عنده أو كان قد اعتاد مؤاكلة أحد الخصوم أو مساكنته أو كان قد تلقى منه هدية قبل رفع الدعوى أو بعده .

4- إذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل.

5- إذا كان أحد الخصوم قد اختاره محكماً في قضية سابقة).

وبعد استعراض الأسباب التي يمكن للخصوم طلب رد المحكم عن الدعوى لعدم صلاحيته أو أنه قام به سبب من أسباب الرد، نلاحظ في مجملها أن المشرع يخشى جدياً على أحد الخصوم من ميل المحكم سواء بعاطفته أو شعوره إلى جانب الخصم الآخر بشكل يفقد المحكم شرط الحيدة التي هي أساس عمل المحكم ، فقيام سبب من هذه الأسباب أو أكثر في شخص المحكم سوف يجعله عرضة لطلب رده ، لأن شرط الحياد في المحكم هو من أهم شروط المحكم والذي لا يستقيم حكمه بدونها.

ويرى بعض فقهاء القانون[223] أن المشرع قد قصد عنصرا آخر يجب أن يتحقق في المحكم من عدم انطباق أي من هذه الأسباب عليه ألا وهو عنصر الاستقلالية ،

[223] - د. عزمي عبد الفتاح – مرجع سابق - ص180.

حيث يقصد من ذلك أن لا يكون المحكم تابعاً أو ممثلاً لأحد الخصوم لأنه ليس من السهل عليه أن يكون مستقلاً في مواجهة الخصم الذي يمثله.

ومن هنا يرى هؤلاء الفقهاء [224] أن عدم الحياد هو موقف شخصي يتعلق بالعاطفة والتي ترجع إلى علاقة المحكم بأحد الخصوم كالمودة أو الكراهية ، بينما يمثل عدم استقلال المحكم موقفاً موضوعياً يرجع أحياناً إلى الضغط الذي قد يباشره الخصم على المحكم .

ومهما كان سبب رد المحكم ، سواء أكان عدم الاستقلال أم عدم الحياد ، فإن السبب الرئيس الذي يعود عليه رد المحكم هو أمر واحد يتمثل في تغليب عدم استطاعته الحكم بغير ميل[225]، وبالتالي فإنه لا يعيب المحكم توافر مصلحة أدبية له في حسم النزاع القائم بين طرفي الخصومة ، ولكن الذي يعيبه ويجيز طلب رده رغبته في حسمه في شكل معين لمصلحة خصم ما سواء أكان ذلك لتحقيق مصلحة مادية أم لتحقيق مصلحة أدبية لهذا الخصم [226].

وقد اتفق القانون اللبناني في المادة (770) مع القانون الإماراتي حيث يطلب الرد للأسباب ذاتها التي يرد بها القاضي، وقد نصت المادة (18) من القانون المصري والمادة (16) من نظام التحكيم السعودي والمادة (17) من القانون الأردني على أنه لا يجوز رد المحكم إلا إذا قامت ظروف تثير شكوكاً حول حيدته واستقلاله، ولا يجوز لأي من طرفي التحكيم رد المحكم الذي عينه أو اشترك في تعيينه إلا لسبب تبين بعد أن تم هذا التعيين . وبالتالي فقد ترك هؤلاء المشرعون أمر تقدير عدم استطاعة الحكم بغير ميل من المحكم إلى تقدير الجهة المنوط بها الحكم بطلب الرد ولم يتقيدوا بأسباب رد أو عدم صلاحية القاضي تحديداً.

224 - د. عزمي عبد الفتاح – المرجع السابق –ص180 .
225 - د. عزمي عبد الفتاح – المرجع السابق –ص180 .
226 - د. أحمد أبو الوفا – التحكيم الاختياري والاجباري – مرجع سابق – ص163 .

فطلب رد المحكم في حقيقته هو دفع ببطلان تشكيل هيئة التحكيم ، ولذا يجوز رد المحكم إذا وجدت ظروف تثير شكوكاً، بحيث تكون هذه الشكوك مبنية على أسس تبررها حول حياد المحكم واستقلاله، وبالتالي فهذه الأسباب لا تخضع لقوالب جامدة، بل يجب منح الجهة المختصة في الفصل في طلب الرد السلطة الواسعة لتقدير وتقييم قوة هذه الشكوك ومدى صحتها[227].

**الفرع الثاني : إجراءات رد المحكم**

بينت المادة (4/207) من القانون الإماراتي ، أنه يرفع طلب الرد إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظر هذه الدعوى وذلك خلال خمسة أيام، سواء أكان ذلك من وقت إخبار الخصم بتعيين المحكم أم من تاريخ حدوث سبب الرد أو علمه به إذا كان تالياً لإخباره بتعيين المحكم [228].

وبينت أنه في جميع الأحوال لا يقبل طلب الرد إذا صدر حكم المحكمة أو أقفل باب المرافعة في القضية محل النزاع .

أما المشرع الأردني فقد بين في المادة (18) أنه : (أ- يقدم طلب الرد كتابةً إلى المحكمة المختصة مبيناً فيه أسباب الرد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علم طالب الرد بتشكيل هيئة التحكيم أو بالظروف المبررة للرد ، فإذا لم يتنح المحكم المطلوب رده من تلقاء نفسه بعد إشعاره فصلت المحكمة في الطلب ، ويكون قرارها غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن ب- لا يقبل طلب الرد ممن سبق له تقديم طلب برد المحكم نفسه في ذات التحكيم وللسبب ذاته) .

أما المشرع المصري فقد نصت المادة (19) بعد تعديلها على أنه : (1- يقدم طلب الرد كتابة إلى هيئة التحكيم مبينا فيه أسباب الرد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم طالب الرد بتشكيل هذه الهيئة أو بالظروف المبررة للرد ، فإذا لم يتنح

[227] - د. منير عبد المجيد – الأسس العامة للتحكيم – منشأة المعارف – الاسكندرية – 2000م- ص169- 170 .

[228] - د. مصطفى المتولي قنديل و د. محمد الصاوي ابراهيم – التحكيم في القانون الاماراتي - المرجع السابق - ص238 .

المحكم المطلوب رده خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقدم الطلب يحال بغير رسوم إلى المحكمة المشار إليها في المادة(9) من هذا القانون للفصل فيه بحكم غير قابل للطعن).[229]

أما المشرع اللبناني فقد نص في المادة (770) على أنه : (يقدم طلب الرد إلى الغرفة الابتدائية الكائن في منطقتها مركز التحكيم المتفق عليه وإلا فإلى الغرفة الابتدائية في بيروت وذلك خلال خمسة أيام من تاريخ علم طالب الرد بتعيين المحكم أو تاريخ ظهوره سبب الرد بعد ذلك).

وقد نص المشرع السعودي في المادة (17) على أن: ( إذا لم يكن هناك اتفاق بين طرفي التحكيم حول إجراءات رد المحكم ، يقدم طلب الرد كتابة إلى هيئة التحكيم مبيناً فيه أسباب الرد خلال خمسة أيام من تاريخ علم طالب الرد بتشكيل الهيئة ، أو بالظروف المسوغة للرد ، فإذا لم يتنح المحكم المطلوب رده ، أو لم يوافق الطرف الآخر على طلب الرد خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه ، فعلى هيئة التحكيم أن تبت فيه خلال (خمسة عشر) يوماً من تاريخ تسلمه ، ولطالب الرد في حالة رفض طلبه التقدم به إلى المحكمة المختصة خلال ( ثلاثين ) يوماً، ويكون حكمها في ذلك غير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن ).

يتضح من النصوص السابقة أن القوانين المختلفة حددت مواعيد متناقصة يجب أن يتم خلالها القيام بتقديم طلب رد المحكم أو اعتباره غير صالح لنظر النزاع، وتعتبر هذه القاعدة مخالفة لما هو مقرر بالنسبة للقضاء العادي ، لأن طلب الرد من الدفوع الشكلية التي يجب إبداؤها قبل تقديم أي دفع آخر وإلا سقط الحق في تقديمها، فالتكلم في موضوع الدعوى - حسب النصوص السابقة - أمام المحكم المطلوب رده

[229] - حكمت المحكمة الدستورية في القضية رقم 84 لسنة 19 ق دستورية بجلسة 6/ 1999/11 بعدم دستورية العبارة الواردة بالبند رقم (1) من المادة (19) من قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم 27 لسنة 1994 والتي تنص على أن ( فصلت هيئة التحكيم في الطلب ) ونشر هذا الحكم بالجريدة الرسمية بالعدد 46 بتاريخ 1999/11/18 وتم استبدال النص القديم للمادة رقم (19) بهذا النص وذلك بمقتضى القانون رقم 8 لسنة 2000 الصادر بتاريخ 2000/4/4 )

لا يمنع من تقديم الطلب في الميعاد ولا يسقط الحق فيه سواء أكان خمسة أيام أم خمسة عشر يوماً أو ثلاثين يوماً ، وكذلك فإن النصوص أتت عامةً ويعمل بها سواء أكان المحكم قد باشر عمله من خلال هذا الميعاد وتقدم الخصوم بطلباتهم ودفوعهم أمامه أم لم يكن قد بدأ عمله في خلال هذه المدة .[230]

ويميل بعض الفقهاء إلى أن اختصاص هيئة التحكيم ذاتها في الفصل في طلب رد المحكم أوفق من تقديم هذا الطلب ابتداءً إلى المحكمة المختصة ، وحجتهم في ذلك أن إجراءات تقديم طلب الرد والفصل فيه عن طريق هيئة التحكيم نفسها أبسط من تلك التي تتبع أمام القاضي العادي ، وبالتالي فقد يرضى أطراف الخصومة بحكم هيئة التحكيم في طلب رد المحكم ، فيغنيهم عن اللجوء إلى القضاء العادي [231].

ويخالف الباحث الرأي السابق ، لأنه إذا لم يقبل طالب الرد حكم هيئة التحكيم برفض طلبه، فإنه يستطيع أن يطعن بهذا الحكم إلى المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلانه به ، ومن هنا يكون طلب الرد قد تأخر الفصل فيه بما لا يقل في القانون المصري مثلا عن (45) يوماً كحد أدنى ، ونحن في غنى عن ذلك لو لجأ طالب الرد إلى المحكمة مباشرة بدون المرور بهيئة التحكيم ، وهذا لن يؤدي إلى الاقتصاد في الإجراءات أو الوقت كما يتصور البعض بل بالعكس سيؤدي إلى إطالة أمد النزاع، مع أن السرعة في فضِّ النزاع هي أحد أهم أسباب اللجوء إلى التحكيم من قبل الخصوم .

**الفرع الثالث : الآثار والنتائج المترتبة على طلب الرد**

نص المشرع الأردني في المادة ( 18/ ج) على أنه: ( لا يترتب على تقديم طلب الرد وقف إجراءات التحكيم ، وإذا حكم برد المحكم تعتبر إجراءات التحكيم التي شارك فيها كأن لم تكن ، بما في ذلك الحكم .) . وهذا يتفق مع ما نص عليه المشرع المصري في المادة (3/19) ، ويختلف في شقه الأول مع نظام التحكيم

[230]- انظر في ذلك . د. – أحمد أبو الوفا – المرجع السابق – ص 165-166
[231] - د. حسني المصري – المرجع السابق ص 219 .

السعودي في المادة (3/17) والتي نصت على أنه : ( يترتب على تقديم طلب الرد أمام هيئة التحكيم وقف إجراءات التحكيم ، ولا يترتب على الطعن في حكم هيئة التحكيم الصادر برفض طلب الرد وفق إجراءات التحكيم .) أما المشرع الإماراتي والمشرع اللبناني فلم يتناولا الآثار والنتائج المترتبة على طلب الرد.

ولم يقتصر الاختلاف في المواقف على المشرعين بل اختلف الفقهاء أيضا بخصوص الآثار المترتبة على تقديم طلب الرد ، فذهب البعض إلى القول : إنه يجب الاستمرار في إجراءات التحكيم خوفاً من استغلال أحد الأطراف لهذا الحق، واستخدامه بسوء نية من أجل إطالة أمد النزاع .[232]

وذهب البعض الآخر إلى أنه يجب وقف الخصومة أمام هيئة التحكيم بمجرد تقديم طلب الرد لأحدهم أو كان المحكم شخصا واحدا وطلب رده ، وأن الوقف في هذه الحالة يتم بقوة القانون وبغير حكم ، وكذلك يقف ميعاد التحكيم إلى أن يتم البت في طلب رد المحكم بحكم نهائي لا يقبل الطعن ، وإذا كانت الظروف تتطلب إتمام إجراءات الإثبات خشية زوال معالم الوقائع حتى لا يضار الخصوم ، يجب هنا الالتجاء إلى قاضي الأمور المستعجلة وذلك عملاً بالقواعد العامة .[233] وهو ما أخذت به محكمة تمييز دبي .[234]

ويميل الباحث إلى الرأي الثاني، بوقف إجراءات التحكيم إذا تم تقديم طلب رد بحق المحكم، خاصة إذا كان محكماً فرداً مع وقف مدة التحكيم أيضاً لأنه إذا قضي برده سيتم إلغاء كل الإجراءات التي تمت على يديه كما سنرى تالياً في الدراسة.

وبالتالي فإذا صدر الحكم بقبول طلب الرد فلا يجوز للمحكم أن يطعن به بالاستئناف، ويعتبر حسب نص القانون المصري في المادة (3/19) : (غير قابل

232 - د. احمد السيد صاوي – التحكيم طبقاً للقانون رقم (27) لسنة 1994م وأنظمة التحكيم الدولي – بدون ناشر – 2002 م ص101.

233 - أحمد أبو الوفا – التحكيم الاختياري والاجباري-ص 167.

234 - انظر الطعن رقم (75) لسنة 2007م –طعن تجاري – جلسة 7 /4/ 2008 – منشور على شبكة محامون - الموقع الالكتروني -http://www.mohamoon-uae.com/default.aspx?action=DisplayAlphabetic&type=3 .

للطعن بأي طريق)، وحسب نص المشرع السعودي في المادة (1/17) وحسب نص المادة (18/أ) من القانون الأردني : (يكون قرارها غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن) .

أما بالنسبة لحكم المحكم وإجراءات التحكيم التي فصل فيها هذا المحكم الذي تم رده ، فتعتبر كأنها لم تكن .أما بالنسبة لانقضاء شرط التحكيم ، فإذا كان التحكيم بالصلح وكان المحكم قد تم اختياره لذاته من قبل الخصوم هنا ينتهي التحكيم إذا لم يتفق الخصوم على تسمية شخص آخر بديلاً عنه ، أما إذا كان التحكيم بالقانون ، وتم رد المحكم ففي القوانين التي تجيز تعيين المحكمة للمحكم هنا لا ينتهي التحكيم، فإما أن يقوم الخصوم باختيار خلف لهذا المحكم أو أن تقوم المحكمة بتعيين محكم بناءً على طلب أحد الخصوم .[235]

## المطلب الثاني : الإقالة والعزل

تعتبر الإقالة والعزل من أهم الضمانات التي يتمتع بها الخصوم في نظام التحكيم، في مواجهة المحكمين ، فهذه الميزة لا يتمتع بها أطراف الخصومة في التقاضي العادي عن طريق المحاكم النظامية ، فالخصوم في قانون الإجراءات المدنية لا يستطيعون إقالة قاضيهم أو عزله حتى ولو اتفقوا على ذلك .

وقد ميَّز المشرع الإماراتي بين نظام الإقالة ونظام العزل وجعل لكل منهما أسبابه، أما الشريعة الإسلامية والقوانين المقارنة فقد تناولت هذا الموضوع في باب عزل المحكم ، ولذا سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين : نتناول في الفرع الأول إقالة المحكم في القانون الإماراتي، وفي الفرع الثاني عزل المحكم في الشريعة الإسلامية و القوانين المقارنة .

### الفرع الأول : إقالة المحكم في القانون الإماراتي

نصت المادة (3/207) من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي على أنه : (... يجوز للمحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع وبناءً على طلب أحد الخصوم إقالة

235- انظر في ذلك. د. أحمد أبو الوفا – المرجع السابق –ص169 .

المحكم والأمر بتعيين بديلاً عنه بالطريقة التي جرى تعيينه بها ابتداءً وذلك في حالة ثبوت أن المحكم أهمل قصداً العمل بمقتضى اتفاق التحكيم رغم لفت نظره خطياً بذلك).

يفهم من هذا النص أن شروط إقالة المحكم من قبل المحكمة المختصة بنظر النزاع أصلاً هي :

1- قيام أحد أطراف النزاع بتقديم طلب لإقالة المحكم وإبعاده عن نظر القضية التحكيمية ، فالمحكمة لا تقيل المحكم من تلقاء نفسها مهما بلغت جسامة خطئه وتقصيره .

2- إن يثبت مقدم طلب الإقالة أن المحكم قد ارتكب إهمالاً ، سواء أكان ذلك بشكل متعمد أم بشكل غير متعمد، في أمر من الأمور التي يلزمه بها اتفاق التحكيم .

3- أن يكون أحد الأطراف في الدعوى التحكيمية قد نبهه خطياً بهذه المخالفة ، وطلب منه عدم العودة إلى المخالفة مرة أخرى ، إلا أن المحكم استمر بشكل قصدي ومتعمد ارتكاب المخالفة لاتفاق التحكيم بعد التنبيه الخطي.[236]

وقد تعرضت محكمة تمييز دبي لموضوع حق أحد الخصوم في طلب إقالة المحكم من المحكمة بقولها : (... إنه في الحالة التي يطلب فيها أحد أطراف خصومة التحكيم دون الآخرين عزل المحكم رغم عدم الاتفاق بينهم على ذلك فإنه يشترط اثبات إهماله .... ومن المقرر أيضاً في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل وفهم الواقع في الدعوى وفي تفسير الاتفاقيات والمحررات للوقوف على حقيقة القصد منها وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله دون أن تكون ملزمة بتتبع حجج الخصوم وأقوالهم أو الرد عليها استقلالاً....) [237].

[236] - د. بكر عبد الفتاح السرحان – قانون التحكيم الاماراتي – مكتبة الجامعة – 2012م – ص 159-163.

[237] - الطعن رقم (7) لسنة 2005 مدني / جلسة الأحد 12 يونيو 2005 انظر نفس الحكم

**والسؤال المطروح هنا هل تنتهي الخصومة التحكيمية بإقالة المحكم في القانون الإماراتي ؟**

نرى أن الخصومة التحكيمية لا تنتهي بإقالة هذا المحكم الذي سبق وأن اختاره أطراف الخصومة، والسند في ذلك نص المادة (3/207) من القانون نفسه حيث أعطت الحق للمحكمة أن تأمر الخصوم بتعيين محكم بديل عنه حسب ما ينص عليه اتفاق التحكيم وليس من حق المحكمة في هذه الحالة أن تقوم هي بتعيين المحكم من تلقاء نفسها، وهذا يدل بشكل واضح أن التحكيم مازال مستمراً ولم تنته الخصومة التحكيمية .

وكذلك يعطي القضاء الإماراتي لقاضي الموضوع الصلاحية الكاملة دون رقابة عليه من محكمة التمييز في تفسيره وفهمه لاتفاق التحكيم المبرم بين الخصوم وقصد المتعاقدين فيه بالإضافة لتفسير الاتفاقيات وجميع المحررات المقدمة حتى يصل إلى الحقيقة المقصود منها ، وكذلك لا يلزم قاضي الموضوع بالرد على حجج أو أسانيد الخصوم هنا ، مادام استنتاجه جائزاً ومقبولاً ، سواء أكان ذلك بإقالة المحكم أم برفض إقالته .

**أما بالنسبة لجواز الطعن في قرار محكمة الموضوع بإقالة المحكم أو عدم إقالته ؟**

فقد أكدت محكمة تمييز دبي في أكثر من حكم لها عدم جواز استئناف الحكم الذي يصدر من محكمة الدرجة الأولى بتعيين المحكم إنفاذاً لشرط ووثيقة التحكيم أو استبدال من يلزم من المحكمين بالمحكم المتفق عليه ، وذلك في حالة امتناعه عن العمل أو اعتزاله أو عزله أو وجود مانع لديه من مباشرة هذا العمل [238].

لمحكمة النقض في أبوظبي ، الطعن رقم (250) لسنة 2001 حقوق / جلسة السبت 3نوفمبر لسنة 2001 المبادئ والاحكام الصادرة عن المحكمة الاتحادية العليا- المرجع السابق ص221-222 .

238 - الطعن رقم (260/ 2004) تجاري – جلسة 25/ 4/ 2005 م والطعن رقم (2003/453) جلسة 8/ 2004/5 – محكمة تمييز دبي – المبادئ والاحكام – المرجع السابق – ص 318-320.

لكن عدم جواز الاستئناف في هذه الحالة هو استثناء من القواعد العامة وليس الأصل ، ولذلك فلا يجوز التوسع في تفسيره ولا يقاس عليه ، وبالتالي فإن قابلية هذا الحكم للاستئناف لا ينطبق على ما عداه من أحكام فاصلة في الموضوع ومن أمثلتها: القضاء يرفض تعيين المحكم أو يرفض استبداله أو الدفع بعدم وجود صفة في الدعوى .[239]

يفهم مما سبق ذكره، جواز الطعن بالاستئناف بحكم محكمة الدرجة الأولى بإقالة المحكم أو عدم إقالته لأن الأحكام لمحكمة التمييز أتت خاصة بعدم جواز الطعن بالاستئناف بتعيين المحكم أو استبداله فقط ولم تشمل الإقالة، بالإضافة إلى أنه لا يجوز القياس هنا، لأنه خروج على الأصل العام الذي قرر جواز استئناف جميع قرارات محكمة الدرجة الأولى إذا لم يوجد في القانون نص يمنع ذلك .

وكذلك يظهر لنا أنه يجوز الطعن بقرار محكمة الاستئناف - إذا استوفى الشروط - بخصوص إقالة المحكم أمام محكمة التمييز ، استناداً إلى قول هذه الأخيرة: (إن الحكم الصادر بتعيين المحكم هو وحده الذي لا يجوز الطعن فيه بطريق التمييز دون غيره من الأحكام التي تصدر من محكمة الاستئناف ولا تنص على موضوع تعيين المحكم ، أما الأحكام التي تصدرها وتتعلق بجواز الاستئناف - من عدمه – فهي لا تندرج ضمن هذا الاستثناء ويجوز الطعن فيها بطريق التمييز .[240]

**الفرع الثاني : عزل المحكم عن المهمة التحكيمية**

**عزل المحكم في الشريعة الإسلامية :**

لقد ذكر الفقهاء المسلمون عدة أحكام لعزل المحكم قبل إصداره حكم التحكيم وهي :

---

[239] - الطعن رقم (2007/214)تجاري ، والطعن رقم( 2007/242)- جلسة 2008/1/22 – محكمة تمييز دبي – المبادئ والاحكام – المرجع السابق – ص 321 .

[240] - قرار محكمة التمييز في الطعن رقم (2007/214) تجاري ، وكذلك في الطعن رقم (2007/242) – في جلسة 2008/1/22- محكمة تمييز دبي أيضاً . – المبادئ والاحكام – المرجع السابق – ص 321- 322 .

1 – إذا كان التحكيم محدداً بمدة زمنية وانتهت هذه المدة فإن المحكم ينعزل وينتهي التحكيم .

2 – إذا فقد المحكم أحد الشروط اللازمة لصحة تحكيمه ، مثال ذلك : إذا ارتد عن الإسلام انعزل ، أو أن يخرج عن القدرة على التحكيم بأن يصاب بعمى .

3 – إذا اتفق الخصمان على عزله ، إن كان معيناً من قبلهم ، أما إذا كان معينا من قبل القاضي ، فلا يملكون عزله إلا بموافقة القاضي لأن القاضي استخلفه وهنا أصبح المحكم بمنزلة النائب عن القاضي .[241]

4 –عزل المحكم بإرادة أحد الخصوم منفردا ، وهنالك ثلاثة أقوال [242]:

القول الأول : لا يجوز لأحد الطرفين منفردا عزل المحكم بعد الاتفاق على التحكيم، سواء أكان ذلك قبل الشروع في التحكيم أم بعده ، وهذا القول لبعض المالكية وعلتهم في ذلك أن التحكيم يلزم الأطراف بالاتفاق عليه والرضا به .

القول الثاني : يجوز لأحد الطرفين عزل المحكم منفردا ، سواء أكان ذلك قبل الشروع في التحكيم أم بعده ، ما لم يصدر المحكم حكمه ، وحجتهم : في ذلك أن المحكم مقلد من جهتهم ، فلا يحكم إلا برضاهم ، وأنهما الموليان له ، وذلك تشبيها بالسلطان الذي له أن يعزل القاضي قبل أن يحكم ، ولكن إذا حكم قبل عزله نفذ حكمه. وهذا عند الحنفية والشافعية وقول عند المالكية والحنابلة .

القول الثالث : جواز عزله من أحد الخصمين قبل الشروع في التحكيم وعدم جوازه بعد الشروع في التحكيم ، وهذا رأي المالكية وله وجه عند الشافعية و الحنابلة .

ويرى بعض الفقهاء المعاصرين [243] أن مسألة عزل المحكم بإرادة أحد الطرفين لا نص فيها وهي مبنية على أساس تحقيق مصالح الناس في الفصل في

[241] - زين الدين ابن ابراهيم بن محمد ، المشهور بابن نجيم –البحر الرائق شرح كنز الدقائق – مرجع سابق –ص 28 .

[242] - برهان الدين ابراهيم محمد بن فرحون – تبصره الحكام في اصول الاقضية ومنهاج الحكام – المرجع السابق - ص 50 .

المنازعات فيما بينهم ، فإذا أجزنا لأحدهما منفردا نقض عقد التحكيم مع المحكم، فسيؤدي ذلك إلى بطلان المقصود من التحكيم .

ويرى الباحث مما سبق أن اختلاف الفقهاء مبني على الاجتهاد ، وأن الراجح والأقوى منع عزل المحكم بإرادة أحد الطرفين المنفردة، وأن القول بعكس ذلك سيؤدي إلى التقليل من هيبة المحكم ، وتهرب الطرف الذي لا يعجبه سير التحكيم ويخاف أن يحكم ضده .

**عزل المحكم في القوانين الوضعية :**

نصت المادة (3/207) من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي على أنه : (ولا يجوز عزله إلا بموافقة الخصوم جميعاً....).

وقد أوضحت معنى هذا النص قرارات محكمة تمييز دبي ، حيث بيَّنت أن عزل المحكم جائز متى اتفق جميع الخصوم على عزله بعد تعيينه ، وذلك سواء أكان قد تم تعيينه بموجب اتفاق فيما بينهم أم تم تعيينه عن طريق المحكمة ، وهنا لا يلزم إثبات وقوع إهمال أو تقصير من المحكم بل يكفي إثبات اتفاق الخصوم جميعاً على هذا العزل [244]

وهذا النص وهذه الأحكام تأتي تجسيداً وتطبيقاً لمبدأ مهم في التحكيم، وهو قيامه على عنصر الثقة بين الخصوم والمحكمين، لذلك فقد أجاز المشرع الإماراتي للأطراف عزل محكمهم أو محكميهم جميعاً عن نظر النزاع إذا اهتزت هذه الثقة فيهم، حتى ولو لم يقع منهم أي تصرف يشكك في موضوعيتهم أو حيادهم، او إهمال أو خطأ، إلا أنه اشترط أن يتم العزل هنا بإجماع الخصوم على ذلك، ولم يكتف المشرع بأغلبية نسبية أو أغلبية موصوفة.

---

[243] - د . قحطان عبد الرحمن الدوري – عقد التحكيم في الفقه الاسلامي و القانون الوضعي – دار الفرقان – عمان -2002م –ص146 .

[244] - الطعن رقم (2005/7)مدني –جلسة 2005/6/12-تمييز دبي . – المبادئ والاحكام – المرجع السابق – ص 363-365 .

ومن الملاحظ على هذا النص أيضاً أن المشرع لم يبين الإجراءات الواجبة الاتباع في عزل المحكم في هذه الحالة ، وبالتالي فقد خلى النص من ضوابط إجرائية للعزل، وبالتالي نعود إلى القواعد العامة ، فيجوز أن يتم الاتفاق على العزل شفاهه أو كتابته وفي أي مرحلة من مراحل التحكيم ولكن قبل أن يتم إصدار حكم التحكيم في القضية .[245] مع أن المادة (1/207) نصت على أنه : (يجب أن يكون قبول المحكم بالكتابة أو بإثبات قبوله في محضر الجلسة)، إلا أن الكتابة هنا لازمة لإثبات القبول فقط وليست شرطاً في الانعقاد [246]، وكذلك فإن هذا نص خاص بالقبول وهو خروج عن القواعد العامة ولذلك لا يقاس عليه في حال العزل .

أما في القوانين المقارنة، فنجد أن المشرع الأردني قد نص على عزل المحكم باتفاق الخصوم جميعاً أو بطلب من أحدهم إلى المحكمة المختصة، حيث نصت المادة (19) من قانون التحكيم على أنه : (إذا تعذر على المحكم أداء مهمته أو لم يباشرها أو انقطع عن أدائها بما يؤدي إلى تأخير غير مبرر في إجراءات التحكيم ولم يتنح ولم يتفق الطرفان على عزله ، يجوز للمحكمة المختصة ، الأمر بإنهاء مهمته بناءً على طلب أي من الطرفين بقرار لا يقبل أي طريق من طرق الطعن).

وهذه المادة تقابل المادة (1/18) من نظام التحكيم السعودي ، والمادة (20) من قانون التحكيم المصري، والمادة (1/14)من قانون اليونسترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي .

وبالنظر في هذه القوانين نجد أن المشرع قد أعطى للمحكمة الحق في إنهاء مهمة المحكم ، وذلك بناءً على طلب من أحد الخصوم منفرداً إذا لم يتنح من تلقاء نفسه ، وقد تعذر عليه أداء مهمته سواء بحكم القانون أو بحكم الواقع أو لم يباشرها أو انقطع عنها ، بما يؤدي إلى تأخير غير مبرر في إجراءات التحكيم ، ويكون قرار المحكمة بإنهاء مهمة المحكم قرارا نهائيا لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق

[245] - د. أحمد أبو الوفا – التحكيم الاختياري والاجباري –المرجع السابق ص 174-175 .
[246] - د.معتز سيد عفيفي – النظام القانوني للتحكيم – مرجع سابق – ص 162 .

الطعن، أما في قانون الإجراءات المدنية الإماراتي فلا يوجد نص يقابل هذه النصوص السابق ذكرها .

أما بالنسبة للآثار المترتبة على عزل المحكم أو إقالته أو في حال وفاته أو رده أو امتناعه أو تنحيه أو قيام أي مانع حال دون ممارسته لمهمته فقد انقسم المشرعون إلى رأيين :

الرأي الأول : يرى أنه إذا انتهت مهمة المحكم برده أو عزله أو تنحيه أو بأي سبب أخر وجب تعيين بديل عنه وذلك طبقاً للإجراءات التي تتبع في اختيار المحكم الذي انتهت مهمته، وهو ما نصت عليه المادة (3/207) من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي، وتقابلها المادة (21) من قانون التحكيم المصري، والمادة (20) من قانون التحكيم الأردني، والمادة (19) من نظام التحكيم السعودي ، والمادة (15) من قانون اليونسترال النموذجي، وبالتالي فإن إقالة المحكم أو عزله لا توقف سريان اتفاق التحكيم بل يبقى ملزماً.

الرأي الثاني : قرر أن عزل المحكم يؤدي إلى انتهاء الخصومة التحكيمية إلا إذا كان هناك اتفاق خاص بين الخصوم على خلاف ذلك، وكذلك في حال وفاته أو امتناعه أو رده أو قيام مانع يحول دون مباشرته لمهامه أو حرمانه من استعمال حقوقه المدنية، وهو ما نص عليه المادة (781) من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني .

والباحث لا يرى هنا حاجة للتشدد وإهدار شرط التحكيم والعودة إلى المحاكم العادية ، إلا إذا كان شخص المحكم ذا اعتبار لدى أحد الأطراف أو كلاهما ، بحيث ما كان ليقبل اللجوء إلى التحكيم لولا ثقته بشخص هذا المحكم، وهذا يكون في الغالب في التحكيم الحر وليس في التحكيم المؤسسي، وهو قليل الاستخدام في الواقع، أما في حال اللجوء إلى المؤسسات التحكيمية، فالمفترض أن المؤسسة التحكيمية هي التي تحوز على ثقة الخصوم، وبعد ذلك يتم اختيار المحكمين حسب نظام هذه المؤسسة التحكيمية كما سبق ذكره .

وبالتالي فالباحث يميل إلى الرأي الأول وهو عدم إهدار شرط التحكيم في حال عزل المحكم أو تنحيه أو إقالته أو لأي سبب آخر منعه من مواصلة مهمته، بحيث يبقى الخصوم ملزمين باللجوء إلى التحكيم لفض النزاع فيما بينهم إلا إذا اتفقا على غير ذلك ويعاد إلى اتفاق التحكيم لنرى كيف اتفق الطرفان على تعيينه وبالتالي تعيين المحكم الجديد على هذه الأسس. فإن لم يتفقا على تعيين محكم يعاد إلى المحكمة وتقوم هي بدورها بتعيينه .

## الخاتمة

### أولاً :النتائج

1- أجازت القوانين المقارنة رد المحكم، سواء أكان ذلك لأسباب أحاطت به بعد تعيينه أم لأسباب أحاطت به قبل تعيينه ولم يعلمها الطرفان عند التعيين وهي نفس الأسباب التي يرد بها القاضي (القرابة ، المصاهرة ، المودة ، العداوة ، المصلحة)، فإن وافق الخصم رغم علمه بهذه الأسباب ، فلا يجوز له الرجوع عن هذه الموافقة بعد ذلك، وبالتالي فإن المشرع الإماراتي يكون قد تطلب أن يكون المحكم محايدا ومستقلا ، لا أن يظهر بمظهر الحياد والاستقلالية .

2- الأصل في التحكيم الاختياري في جميع القوانين أن يقوم الأطراف بالاتفاق على اختيار محكمهم مباشرةً أو على آلية اختياره أو توكيل الغير باختياره، ولكن حتى ولو لم يتم ذلك في شرط التحكيم، فلا يهدر الاتفاق على التحكيم بل يمكن لأحد الأطراف اللجوء إلى المحكمة لتعيين المحكم في معظم القوانين حتى لا يكون تعنت أحد الطرفين في اختيار محكمه سبباً للتهرب من إلزامية شرط التحكيم .

3- عدم جواز قيام أحد الطرفين باختيار المحكمين منفردا بل يجب أن يقوم الطرفان باختيار عدد مساوٍ من المحكمين تحت طائلة البطلان، إلا إذا وافق الخصم الآخر على ذلك أو وكل خصمه باختيار جميع المحكمين .

4- تكون المحكمة مجبرة على الالتزام بمواصفات المحكم الذي اتفق عليها الطرفان في شرط التحكيم إذا لم يتفق الخصوم على تسمية شخصه .

**ثانيا : التوصيات للمشرع الإماراتي**

1- عدم الاكتفاء بأسباب رد المحكم لذات الأسباب التي يرد بها القاضي ، والنص على رد المحكم لأي سبب يثير شكوكاً جدية حول حياده واستقلاله بحيث لا يستطيع المحكم مع وجود هذا السبب عدم الميل مع أحد الأطراف .

2- النص على أن يكون أحد أعضاء هيئة التحكيم شخصا يحمل مؤهلا علميا لا يقل عن الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) في القانون أو في الشريعة والقانون، فإذا كانت هيئة التحكيم مشكلة من شخص واحد فيجب أن يكون حاصلا على هذه الدرجة العلمية كحد أدنى حتى لا تواجه أحكامه بالبطلان أو عدم قبول التنفيذ لعدم كفاية معرفته بالأمور القانونية .

3- النص على أنه : يترتب على تقديم طلب رد المحكم وقف إجراءات التحكيم ، مع وقف مدة التحكيم ، ويقوم طالب الرد بدفع مبلغ من المال تحدده المحكمة حسب قيمة النزاع كتأمين ، فإذا حكمت المحكمة برد المحكم يعاد المبلغ لصاحبه ويدفع المحكم رسوم الطلب والمصاريف، وإن حكمت برفض الطلب يصادر المبلغ أو جزء منه حسب تقدير محكمة الموضوع ويدفع لخصمه عوضاً عن التأخير الذي تسبب فيه ليكون هذا ضمانا للخصوم من تعسف أحدهما في استخدام حقه في طلب رد المحكم.

4- إعادة صياغة المادة (206) من قانون الإجراءات المدنية بحيث يضاف إليها التالي: ( 2- واذا تعدد المحكمون وجب في جميع الأحوال أن يكون عددهم وتراً وإلا كان التحكيم باطلاً .3- ولا يشترط أن يكون المحكم من جنسية أو جنس محدد إلا إذا نص القانون أو اتفق أطراف التحكيم على غير ذلك .4- ولا يتولى المهمة التحكيمية إلا شخص طبيعي وإذا عيِّن في عقد التحكيم شخصٌ اعتباريٌ فتقتصر مهمته على تنظيم التحكيم).

## المراجع

**المراجع باللغة العربية :**

**أ – مراجع الفقه الاسلامي :**


1. برهان الدين ابراهيم محمد بن فرحون – تبصره الحكام في اصول الاقضية ومنهاج الحكام – دار الكتب العالمية – بيروت -1422ه.
2. برهان الدين ابي بكر المرغياني – الهداية شرح بداية المبتدي – دار الفكر – بيروت – ط3 -1411ه
3. زين الدين ابن ابراهيم بن محمد ، المشهور بابن نجيم –البحر الرائق شرح كنز الدقائق – دار المعرفة – بيروت – ط2 -1430ه.
4. صالح بن محمد الحسن – الضوابط الشرعية للتحكيم – مطبعة النرجس – الرياض – 1417ه .
5. عبدالرحمن بن محمد بن قاسم – حاشية الروض المربع – الناشر المؤلف – ط3 - 1405ه .
6. علي بن محمد الماوردي – ادب القاضي – مطبعة الارشاد – بغداد – 1391ه.
7. علي بن محمد بن حبيب الماوردي – الاحكام السلطانية –تحقيق عبدالرحمن عميرة –دار النصر للطباعة – القاهرة -1994م.
8. قحطان عبد الرحمن الدوري – عقد التحكيم في الفقه الاسلامي و القانون الوضعي – دار الفرقان – عمان -2002م .
9. كمال الدين محمد بن عبد الواحد ، المعروف بابن الهمام – فتح القدير – مطبعة الباري – مصر – ط1 – 1389ه .
10. محمد علاء الدين الحصفكي –الدر المختار شرح نوير الابصار في فقه ابي حنيفة – مطبوع مع رد المختار – دار احياء التراث العربي – بيروت – لبنان – ط1 – 1419ه .
11. موفق الدين ابي محمد عبد الله بن احمد بن قدامة – المغني – دار الفكر – بيروت – ط1 -1405ه .
12. يحيى بن خليل الطرابلسي – معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام – ط 2 - طبعة مصطفى البابي الحلبي -1973م .


**ب – الكتب والمجلات القانونية :**


1. احمد ابو الوفا – التحكيم الاختياري والاجباري – منشأة المعارف – الاسكندرية - 2001م .
2. أحمد أبو الوفا – التحكيم في القوانين العربية - دار المعارف – الإسكندرية – بدون تاريخ نشر.
3. احمد السيد صاوي – التحكيم طبقاً للقانون رقم (27) لسنة 1994م وأنظمة التحكيم الدولي – بدون ناشر – 2002 م
4. أحمد الملحم – عقد التحكيم التجاري المبرم بين المحكمين والخصوم - مجلة الحقوق – الكويت – لسنة 18– العدد الثاني – يوليو – 1994 م.
5. بكر عبد الفتاح السرحان – قانون التحكيم الاماراتي – مكتبة الجامعة – 2012م
6. حسني المصري – التحكيم التجاري الدولي – دار الكتب القانونية – مصر – 2006م .
7. حمزة احمد حداد – التحكيم في القوانين العربية – دار الثقافة للنشر و التوزيع – ط 4 - عمان – 2014 م .
8. زياد محمد حمود عبدالله السبعاوي -التحكيم التجاري الدولي ما بين الشريعة والقانون – المركز القومي للاصدارات القانونية – ط 1 – القاهرة – 2014 م
9. عزمي عبد الفتاح – قانون التحكيم الكويتي – مطبوعات جامعة الكويت – 1990 م.

10. قرارات وتوصيات مجمع الفقه الاسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي بجدة – القرارات :1-174 – من الدورة الاولى في عام (1406 هـ - الدورة الثامنة عشرة في عام (1428 هـ ) اعداد : جميل ابو سارة -ج1 – 1428 هـ .
11. محمد شحاته – التحكيم في الفقه والقانون المقارن – بدون دار نشر – 2010م .
12. محمد عبد المجيد اسماعيل – عقود الاشغال الدولية والتحكيم فيها – منشورات الحلبي الحقوقية -2003 م .
13. محمد نعيم ياسين – حجية الحكم القضائي بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية _ دار الفرقان - عمان – ط1 – 1984م .
14. مصطفى الجمال وعكاشة عبد العال – التحكيم في العلاقات الخاصة الدولة والداخلية – منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت – 1998 م .
15. مصطفى المتولي قنديل و د. محمد الصاوي ابراهيم – التحكيم في القانون الاماراتي - الآفاق المشرقة ناشرون – ط 1- 2015 .
16. معتز سيد عفيفي – النظام القانوني للتحكيم – مكتبة الجامعة – ط 1 – الشارقة – 2015 م .
17. منير عبد المجيد – الأسس العامة للتحكيم الدولي والخارجي – منشأة المعارف – الاسكندرية – 2000 م.

**القوانين و الاحكام القضائية :**

1. قانون التحكيم الاردني–رقم (13) لسنة 2001م .
2. قانون الاجراءات المدنية الاماراتي رقم (11) لسنة 1992 وتعديلاته .
3. قانون التحكيم المصري رقم (27) لسنة 1994 ،الصادر في رئاسة الجمهورية في 7 ذي القعدة سنة 1414ه الموافق (18) أبريل سنة 1994م ، والمعدل بالقانون رقم (9) لسنة 1997م.
4. نظام التحكيم السعودي رقم (م/34) الصادر بتاريخ 1433/5/24ه.
5. اصول المحاكمات المدنية اللبناني الجديد ، الصادر بتاريخ 19/كانون الاول / 1967 وتعديلاته.
6. القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي لسنة 1985، مع التعديلات التي اعتمدت في عام 2006م .
7. المبادئ والاحكام الصادرة عن المحكمة الاتحادية العليا بأبوظبي و محكمة تمييز دبي في قضايا التحكيم في سبعة عشر عاماً (1992-2008) – قضاء التحكيم في دولة الامارات العربية المتحدة - اعداد المحامي : شعبان رأفت عبداللطيف – 2009 م .
8. قانون المرافعات المدنية الفرنسي الجديد الصادر بالمرسوم رقم(81/500) الصادر في 1981/5/12 واخر تعديلاته التي صدرت بتاريخ 13/ 1/2011.

**المراجع الاجنبية :**

1- Richard H. McLaren- earl Edward Ralemer - Q.C The Law and practice of Commercial Arbitration – The carawell company Limited – Toronto – Canada – 1982.

2- Alan Redfern and Martin Hunter –Law and practice international commercial arbitration –Third Edition -1999.

3 - Boisséson (M) et Juglart(M): Le droit francais de 1arbitrage-jurdictionnaires joly - Paris -1983.

**المواقع الالكترونية على الشبكة العنكبوتية :**

1https://islamselect.net/mat/93405. – المختار الاسلامي :

2http://www.iifa-aifi.org/2002.html. -مجمع الفقه الاسلامي الدولي :

3- شبكه محامو الامارات العربية المتحدة :

http://www.mohamoon-uae.com/default.aspx?action=DisplayAlphabetic&type=3.

# عقد التأجير التمويلي
# دراسة قانونية

**الدكتور ناصر محمد الشرمان**

**أستاذ القانون التجاري المساعد بالجامعة الأمريكية في الإمارات**

**مقدمة**

نتيجة لضعف الائتمان المقدم من قبل المدين وتطوّر الحياة الاقتصاديّة، وحاجة المستهلكين إلى استعمال السلع وتملُّكها، في وقت لا يكون لديهم ثمنها، ظهرت صيغة جديدة للتعاقد، تعتمد بشكل أساسي على اجتماع عقدي البيع والإيجار في عمليّة عقديّة واحدة.

ونظراً لانعدام الخبرة لدى المستهلكين بهذه العقود، فإنَّه قد يتمّ وضع شروط مجحفة وتعسفيّة من قبل المموِّلين، ويظهر ذلك بشكل واضح حينما تكون هذه العقود مكتوبة أو مطبوعة سلفاً من قبل المموِّلين، وبشكل يؤدِّي إلى اختلال التوازن بين الالتزامات، وتسهيل تنفيذها مع التأكيد على التزامات الطرف الآخر، ووضع الضمانات الكفيلة لحصول المموِّل على كافة حقوقه. ونتيجة لكل ذلك اتجه الباحثون إلى دراسة هذه العقود مع مراعاة مصالح أطرافه، دون محاباة جهة على حساب الأخرى.

ويُعدُّ عقد التأجير التمويلي نظاماً تعاقدياً جديداً وقديماً في الوقت نفسه، حديثاً في أحكامه قديماً في مادته، ونظراً لنجاح هذا النظام التعاقدي فقد انتشر انتشاراً واسعاً، خاصة بعد نجاح تطبيقه في الدول المتقدمة، فظهرت شركات في العالم العربي تمارس هذا النوع من التعاقد، لكنَّها محدودة وعلى نطاق ضيق، وقد زاد من أهميّة هذا العقد تبنيه من قبل المصارف الإسلاميّة، وجعله واحداً من أهم أدوات الاستثمار فيها. فكان من الضروري تأصيل هذا العقد الجديد تأصيلاً قانونياً وشرعياً، ووضع الضوابط والشروط اللازمة فيه، ليكون موافقاً للشريعة والقانون معاً.

ومعظم مؤسسات التمويل هجرت عقد البيع بالتقسيط لما يكتنفه من المخاطر نظراً لانتقال الملكيّة إلى الحائز، فجاء عقد التأجير التمويلي، ليحل محل البيع بالتقسيط، مع إعطاء ائتمان للمؤسسة الماليّة، متمثل باحتفاظها بالملكيّة، وإعطاء المستأجر الحق بتملك العين محل العقد. ولحق الملكيّة أهمية في عقد التأجير التمويلي، كونه من أهم الضمانات التي يحتفظ بها المؤجِّر المالك، لحماية حقوقه في حال مماطلة الحائز أو

تعرّضه للإعسار أو للإفلاس أو تخلفه عن تنفيذ التزاماته التي يفرضها عليه العقد والقانون.

**موضوع الدراسة:**

موضوع الدراسة هو عقد التأجير التمويلي، الذي تناوله الفقه القانوني تحت مسمّيات عدة، أهمّها التأجير التمويلي والإيجار المفضي إلى التملك، والليزنغ، والإيجار المالي وغيرها، كما تناوله الفقه الإسلامي تحت مسمَّى الإيجار المنتهي بالتمليك، سواء أكان محله عقاراً أم منقولاً، فقد وضع الفقهاء قواعد عامة لهذا النوع من التعاقد، تصلح للتطبيق على كل إيجار ينتهي بالتمليك. فالدراسة تجمع بين كل هذه التسميات المتعددة، لكل معاملة ماليّة تبدأ بعقد إيجار وتنتهي بعقد تمليك، سواء أكان تأجيراً تمويلياً أم إجارة منتهية بالتمليك. فكل هذه المصطلحات يمكن جمعها تحت مصطلح واحد، هو التأجير التمويلي.

**أهميّة الدراسة:**

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية عقد التأجير التمويلي في الوقت الحالي في الفكر القانوني والشرعي والاقتصادي، لأنَّه يمكّن الباحثين من تطوير العمل المصرفي سواء التجاري أم الإسلامي من خلال البحوث التي يتمّ إجراؤها في هذا المجال. كما تنبع أهميّة البحث من الحاجة إلى دراسة عقد التأجير التمويلي، كونه أصبح من عقود التمويل التي تعتمدها المؤسسات التجاريّة والإسلاميّة والعقارية.

كما إنَّ وجود دراسات قانونيّة مقارنة مع الشريعة الإسلاميّة، تبحث في مسائل الاقتصاد، تسهم في بناء قواعد قانونية تنظم الاقتصاد، وتكون موافقه لأحكام الفقه الإسلامي.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على عقد التأجير التمويلي، من حيث نظامه القانوني وما له من أحكام، والآثار المترتبة عليه، ورأي الفقه الإسلامي في هذه الصيغ والأحكام، من خلال ما يلي:

- بيان تعريف عقد التأجير التمويلي.
- بيان الطبيعة القانونيّة لعقد التأجير التمويلي.
- بيان ميزات عقد التأجير التمويلي.

**مشكلة الدراسة** :

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم إعطاء عقد التأجير التمويلي أهميته الحقيقية أو الإشارة إليه في بعض القوانين ومنها القانون الإماراتي، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن مشكلة الدراسة تتمثل في معرفة الطبيعة القانونية لعقد التأجير التمويلي لأن هذا العقد مركب من عقدين هما، عقد الإيجار وعقد البيع وبالتالي، لا يوجد استقرار قانوني في تحديد الطبيعة القانونية لهذ العقد، فبعض الفقهاء اعتبر عقد التأجير التمويلي بيعاً بالقسط وآخرون اعتبروه عقد إيجار، وسنحاول في هذه الدراسة الإجابة عن هذا التساؤل بشأن طبيعة عقد التأجير التمويلي والآثار المترتبة عليه .

**نطاق الدراسة:**

تشمل دراسة عقد التأجير التمويلي مناقشة العديد من المسائل والأفكار التي تتعلق بموضوع الدراسة، وأذكر أهمها:

- الصيغ التي يظهر بها عقد التأجير التمويلي، فهذا العقد ظهر بصيغ متعددة، يختلف بعضها فيما بينه بالتسمية وفي بعض الأحكام، لكنها تقوم على أسس واحدة ومشتركة.

- تمييز هذا العقد عن غيره من العقود المشابهة، وبيان أوجه الشبه والخلاف، لإظهار الطبيعة القانونية الخاصة لهذا العقد والتي تميزه عن غيره من العقود.

**منهجيّة الدراسة:**

سوف أتناول موضوعات البحث من خلال الالتزام بقواعد البحث العلمي معتمداً المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن، لبيان معالم هذا الموضوع، وعناصره وخصائصه وأهميته .

فقد اتبعت المنهج الوصفي، من خلال دراسة عقد التأجير التمويلي من كافة الجوانب القانونيّة والشرعيّة، وبيان ميزاته وأحكامه.

كما اتبعت المنهج الوصفي، من خلال مراجعة وتحليل ما أوردته التشريعات العربيّة والغربيّة والفقه الإسلامي، من أحكام تتعلق بهذا العقد وصيغه المتعددة، وبيان المبدأ القانوني والشرعي، الذي تستند إليه عند بناء أحكامها.

**تقسيم الدراسة :**

المبحث الأول: مفهوم عقد التأجير التمويلي

المطلب الأول: تعريف عقد التأجير التمويلي

المطلب الثاني: التمييز بين عقد التأجير التمويلي والعقود المشابهة له

المبحث الثاني: التكييف القانوني لعقد التأجير التمويلي

المطلب الأول: التأجير التمويلي عقد مركَّب

المطلب الثاني: ضمانات عقد الإيجار المفضي إلى الملك المرضية لطرفيه

المطلب الثالث : عقد التأجير التمويلي له فائدة اقتصادية واسعة

الخاتمة

## المبحث الأول

## مفهوم عقد التأجير التمويلي

تعددت الآراء الفقهيّة في تحديد طبيعة عقد التأجير التمويلي، وكان من أهم أسباب تعدد هذه الآراء هو تشابك العلاقات القانونيّة الناشئة عنه، هذا فضلاً عن حداثته وتعدد صيغه، فهو ذو طبيعة مختلطة، يجمع بين العديد من القواعد القانونيّة المنظّمة للعقود المسماة، لكنَّه يبقى مستقلاً عنها، لعدم إمكان وضعه تحت عنوان أي من العقود المسماة التي نظّمها المشرِّع.

يرى بعض الفقهاء أنَّ هذا العقد نوع من أنواع البيوع الائتمانيّة، كون البيع الائتماني له صيغ وتطبيقات عديدة، منها ما يتحقق فيه الائتمان من جهة البائع، نتيجة تأجيل التزام المشتري بدفع الثمن[247]، ومنها ما يكون الائتمان من جانب المشتري كدفع الثمن وتأجيل التسليم. ومما زاد في صعوبة تحديد الطبيعة القانونية له قلة الأحكام القضائيّة الصادرة بشأنه، لذا فالبحث يستند بشكل أساسي على أراء الفقهاء القانونيين والشرعيين، والتشريعات المنظّمة لعقود التأجير التمويلي، دون الأحكام القضائيّة، مع التأكيد على ذكرها والاستدلال بها في حال وجودها.

وقبل التعرّض لتحديد الطبيعة القانونية لعقد التأجير التمويلي، سأحاول عرض التعريفات التي أطلقت على هذا العقد، والخروج بتعريف يجمع بين كافة الصيغ القانونيّة التي يصاغ بها، وذلك في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني يتمّ التطرّق للإيجار المفضي إلى التملُّك والعقود المشابهة، المتمثلة بالبيع، والإيجار، والقرض.

## المطلب الأول : تعريف عقد التأجير التمويلي

### تعريف عقد التأجير التمويلي في القوانين الوضعية :

عُرف هذا العقد في القانون الأمريكي باسم (Finance lease) أو(leasing)، وهو "عقد إيجار لا يتيح للمؤجِّر اختيار أو تصنيع أو توريد البضائع محل العقد، بل يتعاقد مع طرف ثالث يلتزم بتوريد البضائع التي يختارها المستأجر فيتملَّكها المؤجِّر بقصد تأجيرها إلى المستأجر".[248]

247 د محمد عايد الشوابكة ، عقد التأجير التمويلي دراسة مقارنه ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان 20011، ص 29 . وراجع كذلك د إبراهيم الدسوقي أبو الليل، البيع بالتقسيط والبيوع الائتمانيّة الأخرى، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ،1984، ص18.

248 د السيد عبد المنعم حافظ السيد ، عقد التأجير التمويلي ، دراسة تحليلة مقارنه في القانون الدولي الخاص ، دار الفكر الجامعي الاسكندرية ، 2010 ، ص 28 . ولمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر د حسام الدين الصغير ، الإيجار التمويلي، دار النهضة العربيّة،، القاهرة 1994 ، ص12.ولمزيد من التفاصيل حول تعريف عقد التاجير التمويلي انظر :

وهذا التعريف يركز على علاقة المؤجِّر بالمورِّد، وطريقة تأمين العين المؤجرة، دون أن يتطرّق إلى العلاقة بين المؤجِّر والمستأجر، لذا فيعدُّ هذا التعريف قاصراً عن الإلمام بكامل عناصر العقد.

**تعريف التأجير التمويلي في القانون البريطاني :**

أمّا في القانون الإنكليزي فيعرّف عقد التأجير التمويلي بأنَّه: "عقد يبرم بين المالك والمستأجر، يتضمّن إيجار أصول معيّنة، يتمّ اختيارها من مورِّد، أو بائع بمعرفة المستأجر، ويظل المؤجِّر مالكاً للأصول والمستأجر حائزاً ومستعملاً لها، مقابل دفع أجرة معيّنة يتّفق عليها خلال مدّة الإيجار، ولا يعطي هذا العقد للمستأجر الحق، أو يلقي على عاتقه التزاماً بتملُّك الأصول، لا خلال مدّة العقد، ولا بعد انتهاء العقد".(249)

**تعريف التأجير التمويلي في القانون الفرنسي :**

تعتبر فرنسا أول من وضعت تنظيماً تشريعياً لعقد التأجير التمويلي، وعرف بـ (Credit Bail). وقد عرّفته المادّة الأولى من القانون رقم 455/66 الصادر بتاريخ 1966/7/2م0 بأنّه: "عمليات تأجير معدات التجهيز والآلات والعقارات ذات الاستعمال الصناعي، والمشتراة خاصة بقصد هذا التأجير، من قبل مشاريع تبقى محتفظة بحق ملكيتها، عندما يكون من شأن هذه العمليات مهما كانت تسميتها، أن تعطي المستأجر الحق في شراء المعدات المستأجرة، أو قسم منها مقابل ثمن متفق عليه."(250)

كما عرّف المشرِّع الفرنسي بالقانون رقم 595/84عام 1984م التأجير التمويلي عندما يكون محله عقاراً في المادّة الأولى منه بأنَّه : "العقد الذي يتعهد بمقتضاه البائع، بأن ينقل للقابل إذا رغب في وقت لاحق، وبعد انتفاعه بعقار ما في

249 ـ رياض فخري ، الآليات القانونيّة المميزة لعقد الإيجار التمويلي "دراسة تحليليّة" ، جامعة عين شمس ، رسالة دكتوراه ، ص30 .

250 ـ د محمد عايد الشوابكة ، عقد التأجير التمويلي ، مرجع سابق ، ص 32 . وراجع كذلك : إبراهيم الدسوقي أبو الليل ، البيع بالتقسيط والبيوع الائتمانيّة الأخرى، مرجع سابق ، ص320..

مقابل عوض، ملكيّة كل أو جزء من العقار، إذا قام بدفع أقساط معيّنة، أو أجّل ثمن البيع، أو المبلغ المتبقي لحين إعلان رغبته في الشراء".

وأرى أنَّ هذين التعريفين وإن كانا يقتربان كثيراً من مفهوم التأجير التمويلي، إلا أنَّهما يقتصران على العقود التي يكون محلها منقولا، وفق التعريف الأول، ويقتصر التعريف الثاني على العقود التي يكون محلها عقاراً فقط.[251]

**تعريف عقد التأجير التمويلي في الفقه الإسلامي** :

يعدُّ عقد التأجير التمويلي من العقود المستجدة التي لم يتعرّض لها مؤسسو الفقه الإسلامي، أمّا الفقهاء المحدثون فقد عرَّفوا هذا العقد وناقشوه في المجامع الفقهيّة، وتعددت آراؤهم حوله.

وعرف الفقه الإسلامي عقد التأجير التمويلي بأنَّه: "عقد تمليك منفعة بعض الأعيان، كالدار والمعدات، مدّة معيّنة من الزمن، بأجرة معلومة تزيد عادة عن أجرة المثل على أن يملّك المؤجِّر العين المؤجَّرة للمستأجر، بناء على وعد سابق بتمليكها في نهاية المدّة، أو في أثنائها، بعد سداد جميع مستحقات الأجرة، أو أقساطها، وذلك بعقد جديد، أي أنَّ يتمّ تمليكها بعقد مستقل، وهو إمّا هبة، وإمّا بيع بثمن حقيقي، أو رمزي".[252]

هناك اتجاهان لدى الفقه الإسلامي المعاصر في موقفه من عقد التأجير التمويلي:

**الاتجاه الأول:** صحة هذا العقد ولزومه، وقد تعددت الآراء الفقهيّة في تخريج هذا الرأي، منها:

- اعتبره بعض علماء الفقه الإسلامي عقد بيع مقسط الثمن فيه شرط جزائي عند عدم دفع الأقساط بإلغاء البيع، والأقساط المسددة قبل العجز تعدُّ أجرة عن المدّة السابقة. واستدلوا على ذلك بأنَّ المتعاقدين لا يقصدان إلا البيع، والعبرة بالمقاصد لا بالألفاظ،

251 ـد حمدي أحمد، البيع الايجاري ، دار الكتب القانونية ، مصر 2007 ، ص22.
252 ـ د وهبة الزحيلي، المعاملات الماليّة المعاصرة، دار الفكر، دمشق ، دون سنة نشر ، ص394.

والمتعاقدان قصدا أن يجريا عليه أحكام البيع.[253] لكن أرى بأنَّ هذا التخريج يخرق قواعد عقد البيع، حيث إنَّه إذا تمَّ فسخ البيع فيجب على البائع إعادة ما تسلّمه من الثمن، مع الاحتفاظ بحقه في التعويض عمّا أصابه من ضرر، أمّا هذا التخريج فيعطي البائع الحق بالاحتفاظ بالأقساط التي تمَّ دفعها على أنَّها أجرة مهما كانت قيمتها، على الرغم من تقريره بأنَّ هذه العمليّة هي عقد بيع.

- اعتبره بعض فقهاء الشريعة وعداً ملزماً يجب الوفاء به كما هو مذهب المالكيّة. أي أنّه عقد إيجار فيه وعد بهبة، فلا يحتاج لدفعة أخيرة عند إنهاء مدّة الإيجار. وقال آخرون إنَّه وعد بالبيع فيلزم من ذلك وجود دفعة أخيرة. وعلى كلا القولين لا بدَّ من عقد جديد بعد مدّة الإيجار، ولا تنتقل ملكيّة العين إلا بهذا العقد الجديد بعد سداد جميع الأقساط، ولا يجوز تعجيل دفعة أولى، وللحائز حق عدم إجراء العقد الجديد.[254]

- وعدّه بعض فقهاء الشريعة عقداً جديداً لا مخالفة فيه للشرع، واستدلوا على ذلك بأنَّ الأصل في العقود الجواز.[255]

**الاتجاه الثاني:** عدم صحة هذا العقد، وأيد هذا الرأي هيئة كبار العلماء بالمملكة العربيّة السعوديّة، واستدلوا على ذلك بما يلي:

- أنه عقد مركَّب من عقدين مختلفي النتيجة، وردا على عين واحدة في زمن واحد.

- دخوله في النهي عن بيعتين في بيعة واحدة.

- أنه يحتوي على ظلم للمستأجر.[256]

ولحسم الجدل الفقهي حول هذا العقد، سأبين الحكم الشرعي في إبرام عقود جديدة، لم يرد ذكرها، ولا أحكامها في كتب الفقهاء القدامى، ليتسنى الحكم على جواز عقد التأجير التمويلي بصيغه المتعددة من عدمه.

253 ـد سعد الشثري، عقد الإجارة المنتهية بالتمليك، مكتبة كنوز اشبيليا، الرياض ، 2004 ، ص77.
254 ـد سعد الشثري، عقد الإجارة المنتهية بالتمليك ، المرجع السابق ، ص78.
255ـ المرجع سابق، ص78.
256 ـالمرجع سابق، ص79.

نيّة المتعاقدين وأهميتها في تحديد الطبيعة القانونية للعقود، هل العبرة في العقود بظواهرها أم بمعانيها. هناك قلة من الفقهاء أخذت باللفظ دون الاعتداد بنيّة المتعاقدين، ولا يجوز الانحراف عن العقد بدعوى تفسيره[257]، لكن أكثر الفقه القانوني يرى أنَّ العبرة في تحديد الطبيعة القانونية للعقود هي حقيقة الواقع، والنيّة المشتركة التي اتجهت إليها إرادة المتعاقدين، دون اعتداد بالألفاظ التي استخدماها، أو بالتسمية التي أسبغاها على العقد، وإنَّ التعرّف على ما عناه الطرفان في التعاقد، هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع.[258]

لذا استند بعض الفقهاء في تكيف هذا العقد إلى نيّة المتعاقدين، فإذا كان المقصود منه ستر عقد بيع حقيقي، تمَّ بين طرفيه، وإظهاره في صورة عقد إيجار، وهذا ما يظهر في حالة تقسيط ثمن البيع، حيث يلجأ الطرفان إلى هذا العقد حتّى يضمن البائع استيفاء كامل الثمن قبل أن تنتقل الملكيّة إلى المشتري، في هذه الحالة يخضع هذا العقد لأحكام البيع بالتقسيط مع الاحتفاظ بالملكيّة لحين استيفاء الثمن.

**المطلب الثاني : التمييز بين عقد التأجير التمويلي والعقود المشابهة له**

هناك بعض الاتجاهات الفقهية التي حاولت إدراج عقد التأجير التمويلي تحت إحدى العقود المسماة، مثل البيع، والإيجار، والقرض، مستندة في ذلك على أوجه الشبه والتقارب ما بين عقد التأجير التمويلي وتلك العقود، لذا سيتم مقارنة هذا العقد بكل من عقود البيع، والإيجار، والقرض، وذلك لتمييز هذا العقد عن تلك العقود المسماة.

**أولاً : البيع بالتقسيط وعقد التأجير التمويلي**

بما أنَّ بعض الفقهاء عدَّ عقد التأجير التمويلي بيعاً بالتقسيط، فلا بدَّ من عرض سريع لعقد البيع بالتقسيط، خاصة من الزاوية التي يقترب فيها من عقد التأجير التمويلي.

257 ـ د أنور سلطان ، مصادر الالتزام في القانون المدني الأردني مقارنة بالفقه الإسلامي ، منشورات الجامعة الأردنيّة، عمان 1987، ص196 .

258 ـ د محمد حسين منصور ، شرط الاحتفاظ بالملكيّة في بيع المنقول المادي ، منشأة المعارف ، الإسكندريّة ، دون سنة نشر ، ص30.

تتمثل أهميّة البيع بالتقسيط بأنَّه ينطوي على تأجيل، كما ينطوي على زيادة في الثمن لأجل هذا التأجيل، فقد انتشر هذا البيع في التعامل بعد الحرب العالميّة الثانية، ولا سيما في مجال السلع المعمرة اللازمة للأُسَر والمنشآت، وكذلك فإنَّ المصارف قد زاولت أيضاً البيع بالتقسيط، فهي تشتري السلعة بثمن معجّل، وتعيد بيعها إلى العميل بثمن مقسط.(259)

**أوجه الشبه بين التأجير التمويلي والبيع بالتقسيط**

بعد العرض السريع لتعريف البيع بالتقسيط وحكمه وبيان أهميته، يمكن الآن إجراء المقارنة بينه وبين التأجير التمويلي، فهناك أوجه شبه متعددة بين التأجير التمويلي والبيع بالتقسيط، من حيث المقصد الذاتي للمتعاقدين والنتيجة(260)، أي أنَّ المالك يحصل على أقساط دوريّة مقابل العين، كما أنَّ كلا العقدين يعدُّ من العقود الائتمانيّة، وكلاهما ينتهي بتملُّك الحائز العين موضوع العقد. وكل منهما يسمح للمستهلكين بالحصول على احتياجاتهم من منقولات أو عقارات، على الرّغم من عدم دفعهم لثمنها في الحال. ويتوقف انتقال الملكيّة في كل منهما على وفاء المتلقي لها بالثمن كاملاً.(261) حتّى أنَّ بعض الفقهاء عدَّ التأجير التمويلي بيعاً بالتقسيط مشروطاً بعدم انتقال الملكيّة للمشتري إلا بعد سداد جميع الأقساط، وخصوصاً عندما يكون الثمن المتَّفق عليه في نهاية مدّة الإيجار رمزياً.(262) وتظهر نقاط التلاقي بين التأجير التمويلي وعقد البيع بالتقسيط أيضاً من خلال ما يلي:

- يعدُّ كلّ من عقد التأجير التمويلي وعقد البيع بالتقسيط وسيلة من وسائل التمويل، فالحائز في كلا العقدين يرغب في الحصول على التمويل، كما يهدف المالك إلى استغلال رأس ماله واستثماره.(263)

259 ـد رفيق المصري ، بيع التقسيط "تحليل فقهي واقتصادي، دار القلم ، دمشق ، 1997 ، ص13.
260 ـد محمد عثمان شبير ، المعاملات الماليّة المصرفيّة في الفقه الإسلامي ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان ، ص 327 .
261 ـد حمدي أحمد، البيع الايجاري ، مرجع سابق ، ص114.
262- د رياض فخري ، الاليات القانونية المميزة لعقد الايجار التمويلي ، مرجع سابق ، ص 45 .
263- د بسام هلال القلاب، التأجير التمويلي ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص64.

- إنَّ الأجرة المدفوعة على أقساط شهريّة في التأجير التمويلي أكثر من أجرة المثل، وتتناسب مع ثمن العين المؤجرة. وهذا هو الحال بالنسبة إلى أقساط البيع بالتقسيط، حيث تكون الأقساط المدفوعة تشكل جزءاً من الثمن، وهي أعلى من الأقساط التي يمكن أن تدفع كأجرة دوريّة للعين ذاتها إذا تمَّ إبرام عقد إيجار.

- لا يسعى المؤجِّر بعد انتهاء عقد التأجير التمويلي إلى استرجاع السلعة، بل غالباً ما يتملكها المستأجر، حيث جاء في بعض العقود البند التالي: " يتعهد المؤجِّر ببيع المعدات للمستأجر، ويتعهد المستأجر بأن يشتري المعدات من المؤجِّر، بثمن يعادل القيمة السوقيّة للمعدات في تاريخ البيع".

- يدفع الحائز في كلا العقدين أقساطاً على فترات زمنيّة متلاحقة، وفي حال تقدير ثمن السلعة في التأجير التمويلي، تراعى الأجرة التي سبق للمستأجر أن دفعها للمؤجِّر.[264]

**أوجه الاختلاف بين التأجير التمويلي وعقد البيع بالتقسيط**

على الرغم من التشابه بين البيع بالتقسيط والتأجير التمويلي، إلا أنَّ عقد التأجير التمويلي يختلف عن عقد البيع بالتقسيط بعدة أمور، أهمّها:

- عقد التأجير التمويلي عقد مركَّب، حيث يبدأ بعقد إيجار، تطبّق فيه جميع أحكام الإيجار خلال مدة الإيجار (مع بعض الشروط الخاصة)، وبعد انتهاء مدة الإيجار يتمّ إبرام عقد التمليك (عقد البيع أو الهبة) حسب الشرط، أو الوعد الصادر من المؤجِّر للمستأجر[265]، أمّا البيع بالتقسيط فهو عقد مسمَّى منجز، يختلف عن البيع العادي من حيث كون الثمن مقسَّطاً فقط .

- الحائز في عقد التأجير التمويلي لا يتحمَّل تبعة الهلاك، إلا بالتعدي أو التقصير (وفقاً للعقد الموافق لأحكام الشرع الإسلامي)، وذلك كون الملكيّة ما تزال للمؤجِّر، أمّا في البيع بالتقسيط، فالمشتري (الحائز) يتحمَّل تبعة الهلاك إذا تسلّم العين، وذلك

264 ـ د نادر عبد العزيز شافي، عقد الليزنغ في ضوء الاجتهادات القضائية ، الموسسة الحديثة للكتاب ، 2004 ، ص 464.

265 ـ د وهبة الزحيلي ، المعاملات الماليّة المعاصرة ، المرجع السابق ، ص397.

كونه أصبح المالك لهذه العين. أو بمعنى آخر أن تبعة الهلاك في عقد التأجير التمويلي تقع على عاتق المستأجر، هذا ما يميز عقد التأجير التمويلي في القوانين الوضعية عن عقد الإجارة المفضيه إلى التمليك في الفقه الإسلامي .

- يعدُّ نقل الملكيّة من العناصر الجوهريّة في عقد البيع، لكنَّه ليس من العناصر الجوهريّة في التأجير التمويلي.[266]

- الدين الناتج عن عمليات البيع بالتقسيط لا يمكن التصرّف فيه، فلا يجوز بيع الدين لغير المدين، أما إذا كان المدين طرفاً فيجوز عدّه صلحاً باتفاق الفقه الإسلامي، وهذا يمثّل عائقاً أمام المؤسسات الماليّة الإسلاميّة في حالة رغبتها في الحصول على سيولة نقديّة مع وجود ديون لها في السوق على العملاء، ولا تستطيع تحويلها إلى نقد، أمَّا في التأجير التمويلي فإنَّ العين المؤجرة تبقى .

- في ملكيّة المؤسسة، إضافة إلى ما ترتَّب على العقد من دين لها في ذمة الحائز، فإذا أرادت هذه المؤسسة الحصول على سيولة نقديّة فإنَّها تستطيع بيع الأصل[267]، في حال أخل المستأجر الوفاء بالأقساط المتفق عليها.[268]

- نيّة الأطراف في عقد البيع بالتقسيط تتجه منذ البداية نحو التصرّف في الأشياء موضوع العقد بالبيع، وإن كان دفع الثمن يؤجَّل على شكل أقساط، لعدم قدرة المشتري على دفع الثمن فوراً، أمَّا نيّة الأطراف في عقد التأجير التمويلي فتستهدف غالباً تمويل المستأجر، ومساعدته على استعمال الأشياء التي لا يستطيع شراءها بإمكاناته الماليّة الحاليّة، مع تمكينه من تملُّكها، إذا أراد ذلك، بعد مدة من استعمالها.[269]

---

266- نادر عبد العزيز شافي ، عقد الليزنغ ، المرجع السابق، ص 469.

267- د محمد عبد الرزاق الطبطباني ، مميزات عقود الإجارة على عقود البيع للمؤسسات الماليّة الإسلاميّة والعملاء "دراسة فقهيّة تطبيقيّة، مطبوعات جامعة الكويت ، 2007، ص27-28.

268 - ولا يكون ذلك مخالفاً للوعد بالتمليك الصادر لصالح المستأجر، لأنَّ ذلك يكون عندما يخلُّ المستأجر بالتزامه بدفع الأقساط، فهنا ينفسخ عقد الإيجار، ويتبع فسخ عقد الإيجار فسخ الوعد بالتمليك، لأن هذا الوعد مشروط بالوفاء بكامل الأقساط المتفق عليها.

269- د إلياس ناصيف، عقد اللزنغ او عقد الايجار التمويلي في القانون المقارن ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2008 ، ص133-134.

- المقابل الذي يلتزم به من تنتقل إليه الملكيّة يختلف في كل من العقدين عن الآخر، إذ إنَّه في التأجير التمويلي يمثّل جزءاً منه للانتفاع بالشيء محل التعاقد طوال مدّة الإيجار، بينما يمثّل الجزء الآخر مقابلاً لانتقال الملكيّة. أمّا المقابل في البيع بالتقسيط فيمثّل ثمن الشيء المبيع فقط.

- البيع بالتقسيط يتضمّن عمليّة قانونيّة واحدة، هي عمليّة البيع، أمّا التأجير التمويلي فيتضمّن عمليتين قانونيتين أساسيتين، هما الإيجار وعقد التملُّك (البيع أو الهبة).[270]

- المحل في عقد البيع بالتقسيط عام، يرد على السلع والبضائع المخصصة للاستهلاك أو للاستعمال، أمّا عقد التأجير التمويلي فلا يرد على السلع والبضائع الاستهلاكيّة.[271]

من خلال الفروق التي ذكرت، يتبيّن أنَّ عقد التأجير التمويلي عقد له كيانه الخاص، وأحكامه الخاصة التي تميزه عن عقد البيع بالتقسيط.

**ثانياً : التأجير التمويلي وعقد الإيجار**

يلتقي عقد الإيجار العادي مع عقد التأجير التمويلي في كون عقد الإيجار عنصراً أساسيا من عناصر عقد التأجير التمويلي، حيث يلتزم المستأجر في عقد التأجير التمويلي بدفع بدلات الإيجار في المواعيد المتَّفق عليها، ويمتنع عن التصرّف بالعين المؤجَّرة، كما يلتزم بالمحافظة عليها، وتبقى ملكيّة تلك الأموال للمؤجِّر مع إعطاء المستأجر حق استعمالها واستغلالها، من أجل تحقيق الغرض الاقتصادي المطلوب.[272]

وبشكل عام تعدُّ المرحلة الأولى لعقد التأجير التمويلي عقد إيجار عادي، تطبّق فيها جميع أحكام عقد الإيجار، إلا ما يستثنيه المشرِّع من هذه الأحكام، أو ينصّ المتعاقدان على خلافها بموجب اتفاق خاص بذلك.

270 ـد حمدي أحمد، البيع الايجاري ، مرجع سابق ، ص115.
271- د بسام هلال القلاب ،مرجع سابق ، ص66.
272 ـد نادر عبد العزيز شافي، مرجع سابق ، ص 493.

**الفروق الجوهريّة بين عقد التأجير التمويلي وعقد الإيجار العادي :**

على الرغم من كون عقد الإيجار العادي يمثّل إحدى مراحل عقد التأجير التمويلي، فهناك اختلاف بين العقدين، ويمكن اختصار أوجه الخلاف بين العقدين بالنقاط التالية:

**1- من حيث هدف المتعاقدين**

يقتصر الإيجار العادي على تمكين المستأجر من الانتفاع المؤقت بالشيء، أو العين المؤجَّرة، أمّا التأجير التمويلي فيرمي ويهدف إلى تمليك المستأجر العين المؤجَّرة في نهاية مدّة الإيجار. لذا فإنَّ التأجير التمويلي غالباً ما ينعقد بقصد الحصول على ملكيّة الشيء المعقود عليه، وليس بقصد الحصول على منفعته فقط، وما الإيجار فيه إلا إجراء أو مرحلة فنيّة تهدف لتحقيق واقعة قانونيّة خارجة عن إطاره، وهي نقل الملكيّة.[273]

**2- من حيث أطراف التعاقد**

غالباً ما تكون العلاقة في التأجير التمويلي ثلاثيّة الأطراف، حيث يتطلب إنجاز هذا العقد وجود مستأجر ومؤجِّر ومورِّد، والمورِّد هو الذي يتصرّف بالعين موضوع العقد، وينقل ملكيتها إلى المؤجِّر، الذي يمكّن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجَّرة. أمّا التعاقد في الإيجار العادي فيكون بين مؤجِّر ومستأجر.

**3- من حيث الالتزامات المترتّبة على المتعاقدين**

وفقاً لبعض الصيغ الجائزة قانوناً لعقد التأجير التمويلي، قد يتحمّل المستأجر كافة الأخطار التي تتعرّض لها الأموال، والتجهيزات المسلمة له، وليس الأمر كذلك في الإيجار العادي، حيث يتحمّل المؤجِّر بعضها.[274] وذلك لأنَّ المؤجِّر في التأجير التمويلي يلعب دور الوسيط المالي، حيث يضع المحل تحت تصرّف المستأجر.

273- د إلياس ناصيف ، عقد اللزنغ او عقد الايجار التمويلي في القانون المقارن ، مرجع سابق ، ص109.
274- د إبراهيم الدسوقي أبو الليل، الإيجار المنتهي بالتمليك في القانون الوضعي والفقه الإسلامي ، بحث مقدم في المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الاسلامية في 2055/7/15 ، المجلد 3 ،

**4- من حيث الخيارات المقرّرة للمستأجر**

وفقاً لبعض صيغ التأجير التمويلي يكون للمستأجر الخيار بين ثلاثة أمور : إمّا شراء العين المؤجرة (بالثمن المتّفق عليه)، وإمّا إنهاء عقد الإيجار وإعادة العين المؤجَّرة إلى المالك المؤجِّر، وإمّا إعادة تجديد العقد لمدّة جديدة، وهذه الخيارات لا وجود لها في عقد الإيجار العادي.[275]

**5- من حيث ملكيّة المؤجِّر للعين المؤجَّرة**

المؤجِّر في عقد التأجير التمويلي غالباً، لا يكون في البداية مالكاً للعين المؤجَّرة - وإنَّما يقوم بشرائها بناء على وعد بالاستئجار صادر عن المستأجر- ومن ثمَّ يؤجّرها، بينما في عقد الإيجار العادي، غالباً ما تكون العين المؤجَّرة مملوكة للمؤجِّر.[276]

**6- من حيث مدّة الإيجار**

بالنسبة إلى مدّة الإيجار، فإنَّها وإن كانت تخضع في تحديدها لإرادة الطرفين، إلا أنَّها في عقد التأجير التمويلي غالباً ما تكون طويلة، ومتناسبة مع العمر الافتراضي للأشياء، وهي غالباً تتراوح في المنقولات ما بين سنتين إلى خمس سنوات، في حين تتراوح في العقارات ما بين عشر إلى خمس عشرة سنة، في حين أنَّها غالباً ما تكون قصيرة في عقد الإيجار العادي، لكي تعطي المؤجِّر فرصة الاستفادة من العين المؤجرة بإعادة تأجيرها.[277]

**ثالثاً : عقد التأجير التمويلي وعقد القرض**

فهناك اختلاف بين عقد التأجير التمويلي وعقد القرض من نواحٍ عدة أهمّها:

---

جامعة الامارات العربية المتحدة ، ص 1118. وراجع كذلك : د إلياس ناصيف ، عقد اللزنغ او عقد الايجار التمويلي في القانون المقارن ص110. زياد أبو حصوة، المرجع السابق، ص86 .

275 ـد إبراهيم الدسوقي أبو الليل، البيع بالتقسيط والبيوع الائتمانيّة الأخرى ، المرجع السابق، ص38.

276- د و هبة الزحيلي، المعاملات الماليّة المعاصرة ، المرجع السابق ، ص39.

277- د إلياس ناصيف عقد اللزنغ او عقد الايجار التمويلي في القانون المقارن ، مرجع سابق ، ص111.

- عقد التأجير التمويلي عقد مركب. أمّا عقد القرض فهو عمليّة قانونيّة واحدة، له أحكامه المستقلة والمتميزة التي ينظّمها القانون.

- ملكيّة العين المؤجرة في التأجير التمويلي تبقى للمالك المؤجِّر، حيث يعدّ ذلك تأميناً عينياً لمصلحته، أمّا في عقد القرض، فإنَّ الأشياء المُقرضة تصبح ملكاً للمقترض، وتكون يده عليها يد مالك، فهو لا يقتصر على الانتفاع بالشيء، بل باستطاعته استهلاكه واستعماله بالطرق المفيدة لمصلحته.

- غالباً ما يمنح المستأجر في التأجير التمويلي خياراً واحدا من ثلاثة خيارات: إمّا إعادة الاستئجار وتجديد عقد الإيجار، وإمّا تملُّك العين المؤجَّرة بثمن متفق عليه، وإمّا إنهاء العقد وردّ العين المؤجرة للمؤجِّر، وهو إذا اختار خيار إنهاء العقد وردّ العين، فهو يلتزم بردِّها عيناً لا شيئاً مثلياً، أو شيئاً مقابلاً لها. أمّا في عقد القرض، فإنَّ المُقترض يلتزم بردّ ما يقابل أو ما يماثل الأموال المُقترضة نوعاً وصفة، وفق ما اتّفق عليه الفريقان.[278]

- يؤمِّن المؤجِّر في التأجير التمويلي التمويل العيني الكامل للمستأجر من معدات وآلات وأبنية يحتاجها، و يصل التمويل إلى (100%) من قيمة الاستثمار[279]، فالمستأجر يحصل على المعدات والتجهيزات أو العقارات، دون أن يضطر إلى تجميد جزء من رأس ماله. ثمَّ يعطى المستأجر حق الخيار عند نهاية العقد بشراء العين المؤجرة أو تجديد مدّة الإيجار أو رد العين وإنهاء العقد. أمّا في عقد القرض فلا يؤمِّن المُقرض في الغالب إلا جزءاً من قيمة الأشياء التي يحتاجها المُقترض، ويقتصر تمويل المصارف عادة على جزء من تلك القيمة، يتمثّل في نسبة محدودة منه تتراوح بين (60) إلى (70) % من احتياجات المقترض، إضافة إلى أنَّ المصارف تحتفظ بنسبة من قيمة القرض المقدَّم تصل إلى (25%).[280]

278 ـد نادر عبد العزيز شافي ، عقد الليزنغ ، مرجع سابق ، ص 508.

279Eun Ho Park. Lease classification of aircraft leasing - A case study of crossborder leases between Korean Air and its subsidiary، M Aaster of Business Administration at the Massachusetts Institute of technology ،Seoul National University،JUNE ،2007 p8

280 ـد محمود فهمي ، التأجير التمويلي، دار النهضة العربيّة ، القاهرة ، 1997 ، ص13.

- لا تؤثر التزامات المستأجر الناشئة من عقد التأجير التمويلي في قدرته الائتمانيّة، لأنَّها تعدُّ من مصاريف الاستثمار، ولا تدخل ضمن الديون المترتّبة عليه من الناحية المحاسبيّة، وبالتالي فهي لا تؤثر في إمكانيّة استفادته من وسائل التمويل التقليديّة، كالحصول على قروض. أمّا الالتزامات الناشئة من عقد القرض، فهي تؤثر مباشرة في قدرة المقترض الائتمانيّة، وتؤدِّي إلى تردُّد المقرضين في الموافقة على القرض، تبعاً لتخوفهم من ضعف الضمانات التي يقدّمها المُقترض لتأمين وفائه بديونه.

- الأشياء المقرضة في عقد القرض هي أموال يمكن أن تستهلك بالاستعمال، فيتملَّكها المقترض، ويتصرّف بهذه الصفة، ويتحمَّل المسؤوليّة عنها بالنتيجة، لأنَّه أصبح مالكاً للمال المُقترَض، على أن يلتزم بردّ ما يقابلها نوعاً وقيمة في نهاية الأجل، أمّا الأشياء المؤجرة في عقد التأجير التمويلي فلا يمكن أن تكون قابلة للاستهلاك، بل يجب أن تكون معدات أو تجهيزات أو عقارات لا تستهلك بالاستعمال.[281]

- عقد القرض من العقود الواردة على الملكيّة، إذ إنَّه ينقل ملكيّة الشيء المُقرَض إلى المُقترِض، على أن يرد مثله إلى المقرض عند نهاية مدّة القرْض، إلا أنَّ المُقترض لا يلزم بردّ الأشياء التي اقترضها بذاتها، وإنَّما يجب عليه أن يردَّ أشياء مماثلة لها في المقدار والنوع والصفة. ويترتّب على ذلك أنَّه إذا تصرّف المُقترِض في الأشياء التي اقترضها لا يعد مرتكباً لجرم إساءة الأمانة. أمّا في عقد التأجير التمويلي فلا تنتقل الملكيّة للحائز، وإنَّما يظل المؤجِّر محتفظاً بها طوال مدّة الإيجار، إلى أن يعلن الحائز المستأجر عن رغبته في تملُّك هذه الأشياء عند انقضاء عقد الإيجار، ويدفع قيمتها المتبقية، وإذا لم يعلن عن رغبته في التملُّك، فيكون له إمّا تجديد عقد الإيجار بأجرة أقل من أجرة المدة السابقة، أو ردّ العين المؤجرة إلى المؤجِّر.[282]

---

35- Matthew Fletcher and ، Murat Sultanov، Rachel Freeman، UmedjanUmarov.Leasing in Development Guidelines for Emerging Economies، Washington international finance Corporation November 2005، p22، ، first printing،

282 ـد علاء الدين الخصاونة، التكييف القانوني لعقد الايجار التمويلي ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002، ص114.

ومن خلال المقارنة بين عقد القرض، وعقد التأجير التمويلي، يتبين أنَّ عقد التأجير التمويلي عقدٌ جديدٌ مستقلٌ عن عقد القرض، تدخَّلت فيه إرادة المؤجِّر لمنحه ملمحاً مالياً صرفاً، يخدم موقعه في العلاقة، حتّى يكتفي بدور الممولّ، ويعفي نفسه من كل المسؤوليات والالتزامات الناجمة عن صفته كمؤجِّر، لذا لا يمكن وصف هذا العقد بأنَّه عقد قرض.

## المبحث الثاني

## التكييف القانوني لعقد التأجير التمويلي

ويتميز عقد التأجير التمويلي بميزات عدة، يختلف بها عن غيره من العقود، من هذه الميزات ما يمكن استخلاصها من خلال الصيغ المتعددة لعقد التأجير التمويلي، كما يمكن استخلاصها من خلال ما نصّت عليه التشريعات التي نظّمت بعض صيغ هذا العقد، حيث أصبحت بعض صيغ عقد التأجير التمويلي من جملة العقود المسماة[283]، بعد أن نظّمها المشرِّع في معظم التشريعات العالميّة، بموجب قوانين خاصة، تحت مسميات عدة، مع اتحاد المعنى والمضمون. غير أنَّ المشرِّع على الرغم من تنظيمه لبعض العقود المدنيّة والتجاريّة على نحو عام، قد ترك مجالاً لإعمال إرادة الطرفين في تنظيم علاقتهما التعاقديّة، عن طريق قواعد مكمِّلة أو مفسِّرة لإرادتيهما.

يعدُّ من أهم ميزات عقد التأجير التمويلي:

- التأجير التمويلي عقد مركَّب.
- ضمانات عقد الإيجار المفضي إلى الملك المرضية لطرفيه.
- عقد التأجير التمويلي يحقق فائدة اقتصادية واسعة.

283 ـالعقود المسماة هي التي تولى التشريع تنظيم أحكامها، وآثارها، بحيث تكون هذه الآثار نتائج أصليّة ينتجها العقد، دون أن يحتاج المتعاقدان إلى اشتراطها وتعدادها، وأعطاها اسماً خاصاً بها. والعقود المسماة في القانون أما أن تقع على الملكيّة أو تقع على المنفعة أو تقع على العمل. أما العقد غير المسمَّى، فلم يبين التشريع الأحكام الخاصة به، وليس له اسماً خاصاً يعرف به، وإن درج الناس في تعاملهم على إطلاق اسم خاص به.

## المطلب الأول : التأجير التمويلي عقد مركَّب

يُقسّم الفقه القانوني العقود إلى قسمين: عقود بسيطة، وعقود مركَّبة، فالعقد يكون بسيطاً إذا اقتصر على عقد واحد، ولم يكن مزيجاً من عدة عقود، أمّا إذا كان يتكون من عدة عقود، امتزج بعضها ببعض فهو عقد مركَّب. وأورد الفقهاء حالات يتبيّن من خلالها العقد المركَّب، منها إذا كان الاتفاق يضم ربطاً بين عدة عقود مسماة ومختلفة، تندمج معاً بحيث يفقد كل عقد ذاتيته الخاصة، ويندمج في الاتفاق الذي سيكون له طبيعة مستقلة عن العقود المكوّنة له، بهدف تحقيق أهداف كلا الطرفين، ويكون العقد في هذه الحالة مركَّباً،[284] كما هو الحال في عقد التأجير التمويلي.

وهذه طريقة جديدة لتمويل الاستثمارات المنتجة، صيغت بقالب قانوني معقد، يخفي نظامه القانوني وضعيّة جديدة، تتألف من تقنيات قانونيّة مختلفة، تتميز عن بعضها بعضاً. وهذه التقنيات المختلفة تؤلّف الطابع الجديد والمركَّب لهذا النوع من العقود.[285]

لذا فمن أهم ما يميز عقد التأجير التمويلي عن غيره من العقود أنَّه عقد مركَّب، أي يتكون من عدة عمليات قانونيّة تقليديّة، يتولد من تزاوجها معاً عقد جديد مستقل، ومتميز عن كل عمل من الأعمال القانونيّة المكوّنة له.[286]

ولهذا فإنَّ عقد التأجير التمويلي عبارة عن عقد مركَّب، أفرزته الحياة الاقتصاديّة، ونشأ في البيئة التجاريّة، وينفر بطبيعته من الخضوع للأحكام القانونيّة الجامدّة، ولا يتّفق مع التنظيم التقليدي للعقود، وبما أنَّه مستحدث نسبياً فلم يتعرّض له الفقه الإسلامي القديم بهذا الاسم، وإن تناول الفقهاء بعض أحكامه في ثنايا حديثهم عن عقدي البيع والإيجار بصفة عامة. ولمّا ازداد الإقبال على هذا النوع من التعامل،

284 ـد أنور سلطان ، مصادر الالتزام في القانون المدني الأردني مقارنة بالفقه الإسلامي ، منشورات الجامعة الاردنية ، عمان 1987 ، ص19 .

285 ـسامي منصورخصائص عقد اللزنغ في القانون اللبناني ، مجلة نقابة المحامين ، العدد الثاني السنة الثالثة والاربعون ، بيرون 2009 ، ص424.

286ـد إبراهيم الدسوقي أبو الليل، البيع بالتقسيط والبيوع الائتمانيّة الأخرى، مرجع سابق ، ص35-36.

وتطلب الأمر بيان رأي الفقه الإسلامي فيه، تصدّى له بعض الفقهاء المعاصرين تحت مسمَّى الإجارة المنتهية بالتمليك بصفة عامة .[287]

## رأي الفقه الإسلامي في العقد المركَّب

سيتم بيان الآراء الفقهيّة التي ذكرتها، وأدلتهم التي استندوا عليها ومناقشتها، وترجيح الصائب منها.

### عدم جواز اجتماع عقدين في عقد

يرى أصحاب هذا الرأي أنَّه لا يجوز اجتماع عقدين في عقد، خاصة إنْ كان هناك تناقضٌ في أحكام العقدين، وهذا قول الحنفيّة.[288] واستدلّوا على ذلك بالأدلة التالية:

1- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه إنَّ الرسول عليه السلام قال: "من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما[289] أو الربا"[290]. فالحديث يدل على النهي عن الجمع بين سلف وبيع سواء أكان على صورة شرط، كأن يقول: أبيعك هذه الدار على أن تسلفني كذا، أو أسلفك كذا على أن تبيعني الدار، أم كان على غير شرط، كأن تتضمّن الصفقة الواحدة عقد البيع والقرض أو السلم. وإنَّ العلة في المنع هو الوقوع في الربا[291]، وفسّر بعض الفقهاء هذا الحديث بالنهي عن بيع العينة[292] كأن يقول: أبيعك هذه السلعة بمائة إلى سنة، على أن أشتريها منك بثمانين حالة (أي بثمن فوري)، حيث إنَّ

---

287 د حمدي أحمد، البيع الايجاري ، د ار الكتب القانونية ، مصر ، 2007 ، ص39.

288علاء الدين الكساني الحنفي، المرجع السابق، ج5، ص169. محمد الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت 1996م0، ج3، ص66.

289أي اختيار السعر الأقل.

290أبو داود الأزدي، سنن أبي داود، دار الجيل، بيروت ب.ر.ت.ط.، ج3، ص474. باب من باع بيعتين في بيعة، رقم الحديث 4361.

291علي محي الدين القره داغي، بحوث في فقه المعاملات الماليّة المعاصرة، المرجع السابق، ص369.

292وبيع العينة شبيه بما أسماه الفقهاء بيع الوفاء، وهو أن يبيع المحتاج إلى النقد عقاراً له، على أنَّه متى رد الثمن استرد العقار المبيع، فالمحتاج إلى النقد يبيع عقاره نقداً، بشرط أنه متى رد الثمن إلى المشتري رد إليه المشتري عقاره، فهو بيع بشرط الفسخ، أو الإقالة عند رد الثمن، أو هو بيع بشرط التفاسخ أو التراد، فالبائع يرد الثمن، والمشتري يرد المبيع. رفيق المصري، إجارة العين لمن باعها هل تختلف عن بيع الوفاء، المرجع السابق، ص97 وما بعدها.

الجمع بين البيعتين في هذه الصورة يؤول إلى الربا[293]، فأمّا أن يأخذ الثمن الزائد فيربي، أو الثمن الأول فيكون أوكسهما، فالبيعتان في بيعة يقصد به بيع العينة، أو بيع الرجل لآخر سلعة، على أنْ يبيعه الآخر سلعة أخرى، ويعدُّ هذا من باب اشتراط عقد في عقد.[294] كما فسّر بعض الفقهاء هذا الحديث بأنْ يتضمّن العقد الواحد بيعتين، على أن تتم إحداهما قبل تفرّق العاقدين، ولكن دون تعيينها، والعلة في التحريم هنا هي الغرر الناشئ عن الجهل بمقدار الثمن.[295]

2- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهما قال: قال رسول الله عليه الصلاة والسلام: "لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك."[296] وفي هذا الحديث نهى النبي عن شرطين في بيع، وقيل في تفسيرها أنْ يُقال: بعتك هذه السلعة على أن تبيعني السلعة الفلانيّة، أو بعتك هذا الثوب نقداً بدينار ونسيئة بدينارين،[297] ولا يفارقه على أحد البيعتين، فإذا فارقه على أحدهما فلا بأس، إذا كانت العقدة على أحدهما.[298]

وعلة النهي عن هذه الصورة من البيع هي الجهالة بالثمن، حيث يأخذ المشتري السلعة ويفارق البائع، وينتهي مجلس العقد دون أن يعين ما إذا اختار الثمن المؤجّل أو المعجّل، وهذه الجهالة تفضي إلى المنازعة، وهي خلاف ما شرع له العقد فتفسده. فإذا انتفت العلة بأن حدّد المشتري أي الثمنين يختار، وفارق البائع على ذلك، فقد زالت الجهالة وصح العقد.[299]

أرى أنَّ الاستدلال بهذه الأحاديث، كدليل لتحريم عقد التأجير التمويلي في غير محله، فهذه الأحاديث وردت كدليل لتحريم بيعتين في بيعة واحدة، أو لجهالة الثمن،

---

[293] نزيه حماد، المرجع السابق، ص180.
[294] خالد الحافي، المرجع السابق، ص80-81.
[295] نزيه حماد، المرجع السابق، ص180.
[296] أبو داود الأزدي، المرجع السابق، ج3، ص254، رقم الحديث 3504.
[297] حمدي أحمد، المرجع السابق، ص56-57.
[298] محمد الدسوقي، المرجع السابق، ج3، ص66. فهد بن علي الحسون، المرجع السابق، ص35.
[299] محمد الإبراهيم، المرجع السابق، ص 56.

ومن الثابت حسب مجمع الفقه الإسلامي أنه يجب عدم جواز الجمع بين عقدي البيع والإيجار وضرورة الفصل التام بينهما.

**جواز اجتماع عقد البيع مع عقد الإيجار استثناء من القاعدة**

لا خلاف بين الفقهاء في عدم جواز اجتماع الإجارة أو البيع مع القرض أو السلف، أو اشتراط القرض أو السلف في الإجارة.[300] لكن ذهب جمهور الفقهاء، إلى عدم جواز اجتماع عقدين في عقد واحد، إلا في حالة واحدة (عند المالكيّة والشافعيّة)، وهي اجتماع عقد البيع مع عقد الإيجار، واستدلوا لذلك بما يلي:

- حديث: "نهى عن بيعتين في بيعة"
- حديث: "نهى عن صفقتين في صفقة"
- حديث: "نهى عن سلف وبيع، وعن شرطين في بيع"[301]

فدلت هذه الأحاديث على عدم جواز دمج عقود وشروط في عقد واحد، واستثنوا من ذلك اجتماع عقد البيع مع عقد الإيجار، لعدم منافاتهما لهذه الأحاديث، سواء أكان الإيجار للعين المبيعة ذاتها، أم غيرها.

**جواز اجتماع عقدين في عقد**[302]

هناك اتجاه فقهي يجيز اجتماع عقود وشروط في عقد واحد، لأنَّ الأصل في العقود والشروط الإباحة.[303] ولا محظور في الجمع بين عقدين على عين واحدة، كل

---

[300]شمس الدين السرخسي، تحقيق: خليل محي الدين الميس، المبسوط، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت 2000م.، ج 4، ص290.

[301]محمد الخطيب الشربيني، المرجع السابق، ص2، ص41. شهاب الدين القرافي، المرجع السابق، ج5، ص415. حسن الشاذلي، الإيجار المنتهي بالتمليك، المرجع السابق، ص 2628.

[302]وقد أوصت الندوة الفقهيّة الخامسة لبيت التمويل الكويتي المنعقدة في الكويت عام 1998م0 بجواز اجتماع العقود المتعدِّدة في عقد واحد سواء أكانت هذه العقود متفقة الأحكام أم مختلفة فيها، طالما استوفى كل عقد منها أركانه وشروطه الشرعيّة، وسواء أكانت هذه العقود من العقود الجائزة، أو من العقود اللازمة، وذلك بشرط ألا يكون الشرع قد نهى عن هذا الاجتماع، وألا يترتّب على اجتماعها الوصول إلى ما هو محرَّم شرعاً. منذر قحف، الإجارة المنتهية بالتمليك وصكوك الأعيان المؤجَّرة، المرجع السابق، ص11.

[303]محمد عثمان شبير، المرجع السابق، ص 316-317 . فهد بن علي الحسون، المرجع السابق، ص37.

منهما جائز بمفرده.[304] وهذا رأي الجمهور (الحنابلة والمالكيّة).[305] فإذا كان اجتماع العقود لا يشتمل على الغرر والجهالة، ولا يفضي إلى الربا، فهو خارج عن دائرة النهي الوارد في النصوص، فالأصل في حكم العقود المركَّبة كحكم العقود البسيطة، قد تكون صحيحة، وقد تكون فاسدة.[306]

كما ذهب بعض فقهاء الحنفية إلى أنَّ اجتماع العقود يصح إذا توافرت فيها الشروط التالية:

- صلاحيّة المحل لورود جميع العقود عليه.
- انتفاء الجهالة.
- أن يصدر القبول موافقاً للإيجاب.[307]

ويضع أصحاب هذا الاتجاه الذين أجازوا اجتماع عقود وشروط في عقد واحد، ضوابط لهذا الاجتماع، وهي:

- ألا يترتّب على الجمع بينهما التوصل بما هو مشروع، إلى ما هو غير مشروع، وذلك من باب سد الذريعة إلى المحرَّم.
- أن لا يكون الجمع بينهما محل نهي في نص شرعي، كالنهي الوارد في الجمع بين السلف والبيع.
- أن لا يكون العقدان متضادين وضعاً، ومتناقضين حكماً.[308]

كما ذكر بعض الفقهاء هذه الضوابط بصيغة الحظر، فالعقد محظور في الحالات التالية:

- أنْ يكون الجمع بينهما محل نهي في نص شرعي، كالجمع بين البيع والسلف.

[304]علي أبو الفتح أحمد شتا، المرجع السابق،ص22 .
[305]شهاب الدين القرافي، المرجع السابق، ج5، ص415.
[306]نزيه حماد، المرجع السابق، ص249.
[307]منذر قحف، ، المرجع السابق، ص9.
[308]منذر قحف. المرجع السابق، ص11.

- أنْ يكون العقدان متضادين وضعاً، ومتناقضين حكماً، كالجمع بين الجعالة والصرف، وبين المساقاة والشركة، وبين النكاح والقرض عند المالكيّة.
- أن يترتّب على الجمع بينهما التوصّل بما هو مشروع، إلى ما هو محظور، كالجمع بين البيع والقرض لأنّه يؤدي إلى الربا.[309]

كما أنَّ تمليك المنفعة في عقد الإيجار، وتمكين المستأجر منها هي الخصوصيّة التي يتميز بها عن عقد البيع، والعقود الأخرى، وإبرام عقد البيع مع المستأجر ذاته، أو مع طرف آخر غيره، لا يكون له تأثير في عقد الإيجار، حيث أجاز المالكيّة ورود عقد البيع متزامناً مع عقد الإيجار، دون أنْ يكون لهذا التزامن تأثير في أحدهما بالفساد، سواء أكان عقد الإيجار على المبيع ذاته، أم في غيره، لعدم وجود تعارض بين العقدين.[310]

**المطلب الثاني : ضمانات عقد التأجير التمويلي المرضية لطرفيه**

ظهر عقد التأجير التمويلي كعقد من عقود التمويل على الرغم من وجود عقود تمويل عدة، مثل البيع بالتقسيط والقرض والمرابحة للآمر بالشراء وغيرها، وذلك لأنَّه يحقق لأطرافه مبتغاهم، فهو يحقق ضمانة مباشرة للمؤجِّر لا يحققها أي عقد تمويل آخر، والمتمثّلة باحتفاظه بحق الملكيّة حتّى استيفاء كامل مبلغ التمويل مع الربح المقصود. كما يقدم للمستأجر ضمانات غير مباشرة للمستأجر منها حصوله على التمويل العيني، وهذا ما يشجعه على الاستثمار، بشكل أكثر مما لو حصل على التمويل النقدي، وكما تستمر مدة الإيجار حتّى يتمّ إيفاء المؤجِّر كامل نفقاته على العين، ومن ثمَّ يتملّكها المستأجر دون تكبد تكاليف الشراء المباشر، لأنَّ الأقساط التي يلتزم بدفعها غالباً ما تكون من ريع العين المؤجَّرة.

وسيتم بحث ذلك من خلال:

---

[309] نزيه حماد، المرجع السابق، ص253 وما بعدها.

[310] عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلاميّة، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، فهرسة مكتبة فهد الوطنيّة أثناء النشر، السعوديّة 2000م0، ص 68-69.

الضمانات المباشرة التي يقدمها العقد للمؤجر.

الضمانات غير المباشرة التي تدفع المستأجر للتعاقد.

**أولاً : الضمانات المباشرة التي يقدمها العقد للمؤجر**

يقدم عقد التأجير التمويلي ضمانات عدّة للمؤجر، تمكنه من الحصول على مبلغ التمويل الذي أنفقه على هذه العملية التعاقدية، إضافة إلى هامش من الربح يسعى لتحقيقه، من خلال هذه العملية، وهذه الضمانات هي التي شجعته إلى الدخول في هذه العملية التعاقدية.

1- هذا العقد ضمان للمالك بأنَّ الحائز سيفي بالثمن كاملاً.

غالباً ما يتم دفع قيمة العين محل العقد خلال مدة الإيجار من خلال الأقساط المتَّفق عليها.[311] حيث تتطلب معظم صيغ التأجير التمويلي دفع كامل قيمة الأصل خلال مدة العقد، لذلك سميت بالإجارة الرأسماليّة، أي أنَّ مجموع دفعات الإجارة المتعاقد عليها، يجب أن تغطي كامل تكلفة الأصل، إضافة إلى زيادة على رأس ماله المستثمر.[312] ويمكن حساب تكلفة التأجير التمويلي، استناداً إلى الفرق بين مجموع إيجارات الأصل، وبين قيمة شراء الأصل نقداً.[313]

2- يأمَنْ المالك تصرّف الحائز بالعين محل العقد (بيعاً أو هبة)، قبل أن يسدد الأقساط المتَّفق عليها.

يأمنْ المالك تصرّف الحائز بالعين محل العقد (بيعاً أو هبة)، قبل أن يسدد الأقساط المتَّفق عليها، لأنَّ بقاء ملكيّة الأصول المؤجَّرة للمؤجِّر ضمانة له[314]، فله الحق باسترداد هذه العين المؤجرة في حال الإخلال بشروط العقد، وتقرير فسخه[315].

---

[311]إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المرجع السابق،ص1114. رياض فخري، المرجع السابق، ص126.
[312]فواز صالوم، المرجع السابق، ص226 .
[313]محمد بوجلال وشوقي بورقبة. تكلفة التمويل في البنوك التقليديّة والبنوك الإسلاميّة، بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد23، العدد2، 2010م0، ص68.
[314]منذر قحف، الإجارة المنتهية بالتمليك وصكوك الأعيان المؤجَّرة، المرجع السابق، ص4

3- يضمن المؤجر حقه في حال إفلاس المستأجر أو إعساره.

حيث يحتفظ المؤجر بملكيّة المأجور، وهذا ضمان له إذا تعرّض المستأجر لأي أمر من شأنه تهديد إمكان استرداد كامل رأس المال المستثمر، والأرباح التي يرغب في الحصول عليها من هذه العمليّة، ولاسيما في حالة إفلاس المستأجر أو إعساره أو توقفه عن دفع بدل الإيجار في مواعيده.[316] ففي حالة إفلاس المستأجر، لا يكون لهذا الإفلاس أي أثر في ملكيّة المؤجِّر لتلك الأموال، ويجوز له أن يستردها من تفليسة المستأجر[317]، ويحول دون مزاحمة الغرماء. مما يمنحه الحق باسترداد هذه الأشياء، والاستئثار بها دون جماعة الدائنين، حيث لا تدخل الأصول المؤجَّرة ضمن الضمان العام للدائنين، ولا تعدُّ من موجودات التصفية أو التفليسة.[318] فدين المؤجِّر مضمون بأقوى الحقوق العينيّة، والمتمثّل بحق الملكيّة الذي يخول صاحبه سلطة الاستعمال والاستغلال والتصرّف.[319]

4- عقد التأجير التمويلي يحقق مرونة في تقدير أقساط الأجرة.

يحقق عقد التأجير التمويلي مرونة أكبر في تقدير أقساط الأجرة مقارنة بأقساط القروض في التمويل التقليدي، فالمؤسسات التي تموّل بهذا النوع من العقود، تركز

---

[315]لكن مصرف سورية الدولي الإسلامي لم يكتفِ بالضمان الذي يقدمه بقاء ملكية الأصل للمؤجر (المصرف)، بل ضمّن نموذج العقد المعد للإجارة المنتهية بالتمليك طرف ثالث وهو الكفيل، وحسب هذا النموذج فإنَّ الكفيل يكون شركة، وليس فرداً. (إحدى نتائج الدراسة الميدانيّة التي أجراها الباحث).

[316]إلياس ناصيف، المرجع السابق، ص79-83.

[317]نادر عبد العزيز شافي، عقد الليزنغ، المرجع السابق، مرجع سابق، ص 464. مصطفى بن عاتق حنان وصاري زهيرة، المرجع السابق، ص10.

Charles, Moyar, James,R.McGuigen,andWilliam.J.Kretlon, Contemporary Financial Management, 1st edition, New York, West Publishing Company, 1981, p378

[318]بسام هلال القلاب، المرجع السابق، ص9 . نادر عبد العزيز شافي، المرجع السابق، مرجع سابق، ص 578-579 .

[319] Chris Boobyer, Barclays Asset Finance, Chris Boobyer, Barclays Asset Finance, united kingdom, London, Publisher: Euromoney Books, 4th Edition, 2003, p106

حمدي أحمد، المرجع السابق، ص35 . زياد أبو حصوة، المرجع السابق، ص72 .

على تحليل قدرة التدفقات النقديّة على الوفاء بالتزامات المستأجر.[320] أمّا في منح القروض تجهل المؤسسات المالية الاتجاهات التي سيستثمر بها المقترض هذا المال المقرض، مما يعرضها لخطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المفروضة على المقرض.

**ثانياً : الضمانات غير المباشرة التي تدفع المستأجر للتعاقد**

يحقق عقد التأجير التمويلي ضمانات غير مباشرة للمستأجر، تكون الدافع له للدخول في هذه العملية التعاقدية، وهذه الضمانات لا ينص عليها العقد، لكن يمكن إدراكها من خلال الواقع التطبيقي لعقد التأجير التمويلي.

ويمكن تحديد هذه الضمانات بما يلي:

**1- دفع الأقساط يكون من العائد الذي تحققه العين المؤجرة**

فالمستأجر يحصل على الآلات أو الأجهزة محل التعاقد، وذلك سيزيد من حجم إنتاجه، ويزيد من دخله، مما يمكنه من تسديد الأقساط المطلوبة منه في أوقاتها.[321] فالاستثمارات التي يجريها المستأجر، يتمّ تمويلها عن طريق العائد الناتج عنها، أي أنَّ الاستثمارات تموّل نفسها بنفسها، حيث يوفر المؤجِّر الأموال للمستأجر على شكل تمويل عيني، ويقوم المستأجر بسداده على أقساط، تُقطع من عائد استثمار هذه الأموال[322]، وتتخذ هذه الأقساط صورة الأجرة التي يدفعها هذا المشروع للمؤجِّر، لقاء انتفاعه بالأصول الإنتاجيّة التي قُدِمَتْ له[323]، (فغالباً ما يقوم المستأجر بمشروع استثماري يحصل على تمويله عينياً، بموجب عقد التأجير التمويلي)، وبذلك يحصل المستأجر على الأصول الإنتاجيّة اللازمة لنشاطه، دون الحاجة إلى تجميد جزء كبير

---

[320] إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المرجع السابق، ص319 هامش(721/م). سعد بن عبدالله السبر، المرجع السابق، ص11.
Laurence W. Carter et al. Leasing in Emerging Markets, op.cit, p7

[321] حمدي أحمد، المرجع السابق، ص93.

[322] Peter K nevitt, Frank J Fabozzi, JojyVaniss Mathew, equipment leasing, op.cit, p12-14

[323] Matthew Fletcher, Rachel Freeman, Murat Sultanov, and UmedjanUmarov.Leasing in Development Guidelines for Emerging Economies,Op. Cit, p9

من أمواله[324]، فيما لو قام بشراء العين المؤجرة، مما يوفر له سيولة أكبر، يستطيع استثمارها في مجالات أخرى.[325]

كما تُركّز المؤسسات التي تمارس هذا النوع من التعاقد بالدرجة الأولى، على مدى توفر السيولة النقديّة لدى المستأجر (الحائز)، وقدرته على السداد، دون الاهتمام برأس ماله، أو حجم أصوله.[326]

**2- يتناسب عقد التأجير التمويلي مع القدرة الماليّة للمستأجر**

من الفوائد التي يحصل عليها المستأجر من هذا العقد، هو تناسب هذا العقد مع القدرة الماليّة للمستأجر، ويتم تقسيط الدفعات وفق التدفقات النقديّة المتوقعة، ومدّة دفع الأقساط تكون أطول من المدّة التي تعتمدها أنواع التمويل الأخرى، كما يُمكّن هذا العقد الأفراد والمؤسسات والشركات من استعمال معدات متطوّرة تكنولوجياً، أو جديدة، تلبي حاجاتهم، دون أنْ يكون لديهم القدرة الماليّة لدفع ثمنها نقداً.[327] لكن لديهم القدرة الماليّة لدفع ثمنها على أقساط، فذلك كله يساعد المستأجر على حسن التخطيط والبرمجة لنفقاته، لأنَّه يعرف التزامه المالي مقدماً.[328]

**المطلب الثالث : عقد التأجير التمويلي يحقق فائدة اقتصادية واسعة**

وسيتم بيان هذه الفائدة الاقتصادية من خلال ما يحقق عقد التأجير التمويلي من دعم للاقتصاد الوطني حيث يسهم عقد التأجير التمويلي في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال دفع عجلة الاقتصاد من حيث الأرباح التي يحققها المؤجر والمستأجر والأرباح التي يحققها المورد، وتحقيق مزايا مهمة على مستوى الاقتصاد الوطني، يمكن إجمالها بما يلي:

[324]جعفر الموازني، المرجع السابق، ص 3 .
[325]إلياس ناصيف، المرجع السابق، ص46-47 . صخر الخصاونة، المرجع السابق، ص 18. زياد أبو حصوة، المرجع السابق، ص68 .
[326]إبراهيم الدسوقي أبو الليل، البيع بالتقسيط والبيوع الائتمانيّة الأخرى، المرجع السابق، ص319.
[327]محمد حسن حنون، المرجع السابق، ص400.
[328]منذر قحف، سندات الإجارة والأعيان المؤجَّرة، المرجع السابق، ص16.

**أولاً: تشجيع عقد التأجير التمويلي المؤسسات المالية على الاستثمار**

حيث إن عقد التأجير التمويلي يشجع المؤسسات الماليّة والتجاريّة على القيام بتمويل استثمار موجّه لشرائح اقتصاديّة معيّنة، وهي الفئة المتوسطة، والمشاريع الصغيرة، والجديدة التي تعتبر الأساس في النمو الاقتصادي.[329]

**ثانياً: يسهم عقد التأجير التمويلي في الحد من التضخم الاقتصادي**

يسهم عقد التأجير التمويلي في الحد من التضخم الاقتصادي على تكلفة عمليات التوسّع الاقتصادي، أو إنشاء مشاريع جديدة، ذلك أنَّ التأجير التمويلي يقضي على فترات الانتظار التي تحتاج إليها المشاريع، لتوفير احتياجاتها الماليّة، سواء بتكوين احتياطات، أو طرح أسهم جديدة لزيادة رأس المال[330]، الأمر الذي يؤدِّي إلى ارتفاع تكلفة التوسّع المقرّر إجراؤه، فيما لو قورن بالكلفة التي تتحقق، لو تمَّ الحصول على الأجهزة والمعدات اللازمة لهذا التوسّع مباشرة دون انتظار.[331]

**ثالثاً: يسهم عقد التأجير التمويلي بإدخال التكنولوجيا المتقدمة إلى البلاد**

حيث يعتبر وسيلة فعّالة لإدخال التكنولوجيا المتقدمة إلى البلاد، وإنشاء مصانع جديدة، وتحديث المصانع القائمة، وإنقاذ المصانع والشركات المتعثّرة، وتوفير السيولة للمشاريع المبتدئة.

**رابعاً: يسهم عقد التأجير التمويلي في جذب رؤوس الأموال**

يعدُّ هذا النظام من التعاقد وسيلة فعالة لجذب رؤوس الأموال العربيّة، والأجنبيّة، على أساس أنَّ هذا النظام يحظى باهتمام مؤسسات تمويل محليّة،

42- Matthew Fletcher and ، Murat Sultanov، Rachel Freeman، UmedjanUmarov.Leasing in Development Guidelines for Emerging Economies Op. Cit p12،

330- لمزيد من التفاصيل انظر د محمد عايد الشوابكة ، عقد التأجير التمويلي دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص 104 -106 .

331 -د صخر الخصاونة، عقد التأجير التمويلي دراسة مقارنه في القانون الاردني مع الاسارة الى احكام الفقه الاسلامي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،2005،ص 17.

وإسلاميّة، ودوليّة.[332] حيث أشارت إحصائيات البنك الدولي السنوية، أنَّ حجم عمليات التأجير على مستوى العالم وصل إلى (643) مليار دولار بنهاية عام 2008م.[333] فهذا العقد يعدُّ أحد أساليب توظيف الأموال التي في المؤسسات المالية، والمصارف، وشركات التأمين.

**خامساً: عقد التأجير التمويلي وسيلة من وسائل التمويل**

يعدُّ التأجير التمويلي وسيلة فعّالة من وسائل التمويل، حيث يلجأ المتعاقدان إلى هذا العقد، باعتباره أحد وسائل التمويل، التي تحقق مصالح المستأجر والمؤجِّر، فالمؤجِّر لا يقوم بشراء المعدات من أجل تأجيرها فقط، بل إنَّ للمستأجر دوراً في العقد، إذ يقوم المؤجِّر بشراء المعدات (محل العقد)، بناء على طلب المستأجر الذي يقوم باختيارها[334]، وفقاً للمواصفات التي تناسب حاجة مشروعه الإنتاجي، ثمَّ يتولّى المؤجِّر تمويل عمليّة الشراء، أي دفع الثمن، أو تكاليف إقامة الأبنية والإنشاءات، مقابل حصوله على أجرةٍ، يُراعى في تقديرها حصول المؤجِّر على استثماره في هذا المجال، مع كافة الضمانات التي تحقق له ذلك. وعندما يتقدم المستأجر بطلب الإيجار، فهو لا يبحث عن مجرد الانتفاع بمال تطرحه سوق التأجير، وإنَّما يسعى للحصول على تمويل عيني، وتملُّك ما يريد استئجاره، وبالتالي يعدُّ هذا العقد بديلاً عن تمويل استثماراته بأمواله الذاتيّة، وغالباً ما يكون المحل في عقد التأجير التمويلي مواداً غير استهلاكيّة تخدم المشاريع الإنتاجيّة، سواء أكانت صناعيّة أم تجاريّة، فالطابع المالي يظهر جلياً في هذا العقد، من خلال حرص المؤجِّر على استرداد كامل رأس ماله، إضافة إلى حصوله على ربح، مقابل هذه الخدمة التموليّة للمستأجر.[335]

نستنتج مما ذكر أعلاه أنَّ عقد التأجير التمويلي يسهم في دعم الاقتصاد الوطني، وهذا ما حدا المشرع إلى الاهتمام به وتشجيع ممارسته من خلال إصدار التشريعات المنظمة له، ومنح الإعفاءات الضريبية عند ممارسة هذا العقد.

---

332- د بسام هلال القلاب،عقد التأجير التمويلي ،مرجع سابق ، ص9- 10.
333- د بسام هلال القلاب، التأجير التمويلي ،مرجع سابق ، ص607 .
334 -د علاء الدين الخصاونة ، مرجع سابق ص106.
335 -د بسام هلال القلاب، مرجع سابق ، ص27.

**سادسا : الأرباح التي يحققها المؤجر**

يعدُّ عقد التأجير التمويلي صيغة جديدة من صيغ التمويل، مما يزيد في مجال اختيارات المالك الممولّ بين الصيغ المتعددة، وهي أقل مخاطرة من القرض والمشاركة، لأنَّ الممولّ يملك الأصل المؤجَّر من جهة، ويتمتّع بإيراد مستقر وسهل التوقع من جهة أخرى.

كما يؤدِّي عقد التأجير التمويلي إلى فتح باب الاستثمار والمضاربة للمؤجِّر، عن طريق شراء الأجهزة والمعدات بثمن فوري أقل من المقابل الذي سيحصل عليه من المستأجر عن طريق الأجرة الدوريّة التي تتضمّن مقابل الانتفاع وجزء من الثمن، إضافة إلى فوائد أو أرباح المبلغ الذي دفعه، وهامش معقول من الربح، مما يحقق له وجود سيولة دائمة.(336)

كما أنَّ غالب عقود التأجير التمويلي يشترط فيها المؤجِّر إعفاءه من بعض الالتزامات المفروضة عليه، خصوصاً ضمان العيوب الخفيّة(337)، وبذلك لا يتحمَّل المؤجِّر سوى المخاطر المرتبطة بعمليّة الائتمان وحدها، كخطر إعسار المدين. لأنَّ شراء العين المؤجرة، يتمّ بناء على طلب المستأجر، وإقامة العلاقة بين المستأجر والمورِّد، من شأنه أن يدفع المتعاقدين إلى تضمين العقد شروطا تعدل أحكام الضمان، بمنح المستأجر حق الرجوع على المورِّد مباشرة بحقوق المؤجِّر المشتري، الناشئة عن عقد شراء العين المؤجرة.

فالمؤجِّر لا يشتري العين المؤجرة (المعدات والآلات أو يقيم الأبنية)، ثمَّ ينتظر وجود مستأجر لها، وبالتالي تتعطل استثماراته حتّى العثور على هذا المستأجر، بل إنَّ شراء المعدات، أو إقامة الأبنية، يتمّ غالباً بعد أخذ وعد من المستأجر بالاستئجار، ووفقاً للمواصفات والشروط التي تناسب مشروعه، وبالتالي يبدأ المؤجِّر في الحصول

336- د حمدي أحمد، البيع الايجاري ، مرجع سابق، ص91.
337 د علي السيد قاسم، الجوانب القانونية للايجار التمويلي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1990 . ص23.

على الأجرة، أي باسترداد الائتمان فوراً مع بداية عقد الإيجار، وتسلّم المستأجر للأموال المؤجَّرة.[338]

والأجرة التي يتلقاها المؤجِّر لا تتحدّد بأجرة المثل، إنَّما تحدّد على ضوء التكاليف التي تحمّلها المؤجِّر لإتمام العقد، والفائدة المستحقة على هذه المبالغ مع هامش ربح للمؤجِّر، وكذلك يتأثر تحديد الأجرة بمدّة العقد، والقيمة المتبقية للأصول المؤجَّرة عند نهاية مدّة الإيجار.[339]

وإذا لم تنتهِ هذه العمليّة بتملُّك المستأجر للعين المؤجَّرة، فإنَّ المؤجِّر يمكنه تأجير الأصل مرة ثانية وثالثة، حسب العمر الزمني المفترض، مع توفر الفرصة لبيعه.([340])

فاستنتج مما ذكر أنَّ هذا العقد عمليّة ائتمانيّة، إذ إنَّها لا تتعرّض للمخاطر التجاريّة، التي تكون في عقد البيع أو الإيجار العادي، إذ يتعرّض البائع للخطر الناجم عن ركود بضاعته، والتي يتعرّض لها أيضاً محترف عمليات الإيجار العاديّة، والذي قد يتعذَّر عليه الحصول على عميل يستأجر منه. وينحصر دور المؤجِّر في دفع ثمن الأصول المؤجرة، وتحمّل كافة مصاريف الصفقة، ليستردها كلها بعد ذلك، مضافاً إليها هامش ربح على شكل أقساط، يدفعها المستأجر طوال مدّة الإيجار، ويكون المستأجر ملزماً بدفع الأجرة، حتّى لو لم يحقق ربحاً من وراء استخدام هذه الأصول.

**سابعا : الأرباح التي يحققها المستأجر**

حيث إن هذا العقد أقل كلفة اقتصاديّة من الاقتراض لأجل تمويل شراء الأصل الإنتاجي، متى أُخِذ بالحسبان حساب التدفقات النقديّة، المتحققة من خصم

338 ـ د إلياس ناصيف ، ، مرجع سابق ، ص 45 .

339 ـ د زياد ابو حصوه ، عقد التأجير التمويلي ، دار الراي للطباعة والنشر ، بيروت ، 2005 ، ص76-77.

340 ـ د محمد حسن ، الاجاره بين الفقه الاسلامي والتطبيق المعاصر ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، 1997 ، ص400.

الاستهلاكات، والموفورات الضريبيّة.[341] وتعدّ الإعفاءات الضريبيّة من أهم العوامل التي ساعدت في نجاح هذا النظام[342]، فكلما زادت الإعفاءات والحوافز الضريبيّة، انخفضت تكلفة عقد التأجير التمويلي، حيث إنَّ المؤجِّر عندما يحدّد قيمة قسط الأجرة، فإنَّه يأخذ بالحسبان ثمن العين المؤجرة وهامش الربح، ولكنْ متى كان هناك نظام ضريبي، يمنحه الحق في الحصول على إعفاءات وحوافز ضريبيّة، فإنَّ ذلك سينعكس على المستأجر، عن طريق تخفيض قيمة قسط الأجرة، وبما يتناسب مع هذا الخفض الضريبي، وبذلك تصبح القيمة الإجماليّة للشيء المؤجَّر، أقل من تكلفته بالنسبة إلى المستأجر، عمّا لو تمَّ تمويله عن طريق الاقتراض.[343] كما أنَّ الأقساط التي يقوم بتسديدها طوال مدّة العقد، لا تدخل في وعائه الضريبي.[344] لأنَّ هذه الأقساط من قبيل الأجرة، التي تعدُّ نفقة تنزل من الأرباح، إذا ما قورنت بوسائل التمويل التي تقوم على توزيع الأرباح، كالمضاربة.[345] وهذا الأسلوب في الإعفاء الضريبي أخذ به المشرع في معظم الدول، من ذلك على سبيل المثال:

- تستوفى ضريبة الدخل على البيوع العقاريّة، وفق أحكام القانون /41/ لعام 2005 وتعديلاته مرة واحدة، عند انتقال الملكيّة من المالك الأساسي إلى المؤجِّر، أو عند توثيق عقد التأجير التمويلي، إذا كان العقار باسم المؤجِّر عند توقيع العقد، ويعفى تسجيل الملكيّة[346] باسم المستأجر، إذا انتهى العقد بالتملُّك".

---

341- إنَّ الضرائب التي تفرض على شركات التأجير تكون أقل بكثير من الضرائب التي تفرض على الشركات الأخرى.

Barclays Asset ،united kingdom p402 4th Edition2003 London ،Barclays Asset Finance ،Chris Boobyer ،Finance 55

343 -د زياد ابو حصوه ، مرجع سابق ، ص70.

344- د حمدي أحمد ، مرجع سابق ، ص93.

345 -د منذر قحف، سندات الاجارة والاعيان المؤجلرة ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، بحث رقم 28 ، السعودية 200 ص17.

346 -بعض الفقهاء يرى أن هناك تراجعاً في مؤسسات التمويل الإسلاميّة في تطبيق عقد التأجير التمويلي، ويعود ذلك إلى بعض الإشكالات التي من أهمّها مسألة تكرار دفع رسم نقل الملكيّة، مما يؤثّر في مقدار الربح المتوقع، لكن التشريعات الحديثة تلافت ذلك بالإعفاء من رسم نقل الملكيّة. د دنيا شوقي أحمد، الاجارة المنتهية بالتمليك ، بحث منشور في مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، العدد 9 ، مصر ص54-55.

- كذلك نصّت المادّة (21) فقرة (ب) من قانون التأجير التمويلي الأردني على ما يلي: "ب- يعفى المؤجِّر والمستأجر من رسوم تسجيل العقار، عند تسجيله باسم المستأجر تنفيذاً للعقد."

هذه النصوص التي ذكرتها على سبيل المثال، وليس الحصر، فهناك نصوص قانونيّة عدة، منحت إعفاءات ضريبيّة متنوعة، لدعم وتشجيع التعاقد بموجب عقود التأجير المفضية إلى التملُّك. إضافة إلى هذه الإعفاءات الضريبيّة التي نصّ عليها المشرِّع، فإنَّ الفقه الإسلامي أيضاً منح إعفاءات، فمن الناحية الفقهيّة فإن المستأجر غير مالك للعين المؤجَّرة طيلة مدة دفع الأقساط، لذا فأي تقييم للزكاة الواجبة الدفع لن يشمل هذا الأصل المستأجر.[347] كما يحصل على تمويل يغطي الاستثمار بالكامل ومن بين المزايا التي يكفلها هذا النوع من التعاقد للمستأجر، أنَّه يضمن له تمويلاً كاملاً لاستثماراته[348] (100%)[349]، دون أن يتكلف أي نفقات سابقة على حيازة العين المؤجرة[350]، ودون اللجوء إلى الاقتراض التقليدي، وما يتبع بشأنه من إجراءات معقدة، تتطلب كثيراً من الوقت والجهد.[351] وهذا بدوره يُسرّع من عملية الحصول على الأصول الرأسماليّة الإنتاجيّة، والانتفاع بها[352]، كما أنَّ الاستغناء عن عمليات الشراء، يساعد المشروع المستأجر على تجنب إنفاق مبالغ باهظة دفعة واحدة، وبالتالي توجيه هذه السيولة إلى رأس المال العامل.[353] حيث يقوم المؤجِّر بتأمين العين المؤجرة إن لم يكن مالكاً له من قبل، ويسدد كامل ثمنه مع مصاريف الشراء، دون أن يتكلّف المستأجر بسداد أي دفعات مقدمة، كما يفعل المقترض من

---

347 -د كمالي محمد هاشم، تحليل شرعي لبعض مسائل الاجارة التمويلية الاسلامية ، بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الاسلامي ، العدد1، السعودية ،2009 ، ص51.

348منذر قحف، الإجارة المنتهية بالتمليك وصكوك الأعيان المؤجَّرة، المرجع السابق، ص3.

349Eun Ho Park. Lease classification of aircraft leasing - A case study of crossborder leases between Korean Air and its subsidiary, op.cit,p8

350علي أبو الفتح أحمد شتا، المرجع السابق، ص7. مصطفى بن عاتق حنان وصاري زهيرة، المرجع السابق، ص10. فواز صالوم، المرجع السابق، ص223.

351حمدي أحمد، المرجع السابق، ص92 . بسام هلال القلاب، المرجع السابق، ص29.

352بسام أحمد عثمان، المرجع السابق، ص604.

353عبد الستار أبو غدة، الإجارة، الطبعة الأولى، شركة دلة البركة، جدة 1998م0،ص106.

البنوك، والذي تشترط عليه تقديم ضمان عيني. كما أنَّ المصرف لا يمنحه القرض المطلوب بالقيمة الكاملة للضمان المقدَّم.[354] حيث لا يتعدّى التمويل التقليدي في أغلب الأحيان (70%) على الأكثر من قيمة الأصل المطلوب تمويله، مما يضطر المقترض إلى تغطية النسبة المتبقية من أصوله السائلة.[355]

كما لا يؤثّر هذا العقد في القدرة الائتمانيّة للمستأجر، لأنَّ الالتزامات الناشئة عنه تكيّف على أنَّها مصروفات التشغيل، ولا تدخل عند حساب معدلات المديونيّة، وهذا يتيح له الاستفادة من وسائل التمويل التقليديّة الأخرى.[356]

**الخاتمة**

في نهاية الحديث عن عقد التأجير التمويلي يتبين لنا أن عقد التأجير التمويلي ذات طبيعة خاصة تميزه عن غيره من العقود وبأنّه عقد مركَّب، يدخل في تكوينه بعض القواعد المستمدّة من بعض العقود التقليديّة، ليكوّن نظاماً قانونياً متميزاً. وبما أنَّ هذا العقد مركَّب من مجموع عقدين مختلفين، أحدهما يرد على المنافع، والآخر يرد على الأعيان، أرى إمكانيّة تقسيم التعاقد بموجب هذه الصيغة التعاقديّة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى مرحلة التعاقد على المنافع، والمرحلة الثانية مرحلة التعاقد على الأعيان. فيعدُّ عقد التأجير التمويلي عقداً جديداً، وليد التطوّر في عمليات التمويل. وله صيغ متعددة، وهذه الصيغ تختلف عن بعضها بعضاً بالتسمية وبعض الأحكام، لكنها تقوم على أسس واحدة ومشتركة يمكن تلخيصها بما يلي:

- نظام التأجير التمويلي يعدُّ وسيلة من وسائل التمويل.
- المرحلة التي يتمّ دفع الأقساط خلالها هي في جميع الصيغ مدة إيجار.
- يتم اختيار هذه العين من قبل المستأجر وبمعرفته.

---

354 زياد أبو حصوة، المرجع السابق، ص67.

355 د . جعفر الموازني، المرجع السابق، ص18 . د . إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المرجع السابق، ص319 . وراجع كذلك د . سعد بن عبدالله السبر، المرجع السابق، ص11.

356 إبراهيم الدسوقي أبو الليل، مرجع سابق ، ص319 هامش(721/م).

- ملكيّة هذه العين تبقى في يد المؤجِّر خلال مدة دفع الأقساط.
- البدل الذي يدفعه المستأجر خلال مدة الإيجار، يزيد على بدل إيجار المثل.
- الالتزامات التي تقع على عاتق المؤجِّر تكون مخفَّفة، حيث يراعى في العقد قصد المؤجِّر من الدخول فيه، وهو التمويل بقصد الربح، فتخفيف التزامات المؤجِّر يؤدِّي إلى تحقيق الضمان الكافي لقيامه بعمليّة التمويل.
- لا يوجد إلزام للمستأجر في جميع الصيغ بتملُّك العين المؤجَّرة.

**أهم النتائج التي توصلت إليها:**

1) إنَّ عقد التأجير التمويلي هو عقد ذو طبيعة خاصة، نشأ لسد حاجات اقتصاديّة، وهو عبارة عن نظام قانوني مركَّب، يتكون من قواعد مستمدَّة من بعض العقود التقليديّة، ليكوّن نظاماً قانونياً متميزاً عن غيره من الأنظمة القانونيّة المعروفة. لذا يمكن القول: إنَّ له طبيعة قانونية خاصة يمكن ضمّها للمجموعة القانونيّة، وهذه الطبيعة يمكن إدراكها من التسمية التي أطلقت على هذا العقد في هذا البحث، بأنَّه عقد إيجار مفضٍ إلى التملُّك.

2) يجوز أن يقع عقد التأجير التمويلي على سلع غير مملوكة للمؤجِّر ملك رقبة، لكنَّه يملك منافعها، لذا يجوز له التصرّف بهذه المنافع وتأجيرها للغير، وما دامت مدة دفع الأقساط هي مدة إيجار، ويليها مرحلة ثانية هي مرحلة نقل الملكيّة إلى المستأجر، لذا فإنَّ على المؤجِّر أن يسعى لملك الرقبة خلال مدة دفع الأقساط، ويجب أن يكون نقل الملكية مضموناً، لكي لا يخل بالتزامه بنقل الملكية للمستأجر، على أن يكون مالكاً لها قبل الدخول بالمرحلة الثانية، وهي مرحلة نقل الملكيّة إلى المستأجر.

3) هناك فرقٌ بين اجتماع بيعتين في بيعة، المنهي عنه في الفقه الإسلامي، وبين اجتماع عقدين في عقد، حيث يختلف مفهوم البيعتين في بيعة، كما حدّده الفقهاء

عن مفهوم اجتماع عقدين في عقد، الوارد في عقد التأجير التمويلي، فيقصد ببيعتين في بيعة إحدى العقود التالية التي ذكرها فقهاء الشرع الإسلامي:

- أن يذكر الطرفان ثمنين لسلعة، دون الجزم بأحدهما.
- بيع العينة.
- أن يبيع الرجل سلعة لآخر، على أن يبيعه الآخر سلعة أخرى.
- بيع المؤجّل على المدين بزيادة إلى أجل آخر.

4) الفوائد التي يحققها العقد للمستأجر تحفّزه للحصول على التمويل، وفق نموذج التأجير التمويلي، كما تدفعه إلى التغاضي عن مسالة تنصل المؤجِّر من بعض الالتزامات، التي يفترض أن تكون على المؤجِّر في عقود الإيجار عامة.

**التوصيات:**

من خلال هذه الدراسة نستخلص مجموعة من التوصيات، أهمّها:

1- التمويل بطريق الإيجار الذي تعتمده المؤسسات التجاريّة والإسلاميّة، يختلف من الناحية القانونيّة عن الإيجار العادي، لذا لا بدَّ من دعم المؤسسات الماليّة التجاريّة، والإسلاميّة، بقوانين منظّمة لعملها وعقودها الموافقة للشريعة والقانون معاً.

2- نتمنى من المشرع الإماراتي ضرورة إصدار قانون يتضمّن تنظيم كافة صيغ التأجير التمويلي، دون اقتصاره على إحدى هذه الصيغ وترك أخرى، والاستعانة بقواعد الفقه الإسلامي، دون الاكتفاء بالإحالة إلى أحكام الفقه الإسلامي، كما فعلت العديد من التشريعات العربية .

3- إن هذا العقد هو الوسيلة الرائدة، والطريقة المثلى الوحيدة، في نجاح التمويل والاستثمار، لأنَّ هذا النظام كغيره من الأنظمة، فيه ما يحسب له، وما يؤخذ عليه.

**والحمد لله رب العالمين**

## قائمة المراجع

**المراجع العربية :**


- د إبراهيم الدسوقي أبو الليل، البيع بالتقسيط والبيوع الائتمانيّة الأخرى، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ،1984.
- د أنور سلطان ، مصادر الالتزام في القانون المدني الأردني مقارنة بالفقه الإسلامي ، منشورات الجامعة الأردنيّة، عمان 1987
- د السيد عبد المنعم حافظ السيد ، عقد التأجير التمويلي ، دراسة تحليلة مقارنه في القانون الدولي الخاص ، دار الفكر الجامعي الاسكندرية ، 2010 .
- د محمد عايد الشوابكة ، عقد التأجير التمويلي دراسة مقارنة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011.
- د حسام الدين الصغير ، الإيجار التمويلي، دار النهضة العربيّة،، القاهرة 1994 .
- د إلياس ناصيف، عقد اللزنغ او عقد الايجار التمويلي في القانون المقارن ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2008.
- د محمد عبد الرزاق الطبطباني ، مميزات عقود الإجارة على عقود البيع للمؤسسات الماليّة الإسلاميّة والعملاء "دراسة فقهيّة تطبيقيّة، مطبوعات جامعة الكويت ، 2007.
- د نادر عبد العزيز شافي، عقد الليزنغ في ضوء الاجتهادات القضائية ، الموسسة الحديثة للكتاب ، 2004
- د محمود فهمي ، التأجير التمويلي، دار النهضة العربيّة ، القاهرة ، 1997.
- د صخر الخصاونة، عقد التأجير التمويلي دراسة مقارنه في القانون الاردني مع الاسارة الى احكام الفقه الاسلامي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،2005.
- د علاء الدين الخصاونة، التكييف القانوني لعقد الايجار التمويلي ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002.
- محمد حسن ، الاجاره بين الفقه الاسلامي والتطبيق المعاصر ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، 1997 .
- د علي السيد قاسم، الجوانب القانونية للايجار التمويلي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1990
- د بسام هلال القلاب، التأجير التمويلي ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.
- محمد عثمان شبير ، المعاملات الماليّة المصرفيّة في الفقه الإسلامي ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان .
- د محمد حسين منصور ، شرط الاحتفاظ بالملكيّة في بيع المنقول المادي ، منشأة المعارف ، الإسكندريّة ، دون سنة نشر .
- د رفيق المصري ، بيع التقسيط "تحليل فقهي واقتصادي، دار القلم ، دمشق ، 1997 .
- د سعد الشثري، عقد الإجارة المنتهية بالتمليك، مكتبة كنوز اشبيليا، الرياض ، 2004 .
- د وهبة الزحيلي، المعاملات الماليّة المعاصرة، دار الفكر، دمشق ، دون سنة نشر .
- د حمدي أحمد، البيع الايجاري ، دار الكتب القانونية ، مصر 2007 .


**الابحاث العلمية :**


- د سامي منصورخصائص عقد اللزنغ في القانون اللبناني ، مجلة نقابة المحامين ، العدد الثاني السنة الثالثة والاربعون ، بيرون 2009
- د منذر قحف، سندات الاجارة والاعيان المؤجلرة ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، بحث رقم 28 ، السعودية 2000.
- د كمالي محمد هاشم، تحليل شرعي لبعض مسائل الاجارة التمويلية الاسلامية ، بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الاسلامي ، العدد1، السعودية ،2009 .

- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، الإيجار المنتهي بالتمليك في القانون الوضعي والفقه الإسلامي ، بحث مقدم في المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الاسلامية في 2055/7/15 ، المجلد 3 ، جامعة الامارات العربية المتحدة .

**المجلات العلمية :**

- مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، الصادرة عن مجمع الفقه الإسلامي في دورة المؤتمر الخامس المنعقد بالكويت خلال مدة 10-1988/12/15، العدد الخامس.
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الصادرة عن مجمع الفقه الإسلامي في دورة المؤتمر الثاني عشر، العدد12، 2000.
- مجلة المحامين، العددان 3-4 السنة 2008/73.

**القوانين :**

- القانون المصري رقم /95/ لسنة 1995 الخاص بالتأجير التمويلي .
- القانون المدني المصري رقم /131/ لعام 1948.
- القانون الأردني رقم /45/ لعام 2008 الخاص بالتأجير التمويلي .

**المراجع الاجنبية :**

- Charles, Moyar, James,R.McGuigen,andWilliam.J.Kretlon, Contemporary Financial Management, 1st edition, New York, West Publishing Company, 1981.

- Chris Boobyer, Barclays Asset Finance, Chris Boobyer, Barclays Asset Finance, united kingdom, London, Publisher: Euromoney Books, 4th Edition, 2003.

- Matthew Fletcher, Rachel Freeman, Murat Sultanov, and UmedjanUmarov.Leasing in Development Guidelines for Emerging Economies,2003.

- Eun Ho Park. Lease classification of aircraft leasing - A case study of crossborder leases between Korean Air and its subsidiary .

# حديث: "لا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ العَصْرَ إلا في بَنِي قُرَيْظَةَ.."

# تخريجه، ودراسة ألفاظه، وأهم فوائده

**د. عبد السميع محمد الأنيس**

أستاذ الحديث النبوي وعلومه المشارك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**مقدمة**

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنَّ أصحَّ الكتب المصنَّفة في الحديث النبوي الشريف الجامع الصحيح للإمام البخاري والمسند الصحيح للإمام مسلم، وإنَّ أعلاها مرتبة ما اتفقا عليه.

وفي الصحيحين عدد غير قليل من الأحاديث التي تروى بسند واحد عن شيخ واحد، والأصل فيها أن تتفقا في الألفاظ، ولكن لفت نظري أنَّ فروقا مهمة وقعت في متون عدد منها.

ومن هذه الأحاديث: حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النَّبِيُّ ﷺ لَنَا لَمَّا رَجَعَ مِنَ الْأَحْزَابِ: **لا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ العَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ**. وهو من الأحاديث الصحيحة المشهورة في مصنفات الحديث النبوي الشريف، وفي كتب المغازي والسير.

لكن الدارس لهذا الحديث يجد اختلافا في بعض ألفاظه، وأهم اختلاف وقع فيه الرواة هو: الصلاة التي أمر بها النبي ﷺ، هل هي **الظهر** أم **العصر**؟ فالبخاري في كتابه الجامع الصحيح، قال: **العصر**. ومسلم في كتابه المسند الصحيح، قال: **الظهر**. ومخرج الحديث واحد؛ فهو مروي عند الشيخين بإسناد واحد من مبدئه إلى منتهاه. مما يستدعي دراسته، والوقوف على أسبابه.

وقد أردت من هذ البحث الرد على من اتخذ الخلاف في بعض ألفاظ هذا الحديث ذريعة للطعن في الصحيحين، وهو لم يستوعب مناهج المحدثين، وطرائقهم في التخريج، والاختيار، والترجيح!.

كما أردت لفت أنظار المختصين إلى أهمية مثل هذه البحوث في معرفة اختلاف الألفاظ، والوصول إلى الراجح فيها، وعدم الاقتصار في التخريج على العزو

المجرد من بيان الفروق المهمة منها، وهو أمر غاب عن عدد من أعمال المشتغلين بهذا الفن في هذا العصر.

وقد اضطرني التحقيق في هذه اللفظة إلى تخريج الحديث من المصادر الأصلية من كتب الحديث النبوي المطبوعة، وبعض المخطوطات، كما أني رجعت إلى بعض المصادر الفرعية التي خدمت تلك المصادر، كالمجامع والمختصرات؛ لأنها تعدُّ فروعاً مهمة لتلك المصادر تنفع في الترجيح، وتوصل إلى نتائج مطمئنة.

واتبعت في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي ثم المنهج التحليلي.

**وقد جاء البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة كالآتي:**

**المبحث الأول: روايات الحديث، وتخريجها، والحكم عليها، وفيه أربعة مطالب:**

المطلب الأول: رواية ابن عمر رضي الله عنهما، وتخريجها.

المطلب الثاني: الأبواب التي أخرج فيها البخاري هذا الحديث في صحيحه.

المطلب الثالث: حديث كعب بن مالك الأنصاري، وتخريجه، والحكم عليه.

المطلب الرابع: حديث عائشة رضي الله عنها، تخريجه، والحكم عليه.

**المبحث الثاني: دراسة ألفاظه، وأهم فوائده، وفيه ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: اختلاف الرواة في لفظي الظهر والعصر مع بيان الراجح.

المطلب الثاني: ألفاظ الحديث الأخرى.

المطلب الثالث: أهم فوائده.

## المبحث الأول

## روايات الحديث، وتخريجها، والحكم عليها

### المطلب الأول: رواية ابن عمر رضي الله عنهما، وتخريجها

**أولا: نصوص رواية ابن عمر رضي الله عنهما:** عن ابن عُمَرَ رضي الله عنهما قال: قال النَّبِيُّ ﷺ لَنَا لَمَّا رَجَعَ مِنَ الْأَحْزَابِ: **لا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ العَصْرَ إلا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ**. فَأَدْرَكَ بَعْضَهُمُ العَصْرُ فِي الطَّرِيقِ، فَقال بَعْضُهُمْ: لا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا، وَقال بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي، لَمْ يُرَدْ[357] مِنَّا ذَلِكَ، فَذُكِرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يُعَنِّفْ وَاحِدًا مِنْهُمْ. هذا لفظ البخاري عن **عبد الله بن محمد بن أسماء**.

ولفظ مسلم عن **عبد الله بن محمد بن أسماء أيضا**: نَادَى فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ انْصَرَفَ عَنِ الأَحْزَابِ: **أَنْ لا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ الظُّهْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ**. فَتَخَوَّفَ نَاسٌ فَوْتَ الْوَقْتِ، فَصَلَّوْا دُونَ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَقال آخَرُونَ: لا نُصَلِّي إِلَّا حَيْثُ أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَإِنْ فَاتَنَا الْوَقْتُ. قال: فَمَا عَنَّفَ وَاحِدًا مِنَ الْفَرِيقَيْنِ.

**ثانياً: تخريجها:** هذا الحديث أخرجه **البخاري** في "صحيحه"[358]، و**مسلم** في "صحيحه"[359]، و**أبو يعلى** في "معجم شيوخه"[360]، ومن طريقه رواه ابن حبان في "صحيحه"[361]، والبيهقي في"الدلائل"[362]، والخطيب في "الفقيه والمتفقه"[363]:

---

[357] قال القسطلاني في إرشاد الساري (2/ 201): "ببناء يرد للمفعول، كما ضبطه العيني والبرماوي، والبناء للفاعل كما ضبطه في المصابيح، والخفضة مكشوطة في الفرع، فعريت الراء فيه عن الضبط، ولم يضبطها في اليونينية". لكن في مصابيح الجامع (2/ 474) بناء الفعل المجزوم للفاعل، وللمفعول.

[358] أبواب صلاة الخوف، بابٌ، (15/2) رقم (946)، وفي كتاب المغازي، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب، (112/5) رقم (4119)

[359] كتاب الجهاد والسير، باب من لزمه أمر فدخل عليه أمر آخر، (162/5) رقم (1770) وفي نسخة المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج، جاء عنوان هذا الباب: باب المبادرة بالغزو، وتقديم أهم الأمرين المتعارضين.

[360] (209)

[361] كما في الإحسان، كتاب السير، ذكر الإباحة للإمام أن يحث الناس على الخروج إلى الغزو في وقت بعينه، (19/11) رقم (4719)

[362] أبواب جماع الغزوات، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة (4/6-7)

وأخرجه أبو عوانة في "مسنده"[364]، فقال: «**حدثنا أبو المثنى معاذ بن المثنى العنبري وأبو الأحوص صاحبنا**: ثم قال: «قال أحدهما: "العصر" بدل "الظهر"»، يعني أن أحد شيخيه ذكر **العصر**، والآخر ذكر **الظهر**. وأخرجه البيهقي في "سننه"[365] من طريق **إبراهيم بن هاشم البغوي**:

**ستتهم:** (البخاري، ومسلم، وأبو يعلى، ومعاذ بن المثنى العنبري، وأبو الأحوص، وإبراهيم بن هاشم البغوي) عن **عبد الله بن محمد بن أسماء**:

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات"[366]، وابن حبان في "صحيحه"[367]، والبيهقي في "دلائل النبوة"[368] من طريق **أبي غَسّان مالك بن إسماعيل النَّهدي**[369]:

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في "المستخرج" من طريق **أبي حفص السُّلمي**[370]، **ثلاثتهم**: (**عبد الله بن محمد بن أسماء، ومالك بن إسماعيل النَّهدي، وأبو حفص السُّلمي**)**عن جويرية بن أسماء، عن نافع، به.**

---

[363] باب القول في الاحتجاج لصحيح القياس ولزوم العمل به (480/1).

[364] كتاب الجهاد، بيان الإباحة للإمام إذ أنزل الإمام على حكمه أن يرد فيهم الحكم إلى غيره (264/4) (6722)

[365] كتاب آداب القاضي، باب اجتهاد الحاكم فيما يسوغ فيه الاجتهاد وهو من أهل الاجتهاد (119/10) (20869) ثم قال: "رواه البخاري ومسلم في الصحيح، عن عبد الله بن محمد بن أسماء".

[366] (76/2)

[367] كما في الإحسان، كتاب الصلاة، ذكر خبر ثامن ينفي الريب عن الخلد بأن تارك الصلاة متعمدا من غير نسيان ولا نوم ولا وجود عذر حتى يخرج وقتها لا يكون كافرا كفرا يؤدي حكمه إلى حكم غير المسلمين، (320/4) رقم (1462)

[368] (6/4)

[369] ومالك هذا متفق على توثيقه، قال أبو حاتم كما في الجرح التعديل (206/8): "كان أبو غسان يملي علينا من أصله، وكان لا يملي حديثا حتى يقرأه، ولم أر بالكوفة أتقن من أبي غسان لا أبو نعيم ولا غيره، وأبو غسان أتقن من إسحاق بن منصور السلولي، وهو متقن ثقة، وكان له فضل وصلاح وعبادة وصحة حديث واستقامة". وقال أبو داود: "كان صحيح الكتاب، جيد الأخذ". وانظر ترجمته في تهذيب الكمال (90/27)

[370] كما في "فتح الباري" لابن حجر (408/7) ولم أجده في النسخة المطبوعة من مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم. كما أني لم أجده في قطعة خطية من المستخرج، محفوظة في الظاهرية، تفضل بإرسالها الأخ الكريم عبد الرحيم يوسفان من دمشق جزاه الله خيرا.
وأبو حفص السلمي، هو عُمَر بن عامر البصري القاضي، مختلف فيه، وثقه أبو زرعة الرازي،

**المطلب الثاني: الأبواب التي أخرج فيها البخاري هذا الحديث في صحيحه**

أخرج الإمام البخاري رحمه الله هذا الحديث النبوي في ثلاثة مواضع:

**الأول:** أخرجه معلقا من غير إسناد في أبواب صلاة الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء. **الثاني:** أخرجه متصلاً في باب خال من الترجمة.

**الثالث:** أخرجه متصلاً في كتاب المغازي، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب.

أما الباب الأول والثالث فلا إشكال فيهما، وأما الباب الثاني فهو مثبت في ثلاثة روايات من الصحيح، وهي: رواية الأصيلي (ت: 392) ورواية أبي الوقت عبد الأول السجزي (ت:553) التي يرويها عن الداوودي (ت: 467) ورواية ابن عساكر (ت:571) ولم يثبت في رواية أبي ذر الهروي (ت: 434) وهو ثابت في الطبعة الأميرية المطبوعة ببولاق بالاعتماد على فروع النسخة اليونينية، وهي أصح طبعات الصحيح. بينما وضع هذا الباب في الحاشية، في الطبعة الهندية، التي حققها الشيخ أحمد السهارنفوري (ت: 1297).

---

وابن معين، والعجلي في ثقاته، وذكَره ابن شاهين في "الثقات" (الترجمة: 721)، وابن حبان في "الثقات"( 180/7) وقال: "توفي سنة خمس وثلاثين ومائة". وقال العقيلي: حدثنا عبدالله بن أحمد، قال: سمعت أبي يقول: عُمَر بن عامر ثقة ثبت في الحديث إلا أنه كان مرجئا (تهذيب التهذيب: 467/7). وقال ابن عدي في الكامل (54/6): "وهو عندي لا بأس به".

وكان يحيى القطان لا يرضاه؛ لأنه روى أحاديث أنكرها، وضعَّفه أبو داود، والنسائي، وقال ابن المديني: شيخ صالح كان على قضاء البصرة". وقال الذهبي: "وضعفه يحيى بن معين وقواه مرة" وتضعيفه جاء في رواية ابن الدورقي، لكن قال ابن حجر: "وينبغي أن يحرر ما حكاه المؤلف -يعني: المزي- عن ابن الدورقي عن ابن معين، فإنني أظن أنه في رجل آخر غير صاحب الترجمة يدل عليه كونه نسبه بجليا كوفيا وصاحب الترجمة سلمي بصري". وهذا الكوفي هو الضعيف.

**والحاصل**: أن من ضعَّفه فسَّر، ومن ذلك ما قاله أحمد من أنه كان مرجئاً، وأنه روى مناكير، وأن القطان كان لا يرضاه بسبب أحاديث استنكرها عليه، لكن قد وثقه عدد كما ذكرنا، وذكره الذهبي في كتابه: من تكلم فيه وهو موثق (ص: 144) وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق له أوهام". وللتوسع في ترجمته ينظر: الجرح والتعديل: ( 127/6)، وميزان الاعتدال(251/5) وتهذيب الكمال (21/ 403) وفروعه.

وقد شغل هذا الموضوع شراح الصحيح، والمؤلفين في أبوابه وتراجمه، ولا بأس من استعراضه لبيان اهتمام العلماء بهذا الباب من الجامع الصحيح.

أما الموضع الثالث: فقد أخرجه في كتاب المغازي، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب. ولا إشكال فيه. وأما الموضعان: الأول والثاني، فقد حصل حولهما بحث فقهي مهم، وبداية لا بدَّ من عرض المسألة فقهياً ليتم لنا فهم النقاش الذي دار حولها عند الشراح:

أخرج البخاري حديث ابن عمر معلقا من غير إسناد في أبواب صلاة الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء.

وقد اتفق الفقهاء على جواز صلاة المطلوب راكبًا، لكنهم اختلفوا في الطالب، فمنعه أبو حنيفة، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وقال مالك وجماعة من أصحابه: هما سواء، كل واحد منهما يصلي على دابته[371]، والبخاري يرى جوازه مطلقا كما هو ظاهر من ترجمة الباب.

قلت: أما استدلال البخاري بحديث ابن عمر على صحة صلاة المطلوب بالإيماء فهذا محل اتفاق، قال العيني: "مطابقته للترجمة من حيث أنه يدل على أن المطلوب إذا صلى في الوقت بالإيماء جاز كما أن الذين صلوا في بني قريظة مع ترك الوقت جاز لهم ذلك، ولهذا لم يعنفهم النبي ﷺ فعلى هذا فالجواز في المطلوب أقوى، فإن قلت: فيه ترك الركوع والسجود وهما فرضان! قلت: كذلك في صلاتهم في بني قريظة ترك الوقت، والوقت فرض. ولما ذكر البخاري احتجاج الوليد بحديث قصة بني قريظة ذكره مسندا عقيبه ليعلم صحة الحديث عنده، وصحة الاستدلال به فافهم"[372].

---

[371] انظر الأم للشافعي (473/2) ونصه: "وإن كان المسلمون هم الطالبين لم يكن لهم أن يصلوا ركبانا، ولا مشاة يومئون إيماء إلا في حال واحدة أن يقل الطالبون عن المطلوبين وينقطع الطالبون عن أصحابهم فيخافون عودة المطلوبين..". والإشراف على مذاهب العلماء، لابن المنذر (226/2) وبدائع الصنائع للكاساني (245/1) وشرح صحيح البخارى لابن بطال (543/2) والمسالك لابن العربي (278/3) وعمدة القاري (263/6) وإرشاد الساري للقسطلاني (200/2)

[372] عمدة القاري (262/6-263)

وأما استدلاله بحديث ابن عمر على جواز صلاة الطالب بالإيماء، فهو محل نظر عند الشراح، قال ابن بطال: "وأما استدلال الوليد بقصة بني قريظة على صلاة الطالب راكباً، فلو وجد في بعض طرق الحديث أنَّ الذين صلوا فى الطريق صلوا ركباناً لكان بيِّنا فى الاستدلال، ولم يحتج إلى غيره، ولما لم يوجد ذلك احتمل أن يكون لما أمرهم النبي ﷺ بتأخير العصر إلى بنى قريظة، وقد علم بالوحي أنهم لا يأتونها إلا بعد مغيب الشمس، ووقت العصر فرض، فاستدل أنه كما ساغ للذين صلوا ببني قريظة ترك الوقت وهو فرض ولم يعنفهم النبى عليه السلام، فكذلك سوَّغ للطالب أن يصلي في الوقت راكباً بالإيماء، ويكون تركه للركوع والسجود المفترض كترك الذين صلوا ببني قريظة الوقت الذي هو فرض، وكان ذلك قبل نزول صلاة الخوف، قاله المهلب"[373].

وواضح أنَّ استدلال البخاري في غاية الدقة، ولهذا قال العيني: "مطابقته للترجمة من حيث إن شرحبيل ومن معه كانوا ركبانا، والإجماع على أن المطلوب لا يصلي إلا راكباً، فكانوا مطلوبين راكبين، ولو كانوا طالبين أيضا فالمطابقة حاصلة"[374]. وقد تقدم بيانها في كلام العيني، وابن بطال.

وتظهر دقة البخاري أكثر عندما أخرجه مسندا - كما في الروايات المعتمدة من صحيحه- تحت باب جديد، ولكن أخلاه من الترجمة، وكأنه يشير إلى أنَّ هذا الباب كالفصل من الباب السابق. وهذا التصرف من عادات البخاري في صحيحه كما ذكر عدد من شراح كتابه[375].

**المطلب الثالث: حديث كعب بن مالك الأنصاري، وتخريجه، والحكم عليه**

**أولاً:** عن كعبِ بن مالكٍ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ لَمَّا رَجَعَ مِنْ طَلَبِ الأحْزَابِ نَزَعَ لأمَتَهُ واغْتَسَلَ وَاسْتَجْمَرَ، زَادَ دُحَيْمٌ فِي حَدِيثِهِ: قال رَسُولُ اللهِ ﷺ: **فَتَبَدَّا لِي جِبْرِيلُ**

[373] شرح صحيح البخارى (544/2)
[374] عمدة القاري (262/6)
[375] انظرعمدة القاري (177/12) ونصه: "قد ذكرنا غير مرة أن لفظة باب، إذا ذكرت مجردة عن الترجمة تكون بمعنى الفصل من الباب السابق". وإرشاد الساري (435/1)

**عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقال: عَذِيرَكَ مِنْ مُحَارِبٍ، أَلا أَرَاكَ قَدْ وَضَعْتَ اللَّأْمَةَ وَمَا وَضَعْنَاهَا بَعْدُ!** فَوَثَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَزِعًا، **فَعَزَمَ عَلَى النَّاسِ أَلَّا يُصَلُّوا الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ**، فَلَبِسَ السِّلَاحَ، وَخَرَجُوا فَلَمْ يَأْتُوا بَنِي قُرَيْظَةَ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، فَاخْتَصَمَ النَّاسُ فِي غَزْوَتِهَا فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ، فَقال بَعْضُهُمْ: قَدْ عُزِمَ عَلَيْنَا أَنْ لا نُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى نَأْتِيَ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَإِنَّمَا نَحْنُ فِي عَزْمَةٍ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَلَيْسَ عَلَيْنَا إِثْمٌ، فَصَلَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ الْعَصْرَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، وَطَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ تُصَلِّ حَتَّى أَتَوْا بَنِي قُرَيْظَةَ بَعْدَمَا غَابَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّوْهَا إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، فَلَمْ يُعَنِّفْ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَاحِدَةً مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ.

**ثانيا: تخريجه:** أخرجه الطبراني متصلا، فقد قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ دُحَيْمٍ الدِّمَشْقِيُّ، ثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ - قالا: ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، ثَنَا مَرْزُوقُ بْنُ أَبِي الْهُذَيْلِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ عَمِّهِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ كَعْبٍ. عن كعب بن مالك[376].

وأخرجه البيهقي إلى عبيدالله بن كعب، فقد قال: أخبرنا أبو عبد الله الْحَافِظُ، وأَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ: مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا، مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ خُلَيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ عَمَّهُ: عبيداللهِ بنَ كَعْبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ .."[377].

**ثالثا: الحكم عليه:**

---

[376] أخرجه الطبراني في الكبير (79/19) برقم: (160) ومن طريق مرزوق ابن أبي الهذيل أخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة مختصرا (247/1) متصلا إلى كعب بن مالك.
وأخرجه ابن عدي في الكامل (201/8) مرسلا، وقال: "ولمرزوق غير ما ذكرت من الحديث، ولا أعلم يروي عنه غير الوليد بن مسلم، وأحاديثه يحمل بعضها بعضا ويكتب حديثه".
لكن أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (2455/5) وقال: "هكذا رواه ابن نجدة، والصواب: كعب بن مالك، ورواه عمرو بن عثمان، عن الوليد فقال: عن عمه عبيد الله قال: لما رجع النبي ﷺ، ولم يقل: عن أبيه".
ومعنى عذيرك من فلان: "أي:هات من يعذرك فيه". النهاية لابن الأثير، مادة: عذر. والمراد: من يعذرك كمحارب إذا وضعت السلاح.
[377] دلائل النبوة (7/4)

قال الهيثمي: "رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير ابن أبي الهذيل وهو ثقة"[378].

وقال ابن حجر: "وكذلك أخرجه الطبراني والبيهقي في "الدلائل" بإسناد صحيح إلى الزهري، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن عمه عبيد الله بن كعب.

وأخرجه الطبراني من هذا الوجه موصولاً بذكر كعب بن مالك فيه، وللبيهقي من طريق القاسم بن محمد، عن عائشة- رضي الله عنها- نحوه مطولاً.."[379].

ويعضد ذلك ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه مطولا، بنحوه. ومن طريقه أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في دلائل النبوة، عن معمر عن الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلا[380]. ومراسيله أصح المراسيل، والرواية صالحة للاحتجاج بها مع المتابعة.

وما أخرجه ابن إسحاق، وفيه: "وتلاحق به الناس، فأتى رجال منهم من بعد العشاء الآخرة، ولم يصلوا العصر، لقول رسول الله ﷺ: **لا يصلين أحد العصر إلا ببني قريظة**، فشغلهم ما لم يكن منه بد في حربهم، وأبوا أن يصلوا، لقول رسول الله ﷺ: حتى تأتوا بني قريظة. فصلوا العصر بها، بعد العشاء الآخرة، فما عابهم الله بذلك في كتابه، ولا عنفهم به رسول الله ﷺ[381].

---

[378] مجمع الزوائد (130/6)

[379] حديث عائشة رضي الله عنها عند البيهقي في دلائل النبوة (8/4) وانظر فتح الباري (473/7) وأقره الشامي في سبل الهدى والرشاد (19/5)

[380] مصنف عبد الرزاق الصنعاني (368/5) برقم: (9737) وأخرجه من طريقه أبو نعيم الأصبهاني في دلائل النبوة (ص: 505) وقد جاء في جامع الملك عبدالله بن عبد العزيز للسنة النبوية المطهرة من حديث **عبد الله بن أبي نجيح!!** وسبب هذا الوهم: أنه جاء في بداية الحديث: قال مَعْمَرٌ: فَأَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ أَنَّهُمَا قَالَا لَهُ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ كَانَ أَفْلَانَ حِينَ جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ نُعْطِيهِمْ ذَلِكَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«فَنِعْمَ إِذًا»**. ولم ينتبهوا إلى تحويل الإسناد بعد ذلك.

[381] السيرة النبوية لابن هشام (2/ 235)

وقال: حدثني بهذا الحديث أبي إسحاق بن يسار، عن معبد بن كعب بن مالك الأنصاري. وقد أخرجه الطبري في تاريخ الرسل والملوك من طريقه[382].

وهذا الحديث أخرجه البيهقي في دلائل النبوة من طريق موسى بن عقبة عن الزهري، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَدِّي، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ح، وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ الْفَضْلِ الْقَطَّانُ، وَاللَّفْظُ لَهُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَتَّابٍ الْعَبْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَمِّهِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ[383].

**دراسة إسناده: السند الأول: وفيه** أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ هو: الحاكم، صاحب المستدرك، قال الخطيب البغدادي: "وكان ثقة، ولد سنة 321"[384].

وإسماعيل بن محمد النيسابوري، من شيوخ الحاكم، وقال عنه: "ارتبت في لقيه بعض الشيوخ، وقال أيضًا: كنت أستخير الله في إخراجه في "الصحيح" فوقعت الخيرة على ذلك[385]. وقال الذهبي: العابد الثقة، روى عن جده ورحل وجمع وأخرج لنفسه، مات سنة 347[386].

وجده هو: الفضل بن محمد بن المسيب البيهقي، قال السِّجْزي: سألتُه –أي الحاكم- عن الفضل، فقال: "ثقة مأمون، لم يطعن في حديثه بحجة"[387]، توفي سنة 282[388].

---

[382] (581/2)
[383] دلائل النبوة (11/4)
[384] تاريخ بغداد (509/3).
[385] ينظر: الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم (371/1).
[386] ميزان الاعتدال (247/1- 248).
[387] انظر: الجرح والتعديل (69/7)، وتذكرة الحفاظ (226/2)، وميزان الاعتدال (358/3).

وإبراهيم بن المنذر الأسدي، وثقه يحيى بن معين، وقال الخطيب: "كان ثقة"[389]، وقال أبو حاتم والذهبي: "صدوق"، وتوفي 236[390].

ومحمد بن فليح بن سليمان الأسلمي المدني، قال أبو حاتم: "ليس به بأس، وليس بذاك القوي"، وقال ابن معين: "ليس بثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: "صدوق يهم، من التاسعة" توفي 197[391].

وموسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي مولى آل الزبير، ثقة فقيه، إمام في المغازي، توفي سنة 141[392].

**السند الثاني:**

**وفيه:** محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل الأزرق، روى عنه البيهقي والخطيب، وقال: كان ثقة، ووثقه البيهقي، وقال الذهبي: "مجمع على ثقته"[393].

ومحمد بن عبد الله بن أحمد بن عَتَّاب العبدي، أبو بكر، قال عنه الخطيب والذهبي: وكان ثقة. مات سنة 344[394].

والقاسم بن عبد الله بن المغيرة، قال عنه الدارقطني: ثقة مأمون، وقال الحاكم: كان ثقة[395].

---

[388] انظر: الجرح والتعديل (69/7)، وتذكرة الحفاظ (226/2)، وميزان الاعتدال (358/3).
[389] تاريخ بغداد (122/7).
[390] ينظر: الجرح والتعديل (139/2)، والكاشف (225/1)، والتقريب رقم (253) .
[391] ينظر: الجرح والتعديل (59/8)، والثقات لابن حبان (441/7)، وتهذيب الكمال (29/26)، والتقريب، (6228) .
[392] ينظر: الجرح والتعديل (154/8)، وتهذيب التهذيب (360/10)، والتقريب، رقم (6992) .
[393] تاريخ بغداد، (249/2-250)، والسير، (331/17-332)، وتاريخ الإسلام (262/9). وينظر: السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي (561).
[394] تاريخ بغداد، (453/5-452)، وتاريخ الإسلام للذهبي (807/7).
[395] تاريخ بغداد، (434/12-433).

وإسماعيل بن عبد الله هو: ابن أويس المدني الأصبحي، قال يحيى بن معين وأحمد: "لا بأس به". وقال أبو حاتم: "محلّه الصدق وكان مغفّلًا"، وضعّفه النسائي"[396].

وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، وثّقه يحيى بن معين، وقال الدارقطني: "ما علمت إلا خيرًا، أحاديثه صحاح نقيّة"، وقال ابن حجر: "ثقة، تكلم فيه بلا حجة"[397].

**المطلب الثالث: حديث عائشة رضي الله عنها، تخريجه، والحكم عليه**

**أولا:** عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا فَسَلَّمَ عَلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَنَحْنُ فِي الْبَيْتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَزِعًا فَقُمْتُ فِي أَثَرِهِ، فَإِذَا دِحْيَةُ الْكَلْبِيُّ، فَقَالَ: **«هَذَا جِبْرِيلُ يَأْمُرُنِي أَنْ أَذْهَبَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ»**، فَقَالَ: «قَدْ وَضَعْتُمُ السِّلَاحَ لَكِنَّا لَمْ نَضَعْ قَدْ طَلَبْنَا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى بَلَغْنَا حَمْرَاء الأسَد»، وَذَلِكَ حِينَ رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْخَنْدَقِ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَزِعًا، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: **«عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ أَنْ لا تُصَلُّوا صَلَاةَ الْعَصْرِ حَتَّى تَأْتُوا بَنِي قُرَيْظَةَ»** فَغَرَبَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَأْتُوهُمْ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُرِدْ أَنْ يَدَعُوا الصَّلَاةَ فَصَلُّوا، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِنَّا لَفِي عَزِيمَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَا عَلَيْنَا مِنْ إِثْمٍ، فَصَلَّتْ طَائِفَةٌ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، وَتَرَكَتْ طَائِفَةٌ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا وَلَمْ يَعِبِ النَّبِيُّ ﷺ أَحَدًا مِنَ الْفَرِيقَيْنِ..".

**ثانيا: تخريجه والحكم عليه:** هذا الحديث أخرجه الحاكم، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين. فإنهما قد احتجا بعبد الله بن عمر العمري في الشواهد، ولم يخرجاه»[398]. وأقره الذهبي. ومن طريقه أخرجه البيهقي في دلائل النبوة[399]. وقال ابن كثير: "ولهذا الحديث طرق جيدة عن عائشة وغيرها"[400].

---

[396] ينظر: تهذيب الكمال (128/3).

[397] التقريب، (105). وينظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري (171/3) والجرح والتعديل (152/2)، وسؤالات الحاكم للدارقطني (183)، وتهذيب الكمال (17/3).

[398] رواه الطبراني في الأوسط ( 343/8) (8818) والحاكم في المستدرك (37/3)

[399] (9/4) وفيه: "وقال عبد الله بن عمر: أخبرني يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، مثله.

## المبحث الثاني: دراسة ألفاظه

الدارس لألفاظ هذا الحديث يجد أنه وقع اختلاف في بعض ألفاظه، وسأبحث أهم هذه الاختلافات في مطلبين:

### المطلب الأول: اختلاف الرواة في لفظي الظهر والعصر

إنَّ أهم اختلاف وقع فيه الرواة هو: الصلاة التي أمر بها النبي ﷺ، هل هي **الظهر** أم **العصر**؟ وبيانه بالآتي: جاء ذلك في أحاديث ثلاثة من الصحابة، وهم:

**أولاً: حديث ابن عمر،** وقد اختلف فيها، وتفصيله: أنَّ هذا الحديث مداره على جويرية بن أسماء، عن نافع، عن ابن عمر: ورواه عن جويرية ثلاثة، وهم:

1- مالك بن إسماعيل النهدي عند ابن سعد، وابن حبان، ولفظه: **الظهر.**

2- أبو حفص السلمي عند أبي نعيم في المستخرج، ولفظه: **العصر.**

3- عبد الله بن محمد بن أسماء، واختلف الرواة عنه، **فالبخاري** في كتابه الجامع الصحيح، ومعه **معاذ بن المثنى العنبري**، أو **أبو الأحوص** قالا: **العصر**.

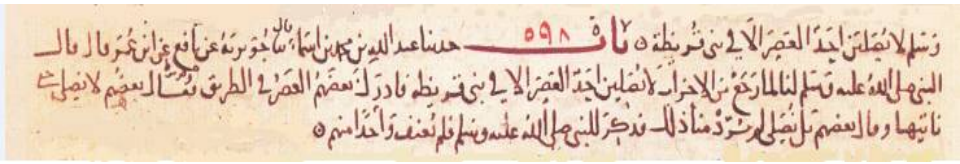
وزيادة مني في التوثق، والتأكد من أنَّ الاختلاف في هذه اللفظة ليست من اختلاف النسخ وإنما من أصل الرواية؛ فقد قمت بمراجعة عدد من النسخ الموثوقة من صحيح البخاري، **وأهمها:** النسخة الأميرية المطبوعة ببولاق بالاعتماد على فروع النسخة اليونينية، وهي أصح طبعات الصحيح. ومنها: الطبعة الهندية، التي حققها الشيخ أحمد السهارنفوري (ت: 1297).

---

ورواه خالد بن مخلد، عن عبد الله بن عمر، عن أخيه يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة"

400 البداية والنهاية (75/6)

كما أني رجعت إلى النسخة الخطية التي كتبها الإمام أحمد بن عبد الوهاب المعروف بالنويري، وفرغ منها في سنة (725) من الهجرة. معتمدا في كتابتها على نسخة الإمام المحدث اليونيني (ت: 701) التي تعد أصل الأصول، مع الإشارة إلى أن هذه النسخة قد قوبلت على أربعة روايات مهمة من الصحيح، وهي: رواية الأصيلي (ت: 392) ورواية أبي ذر الهروي (ت: 434) ورواية أبي الوقت عبد الأول السجزي (ت:553) التي يرويها عن الداوودي (ت: 467) ورواية ابن عساكر (ت:571). وهذه صورة الحديث فيها، (ورقة: 37):

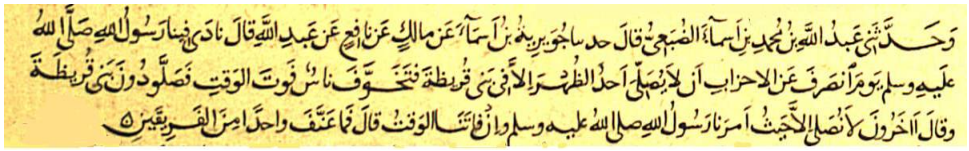


وغير ذلك من النسخ المطبوعة والمخطوطة، كما رجعت إلى عدد من المصادر الفرعية، التي اعتمدت رواية البخاري، كالجوامع، والمختصرات، والشروح، وكلها قد اتفقت على ذكر لفظ: **العصر.**

وأما **مسلم** في كتابه الصحيح، ومعه **أبو يعلى** في معجم شيوخه، **ومعاذ بن المثنى العنبري**، أو **أبو الأحوص** عند أبي عوانة في مسنده، **وإبراهيم بن هاشم البغوي** عند البيهقي في سننه، فعندهم لفظ: **الظهر.** وقد راجعت عددا من النسخ الموثوقة من صحيح مسلم، وأهمها: نسخة العامرية المطبوعة في إسطنبول سنة (1329)، وطبعة دار التأصيل.

كما أني رجعت إلى نسختين من أهم النسخ المخطوطة من صحيح مسلم، **الأولى: مشرقية**، وقد قرأت على الأئمة: شرف الدين المرسي محمد بن أبي الفضل السلمي (ت:655)، وعمر بن أبي بكر الواني (ت:727)، وأحمد بن

يعقوب المعروف بـ ابن الصابوني (ت:731) وهي مصورة عن النسخة الموجودة في مكتبة كوبرلي "فاضل أحمد باشا" برقم:(366) وتاريخ نسخها سنة(629) من الهجرة. وهذه صورة الحديث فيها، (ورقة: 153):



**والثانية: مغربية:** وهي مصورة عن فرع نسخة ابن خير الإشبيلي، الموجودة في خزانة القرويين في مدينة فاس المغربية.

وغير ذلك من النسخ المطبوعة والمخطوطة. كما رجعت إلى عدد من المصادر الفرعية، التي اعتمدت رواية مسلم، كالجوامع، والمختصرات، وكلها قد اتفقت على ذكر لفظ: **الظهر.**

**ثانياً: حديث كعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه،** وعنده الصلاة **هي: العصر.**

**ثالثا: حديث عائشة رضي الله عنها،** وعندها الصلاة **هي: العصر.**

وقد تتبعت أقوال علماء الحديث في هذا الخلاف فرأيت أنَّ منهم من سلك مسلك الجمع، ومنهم من سلك مسلك الترجيح، مع الإشارة إلى أنَّ هذا التعارض نتج عن اختلاف الألفاظ. ومعنى الجمع هنا: قبول الروايتين، ومعنى الترجيح: ترجيح لفظة على أخرى، ثم رأيت الإمام السيوطي قد ذكر كلاماً ينفعنا في هذا المقام، فقال: -وهو يتحدث عن الأحاديث التي انتقدت على الصحيحين-: "وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما ستة أقسام.. ثم ذكر القسم السادس: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح، لإمكان الجمع أو الترجيح"[401].

[401] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (147/1)

**وبيان ذلك بالآتي:**

**أولاً: مسلك الجمع:**

وقد جمع بعض شراح الحديث بين الروايتين باحتمال أن يكون بعضهم قَبْلَ الأمر كان صلى الظهر، وبعضهم لم يصلها، فقيل لمن لم يصلها: **"لا يصلينَّ أحد الظهر"** ولمن صلاها: **"لا يصلينَّ أحدٌ العصر".** وجمع بعضهم باحتمال أن تكون طائفة منهم راحت بعد طائفة، فقيل للطائفة الأولى: **"الظهر"** وقيل للطائفة التي بعدها: **"العصر"**[402].

**قال ابن حجر: "**وكلاهما جمع لا بأس به، لكن يبعده اتحاد مخرج الحديث؛ لأنَّه عند الشيخين كما بيناه بإسناد واحد من مبدئه إلى منتهاه، فيبعد أن يكون كلٌّ من رجال إسناده قد حدث به على الوجهين، إذ لو كان كذلك لحمله واحد منهم عن بعض رواته على الوجهين ولم يوجد ذلك.."[403].

أما بالنظر إلى حديث غيره فالاحتمالان المتقدمان في كونه قال الظهر لطائفة والعصر لطائفة متجه فيحتمل أن تكون رواية الظهر هي التي سمعها ابن عمر، ورواية العصر هي التي سمعها كعب بن مالك وعائشة رضي الله عنها»[404].

قلت: ولكن إنما يتم هذا الجمع بناء على رواية الإمام مسلم، ولا يتم على رواية الإمام البخاري، والرواية بإسناد واحد من مبدئه إلى منتهاه.

**ثانياً: مسلك الترجيح:**

ذهب عدد من المحدثين إلى أنَّ سبب الاختلاف هو عدم حفظ بعض الرواة[405].

ولكن أي اللفظين أرجح؟ ذهب جماعة من المحدثين إلى ترجيح لفظ: **العصر،**

---

[402] انظر شرح النووي على مسلم (98/12) والتوضيح لشرح الجامع الصحيح (39/8) واللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح (335/4) والكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري(61/3)

[403] فتح الباري (473/7)

[404] فتح الباري (473/7)

[405] انظر عمدة القاري (190/17)

وأول من رأيته أشار إلى هذا الخلاف الإمام الإسماعيلي، فقد جاء في كتاب "الدلائل"، للبيهقي:

"قال الإسماعيلي كذا في كتابي الظهر، قلت: رواه مسلم في الصحيح عن عبد الله بن محمد بن أسماء، وهكذا رواه البخاري عنه وقال **العصر** بدل **الظهر**، وكذلك قال أهل المغازي موسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق بن يسار وغيرهما"[406]. فكأن الإمام الإسماعيلي استغرب لفظة الظهر، فقال: كذا في كتابي. ثم بيَّن البيهقي الخلاف في ذلك بين البخاري ومسلم، فقال: "وكذلك قال أهل المغازي موسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق بن يسار وغيرهما". وقوله هذا بعد أن أورد رواية البخاري مشعر بترجيحه هذا اللفظ.

وقد نصَّ على أنها صلاة **العصر عدد من المحدثين، منهم: ابن حبان** في السيرة النبوية[407]، **وابن حزم** في كتابه جوامع السيرة[408]، وغيرهم.

**ومنهم:** الإمام **الذهبي** في كتابيه: "تاريخ الإسلام" و"سير أعلام النبلاء"[409].

**ومنهم:** الحافظ **ابن حجر**، ونصه: « قوله: **"لا يصلينَّ أحدٌ العصر"**: كذا وقع في جميع النسخ عند البخاري، ووقع في جميع النسخ عند مسلم: **"الظهر"** مع اتفاق البخاري ومسلم على روايته عن شيخ واحد بإسناد واحد، وقد وافق مسلمًا أبو يعلى وآخرون، وكذلك أخرجه ابن سعد عن أبي عتبان مالك بن إسماعيل، عن جويرية بلفظ: **"الظهر"**، وابن حبان من طريق أبي عتبان كذلك، ولم أره من رواية جويرية إلا بلفظ: **"الظهر"**، غير أن أبا نعيم في "المستخرج" أخرجه من طريق أبي حفص السلمي، عن جويرية فقال: **"العصر"**، وأما أصحاب المغازي فاتفقوا على أنها العصر،.... وكذلك أخرجه الطبراني والبيهقي في "الدلائل" بإسناد صحيح إلى الزهري، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن

---

406 (7/4)

407 (262/1)

408(ص: 192)

409 تاريخ الإسلام (203/1) وسير أعلام النبلاء (506/1)

عمه عبيد الله بن كعب: "... **فعزم على الناس أن لا يصلوا العصر حتى يأتوا بني قريظة"** وأخرجه الطبراني من هذا الوجه موصولاً بذكر كعب بن مالك فيه، وللبيهقي من طريق القاسم بن محمد، عن عائشة- رضي الله عنها- نحوه مطولاً.."[410]. ويبدو لي أنَّ مستندهم في الترجيح: حديث كعب بن مالك، وحديث عائشة، وقد تقدما، وما ذهب إليه أهل المغازي والسير. وقد لاحظت أنَّ البيهقي، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم عندما يذكرون روايات حديث ابن عمر، يوردون حديثي كعب رضي الله عنه، وعائشة رضي الله عنها. فقد اتفقت الروايتان على تسمية الصلاة التي أمر النبي ﷺ بها **بالعصر.** والاختلاف إنما وقع في رواية ابن عمر رضي الله عنهما.

**ولكن السؤال هو: إذا كان الاختلاف وقع من أحد رواة حديث ابن عمر، فمن هو يا تُرى؟** وللجواب على ذلك لا بدَّ من بيان عدة أمور:

**الأول: أستبعد أن يكون هذا الاختلاف من الإمام مسلم للأسباب الآتية:**

1- إنَّ مسلماً لم ينفرد بروايته لهذه اللفظة عن أسماء، بل تابعه عدد، منهم: أبو يعلى، ومعاذ بن المثنى العنبري، أو أبو الأحوص، وإبراهيم بن هاشم البغوي في طبقته، ومنهم: غسان بن إسماعيل النهدي الذي تابع أسماء في روايته عن جويرية.

2- لو حصل شيء من ذلك لأشار إليه أحد الشيخين، ولاسيما مسلم، فقد عرف عنه العناية بالألفاظ. وقد قال ابن حجر نفسه في معرض كلامه عمن جمع بين القولين بأن النبي ﷺ قد قال للطائفة الأولى **الظهر**، وللتي بعدها **العصر**:

"وكلاهما جمع لا بأس به، لكن يبعده اتحاد المخرج؛ لأنه عند الشيخين بإسناد من مبدئه إلى منتهاه فيبعد أن يكون كل من رجال إسناده قد حدّث به على الوجهين إذ لو كان كذلك لحمله واحد منهم عن بعض رواته على الوجهين ولم يوجد ذلك"[411].

---

[410] فتح الباري (473/7)
[411] المصدر السابق.

2- إنَّ مسلماً التزم بنقل اللفظ كما سمعه؛ لأنه لا يرى الرواية بالمعنى، ولهذا فإنَّ المصنفين في الجمع بين الصحيحين يقدِّمون ألفاظ صحيح مسلم على ألفاظ البخاري، ومن هؤلاء: عبد الحق الإشبيلي وغيره. قال الحافظ ابن حجر:

"إنَّ البخاري صنف كتابه في طول رحلته، فقد روينا عنه أنه قال: رب حديث سمعته بالشام فكتبته بمصر ورب حديث سمعته بالبصرة فكتبته بخراسان. فكان لأجل هذا ربما كتب الحديث من حفظه فلا يسوق ألفاظه برمتها بل بتصرف فيه ويسوقه بمعناه. ومسلم صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق.

وقال أيضا: "فلهذا ترى كثيراً ممن صنَّف في الأحكام بحذف الأسانيد من المغاربة إنما يعتمدون على كتاب مسلم في نقل المتون"[412].

وقال الكتاني: "والقاعدة عندهم- أي: علماء الحديث- أنَّه لا يقدم أحد على البخاري في العزو، ويعزون الحديث للصحيحين إذا كان فيهما، ولكن يسوقون لفظه لمسلم، لشدّة محافظته على الألفاظ النبوية"[413].

**الثاني: موقف الحافظ ابن حجر من هذا الاختلاف:**

الدارس لموقف ابن حجر من هذا الاختلاف يجد أنَّه أرجعه إلى احتمالين:

**الاحتمال الأول:** أنَّ الاختلاف من عبد الله بن محمد بن أسماء، ونصه:

"ثم تأكد عندي أنَّ الاختلاف في اللفظ المذكور من حفظ بعض رواته، فإنَّ سياق البخاري وحده مخالف لسياق كلٍّ من رواه عن عبد الله بن محمد بن أسماء، وعن عمه جويرية، ولفظ البخاري: "قال النبي ﷺ: **لا يصلينَّ أحدٌ العصرَ إلا في بني قريظة**، فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها. وقال بعضهم: بل نصلي، لم يرد منا ذلك. فذكر للنبي ﷺ فلم يعنف واحدًا منهم".

[412] النكت على كتاب ابن الصلاح (283/1)
[413] التراتيب الإدارية (45/1)

ولفظ مسلم وسائر من رواه: "نادى فينا رسول الله ﷺ يوم انصرف عن الأحزاب **أن لا يصلينَّ أحدٌ الظهر إلا في بني قريظة**، فتخوف ناس فوت الوقت فصلوا دون بني قريظة، وقال آخرون: لا نصلي إلا حيث أمرنا رسول الله ﷺ وإن فاتنا الوقت، قال فما عنف واحداً من الفريقين".

فالذي يظهر من تغاير اللفظين أنَّ عبد الله بن محمد بن أسماء شيخ الشيخين فيه لما حدث به البخاري حدث به على هذا اللفظ، ولما حدث به الباقين حدثهم به على اللفظ الأخير، وهو اللفظ الذي حدث به جويرية، بدليل موافقة أبي عتبان له عليه، بخلاف اللفظ الذي حدث به البخاري.."[414]. وواضح أنَّ ابن حجر يميل إلى أنَّ الاختلاف من عبد الله بن محمد بن أسماء. وهو احتمال وارد.

لكن يبدو لي أن الاختلاف من جويرية[415]؛ لأنَّ الذين رووا الحديث عنه قد اختلفوا في روايته، ويؤيد ذلك: أنَّ رتبة جويرية في التقريب: صدوق، وقال عنه أبو حاتم: "صالح الحديث"، وقال ابن معين: "ليس به بأس"[416]، بينما رتبة عبد الله بن محمد بن أسماء: "ثقة جليل"[417]. ومالك بن إسماعيل النهدي: "ثقة متقن صحيح الكتاب"[418]. فحمل الاختلاف على جويرية أقرب.

**الاحتمال الثاني: أنَّ الاختلاف من الإمام البخاري، ونصه:**

"أو أنَّ البخاري كتبه من حفظه ولم يراع اللفظ كما عرف من مذهبه في تجويز ذلك، بخلاف مسلم فإنه يحافظ على اللفظ كثيراً، وإنما لم يجوِّز عكسه لموافقة من وافق مسلمًا على لفظه بخلاف البخاري، لكن موافقة أبي حفص السلمي له تؤيد الاحتمال الأول، وهذا كله من حيث حديث ابن عمر.."[419].

---

414 فتح الباري (473/7)

415 وممن ذهب إلى ذلك الأستاذ محمد تقي العثماني في كتابه "تكملة فتح الملهم بشرح صحيح مسلم (78/4)

416 ينظر: الجرح والتعديل (531/2)، وتهذيب التهذيب (125/2)، وتقريب التهذيب رقم (988).

417 تقريب التهذيب رقم (3577)

418 تقريب التهذيب رقم (6424)

419 فتح الباري (473/7)

نعم، إنَّ البخاري من القائلين بجواز الرواية بالمعنى، فقد قال أحيد بن أبي جعفر والي بخارى: قال محمد بن إسماعيل يوماً: ربَّ حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام، وربَّ حديث سمعته بالشام كتبته بمصر. فقلت له: يا أبا عبد الله بكماله؟ قال: فسكت[420].

ولكن أن تكون الرواية بالمعنى هي سبب الاختلاف هنا فبعيد جداً؛ لأنَّ **الظهر** غير **العصر**.

وقول ابن حجر بأنَّ البخاري قد حدث به من حفظه، ولم يراع اللفظ احتمال بعيد، للأسباب الآتية:

1- إنَّ البخاري لم ينفرد برواية هذا اللفظ، فقد تابعه على ذلك: معاذ بن المثنى العنبري، أو أبو الأحوص في طبقته، وأبو حفص السلمي في الطبقة الثانية من الرواية عن جويرية.

2-هو أمر يخالف ما عرف عن البخاري من الحفظ الشديد، والذكاء المفرط، والتريث والتدقيق، والمراجعة مرات كثيرة، فقد جاء عنه أنه نقَّح الكتاب ثلاث مرات، وهذا دأبه في مصنفاته كلها، قال: "صنفت جميع كتبي ثلاث مرات"[421].

ولو جوَّزنا مثل هذا الأمر لتطرق الشك إلى صحيحه!

3-ومما يقوِّي ذلك: أنَّ البخاري كرَّره ثلاث مرات في صحيحه، مرة بصيغة التعليق، ومرتين متصلاً، وكلها كانت بلفظ: **العصر.**

4- إنَّ الكتاب قد قرأ على مؤلفه كثيرا، قال القسطلاني: "..إنَّ الكتاب قرئ على مؤلفه ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتباً .."[422]. قال محمد بن يوسف الفِرَبْري:

[420] سير أعلام النبلاء (411/12).
[421] سير أعلام النبلاء (403/12).

"سمع كتاب (الصحيح) لمحمد بن إسماعيل تسعون ألفَ رجل، فما بقي أحدٌ يرويه غيري"[423].

قلت: ولو حصل وهم لأصلحه.

5- إنَّ هذا الحديث مشهور جدا، مما يستبعد وقوع الوهم فيه، من محدث كبير مثل البخاري.

**ثالثاً: الراجح:**

بعد التحقيق والمقارنة بين الروايات في الباب أرى أن الراجح هو رواية صلاة **العصر**. للآتي:

1- إنَّ الاختلاف في حديث ابن عمر مرده إلى الترجيح لا على الجمع، وحمله على الواقعتين بعيد؛ لكون مخرج الحديث واحداً؛ فهو مروي عند الشيخين بإسناد واحد من مبدئه إلى منتهاه.

2- إنَّ مسلما أدَّى الرواية كما سمعها، ويؤيد ذلك: أنَّ الذين تابعوه أكثر عدداً. وأنَّ الاختلاف إنما وقع من جويرية، وقد تقدم بيان ذلك.

3- رجَّح رواية **صلاة العصر** عدد من المحدثين، منهم: البخاري، والبيهقي، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم، ويؤيدهم شواهد هذا الباب، مثل: حديث كعب رضي الله عنه، وحديث عائشة رضي الله عنها، واتفاق علماء المغازي والسير على ذلك.

وفي هذه الروايات زيادات تفصِّل في هذه الحادثة، وتؤيد أنَّ الصلاة التي أمروا بها، هي **العصر**، ومن ذلك: "وَطَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ تُصَلِّ حَتَّى أَتَوْا بَنِي قُرَيْظَةَ بَعْدَمَا

[422] إرشاد الساري (34/1).
[423] سير أعلام النبلاء (398/12).

غَابَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّوْهَا إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا كما في حديث كعب. وفي لفظ حديث عائشة: "فَغَرَبَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَأْتُوهَا".

4- إنَّ البخاري رجَّح رواية العصر فأثبتها في كتابه، ويؤيده رواية أبي حفص السلمي، عن جويرية. مع اتفاق علماء المغازي والسير على ذلك. ويضاف إلى ذلك أنَّ لفظ: **العصر** قد جاء في بعض الروايات من طريق موسى بن عقبة عن الزهري، والإمام البخاري كثير الاحتفال بروايات موسى بن عقبة في المغازي، يظهر ذلك واضحا للمتأمل في صحيحه.

ولكن قد يقال: وما هو الدليل على هذا الترجيح بالنسبة للبخاري، فهو لم يصرِّح بذلك؟.

والجواب: أنَّ هذا التصرف من الإمام البخاري معروف عند العلماء، وممن ذكر ذلك الشيخ ابن تيمية، ونصه:

"والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله مع فقهه فيه، وقد ذكر الترمذي أنه لم ير أحدا أعلم بالعلل منه، ولهذا كان جمهور ما أنكر على البخاري مما صححه يكون قوله فيه راجحاً على قول من نازعه. بخلاف مسلم بن الحجاج فإنه نوزع في عدة أحاديث مما خرَّجها، وكان الصواب فيها مع من نازعه. كما روي في حديث الكسوف أنَّ النبي ﷺ صلى بثلاث ركوعات، وبأربع ركوعات، كما روي أنه صلى بركوعين[424].

[424] مجموع الفتاوى (256/1) وأحاديث صلاة الكسوف رواها مسلم في كتاب الكسوف من حديث (901-915)(1-29)، وقد أخرجها من طرق كثيرة، منها:
1 - من طريق هشام بن عروة، والزهري، عن عروة عن عائشة وفيه في كل ركعة ركوعان.
2 - من طريق ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير (حسبته عن عائشة). ومن طريق قتادة، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن عائشة: وفيه: "في كل ركعة ثلاث ركوعات".
3 - ومن طريق عمرة عن عائشة، وفيه في كل ركعة ركوعان.
4 - ومن طريق أبي الزبير عن جابر، وفيه في كل ركعة ركوعان.
5 - ومن طريق عبد الملك عن عطاء عن جابر، وفيه في كل ركعة ثلاث ركوعات.
6 - ومن طريق عطاء بن يسار عن ابن عباس، وفيه ركوعان في كل ركعة.

والصواب أنه لم يصل إلا بركوعين، وأنه لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة يوم مات إبراهيم، وقد بيَّن ذلك الشافعي[425]، وهو قول البخاري[426] وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه. والأحاديث التي فيها الثلاث والأربع فيها أنه صلاها يوم مات إبراهيم. ومعلوم أنه لم يمت في يومي كسوف ولا كان له إبراهيمان،... ولكن جمهور متون الصحيحين متفق عليها بين أئمة الحديث، تلقوها بالقبول وأجمعوا عليها وهم يعلمون علماً قطعياً أن النبي ﷺ قالها"[427].

قلت: والبخاري في صحيحه لم يصرِّح بذلك، ولكن الشيخ ابن تيمية دلل على منهج البخاري في ذلك بمثال آخر، وهو صنيعه في روايات صلاة الكسوف، حيث اقتصر على إخراج الأحاديث التي فيها ذكر ركوعين فقط على غيرها من الروايات.

قال رحمه الله: "ولكن هذا قليل جدا، ومثل ما روى في بعض طرق حديث صلاة الكسوف أنه صلاها بثلاث ركوعات، وأربع.

والصواب أنه لم يصلها إلا مرة واحدة بركوعين[428]، **ولهذا لم يخرج البخاري إلا هذا**، وكذلك الشافعي وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه وغيرهما،

---

7 - ومن طريق حبيب وفيه ثمان ركعات في أربع سجدات.
وقد اقتصر البخاري على إخراج الأحاديث التي فيها ركوعان فقط.

[425] الأم (245/1 - 246) .

[426] صحيح البخاري، كتاب الكسوف من حديث (1040- 1066)

[427] مجموع الفتاوى (189/1-185)

[428] ومستند هؤلاء الفقهاء حديث عائشة رضي الله عنها وغيره، وأما الحنفية فقد ذهبوا إلى أن صلاة الكسوف هي ركعتان، في كل ركعة ركوع، قال الإمام الموصلي في الاختيار (240/1): "صلاة كسوف الشمس ركعتان كهيئة النافل؛ لما روى جماعة من الصحابة: منهم ابن مسعود، وابن عمر، وسمرة...، واعتبارا لها بغيرها من الصلوات".
وقال ابن عبد البر في التمهيد (304/3): "وقال العراقيون، منهم: أبو حنيفة وأصحابه، والثوري صلاة الكسوف كهيئة صلاتنا ركعتان نحو صلاة الصبح ثم الدعاء حتى تنجلي، وهو قول إبراهيم النخعي.. روي نحو قول العراقيين عن النبي ﷺ في صلاة الكسوف من حديث أبي بكرة، وسمرة بن جندب، وعبد الله بن عمر، وقبيصة الهلالي، والنعمان بن بشير، وعبد الرحمن بن سمرة".
قلت: وحديث أبي بكرة أخرجه البخاري، أبواب الكسوف، باب الصلاة في كسوف الشمس، (33/2) (1040)، وحديث عبد الرحمن بن سمرة أخرجه مسلم باب ذكر النداء بصلاة

والبخاري سلم من مثل هذا؛ فإنه إذا وقع في بعض الروايات غلط ذكر الروايات المحفوظة التي تبين غلط الغالط؛ فإنه كان أعرف بالحديث وعلله وأفقه في معانيه من مسلم ونحوه"[429].

وعليه فإنَّ ترجيحه للروايات التي فيها ذكر ركوعين فقط في صلاة الكسوف على غيرها من الروايات، يمكن أنَّ يقال في ترجيحه للفظ العصر في حديث ابن عمر رضي الله عنهما، والله أعلم.

## المطلب الثاني: ألفاظ الحديث الأخرى

وأما الاختلاف الثاني في ألفاظ الحديث الأخرى، فهو في ألفاظ الفرقتين:

فلفظ البخاري في روايته عن **عبد الله بن محمد بن أسماء** من حديث ابن عمر:

قال النَّبِيُّ ﷺ لَنَا لَمَّا رَجَعَ مِنَ الْأَحْزَابِ: **لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ**. فَأَدْرَكَ بَعْضَهُمُ الْعَصْرُ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي، لَمْ يُرِدْ مِنَّا ذَلِكَ، فَذُكِرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يُعَنِّفْ وَاحِدًا مِنْهُمْ.

وأما لفظ مسلم ومن تابعه عن **عبد الله بن محمد بن أسماء** نفسه: نَادَى فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ انْصَرَفَ عَنِ الْأَحْزَابِ: **أَنْ لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ الظُّهْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ**. فَتَخَوَّفَ نَاسٌ فَوْتَ الْوَقْتِ، فَصَلَّوْا دُونَ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَقَالَ آخَرُونَ: لَا نُصَلِّي إِلَّا حَيْثُ أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَإِنْ فَاتَنَا الْوَقْتُ. قال: فَمَا عَنَّفَ وَاحِدًا مِنَ الْفَرِيقَيْنِ.

---

الكسوف الصلاة جامعة، (629/2) (913) وحديث النعمان بن بشير أخرجه أبو داود، كتاب الكسوف، باب من قال: يركع ركعتين، (394/2) (1193)، وحديث سمرة بن جندب أخرجه أحمد في مسنده (20178)، وغيرهم. وللتوسع في ذلك ينظر "نصب الراية" (2/ 227 – 230).

وقال الإمام التفتازاني في شرح التلويح (218/2): "ومثال المصير إلى القياس عند تعارض السنتين ما روى النعمان بن بشير أنَّ النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف كما تصلون ركعة وسجدتين". وما روت عائشة رضي الله تعالى عنها أنه عليه الصلاة والسلام صلاها ركعتين بأربع ركعات وأربع سجدات" تعارضا فصرنا إلى القياس على سائر الصلوات".

[429] مجموع الفتاوى (17/ 235)

ويلاحظ أنَّ فيها عدة فروق، **منها:** أنَّ رواية البخاري كانت أقرب إلى الاختصار، بينما كانت رواية مسلم أتم سياقا. ورواية كعب وعائشة أكثر تفصيلا. **ومنها:** أنَّ البخاري قدم الفرقة التي لم تصل، بينما هي مقدمة عند مسلم.

**ولكن أهمها اثنان: الأول:** أنَّ لفظ الفرقة التي صلت عند البخاري من حديث ابن عمر، هو: بَلْ نُصَلِّي، لَمْ يُرِدْ مِنَّا ذَلِكَ. ولفظها عند مسلم: فَتَخَوَّفَ نَاسٌ فَوْتَ الْوَقْتِ، فَصَلَّوْا دُونَ بَنِي قُرَيْظَةَ.

**الثاني:** لفظ الفرقة التي لم تصل عند البخاري: لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا. بينما كان لفظها عند مسلم: لَا نُصَلِّي إِلَّا حَيْثُ أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَإِنْ فَاتَنَا الْوَقْتُ.

بينما لفظ حديثي كعب وعائشة: "وَخَرَجُوا فَلَمْ يَأْتُوا بَنِي قُرَيْظَةَ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، فَاخْتَصَمَ النَّاسُ فِي غَزْوَتِهَا فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ، فَقال بَعْضُهُمْ: قَدْ عُزِمَ عَلَيْنَا أَنْ لَا نُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى نَأْتِيَ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَإِنَّمَا نَحْنُ فِي عَزْمَةٍ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَلَيْسَ عَلَيْنَا إِثْمٌ، فَصَلَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ الْعَصْرَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا،"وَطَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ تُصَلِّ حَتَّى أَتَوْا بَنِي قُرَيْظَةَ بَعْدَمَا غَابَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّوْهَا إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا..".

ويلاحظ أن لفظ مسلم أقرب إلى ألفاظ حديثي كعب وعائشة، ومع ذلك جاء في روايته لفظ: الظهر. بينما خلت رواية البخاري من بعض التفاصيل، ومع ذلك جاءت بلفظ: **العصر**، وكأنه اختصر هذه التفاصيل التي تشير إلى صلاة العصر، وأتى بلفظ: **العصر** المصرح به في حديثي كعب وعائشة.

**وكان لهذا الاختلاف أثر في اختلاف الفقهاء:**

قال ابن رجب: ذهب الخطابي إلى أنَّ حديث ابن عمر من رواية البخاري لا يدل على أنَّ بعضهم أخَّر العصر إلى بني قريظة، فقد يكونوا صلوها في آخر وقتها، وهذا لا إشكال في جوازه. وردَ به على من استدل بالحديث على أنَّ كل مجتهد مصيب.

وذهب الداوودي وابن الملقن وابن رجب وغيرهم من شراح الحديث إلى أنَّ الذين صلوا في بني قريظة صلوا بعد غروب الشمس. واستدلوا بلفظ الحديث: "وقال آخرون: لا نصلي إلاّ حيث أمرنا رسول الله ﷺ **وإن فاتنا الوقت**. قال: فما عنَّف رسول الله ﷺ واحدا من الفريقين[430]. بل جاء بلفظ صريح في حديثي كعب وعائشة: أنهم صلوها بعد أن غابت الشمس، ولفظ ابن إسحاق: أنهم صلوها في وقت العشاء.

## المطلب الثالث: أهم فوائده

1- يؤخذ من هذا الحديث مشروعية الاجتهاد في النصوص الشرعية، وبذلك قال جمهور الفقهاء، قال ابن بطال: "أما الاجتهاد والاستنباط من كتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأمة فذلك هو الحق الواجب والفرض اللازم لأهل العلم، وبنحو هذا جاءت الأخبار عن النبي ﷺ، وعن جماعة الصحابة والتابعين.."[431]. ثم استدل على ذلك بحديث ابن عمر رضي الله عنهما.

2- فيه حجة للقائلين بالظاهر وللقائلين بالمفهوم كما قال القاضى عياض [432].

ولهذا "لا يعاب على من أخذ بظاهر حديث أو آية، ولا على من استنبط من النص معنى يخصصه"[433]. " ولا خلاف في ترك تعنيف المجتهد وإن أخطأ إذا بذل وسعه في الاجتهاد"[434]. لأخذ كل بدليل[435]. وأنهم مثابون في اجتهادهم[436].

**لكن أي الطائفتين فعلها هو الأصوب؟ قولان للعلماء:**

---

[430]انظر أعلام الحديث (588/1) وفتح الباري لابن رجب (407/8) والتوضيح لشرح الجامع الصحيح (243/21)

[431] شرح صحيح البخارى (352/10)

[432] انظر إكمال المعلم بفوائد مسلم (110/6)

[433] فتح الباري لابن حجر (409/7) ونسبه إلى السهيلي وغيره.

[434] شرح النووي على مسلم (98/12)

[435] انظر كشف المشكل من حديث الصحيحين (2/ 559)

[436] الإفصاح عن معاني الصحاح (172/4)

**الأول:** الطائفة التي اجتهدت، وممن قال بذلك: ابن رجب، وابن القيم[437]. وقال: "واختلف الفقهاء أيهما كان أصوب؟ **فقالت طائفة:** الذين أخَّروها هم المصيبون...

**وقالت طائفة أخرى:** بل الذين صلوها في الطريق في وقتها حازوا قصب السبق، وكانوا أسعد بالفضيلتين، فإنهم بادروا إلى امتثال أمره في الخروج، وبادروا إلى مرضاته في الصلاة في وقتها، ثم بادروا إلى اللحاق بالقوم، فحازوا فضيلة الجهاد، وفضيلة الصلاة في وقتها، وفهموا ما يراد منهم، وكانوا أفقه من الآخرين، ولا سيما تلك الصلاة، فإنها كانت صلاة العصر.."[438].

**الثاني:** التي التزمت بظاهر النص، ولم تصلِّ إلا في بني قريظة، وممن قال بذلك: ابن حزم[439].

3- واستدل به ابن حبان على أنَّ تارك الصلاة حتى يخرج وقتها لا يكفر، فقد ترجم للباب بقوله: "ذكر خبر ثامن ينفي الريب عن الخلد بأن تارك الصلاة متعمدا من غير نسيان ولا نوم ولا وجود عذر حتى يخرج وقتها لا يكون كافرا كفرا يؤدي حكمه إلى حكم غير المسلمين". واستحسنه العيني"[440].

4- إنَّ المتأول إذا لم يبعد في التأويل ليس بمخطىء، وأن السكوت على فعل أمر كالقول بإجازته[441].

---

[437] فتح الباري لابن رجب (410/8)

[438] انظر زاد المعاد في هدي خير العباد (3/ 118) ونقله ابن حجر في فتح الباري (7/ 410) مختصرا مقرا له.

[439] جوامع السيرة (ص: 192) وقال: "أما التعنيف فإنما يقع على العاصى المتعمد المعصية وهو يعلم أنها معصية؛ وأما من تأول قصدا للخير، فهو- وإن لم يصادف الحق- غير معنف؛ وعلم الله تعالى أننا لو كنا هناك ما صلينا العصر فى ذلك اليوم إلا فى بنى قريظة ولو بعد أيام؛ ولا فرق بين نقله ﷺ صلاة فى ذلك اليوم إلى موضع بنى قريظة، وبين نقله صلاة المغرب ليلة مزدلفة، وصلاة العصر من يوم عرفة إلى وقت الظهر، والطاعة فى ذلك واجبة".

[440] عمدة القاري (6/ 264) ولكن يمكن أن يقال: بأنَّ هذا خاص بحال الضرورة، كما جاء في حديث عمار أنَّ النبي ﷺ قال له: إن عادوا فعد، وهذه كلمة كفر أمره النبي ﷺ بها، مع قطع النظر عن حكم من أخَّر الصلاة على ما وصف ابن حبان رحمه الله.

[441] انظر عمدة القاري (265/6) ونسبه للداوودي.

5- وهل يستفاد منه قاعدة: تصويب المجتهدين، فيه خلاف بين شراح الحديث بيانه في الآتي:

قال ابن الملقن: "ففيه: تصويب المجتهدين كما قاله الداوودي وغيره، ويشهد له قصة داود وسليمان في الحرث، وأنكره الخطابي. وقال: إنما هو ظاهر خطاب خص بنوع من الدليل، ألا تراه قال: "بل نصلي، لم يرد منا ذلك"[442]. وقد رجَّح السهيلي القول بالتصويب، مستدلاً على ذلك بأنَّ الحظر والإباحة صفات أحكام وليست بصفات أعيان، عند الجمهور، ونصه: "وإنما عسر فهم هذا الأصل على طائفتين الظاهرية والمعتزلة، أما الظاهرية فإنهم علقوا الأحكام بالنصوص فاستحال عندهم أن يكون النص يأتي بحظر وإباحة معا إلا على وجه النسخ.

وأما المعتزلة، فإنهم علقوا الأحكام بتقبيح العقل وتحسينه فصار حسن الفعل عندهم أو قبحه صفة عين فاستحال عندهم أن يتصف فعل بالحسن في حق زيد والقبح في حق عمرو، كما يستحيل ذلك في الألوان والأكوان وغيرهما من الصفات القائمة بالذوات..."[443].

واحتمله النووي فقال: "وقد يستدل به على أن كل مجتهد مصيب، وللقائل الآخر أن يقول: لم يصرِّح بإصابة الطائفتين بل ترك تعنيفهم، ولا خلاف في ترك تعنيف المجتهد وإن أخطأ إذا بذل وسعه في الاجتهاد"[444].

ويبدو لي أنَّ هذا هو الراجح في هذه المسألة، وقد قال ابن حجر: "الاستدلال بهذه القصة على أنَّ كل مجتهد مصيب على الإطلاق، ليس بواضح، وإنما فيه ترك تعنيف من بذل وسعه واجتهد، فيستفاد منه عدم تأثيمه"[445]. ويؤيد ذلك: أنَّ القول

[442] التوضيح لشرح الجامع الصحيح (243/21)
[443] الروض الأنف (225/6) ونقله ابن الملقن في التوضيح (8/ 44) وابن حجر في فتح الباري (409/7) والعيني في عمدة القاري (264/6).
[444] شرحه على مسلم(98/12)
[445] فتح الباري (7/ 409)

بتصويب كل المجتهدين على الإطلاق يتنافى مع ما ورد من أنَّ المصيب له أجران، وأن المخطئ له أجر واحد[446].

## نتائج البحث

جاء حديث: **"لا يصلينَّ أحدٌ العصر إلا في بني قريظة"** عن ثلاثة من الصحابة، وهم: **ابن عمر**، و**عائشة**، **وكعب بن مالك الأنصاري** رضي الله عنهم، وقد وقع خلاف في الصلاة التي أمر بها النبي ﷺ، هل هي **الظهر** أم **العصر**؟ وبيانه بالآتي:

**أولاً: حديث ابن عمر**، وقد اختلف فيها في صحيحي البخاري ومسلم.

**ثانياً: حديث كعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه**، وعنده الصلاة **هي: العصر.**

**ثالثا: حديث عائشة رضي الله عنها**، وعندها الصلاة **هي: العصر.**

**رابعاً: الراجح:** بعد التحقيق والمقارنة بين الروايات تبيَّن أنَّ الراجح هو رواية: لفظ **العصر**. للآتي:

1- إنَّ الاختلاف في حديث ابن عمر مرده إلى الترجيح، وحمله على الواقعتين بعيد جداً؛ لكون مخرج الحديث واحداً؛ فهو مروي عند الشيخين بإسناد واحد من مبدئه إلى منتهاه.

---

[446] قلت: هذه المسألة من مسائل الاجتهاد، وتعرف بالتصويب والتخطئة، وفيها خلاف معروف عند الفقهاء والأصوليين، وعلى الجملة فقد ذهب القاضي الباقلاني والغزالي والمزني وبعض متكلمي أهل الحديث إلى أن كل مجتهد في الظنيات مصيب. وأنه ليس في الواقعة التي لا نص فيها حكم معين يطلب بالظن بل الحكم يتبع الظن، وحكم الله تعالى على كل مجتهد ما غلب على ظنه.
وذهب عامة أصحاب أبي حنيفة، ومالك، وعامة أصحاب الشافعي وبعض متكلمي أهل الحديث إلى أن المصيب واحد. وقد اتفقوا على أن فيه حكما معينا لله تعالى، لكن اختلفوا في أنه هل عليه دليل أم لا؟ وهل هذا الدليل قاطع أو ظني؟ وللتوسع ينظر المستصفى للإمام الغزالي (ص: 352) فهو خير من جلى هذه المسألة، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (183/4) وكشف الأسرار شرح أصول البزدوي (18/4) وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (232/2)

2- إنَّ مسلماً أدى الرواية كما سمعها، ويؤيد ذلك: أنَّ الذين تابعوه أكثر عدداً. وأن الاختلاف إنما وقع من جويرية.

3- رجَّح رواية **صلاة العصر** عدد من المحدثين، منهم: البخاري، والبيهقي، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم، ويؤيدهم شواهد هذا الباب، مثل: حديث كعب رضي الله عنه، وحديث عائشة رضي الله عنها، واتفاق علماء المغازي والسير على ذلك. وفي هذه الروايات زيادات تفصِّل في هذه الحادثة، وتؤيد أن الصلاة التي أمروا بها، هي العصر.

4- إنَّ البخاري رجَّح رواية العصر فأثبتها في كتابه.

**خامساً:** إنَّ الخلاف في بعض ألفاظ هذا الحديث لا يجوز أن يتخذ ذريعة للطعن في الصحيحين؛ لأنه مناف لمنهج البحث العلمي عند المحدثين، وهم أهل هذا الشأن.

وقد قال السيوطي –وهو يتحدث عن الصحيحين- "ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح، لإمكان الجمع أو الترجيح".

**سادساً: أهم فوائده:** يؤخذ من هذا الحديث مشروعية الاجتهاد في استنباط الأحكام من النصوص الشرعية.

واستدل به ابن حبان على أنَّ تارك الصلاة حتى يخرج وقتها لا يكفر.

ويستفاد منه قاعدة: تصويب المجتهدين، كما ذهب إلى ذلك بعض شراح الحديث. ورجَّح البحث أن الحديث يستفاد منه عدم التأثيم، ويؤيد ذلك: أنَّ القول بتصويب كل المجتهدين على الإطلاق يتنافى مع ما ورد من أنَّ المصيب له أجران، وأن المخطئ له أجر واحد.

وأنَّ المتأول إذا لم يبعد في التأويل ليس بمخطىء. وأنَّ السكوت على فعل أمر كالقول بإجازته.

## قائمة المصادر والمراجع


1- الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، لعلي الفارسي (ت:739هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، 1993.

2- الإحكام في أصول الأحكام، لسيد الدين علي الآمدي (ت: 631هـ) تحقيق: عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي- بيروت.

3- الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود الموصلي، (ت: 683هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإخوانه، دار الرسالة العالمية- دمشق، ط1، 1430.

4- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأحمد بن محمد المعروف بـ القسطلاني (ت: 923هـ) المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7، 1323.

5- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني (ت: 1250هـ) تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط1، 1419- 1999.

6- الإشراف على مذاهب العلماء، لمحمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: 319هـ) تحقيق: صغير أحمد الأنصاري، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة، ط1، 1425- 2004.

7- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري للخطابي: حمد بن محمد البستي (ت:388هـ) تحقيق: محمد بن سعد آل سعود، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1405-1986.

8- الإفصاح عن معاني الصحاح، ليحيى بن هبيرة (ت: 560هـ) تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن،1417.

9- إكمال المعلم بفوائد مسلم، لعياض بن موسى (ت: 544هـ) تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1419 – 1998.

10- الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء المنصورة، ط1، 2001.

11- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين، أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: 587هـ) دار الكتب العلمية، ط2، 1406- 1986.

12- البداية والنهاية، لإسماعيل بن كثير الدمشقي (ت: 774هـ) تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر، ط1، 1418– 1997.

13- تاريخ ابن معين (رواية الدوري) لأبي زكريا يحيى بن معين (ت:233هـ) تحقيق: أحمد محمد سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- مكة، ط1، 1399- 1979.

14- تاريخ الإسلام، للذهبي (ت: 748هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003.

15-تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي (ت: 463هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط1، 2001.

16-تاريخ الرسل والملوك، لمحمد بن جرير الطبري (ت: 310هـ) دار التراث – بيروت، ط2، 1387.

17-تاريخ أسماء الثقات، لعمر بن أحمد المعروف بـ ابن شاهين (ت: 385هـ) تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية - الكويت، ط1، 1404 – 1984.

18-التراتيب الإدارية، لمحمد عبد الحي الكتاني (ت: 1382هـ) تحقيق: عبد الله الخالدي، دار الأرقم – بيروت، ط2.

19-تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1419– 1998.

20-تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر المروزي (ت:294هـ) تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة الدار- المدينة المنورة، ط1، 1406.

21-تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (ت:852هـ) تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد- سوريا، ط4، 1992.

22-تكملة فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم لمحمد تقي العثماني، (مع فتح الملهم) دار القلم بدمشق، ط1، 1427-2006.

23-التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ليوسف بن عبد الله المعروف بـابن عبد البر (ت: 463هـ) تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387.

24-تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني دائرة المعارف النظامية- الهند، ط1، 1326.

25-تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (ت:742هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط2، 1987.

26-التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن: عمر بن علي (ت805هـ)، تحقيق: خالد الرباط وجمعة فتحي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، ط1، 1429-2008.

27-الثقات، لابن حبان (ت: 354هـ) دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد– الدكن – الهند، ط1، 1393– 1973.

28-الجامع المسند الصحيح، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت:256هـ) بعناية محمد زهير الناصر، طبعة دار طوق النجاة – بيروت، ط1، 1422.

29-الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي (ت:327هـ) دار إحياء التراث العربي- بيروت.

30-جوامع السيرة النبوية، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت: 456هـ) دار الكتب العلمية- بيروت.

31-دلائل النبوة، لأبي بكر البيهقي (ت: 458هـ) تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1408– 1988.

32-دلائل النبوة، لأبي نعيم الأصبهاني (ت: 430هـ) تحقيق: محمد رواس وعبد البر عباس، دار النفائس- بيروت، ط2، 1406– 1986.

33-ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، تحقيق: محمد شكور الميادیني، مكتبة المنار- الأردن، ط1، 1406- 1986.

34-الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، لنايف بن صلاح المنصوري، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1432- 2011.

35-الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت:581هـ) تحقيق: عمر السلامي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط1، 1421.

36-زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية (ت: 751هـ) مؤسسة الرسالة، بيروت، ط27، 1415-1994.

37-سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت: 942هـ) دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1414– 1993.

38-السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي (ت:458هـ) دار الفكر- بيروت، 1990.

39-السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي، لنايف بن صلاح المنصوري، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1432 هـ - 2011.

40-سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، ط1، 1404 – 1984.

41-سؤالات ابن الجنيد، ليحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار- المدينة المنورة، ط1، 1408.

42-سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي (ت:412هـ) للدارقطني، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط1، 1427.

43-سير أعلام النبلاء، للذهبي (ت:748هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط وزملائه، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط2، 1402.

44-السيرة النبوية، لابن هشام (ت: 213هـ)تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1375- 1955.

45-السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، محمد بن حبان البُستي (ت: 354هـ) صحّحه، وعلق عليه الحافظ السيد عزيز بك وجماعة من العلماء، الكتب الثقافية – بيروت، ط3، 1417.

46-شرح صحيح البخارى، لابن بطال(ت: 449هـ) تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - السعودية، ط2، 1423.

47-شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (ت:793هـ) تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1416- 1996.

48-الطبقات الكبرى لابن سعد (ت: 230هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت، ط1، 1968.

49-عمدة القاري، لمحمود بن محمد العيني (ت:855هـ) دار الفكر العربي- بيروت.

50-فتح الباري بشرح البخاري، لابن حجر العسقلاني (ت:852هـ) ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج محب الدين الخطيب، مراجعة: قصي الخطيب، مصورة دار المعرفة- بيروت.

51-الفقيه والمتفقه، لأحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي(ت:463هـ ) تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي- السعودية، ط1، سنة 1417هـ.

52-فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب الحنبلي(795هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، ط1، 1417- 1996.

53-الكاشف في معرفة مَن له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، دار المنهاج- جدة، ط2، 1430-2009.

54-كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعبد العزيز بن أحمد علاء الدين البخاري الحنفي (ت: 730هـ) دار الكتاب الإسلامي.

55-الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني (ت: 365هـ) دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1418.

56-الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، أحمد بن إسماعيل الكوراني (ت:893هـ) تحقيق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط1، 2008.

57-كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي (ت: 597هـ) تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض.

58-اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، لمحمد بن عبد الدائم البِرْماوي (ت: 831 هـ) تحقيق: لجنة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر- سوريا، ط1، 1433.

59-مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين الهيثمي(ت:804هـ) دار الفكر، بيروت.

60-مجموع الفتاوى، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت: 728هـ) تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة النبوية، 1416-1995.

61-المسالك في شرح موطأ مالك، لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بـابن العربي تحقيق: محمد بن الحسين السليماني وعائشة بنت الحسين السليماني، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، 1428-2007.

62-المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري(ت:405هـ)دار الكتب العلمية- بيروت.

63-المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ، لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت:261هـ) دار الطباعة العامرة- إسطنبول، 1329.

64-مسند أبي عوانة، ليعقوب بن إسحاق الإسفرائيني(ت: 316) تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة - بيروت، ط1، 1998.

65-المستصفى في علم الأصول، لمحمد بن محمد الغزالي (ت: 505هـ) تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1، 1417-1997.

66-مصابيح الجامع، لمحمد بن أبي بكر، المخزومي المعروف بالدماميني (ت: 827 هـ) تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر- سوريا، ط1، 1430- 2009.

67-مصنف عبد الرزاق الصنعاني (ت:211هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت، 1983.

68-المعجم لأبي يعلى الموصلي(ت:307) تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون- دمشق، ط1، 1410.

69-المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد الطبراني (ت:360هـ) تحقيق: أيمن صالح، أحمد إسماعيل، دار الحديث- القاهرة، ط1، 1996.

70-المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مطبعة الزهراء- الموصل، ط2، 1990.

71-معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: 430هـ)تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط1، 1419- 1998.

72-المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي: يحيى بن شرف (ت:767هـ)، المطبعة المصرية بمصر، ط1، 1347-1929.

73-ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1382.

74-نصب الراية لأحاديث الهداية، لعبد الله بن يوسف الزيلعي (ت: 762هـ) تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان– بيروت، ودار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة، ط1، 1418-1997.

75-النكت على كتاب ابن الصلاح، لأحمد بن علي المعروف بـابن حجر، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ط1، 1404-1984.

# جَوَامِعُ الكَلِمِ النَّبَوِيَّةِ فِي أَرْبَعِينَ حَدِيثاً وَفَعَّالِيَّةُ اللُّغَةِ!

**الدكتور طارق أمين ساجر الرفاعي**

**كُلية الآداب – الجامعة العراقية**

**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمن الرَّحِيم**

الحمد لله رب العالمين مُنور قلوب المؤمنِين ، وهاديهم صراطه المستقيم ، والصلاة والسلام على حبيبه ومصطفاه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

قبل الدخول في ميدان هذا البحث لابُد من ربطه مع ما سبقه من بحوث لينتظم لؤلؤ عقدها في سلكٍ واحد ؛ فتكون زلالاً عذباً يهنأُ ارتشافها ؛ وتجتنى ثمارها ؛ فرُبما لم يتهيأ لمن ولج هذا البحث الاطلاع على ما سبقه من بحوث.

بتوفيق الله تعالى ولطفه تم تحليل قصيدة (فتح عمورية)[447] لأبي تمام تحليلاً بلاغياً ؛ التي هي من قصائده المتميزة فكانت حصيلة أوجه البلاغة فيها بعد تحليلها ( إحدى وأربعين نوعاً بما مجموعه تسعة وتسعون ومائة وجه في إحدى وسبعين بيتاً ) ، وبعدها دفعتنا الرغبة في البحث إلى تحليل (بردة كعب بن زهير)[448] بلاغياً ؛ وهو من الشعراء المخضرمين للعصرين الجاهلي وصدر الاسلام ، الذي كان بين الطبع والصنعة وهو الى الطبع أقرب و أشهر ؛ وبعد التحليل ظهر أن أوجه البلاغة كانت عنده (ستة وخمسين نوعاً بما مجموعه ثمانية وعشرون ومائتا وجه في خمسة وخمسين بيتاً) فتبين أنَّ الفرق كبيرٌ بينهما إذ ظهر شعر كعب أكثر زخماً وإفراطاً في أفانين البلاغة من أبي تمام إمام صنعة المحدثين ، مما دفعني إلى التفكر في أن في الأمر سراً ربما يعود إلى فعالية اللغة وديناميكيتها، فطرحت أسئلة على الباحثين للإدلاء بدلوهم في هذه الظاهرة وهي :

1- هل أن الشأن لعظمة هذه اللغة ؛ بسبب وفرة مفرداتها ؛ ومرونة وإحكام تراكيبها وسعة دلالاتها ؛ وقدرتها على مواكبة الأديب ورفده على مقدار طاقاته وإبداعاته ؛ وأن غالب هذه الأوجه البلاغية يأتي طوعاً من غير قصد منه ؟

2- ام أن الشان للأديب البليغ الذي يكيِّف اللغة ويطوّعها ويثّقفها ويتنخّل مفرداتها على وفق براعاته ومؤهلاته وأذواقه وسعة أُفقه وحدة ذكائه ...؟

---

( 447 ) البحث ( من الأوجه البلاغية في قصيدة فتح عمورية ) نشر في مجلة مداد الآداب – كلية الآداب – الجامعة العراقية العدد (8) لسنة 2014.

( 448 ) البحث ( أهو الطبع والصنعة ؟ أم فعّالية اللغة ؟! في بردة كعب بن زهير ) نشر في مجلة كلية الآداب – جامعة بغداد العدد (107) لسنة 2014.

3- وما علاقة ذلك كله بالطبع والصنعة عند فحول شعراء الجاهلية وصنوهم من المولَّدين ؟

4- وما هي معايير شعراء الجاهلية المتوقعة لتلك الصنعة ؟

ووعدت بالاستمرار بالبحث في هذا المجال ، فرأيت أن أحلل ( معلقة زهير بن أبي سلمى ) [449] إمام الصنعة الجاهلية بلاغياً لأجل المقارنة ، فظهرت حصيلة صنوف البلاغة فيها ( خمسة وستين نوعاً بما مجموعه سبعة عشر وثلاثمائة وجه في تسعة وخمسين بيتاً ) ، وبذلك كان البون شاسعاً بينه وبين الاثنين على الرغم من تشبث أبي تمام بالصنعة والإلحاح فيها كما بينا. ثم ذكرنا في هذا البحث ما يتوقع أن يتعمده الأديب عند النظم من صنوف البلاغة هذه ؛ فتبين أن ما بقي لقدرة اللغة وفعّاليتها ؛ وإمكانيتها على انشاء تلك التراكيب دون اهتمام من الأديب العدد الكثير ؛ وذلك يؤيد صحة ما ذهبنا إليه .

وأود أن أبين أنني ذكرت في هذا البحث أيضاً نتفاً وأدلة من كتب اللغة والأدب التي أُلفت قريباً من عصر التدوين تدل على وجود معايير ومنهجية عند النخب المثقفة في العصر الجاهلي ؛ يتداولونها ويقيِّمون مستويات التميُّز عند المتقدمين فيعظمونها ، ويحددون مجالات الضعف والخلل واللحن عند الآخرين فيرفضونها، وأتمنى أن يراجعها أهل الاهتمام ليضيفوا إليها أدلة أخرى تدعم الاعتبار الثقافي والمعرفي والمنهجي عند عرب الجاهلية.

وبعد ذلك رأيت أن أتوغل أكثر في هذا المضمار ، فقررت تحليل معلقة أمرئ القيس بلاغياً ؛ باعتباره إمام الطبع وأمير الشعراء لتكتمل أطراف الموضوع ؛ فتبين بعد التحليل لهذه القصيدة أن فيها من فنون البلاغة ( تسعة وسبعين نوعاً بما مجموعه إحدى وتسعون وخمسمائة وجه في ثمانية وسبعين بيتاً ) ، وهذه النتيجة تُرسِّخ القناعة بحقيقة فعّالية اللغة العربية وديناميكيتها في مشاركتها للأديب الفذ المتميز ومشاطرتها له في إنشاء ونظم النصوص الرفيعة المتألقة والمتميزة [450].

وتطرقت في بحث امرئ القيس إلى ما قرره بعض العلماء في الطبع والصنعة منهم : ابن رشيق وضياء الدين بن الأثير وعبد الله بن المعتز وأبو بكر الصولي وأبو الفرج الأصفهاني والقاضي الجرجاني

( 449 ) ينظر البحث ( فعالية اللغة! وصنعة زهير بن أبي سلمى في معلقته ). نشر في مجلة المجمع العلمي – بغداد – العدد الواحد والستون الجزء الثالث لسنة 2014.

( 450 ) ينظر البحث (فعَّالية اللُّغة ! والطبع في معلَّقة امرئ القَيْس) لم ينشر.

والمرزباني وابن المستوفي . ثم بينت سبب اختيار صنوف البلاغة معياراً لهذه البحوث ، فأوردت في ذلك آراء عدد من علماء الأدب منهم : الجاحظ والقاضي الجرجاني وابن رشيق وأبو الحسن الرماني ، وتوسعت في سرد دقائق وحقائق ذكرها عبد القاهر الجرجاني تحيط بكثير من جوانب هذا الموضوع . ثم بينت دور الإحصاء واستخرجت النسبة المئوية لصنوف البلاغة في البيت لكل قصيدة والتفاضل بينها الذي ساده امرؤ القيس . ثم حددت ما يُتوقع من امرئ القيس تعمّده لبعض أوجه البلاغة ؛ وما بقي يكون لقدرة اللغة العربية وفعَّاليَّتها . ثم أضفت دليلاً آخر في نهاية البحث على عظمة العبارة القرآنية واختلاف آراء المفسرين حولها في تحديد صنوف البيان بسبب اختلاف زوايا نظرهم إليها[451] ؛ وذلك لعمري برهان على عظمة هذه اللغة وتفاعل ألفاظها مع عظمة المعاني المراد التعبير عنها . وكفاها فخراً بين اللغات أنها تحمل معاني هذا القرآن العظيم الذي : ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾ [فصلت: ٤٢] . وأن لها القدرة على حمل دلالات الآيات العظيمة التي لا يعلم تأويلها إلا الله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾ [آل عمران: ٧].

ومادام الأمر يتعلق بالبلغاء ونخبهم صار لزاماً عليَّ أن أتناول بالدرس والتحليل على الرغم من ضعفي وعجزي بعض ما ورد عن سيد البلغاء وإمام الفصحاء سيدنا رسول الله ﷺ ؛ ولا سبيل للمقارنة أو الموازنة بينه وبين من ذكرنا في هذه البحوث ، فهو مختار الوحي والمؤيد به ، وأوتي جوامع الكلم، فقد هيَّأه الله تعالى خصوصاً ، وأمته العربية عموماً لتلقي القرآن العظيم الذي يتميَّز إعجازه بالفصاحة والبلاغة ، ولا يتأتى الإعجاز إلا في بيئة تتميَّز بذلك ، إذ إن المماحكات والمساجلات كانت قائمة في قبائل العرب على قدم وساق بين نخبها لإظهار التمايز بينهم فيما ينشئونه من قصائد بشكل خاص، حيث علَّقوا قِسماً منها على الكَعبة بيت الله الذي يحجونه ويقدسونه اعتزازاً منهم ببلاغتها وأطلقوا عليها المعلقات ، حتى أدركوا بهذا التفاعل والتدافع كثيراً من حقائق اللغة وأسرارها

( 451 ) ينظر بحثي الموسوم ( تنوع الأوجه البيانية باختلاف زوايا النظر في العبارة القرآنية ) وهو مستل من أطروحتي للدكتوراه (أساليب علم البيان في سورة البقرة دراسة موازنة بين تفاسير الزمخشري والآلوسي وابن عاشور).

مما جعلهم يقفون مبهوتين أمام عظمة البيان القرآني وتحديه لهم ، فمنهم مَنْ دفعه ذلك إلى الإيمان به ، ومنهم من أدرك عظمته وأظهر عجزه أمام هذا التحدي ودفعته مكابرته إلى البقاء على الشرك والوثنية.

وكان حامل هذه المعجزة والداعي إلى الإيمان بها ومعلِّم مضمونها نبينا محمداً عليه الصلاة والسلام الذي خصَّه الله تعالى بصفات ومكَّنه بمؤهلات لأداء هذا الدور الجليل الخطب ، ولذلك فليس من المعقول أن نقارنه عليه الصلاة والسلام مع ما له من الإمكانات وما خُصَّ به من العناية الربانية مع غيره ، ولكنني أردت بهذا البحث إظهار طرف من تميّزه بالبيان الذي خصه الله تعالى به ، فقمت باختيار أربعين حديثاً في الآداب والأخلاق عدد كلماتها مساوٍ لكلمات معلقة امرئ القيس الذي تميَّز على أقرانه في هذه البحوث ، لتظهر مزية بيان سيدنا رسول الله ﷺ على الرغم من تهيبي للأمر لاتصافي بالقصور أمام هذا الأمر الجلل ، فاستعنت بالله تعالى لتقديم هذه الخدمة لقدوتنا وشفيعنا ﷺ والخدمة للغة القرآن العظيم، وكانت المصادر التي تم الاختيار منها قد اتصفت بالحرص على صحة نسبتها إلى رسول الله ﷺ وهي :

1- منهل الواردين شرح رياض الصالحين ، للحافظ يحيى بن شرف النووي.

2- جواهر البخاري وشرح القسطلاني ، للشيخ مصطفى محمد عمارة.

ولأجل تقريب الفائدة للدارسين ذكرت مضمون تعريف المصطلحات البلاغية عند تحليل النصوص، إذ إنني ذكرت نصَّ التعريف لكل مصطلح في البحوث الأولى وأهملته لأجل الاختصار في البحوث اللاحقة ، وتوسطت في هذا البحث بين الأمرين للتسهيل للقارئ على إدراك معنى المصطلح وربطه مع عبارات الحديث النبوي الشريف . والأحاديث هي :

1- مثَّل النبي ﷺ لشأنه في بعثته ، وأثر ذلك في حرصه على تعليم أمته وهدايتها فقال[452] : (( **إنَّ مثلَ ما بعثني اللهُ بهِ مِنَ الهُدى والعِلمِ ، كمثلِ غيثٍ أصابَ أرضاً فكانتْ : منها طائفةٌ طيبةٌ قَبِلتِ الماءَ ؛ فأنبتتِ الكلأَ والعُشبَ الكثير ، وكان منها أجادِبُ أمْسَكتِ الماءَ ؛ فَنفعَ اللهُ بها الناسَ فَشَرِبُوا منها وسَقَوْا وزَرَعوا ، وأصاب طائفةً منها أُخرى إنَّما هي قيعانٌ لا تُمسِكُ ماءً ولا تُنبِتُ كلأً. فذلكَ مَثلُ من فَقُهَ في دينِ اللهِ ونَفَعَهُ ما بعثني اللهُ به**

( 452 ) منهل الواردين :154 ، تسلسل الحديث : 162.

**فَعَلِمَ وعلَّم ، ومَثَلُ من لم يَرفَعْ بذلك رأساً ، ولم يقبل هدى اللهِ الذي أُرسِلْتُ به** ))[453]

**[متفق عليه]**.

وفيه ( الاقتباس ) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴿١٠٨﴾ ﴾ [يونس: ١٠٨]. شبَّه النبيُ ﷺ عِلْمَ النبوة والهداية به بالغيث – وهو المطر الذي يغيث الناس عند حاجتهم إلى الماء – إذ إنَّ علوم النبوة وأنوار هدايتها تحيي القلوب كما يُحيي الماء الأرض فتُخرج خيراتها، ومَثَّل لأثر العلم في الناس ؛ بأثر الغيث في الأرض ، وجعلَهُ على ثلاثِ صورٍ : **أولها** : الذي نفعهُ عِلم النبوة فتفقَّه به وعَلَّمه للناس بقوله : (( **فذلكَ مَثلُ من فَقُهَ ..... وعلَّم** )) وهي هيئة المشبّه ، شبهه بهيئة الأرض الطيبة الخصبة التي قبِلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب فانتفعَ به الناس ومواشيهم بقوله: (( **منها طائفةٌ طيبةٌ ....الكثير**)) هيئة المشبه به، وهو ( تشبيه تمثيلي )، والصورة في المشبه والمشبه به منتزعة من متعدد . **والثانية** : الذي تَعلَّم عِلم النبوة وأتقنَه وعلمهُ للناس و لم يعمل به بقوله : ((**ومَثَلُ من لم يرفع بذلك رأساً**)) وهو هيئة المشبه ؛ شبهه بهيئة الأرض الجَدْبة عديمة الخصوبة فلا تُنبت الزرع بل إنها تمسك الماء فينتفع به الناس بقوله : (( **وكان منها أجادِبُ ....وزَرَعوا**)) المشبه به ، وهو ( تشبيه تمثيلي ) ؛ والصورة في ركنيه منتزعة من متعدد . **والثالثة** : شبَّه الذي أعرض عن أمر الله و لم يقبل بما أتى به رسول الله ﷺ بقوله : ((**ولم يقبل هدى اللهِ الذي أُرسِلْتُ به** )) المشبه ، شبهه بهيئة الأرض المستوية التي ينساب عنها الماء فلا تمسكه ، ولا خصوبة فيها فلا تُنبت كلأً بقولهِ : (( **وأصاب طائفةً منها أُخرى إنما هي قيعانٌ لا تُمسِكُ ماءً ولا تُنبِتُ كلأً** )) المشبه به ، وهو (تشبيه تمثيلي) الصورة في ركنيه منتزعة من متعدد . والتشبيه التمثيلي عزيز الوجود ؛ فكيف وقد توالى من مشكاة النبوة بهذا الزخم . وفي جَمْعِ المشبهات بها الثلاثة بالعطف ، وبعدها جمع المشبهات كذلك وتواليها ( التشبيه الملفوف ) ويعد تقديم المشبه به على المشبه في هذا التشبيه ، بمثابة تقديم وسيلة الإقناع لتكون أول ما يرسخ في الذهن ، لتحفيز استعداد المتلقي لقبول مضمون المشبه والاقتناع به عند ذكره لاحقاً ، لأن المعتاد تقديم المشبه على

( 453 ) طائفة : قطعة ، أجادب : جمع أجدَب ؛ الأرض التي لا تُنبت ، قيعان : جمع قاع ؛ الأرض المستوية الملساء التي لا نبات فيها . قبلت الماء : شربته فروَّت الجذور.

المشبه به ، ويعد ذلك من كمال البلاغة النبوية ، وهذا يقع في باب ( التقديم والتأخير ). وفي تعدد المشبه به وتواليه ، ثم ذكر ما لكل واحد منه للمشبهات ( اللف والنشر ). وفيه (الوصل) في قوله : ((**وكان منها...وأصاب ... ، ومَثَلُ من لم ...، ولم يقبل** )) .

وفي قوله : ((**ومَثَلُ من لم يرفع بذلك رأساً**)) (كناية) عن خيبته وذله وخسرانه ، كقوله تعالى : ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥] فعزة العامل بعلمه تجعله مرفوع الرأس. و(المطابقة) في قوله : (( **طيبة – أجادب ، قبلت – أمسكت**)) . و (طباق السلب) في قوله : (( **أنبتت – لا تُنبت ، أمسكت – لا تمسك** )). وفيه (الجمع مع التفريق) الجمع بقوله : (( **كمثلِ غَيث أصابَ أرضاً** )) إذ جمع الهدى والعلم بالغيث، والتفريق بقوله : (( **منها طيبةٌ.. ، ومنها أجادب ... ، ومنها قيعان**)) . و(التكرار) بقوله : (( **ما بعَثَني الله به** )) للتأكيد وتقرير المعنى في النفس . وفي قوله : (( **الهدى والعلم**)) ( التقسيم ) ، وكذلك بقوله : (( **لا تمسك ماءً ولا تُنبت كلأً**)) وبقوله : (( **فعلِمَ وعلَّم**)). وفيه (التقديم والتأخير) بتقديم الجار والمجرور بقوله : (( **منها طائفةٌ ...**)) ، (( **منها أجادب...**)) ، (( **بها الناس...**)) ، (( **بذلكَ رأساً**)) . وفيه (المقابلة) ثلاثة بثلاثة في قوله : (( **منها طائفةٌ طيبةٌ قَبِلت الماء ، ومنها أجادِبُ أمسَكتِ الماء**)) . وفيه (إيجاز الحذف) وذلك بقوله : (( **لا تُنبتُ كلأً – فلم ينتفع بها أحدٌ–، فعلِم وعلَّم – الناس– ، ومثل من – علَّمَ غيره – ولم يرفع .. ، ومَثَلُ من – لم يقبل ...**)). لمعرفة المحذوف من سياق الكلام. و (الترديد) في قوله : (( **أصابَ أرضاً، وأصابَ طائفةً** )). ومن الفرائد قوله : (( **أجادِب ، قيعان**)). وفي قوله : (( **كَمَثلِ غيث...الخ**)) (التفسير) لقوله : (( **إنَّ مَثلَ ما بعثني ... والعلم**)). وفي بلاغة العبارات وسهولة إيصالها إلى فهم المخاطب (حسن البيان). وفيه من الوعظ والحكمة والمثل ما يجعله من (الكلام الجامع) . وفي قوله : (( **كَمَثلِ غيثٍ... ولا تُنبتُ كلأً**)) (المذهب الكلامي) بتقديم الحجة لما يدعيه بقوله : (( **فذلك مَثَل... أُرسلت به**)). وفي استخدام التشبيه والكلمات ذات اللوازم الفكرية (إيجاز القِصَر). وفيه (القَصْر) بقوله : (( **إنما هي قيعان**)). وفيه (التقييد) بالنواسخ بقوله : (( **إنَّ ، فكانت، وكان، وإنَّما**)) ، والعطف بقوله (( **والعِلم...إلخ**)) والمفاعيل بقوله : (( **أصابَ أرضاً ...إلخ**))، وضمير الفصل بقوله : ((**هي...**)) والنفي بقوله : (( لا تُمسك... إلخ)). وفي توالي العبارات وائتلافها (حسن النسق) . وفي خلوها من التكلف والتعقيد في السبك (السهولة) .

والألفاظ مألوفة لائقة بالمعاني فيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى) . وفي كثرة صنوف البلاغة وتنوعها (الإبداع).

2- ومثَّل ﷺ لشأنه في نجاة أمته من النار فقال[454] : (( **مَثَلي ومثلُكم كمثَلِ رَجلٍ أوقَدَ ناراً ، فَجَعَلَ الجَنادِبُ والفرَاشُ يَقعْنَ فيها ؛ وَهوَ يَذُبُّهُنَّ عنها ، وأنا آخِذٌ بِحُجَزِكُم عن النَّار وأنتم تُفْلِتُونَ من يَدَيَّ** )). [455] **[رواه مسلم]**.

فيه (الاقتباس) من قوله تعالى : ﴿ لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ ﴿٧﴾ ﴾ **[الشورى: 7]**. وقوله تعالى : ﴿ وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ﴾ **[آل عمران: 103]**. ومثَّلَ النبي ﷺ لنفسه ولأمته ، فيما بُعِثَ به إليهم من الهدى والنور لنجاتهم من الضلال والهلاك بقوله : (( **مثلي ومثَلُكُم** )) وهو المشبه ، برجل أوقد ناراً لإنضاج طعامه أو لتدفئته وإنارة ما حوله بقوله : (( **كَمَثَلِ... ناراً** )) ثم أشار إلى مباهج الدنيا ، التي يتكالب عليها الناس؛ ويسلكون طرق الحرام والشر لأجل التمتع بها بقوله : (( **فَجَعَلَ ... فيها** )) ، وإلى هَدي رسول الله ﷺ الذي يمنعهم من مسالكِ السوء والضلال لأجلِ نجاتهم كما يمنع موقد النار الجنادب والفراش من الوقوع فيها لنجاتهم بقوله : (( **وهو ... عنها** )) وهذه صور المشبه به ، (تشبيه تمثيلي) ووجه الشبه في المشبّه والمشبه به منتزع من متعدد. ثم انتقل إلى صورة ثانية للتشبيه ، فشبه صورة حرصه ﷺ على هدايتهم ونجاتهم من مسالك الحرام وعذاب النار في الآخرة ، وإصرارهم على الضلال والتوغل في طريق المعاصي والمحرمات بقوله : (( **وأنا آخِذٌ... من يَدَيَّ** )) صورة المشبه ، والتشبيه السابق بقوله : (( **كَمَثَل رَجلٍ .. عنها** )) صورة المشبه به، (تشبيه ضمني تمثيلي) ووجه الشبه في ركنيه منتزع من متعدد . وفي تقديم صورة التشبيه الأول كمشبه به، على المشبَّه في التشبيه الضمني التمثيلي الثاني ، كان ذلك لأجل استقرار صورة المشبه به في الذهن والاعتبار بها وتهيئة المتلقي ورسوخ القناعة لديه بمضمون المشبه الدائر عنه الخطاب عند ذكره ، وذلك من الإعجاز البلاغي النبوي ؛ لأن العادة تقديم المشبه على

( 454 ) منهل الواردين :156 ، تسلسل الحديث : 163.
( 455 ) الجنادب : نحو الجراد، يذُبُّهُنّ : يمنعهن ، الحُجَزُ : جمع حجزة ، وهي معقد الإزار والسراويل. تُفلتون : تفرون وتهربون.

المشبه به ، ويعد ذلك من باب (التقديم والتأخير). وفي قوله : (( **بحجزِكم** )) من (الفرائد). وفي قوله : (( **يَقَعنَ – يذبَّهن، آخذٌ– تُفلتُون ، عنها – فيها ، عن – من** )) (المطابقة). وفي مضمون الحديث (الكلام الجامع) للحكمة والوعظ. وفي قوله : (( **فجَعَلَ الجنادب ... عنها** )) وقوله : (( **وأنا آخِذٌ ... يَدَيَّ**)) (مراعاة النظير) لوجود المناسبة بين اللفظين . وفيه (الجمع) إذ جمع شأنه وشأن قومه بقوله : (( **مَثَلي ومَثَلُكُم**)) بقوله : (( **كَمَثَل رَجلٍ ...** )). وفي قوله : (( **وأنا آخِذٌ ... من يَدَيَّ**)) (التسهيم) لأنه مما يقتضي أن يقال بعد الذي ورد من المعنى قبله. وفي قوله : ((**بحجزِكُم**)) (الإرداف) إذ الأصل أن يقول : آخذ بأيديكم فعدل إلى هذا اللفظ. وفي قوله : (( **كَمَثَلِ رَجلٍ ... من يَدَيَّ**)) (التفسير) لقوله: (( **مَثَلي وَمَثَلُكُم** )) .وفي توالي العبارات وتلاحمها في الحديث (حسن النسق). وفيه : (ائتلاف اللفظ مع المعنى) لأن الألفاظ تليق بالمعاني المقررة في الحديث . وفي بعد الألفاظ عن التعقيد والتكلف والتعسف في السبك (السهولة) . وفي بلاغتها وسهولة إدراكها من المخاطب (حسن البيان). وفيه (الوصل) بقوله: (( **ومَثَلُكُم... ، وهو ...، وأنا...، وأنتم**)).

وفي قوله : (( **وأنا آخِذٌ...مِن يَدَيَّ**)) (الإدماج) إذ أدمج فيه حرصه عليهم مع لا مبالاتهم به. وفي قوله : ((**مِن يَدَيَّ**)) (التتميم) . وفي اتيانه ﷺ بالمثل في فعل الرجل كحجة لما يدعيه بقوله : (( **كَمَثَلِ رَجل .. يَذبَّهن عنها**)) (المذهب الكلامي). وفيه (إيجاز القِصَر) بالتمثيل بقوله : (( **مَثَلي ومثَلُكُم...**)) ، وبالعبارات الكليات ذات الدلالات الشاملة بقوله : (( **وهُوَ يَذبّهُن ... وأنا آخِذٌ بحجزِكم... وأنتم تُفلِتُون..**)). وفيه (الالتفات) من الغيبة إلى التكلم بقوله : (( **هُوَ... ؛ وأنا..**)) ومن التكلم إلى الخطاب بقوله : (( **وأنا ...، وأنتُم...**)) وفيه (التقييد) بضمير الفصل بقوله : (( **وهو ، وأنا ، وأنتُم**)) ، والمفاعيل بقوله : ((**أوقَدَ ناراً**)) ، والعطف بقوله : ((**ومَثَلُكُم..، فَجعَلَ.. ، والفراش.. ، وأنا، وأنتُم**)). وفي تنوع صنوف البلاغة وكثرتها(الإبداع).

3- ومثَّل ﷺ لشأنه في نجاة أُمتهُ مِن الهلاكِ فقال[456] : (( **مَثَلي ومَثَلُ ما بَعَثَني اللهُ بهِ ، كَمَثَلِ رَجُلٍ أتى قَوماً فقال : رأيتُ الجَيْشَ بِعَيْنيَّ وإنِّي أنا النذيرُ العُرْيان فالنجاءَ النجاءَ ، فأطاعَهُ**

( 456 ) جواهر البخاري : 496 ، تسلسل الحديث : 723.

**طائِفةٌ فأدْلَجُوا على مَهْلِهِمْ فَنَجَوْا ، وكَذَّبتهُ طائِفةٌ فَصَبَّحَهُم الجَيّشُ فاجتاحهم** ))[457] **[رواه البخاري]**.

فيه (الاقتباس) من قوله تعالى : ﴿ فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۖ إِنِّي لَكُم مِّنۡهُ نَذِيرٞ مُّبِينٞ ٥٠ ﴾ **[الذاريات:50]** . ﴿ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ﴾ **[البقرة: 253]** مثّلَ عليه الصلاة والسلام عن نفسه وعن الهدى الذي بعثه الله به للناس ؛ ليستقيم سلوكهم وتسعد حياتهم ويُرضون ربهم ويُفلحون في الآخرة بالجنة وينجون من النار بقوله : (( **مَثَلي ... به**)) وهو صورة المشبه ، شبهه بهيئة رَجُل رأى جيشاً يحث السَّير لقتال قوم ، فأسرع إلى القوم ونزع ثوبه ورفعه يديره حول رأسه ويصيح منذراً النجاء النجاء ، فنجا من أطاعه وغادر مكانه الذي قصده الجيش ، وهلك من كذَّبه فأدركهم الجيش واستأصلهم وذلك بقوله : (( **كَمَثَلِ رجل .. فاجتاحهم**)) (تشبيه تمثيلي) ووجه الشبه منتزع من متعدد في ركنيه . وفي جمع المشبهات وتتابعها ، وجمع المشبهات بها وتواليها (التشبيه الملفوف). وفيه (إيجاز الحذف) بقوله : (( **فَنَجوا**)) فالأصل : فنجوا من عدوهم. وفيه (التكرار) في قوله : (( **طائِفة**)) لتعدد المتعلق، وكذلك في قوله : ((**فالنجاء ، النجاء**)) للتهويل وتأكيد الإنذار. وفيه (المطابقة) في قوله : (( **بَعَثَ – أتىَ ، أطاعه – كذَّبته ، أدلجوا – صبحهم ، نجوا – اجتاحهم** )). وفي قوله : (( **بعَيْنَيَّ**)) ( التتميم ) للمبالغة في صحة الإنذار، وكذلك بقوله : (( **فاجتاحَهُم**)) لإتمام المعنى. وفيه (المقابلة) أربعة بأربعة بقوله : (( **فأطاعَهُ ؛ طائفة ؛ فأدلجوا ، فَنَجوا**)) مع قوله : (( **وكَذَّبتهُ ، طائفة ؛ فصَبَحَهُم الجيش ؛ فاجتَاحهُم**)). وفي قوله : (( **أنا النّذير العُريان** )) (إرسال المثل) . و(التوشيح) في قوله : (( **فأطَاعَهُ ... فَنَجوا** )) و (( **وكَذَّبته ... فاجتاحهم**)) لأنَّ معنى أول الكلام يدل على لفظ آخره. وفي حِكَمِ الحديث ومواعظه (الكلام الجامع). وفي قوله : (( **رأيتُ الجَيّشَ ... النجاء**)) (المذهب الكلامي) لتقديمه الحجة على الإنذار . و(التكميل) في قوله : (( **فالنجاء، النجاء**)) لأن ذكرها زيادة في معنى الإنذار. وفي قوله : (( **فأطاعه طائفةً...**)) و (( **وكَذَّبتهُ طائفةٌ ...** )) (التفريق). وفي انسياب الألفاظ وخلوها من العقادة (الانسجام). وفيه(الإشارة) في قوله : (( **النَّذير العريان**)) لأنها ترمز إلى معان

( 457 ) العريان : المنذر الذي تجرد عن ثوبه وأخذ يرفعه ويديره حول رأسه إعلاماً لقومه بالغارة ، أدلجوا : ساروا أول الليل ، اجتاحهم : استأصلهم وأهلكهم.

كثيرة. وفيه (الوصل) في قوله : « **ومثل ... ، وإني ...، وكذبته ...**». وفي قوله : « **على مهلهم**» (الاعتراض) لأنها تفيد زيادة المعنى في اطمئنانهم ، فالذي يدلج ويسير أول الليل معه الوقت الكافي لتجاوز خطر العدو . وفي قوله : « **فأطاعه ... فنَجوا** » (الترتيب) وكذلك في قوله : « **وكذَّبته ... فاجتاحهم**» ، إذ جاءت الأوصاف التي مرت على الطائفتين على الترتيب . وفي قوله : «**فأطاعه طائفة ... فنجوا**» (التسهيم) لأن ما تقدم من الكلام يدل على ما تأخر منه ، وكذلك في قوله : « **وكذَّبته طائفة ... فاجتاحهم**» . وفي قوله : « **إنِّي أنا النَّذير**» (اقتباس) من قوله:﴿ إِنِّيٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلۡمُبِينُ ﴿٨٩﴾ ﴾ **[الحجر:89]**. وفي قوله: « **وكَذَّبته طائفة ... إلخ**» (اقتباس) من قوله تعالى :﴿ وَلَقَدۡ صَبَّحَهُم بُكۡرَةً عَذَابٌ مُّسۡتَقِرٌّ ﴿٣٨﴾ فَذُوقُواْ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴿٣٩﴾ ﴾ **[القمر:38-39]**. وفي قوله : «**النَّذير العريان**». (الإرداف) لأنه عدل عن أصل العبارة (المبين) إلى « **العريان**». وفي قوله : «**كَمَثَلِ رَجل... فاجتاحَهُم**» (التفسير) لقوله : « **مَثَلي ...به** ». وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق). وفي قوله: «**فأطَاعهُ ... فَنَجوا**» (التعليل) إذ إن علة النجاة إطاعة النذير . وفي قوله : « **وكَذَّبته ... فاجتاحَهُم**» (التعليل) كذلك إذ إن سبب اجتياحهم وهلاكِهم تكذيبُ النَّذير. وفيه (الجمع) إذ جمع بين شأنه والتشريع بقوله : « **مَثَلي... به**» بقوله : « **كَمَثَلِ رجل...**». وفيه (ائتلاف اللفظ مع المعنى) إذ إن ألفاظ الحديث لائقة بالمعاني وهي مستعملة معروفة بعيدة عن الغرابة. وفيه (إيجاز القِصَر) لوجود التمثيل والألفاظ الواسعة الدلالة بقوله : « **مَثَلي ... ، كَمَثَل... العريان، فأدلجوا، فَصَبَّحَهُم، فاجتاحهُم** » . وفيه (القَصْر) بإضافة ضمير الفصل إلى الجملة بقوله : « **إنِّي أنا النَّذير**». وفيه (التقييد) بالنواسخ بقوله: « **إنِّي ...**» والعطف بقوله: « **ومَثَل، وإنِّي ، فأطاعه...، وكذَّبته...** ». والمفاعيل بقوله : « **قوماً، الجَيَّش**» . وفي بلاغة العبارات وسهولة إيصالها إلى فهم المخاطب (حسن البيان) . وفي كثرة صنوف البلاغة (الإبداع).

4- وقال النبي ﷺ في توجه قلوب المؤمنين إلى المدينة المنورة [458] : « **إنَّ الإيمانَ لَيَأْرِزُ إلى المدينة ؛ كما تأرِزُ الحَيَّةُ إلى جُحرِها**» [459] **[رواه البخاري]**.

( 458 ) جواهر البخاري : 182 ، تسلسل الحديث : 219.

شَبَّه النبي ﷺ إقبال المؤمنين من فِجاج الأرض وائتلاف قلوبهم واجتماع بعضهم إلى بعض في المدينة المنورة بقوله : (( **إنَّ الإيمانَ ... المدينة**)) صورة الشبه ؛ شبهه بهيئة الحية التي حيثما ذهبت فإنها ترجع إلى مكمنها فتضم بعضها إلى بعض ككتلة بعد انسيابها بطولها في سعيها بقوله : (( **كما تأرِز... جحرها**)) (تشبيه تمثيلي) ظاهر الأداة ووجه الشبه متنزع من متعدد في ركنيه، وهو (تشبيه مرسل) لذكر أداته. وفي قوله : (( **كما... جُحرها**)) (إرسال المثل). وفيه الحكمة والمثل فهو من (الكلام الجامع). وفي التناسب والائتلاف بين الألفاظ لركني التشبيه (مراعاة النظير). وفي قوله : (( **يأرِزُ ، تأرِزُ**)) (التكرار) لاختلاف العائد. وفي خلو الألفاظ من العقادة والتصنع (الانسجام). وفي قوله : (( **ليأرِز**)) (الاشارة) لكثرة المعاني في هذه اللفظة. ويمكن أن تكون هذه الكلمة من (الفرائد). وفيها أيضاً (الإرداف) لأن الأصل أن يقال : إنَّ الإيمان لَيُقبل أو ينضم ؛ فعدل إلى لفظة يأرِز. وفي تلاحم الكلمات ؛ واستقلال معاني العبارات ؛ وتواليها (حسن النسق). وفيه ( ائتلاف اللفظ مع المعنى ) فألفاظ الحديث لائقة بالمعاني . وفي حسن الطبع وعدم التكلف أو التعقيد في السبك (السهولة) . وفي بلاغة العبارات وإيصال المعنى إلى المخاطب بسهولة ويسر (حسن البيان). وفيه (إيجاز القِصَر) لوجود التمثيل، والألفاظ ذات الدلالات الواسعة بقوله: (( **كما ...، يأرِز**)). وفيه (التقييد) بالنواسخ بقوله : (( **إنَّ ...**)). وفي كثرة صنوف البلاغة (الإبداع).

5- وقال النبي ﷺ في طُهر المدينة المنورة[460] : (( **المدينةُ كَالكِير تَنفِي خَبَثَها ، ويَنصَعُ طَيِّبُها**))[461] **[رواه البخاري]**. وفي رواية : (( **تُبضِعُ طيبها ، وتَنصَعُ طِيبها**))

هذا الحديث الشريف يفسره قول النبي ﷺ عن المدينة المنورة : (( **إنَّها تَنْفي الرِّجالَ كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبَثَ الحَدِيد**)) [462] **[رواه البخاري]**. فقد شبّه النبي ﷺ المدينة المنورة في التضييق على أهل السوء والخبث من الرجال فتُسحِتهم وتنفيهم عنها ، وإنها تزيد أهل الإيمان والإخلاص والصدق إيماناً

( 459 ) يأرِزُ: إلى وطنه أي: حيثما ذهب يرجع إليه، أو ينضم ويجتمع بعضه إلى بعض. جُحرها: مكمنها.
( 460 ) جوَاهر البخاري : 181 ، تسلسل الحديث : 217.
( 461 ) الخبث : الرديء . الكير : هو كير الحداد ، وهو زق أو جلد غليظ ذو حافات ينفخ فيه الحداد. لسان: كير. تنصع طيبها : تخلصه، والناصع : الخالص من كل شيء ، اللسان : نصع. تُبْضِع طيبها: تُعطي طيبها ساكنيها ، اللسان : بضع.
( 462 ) ينظر : صحيح البخاري بحاشية السندي : 323/1.

وإخلاصاً وصدقاً بقوله : (( **المدينةُ تَنْفِي خَبَثَها ويَنْصَعُ طَيِّبُها**)) وهو صورة المشبه ؛ شبهها بهيئة كير الحداد ينفخ فيه على الحديد وهو في النار فيصفِّيه ويُخلّصه ويُسَحتُ عنه خبثه فيكون سبيكة خالصاً بقوله : (( **كَالكِير**)) وباقي مضمون المشبه به معروف من سياق الكلام وفيه (إيجاز الحذف) فيكون : كنافخ الكير ينفي خبث الحديد فينقيه ويجعله سبيكة خالصاً. وهو (التشبيه التمثيلي) ووجه الشبه في ركنيه منتزع من متعدد . وفي ذكر أداة التشبيه فيه (التشبيه المرسل) . وفيه (التخصيص) بتقديم الجار والمجرور للفت الانتباه بقوله: (( **كَالكِير**)) فالأصل : (المدينة تنفي خبثها وينصع طيبها كالكير). وفيه (المطابقة) بقوله : (( **تَنْفِي – تنصع ، خَبَثها –طيبها** )). وفيه (المقابلة اثنين باثنين) بقوله : (( **تَنْفِي خَبَثهَا**)) وقوله : (( **ويَنْصَعُ طِيبُها** )). وفيه (إرسال المثل) بقوله : (( **تَنْفِي خَبَثهَا ويَنْصَعُ طِيبُها** )) . وكذلك فيها (التفويف) فالجملتان بمعنيين في وزن واحد. وفي الحديث من الحكمة ما يجعله من (الكلام الجامع). وفي قوله : (( **ويَنْصَعُ طِيبُهَا**)) (المناسبة) لأن هذه العبارة مناسبة لإتمام المعنى في الكلام قبلها. وفيها أيضاً (التكميل) للمعنى التام قبلها. وفي خلو العبارات من التصنع والعقادة (الانسجام) . وفي قوله : ((**خَبَثهَا –طِيبُهَا**)) (المماثلة) لتماثلها في الزنة . وفي قوله : (( **كَالكِير**)) (الإشارة) للمعاني الكثيرة التي تشير إليها هذه الكلمة وتعويضها عن ألفاظ كثيرة كما ذكرنا. وفي توالي عبارات الوصف لفعَّالية المدينة وترتيبها (الترتيب). وقوله : (( **يَنْصَعُ**)) من (الفرائد) فلا تعوض عنها إلا مجموعة أوصاف فتقول : النقي الصافي الخالص من كل شيء ؛ لكي تعوض عنها. وفيه (التسهيم) فكونها تنفي أهل السوء بقوله : (( **تَنْفِي خَبَثهَا**)) يدل ذلك على أنها تكرم أهل الصلاح بقوله : (( **يَنْصَعُ طِيبُها**)). وفي قوله : (( **تَنْفِي ... طِيبُها**)) (التفسير) لألفاظ التشبيه قبلها. وفي توالي العبارات وتلاحمها (حسن النسق). وفي قوله: ((**خَبَثهَا ، طِيبُها**)) (السجع). وفيه (ائتلاف اللفظ مع المعنى) إذ إن ألفاظ الحديث لائقة بالمعاني بعيدة عن الغرابة . وفي حسن سبك الألفاظ وبعدها عن التكلف والتعقيد (السهولة). وفي بلاغتها وسهولة إيصالها إلى فهم المخاطب ومجانبتها اللَّبس (حسن البيان). وفيه (إيجاز القِصَر) لوجود التمثيل ، والألفاظ ذات الدلالات الواسعة بقوله :(( **كَالكِير... ويَنْصَعُ**)). وفيه (التقييد) بالعطف بقوله: (( **وَيَنْصَعُ...**)) والمفعولية بقوله : ((**خَبَثهَا**)) . وفي كثرة صنوف البلاغة (الإبداع).

6- وقال النبي ﷺ في حصانة أهل المدينة المنورة [463] : ﴿ **لا يَكيدُ أهْلَ المَدينةِ أحدٌ إلاّ انْمَاعَ كَمَا يَنْمَاعُ المِلحُ في الماءِ** ﴾ [464] **[رواه البخاري]**.

مثَّل النبي ﷺ لمصير من يمكر السوء بأهل المدينة المنورة : بهلاكه وضياعه وزواله بقوله : ﴿ **لا يَكيدُ ... انْمَاعَ** ﴾ وهي صورة المشبه ؛ شبهها بهيئة الملح الذي يذوب في الماء فلا ترى له أثراً بقوله : ﴿**كَمَا ...الماءِ** ﴾ المشبه به ، وهو (تشبيه تمثيلي) ووجه الشبه منتزع من متعدد في ركنيه. وهو من (التشبيه المرسل) لذكر أداة التشبيه . وفيه (القَصْر) بالنفي والاستثناء بقوله : ﴿ **لا يَكيدُ ...إلا انْمَاعَ** ﴾. و(القَصْر) بتقديم ما حقه التأخير بتقديم المفعول بقوله : ﴿ **لا يَكيدُ ... أحدٌ** ﴾ . وفيه (التكرار) بقوله : ﴿**انْمَاعَ –يَنْمَاعُ** ﴾ لاختلاف العائد. وفيه (إرسال المثل) بقوله : ﴿**كَمَا يَنْمَاعُ المِلحُ في الماءِ** ﴾. وفي قوله : ﴿**يَنْمَاعُ** ﴾ (الإرداف) فالأصل أن يقول : هلك فعدل إلى رديفها . وفيها أيضاً (الإشارة) لكثرة دلالتها ؛ فإنها تعني انهار وتلاشى وزال . وفيه (إيجاز القِصَر) بالتشبيه وضرب المثل واستخدام الكلمات ذات الدلالات المتعددة. وهو من (الكلام الجامع) لاشتماله على الحكمة والمثل. وفي انسياب الألفاظ وخلوها من العقادة والتصنع (الانسجام). وفي قوله : ﴿**كَمَا يَنْمَاعُ ...**﴾ (التفسير) لقوله : ﴿**انْمَاعَ** ﴾ . وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق). وفي جزالة الألفاظ وفخامة المعاني (ائتلاف اللفظ مع المعنى) . وفي وضوح العبارة وسهولة إيصالها إلى فهم المخاطب (حسن البيان). وفيه لكثرة صنوف البلاغة وتنوعها (الابداع) .

7- وبين النبي ﷺ آثار أصول الناس على سلوكهم بقوله [465] : ﴿ **النَّاسُ مَعَادِنُ كَمعَادِنِ الذَّهبِ والفِضَّةِ ، خِيارُهُم في الجَاهليَّةِ خِيارهُم في الإسْلامِ إذا فَقُهُوا ، والأرْواحُ جُنُودٌ مُجَنَّدةٌ ؛ فمَا تَعارَفَ مِنْها ائْتَلَفَ ، وما تَنَاكَرَ مِنْها اخْتَلفَ** ﴾ [466] **[رواه مسلم]**.

شَبَّه النبي ﷺ الجينات الخَلْقية للناس وما تحمله من قيم وصفات ، بالمعادن بما تختلف به من أهمية تُقوَّم بها أثمانها بقوله : ﴿**النَّاس مَعَادِنُ** ﴾ وهو (التشبيه البليغ). ثم شبَّه مضمون هذا التشبيه باختلاف

( 463 ) جواهر البخاري :182 ، تسلسل الحديث : 220.
( 464 ) انْمَاع : ذاب وسال.
( 465 ) منهل الواردين :275 ، تسلسل الحديث : 369.
( 466 ) الجُنود : الأعوان والأنصار . فقُهوا : الفقهُ : الفَهْم والفِطْنَة .

الناس بالقيم ، كما تختلف بها المعادن ، بالفرق ما بين الذهب والفضة بقوله : ((**كَمعَادِنِ الذَّهبِ والفِضَّةِ**)) صورة المشبه به ، وهو (التشبيه التمثيلي) إذ وجه الشبه في ركنيه منتزع من متعدد . وهو (تشبيه مرسل) لذكر أداة التشبيه فيه. وفي قوله : ((**كَمعَادِنِ ... إذا فَقُهُوا**)) (التفسير) لقوله : ((**النَّاس مَعَادِنُ**)). وفي قوله : ((**مَعَادِنُ ، خِيارُهُم** )) (التكرار) لاختلاف العائد . وشبه الأرواح – والروح : هو اللطيفة العالمة المدركة من الإنسان...[467] – في تنوعها ؛ واختلافها ؛ وائتلافها لمن يجانسها ؛ ونفورها عمَّن يخالفها في طباعها ووجهتها ، شبهها بالجنود المجندة التي تقابلها جنود محشدة لها بالجهة الأخرى بقوله : ((**والأرْواحُ جُنُودٌ مُجَنَّدةٌ** )) (تشبيه بليغ) حذف منه وجه الشبه وأداة التشبيه . وفيه (الفصل) بقوله : ((، **خِيارُهُم** ..، **خِيارُهُم**...)) و(الوصل) بقوله : ((، **والأرْواحُ** ...، **فمَا** ... ، **وما** ... )) . وفي قوله : ((**فمَا تَعارَفَ** ... **اخْتَلفَ**)) (التفسير) لجملة التشبيه الاسمية ((**والأرْواحُ جُنُودٌ مُجَنَّدةٌ**)) فكما تتجمع جنود الحق وتأتلف وتتوادّ وتتراحم كالجسم الواحد ، مقابل جنود الباطل التي تتجمع وتتكتَّل وتتعاون هي أيضاً لمقابلتهم . يكون هكذا شأن الأرواح ؛ فهنالك من تراه أول وهلة فتحبه وتنسجم معه وكأنك تعرفه منذ زمن بعيد؛ وهناك من يخصك بقرابة أو جيرة وتجمعك معه حقوق وأنت لا تطيق رؤيته أو مروره في فكرك . والعجيب أن التنافر الذي يحصل لأرواح الكافرين والمنافقين من أرواح المؤمنين ، يحصل فيما بينها كذلك لاختلاف وجهاتها وأهوائها وطبائعها ؛ مما يؤدي إلى تشتتها، قال تعالى : ﴿ **تَحۡسَبُهُمۡ جَمِيعٗا وَقُلُوبُهُمۡ شَتَّىٰۚ** ﴾ **[الحشر: 14]**. أما قلوب المؤمنين التي هدفها إرضاء الله الواحد فوجهتها واحدة ؛ وتلك رابطة المسلمين التي تُكوِّن منهم جسداً واحداً. وعندما أدرك أعداؤهم خطورتها بذلوا الجهد في انتهاكها ، إذ جعلوا هذه الرابطة هدفهم الأول قبل الضرب بالسيف . وحصل ما حصل بذلك للمسلمين من تدهور وانحطاط يفوق ما كان يجري لهم من قتال وحروب للصليبية والصهيونية وباقي الأعداء. وفيه (المقابلة) في قوله : ((**خِيارُهُم في الجَاهليَّةِ – خِيارهُم في الإسْلامِ**)) وفي قوله : (( **فمَا تَعارَفَ مِنْها ائْتَلَفَ ، وما تَنَاكَرَ مِنْها اخْتَلفَ**)) . وفيه (المطابقة) في قوله : ((**الذَّهبِ – الفِضَّةِ ، الجَاهليَّةِ –الإسْلامِ ، تَعارَفَ –تَنَاكَرَ، ائْتَلَفَ – اخْتَلفَ**)) . وفي قوله :

( 467 ) ينظر : كتاب التعريفات ، الشريف علي الجرجاني : 112.

«**النَّاس مَعَادِنُ ... والفِضَّةِ**» (إرسال المثل) وكذلك في قوله : «**الأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدةٌ ...اخْتَلفَ**» . وفيه من الكلام الذي يجري مجرى الأمثال والحكمة فهو من (الكلام الجامع) . وفيه (مراعاة النظير) بأن جمع بين كيان الإنسان وطبائعه بقوله : «**النَّاس ... إذا فَقُهُوا**» وبين الروح اللطيفة العالمة المدركة التي تسيره بقوله : «**والأَرْوَاحُ ...اخْتَلفَ**». وفي قوله : «**إذا فَقُهُوا**» (التكميل) لأن المعنى قبله تامٌ ، فزادته هذه العبارة تكميلاً ، إذ إن نفاسة معدنه بحاجة إلى التفقه في الدين ليستقيم سلوكه على بيّنة ودراية. وفيه (الجمع مع التقسيم) الجمع في قوله : «**النَّاس ... والفِضَّةِ**» والتقسيم في قوله : «**خِيارهُم ...إذا فَقُهُوا**» . وفيه أيضاً (الجمع مع التقسيم) الجمع في قوله : «**الأَرْوَاحُ ...مُجَنَّدةٌ**» والتقسيم في قوله : « **فمَا تَعارَفَ ... اخْتَلفَ**» . وفي خلو الألفاظ من العقادة وبعدها من التصنع (الانسجام). وفي قوله : «**خِيارهُم ...الإسْلامِ**» (المماثلة) لتماثل العبارات في الزنة. وفي قوله : « **فمَا تَعارَفَ ... اخْتَلفَ**» (المماثلة) أيضاً. وفي قوله : «**النَّاس مَعَادِنُ، والأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدةٌ**» (الإشارة) لكثرة المعاني مع قلة هذه الألفاظ . وفيه (إيجاز القِصَر) لضرب المثل واستخدام التشبيه والعبارات والكلمات شاملة الدلالات واسعة المعاني . وفي ذكره لكيان الإنسان بقوله : «**النَّاس ...إذا فَقُهُوا**» ثم ذكر الأرواح التي تتصرف بهذا الكيان بقوله : «**الأَرْوَاحُ ... اخْتَلفَ**» (الترتيب) وفي توالي العبارات وتلاحمها (حسن النسق) وفي قوله : «**ائْتَلَفَ ، اخْتَلفَ**» (السجع). وفي استخدام الألفاظ المألوفة اللائقة بالمعاني (ائتلاف اللفظ مع المعنى) . وفي استقرار ألفاظ سجعة النثر وحسن تعلقها بالمعاني بقوله : «**ائْتَلَفَ ، اخْتَلفَ**» (التمكين) . وفي رقة الألفاظ وحسن الطبع وبعدها عن التعقيد (السهولة). وفي سهولة إيصالها إلى فهم المخاطب (حسن البيان). وفيه (التقييد) بالعطف بقوله : «**والفِضَّةِ ...، والأَرْوَاحُ ... ،وما ...**». وفيه ثلاثة مواضع من (حسن التعليل) إذ ذكر علة أنهم خيار الناس في الإسلام ؛ لأنهم خيارهم في الجاهلية وقد تفقهوا في الشريعة وعملوا بها بقوله : «**خِيارهُم ... إذا فَقُهُوا**» ، وذكر علة ائتلاف أرواح بعض الناس وانسجامهم لأنها تعارفت في عالم الأرواح بقوله : «**فمَا تَعارَفَ مِنْها ائْتَلَفَ**» ، وعلة اختلاف أرواح بعض الناس وتنافرهم لأنها تناكرت في عالم الأرواح بقوله : « **وما تَنَاكَرَ مِنْها اخْتَلفَ**» . ولتنوع صنوف البديع وكثرتها ( الإبداع).

8- ومَثَّل النبي ﷺ لخشية المؤمن من الذنوب وجرأة الفاجر عليها بقوله [468] : (( **إنَّ المؤمنَ يَرى ذُنُوبَهُ كأنَّهُ قاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ يخَافُ أنْ يَقَعَ عَلَيهِ، وإنَّ الفَاجِرَ يَرى ذُنُوبَه كَذُبَابٍ مَرَّ على أنْفِهِ فقَال به هكذا . فَقَال أبو شِهابٍ بِيَده فَوقَ أنْفِهِ**)) [رواه البخاري].

فيه (الاقتباس) من قوله تعالى : ﴿ **وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾** ﴾ [النازعات: ٤٠ – ٤١] . شَبَّه النبي ﷺ خشية المؤمن من الذنوب وخوفه من الله تعالى بقوله : (( **إنَّ المؤمنَ ...كأنَّهُ**)) صورة المشبه ؛ شبهه بمن يجلس تحت أحجار الجبل الكبيرة ويخشى أن تتزحزح لأي سبب فتقع عليه بقوله : ((**قاعِدٌ ... عَلَيهِ**)) صورة المشبه به ، (تشبيه تمثيلي) وجه الشبه في ركنيه منتزع من متعدد . (والتشبيه مرسل) لذكر أداة التشبيه. وشبّه غفلة الفاجر عن الله ؛ وجرأته على اقتراف الذنوب ؛ وعدم اكتراثه بعذاب الآخرة بقوله : ((**وإنَّ الفَاجِرَ يَرى ذُنُوبَه**)) المشبّه ؛ شبهه لتهاونه بالمعصية بالذباب وقف على أنفه فحرك يده فطرده ولم يشعر بأثره عليه بقوله : ((**كَذُبَابٍ هكذا**)) (تشبيه تمثيلي) ووجه الشبه في ركنيه منتزع من متعدد (والتشبيه مرسل) لذكر أداة التشبيه . وفي قوله : ((**يَرى ذُنُوبَه**)) (التكرار) لاختلاف العائد . وفيه (المطابقة) بقوله : ((**المؤمنَ – الفَاجِرَ ، قَاعِد – مرَّ ، تحتَ – على** )) وفيه (المقابلة) بين قوله : (( **إنَّ المؤمنَ ...جَبَلٍ**)) وقوله : ((**وإنَّ الفَاجِرَ ...أنْفِهِ**)) . وفيه (إرسال المثل) في قوله : ((**كأنَّهُ قاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ**)) وفي قوله : ((**كَذُبَابٍ فَوقَ أنْفِهِ**)). وفيه (إيجاز القِصَر) لاستخدامه التشبيه وإرساله المثل. وفي الألفاظ من الحكمة والموعظة والمثل والحقائق ما يجعلها من (الكلام الجامع). وفيه (الوصل) بقوله : ((**وإنَّ الفَاجِرَ....**)) وفي خلو الألفاظ من العقادة وبعدها من التصنع (الانسجام) . وفي ذكر وصف المؤمن وما يقابله بقوله : (( **إنَّ المؤمنَ .... وإنَّ الفَاجِرَ**)) (التقسيم) . وفي قوله : ((**كأنَّهُ ... عَليه**)) (التفسير) لرؤية المؤمن لذنوبه بقوله : (( **إنَّ المؤمنَ يَرى ذُنُوبَه**))، وفي قوله : ((**كَذُبَابٍ ... هكذا**)) (التفسير) لرؤية الفاجر لذنوبه بقوله : ((**وإنَّ الفَاجِرَ يَرى ذُنُوبَه**)). في توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق). وفي بعد الألفاظ عن الغرابة وتناسبها مع المعاني (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي بعدها عن التعقيد في السبك أو التكلف (السهولة). وفي وضوح

( 468 ) جواهر البخاري : 483 ، تسلسل الحديث : 697.

العبارات وسهولة إيصالها إلى مدارك المتلقي (حسن البيان) . وفيه (التقييد) بالنواسخ بقوله : (( **إنَّ المؤمنَ ، كأنَّهُ، وإنَّ الفَاجِرَ** )) ، والعطف بقوله : ((**وإنَّ الفَاجِرَ...**)) . ولكثرة صنوف البلاغة فيه (الإبداع).

9- ووصف رسول الله ﷺ التعاون والإيثار الذي يجب أن يحرص عليه المؤمنون فيما بينهم بقوله[469] : (( **المؤمنُ للمؤمنِ كالبُنْيانِ يَشُدُّ بعضُهُ بعْضاً** )) [470] وشبَّك بين أصابعه **[متفق عليه]**.

فيه ( الاقتباس ) من قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴿٤﴾** ﴾ [الصف:٤]. وقوله تعالى : ﴿ **وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ** ﴾ [آل عمران: ١٠٣] . شبه النبي ﷺ علاقة المؤمن بالمؤمن وضرورة إحكام ارتباط وشائجهما ، والتعاون بينهما وإيثار أحدهما الآخر ؛ والسعي في قضاء حاجته وتفريج كربته وإدخال السرور إلى قلبه بقوله : (( **المؤمنُ للمؤمنِ**)) ؛ شبّه ذلك بالبناء الذي يتداخل حجره الصلب مع مادة البناء فيشُد بعضه بعضاً فيتماسك ليقوم بذلك البنيان الذي إليه يأوي الناس بقوله : ((**كالبُنْيانِ ... بعْضاً** )) (تشبيه تمثيلي). ووجه الشبه في ركنيه منتزع من متعدد . وهو (تشبيه مرسل) لذكر أداة التشبيه . وفي قوله : ((**كالبُنْيانِ .... بعْضاً** )) (التفسير) لعلاقة المؤمنين بعضهم ببعض بقوله : (( **المؤمنُ للمؤمنِ**)) . وفي قوله ((**كالبُنْيانِ... إلخ**)) (إرسال المثل) . وفي قوله : ((**يَشُدُّ...إلخ**)) (الاستخدام) ؛ إذ يمكن أن يُراد بها البنيان ؛ ويمكن أن يُراد بها المؤمن للمؤمن . وفي قوله : ((**يَشُدُّ... إلخ**)) (التذييل) إذ إن في العبارة التوكيد على معنى تماسك البناء المعروف في قوله : ((**كالبُنْيانِ**)) . وفي مضمون الحديث الوعظ والحكمة التي تجعله في (الكلام الجامع). وفي ملائمة المعاني وائتلافها وتناسبها (مراعاة النظير) . وفي قوله : (( **المؤمنُ للمؤمنِ ، بعضُهُ بعْضاً** )) (التكرار) لاختلاف العائد . وفي خلو الألفاظ من العقادة والتصنع (الانسجام) . وفي قوله : (( **المؤمنُ للمؤمنِ كالبُنْيانِ**)) (الجمع) إذ جمع بينهما بصفة البنيان. وفي قوله : (( **وشَبَّك بين أصابِعِه**)) (الإشارة) المعنوية التي تعبِّر عن معان واسعة ؛ وتعوض عن ألفاظ كثيرة . وفيه (إيجاز القِصَر) لوجود

( 469 ) منهل الواردين :204 ، تسلسل الحديث : 221.
( 470 ) البنيان : الحائط ، يشُد : يقوي أو يوثق.

التشبيه وإرسال المثل والإشارة التي تؤدي إلى كثرة المعاني وسعة الدلالات بألفاظ قليلة. وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق). والألفاظ المستعملة معروفة وهي لائقة بالمعاني وذلك هو (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي بعد الألفاظ عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة) . وفي وضوحها وسرعة إيصالها إلى مدارك المخاطب (حسن البيان) . وفي قوله : ((**يَشُدُّ... إلخ**)) (الفصل) لأنها بيان لإبهام شبه الجملة قبلها. وفي تعدد صنوف البلاغة وكثرتها (الإبداع).

10- وبيَّن رسول الله ﷺ التوادّ والتراحم والتعاطف والتكافل بين المؤمنين بقوله [471] : (( **مَثَلُ المؤمنين في تَوادِّهِم وتَراحُمِهِمْ وتعاطُفِهِم مَثَلُ الجَسَدِ، إذا اشتكى مِنْهُ عُضْوٌ تداعى له سَائِرُ الجَسَدِ بالسَّهَرِ والحُمَّى**)) [472] **[متفق عليه]**.

فيه ( الاقتباس ) من قوله تعالى : ﴿ **وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ** ﴾ **[التوبة: ٧١]** . شبّه النبي ﷺ هيئة المؤمنين وهم يتوادّون ويتراحمون ويتعاطفون ؛ ويكفل بعضهم بعضاً عند الضيق ؛ ويتعاونون في السَّراء والضَّراء بقوله : (( **مَثَلُ المؤمنين ... وتعاطُفِهِم**)) صورة المشبه ؛ شبههم بهيئة الجسد الذي ترابطت أعضاؤه بروابط متينة وحساسة شديدة التأثر ، تتنبَّه سريعاً عند تعرض أي عضو للأذى ، فتسرع جميعاً إلى نجدته ومواساته ولا تهدأ إلا عند عودته إلى السلامة في سابق عهده بقوله : ((**مَثَلُ الجَسَدِ ، .... والحُمَّى**)) صورة المشبه به ، وهو (التشبيه التمثيلي) ووجه الشبه في ركنيه منتزع من متعدد . و(التشبيه مرسل) لذكر أداة التشبيه . وفي قوله : ((**مَثَلُ ، الجَسَدِ**)) (التكرار) لطول الفاصلة . وفي قوله : ((**مَثَلُ الجَسَدِ**)) (إرسال المثل). وفي قوله : ((**إذا ... والحُمَّى**)) (التفسير) لقوله : ((**مَثَلُ الجَسَدِ**)) . وفيه (إيجاز القِصَر) لاستخدامه التشبيه وإرسال المثل لأجل سعة المعاني وقلة الألفاظ. وفيه (القَصْر) بتقديم الجار والمجرور بقوله : ((**في تَوادِّهِم**)) فالأصل : مثل المؤمنين مثل الجسد في توادهم ، وفي قوله : ((**اشتكى مِنْهُ**)) فالأصل : اشتكى عضو منه ، وفي قوله : ((**تداعى له**)) فالأصل : تداعى سائر الجسد له ، وفي ذلك التخصيص في المعنى والزيادة في قوة ارتباط العبارات . ولاشتمال الحديث على الحكمة والوعظ فهو من (الكلام الجامع) . وفي تناسب الألفاظ وائتلافها مع بعضها وتآخيها

( 471 ) منهل الواردين :204، تسلسل الحديث : 223.
( 472 ) توادِهم : من المودة وهي التقارب ، تداعى : اجتمع.

(مراعاة النظير) . وفي قوله: ((**إذا اشتكى ....والحُمَّى**)) ( المذهب الكلامي) لأنه الحجة العقلية لصحة مضمون المثل الذي أرسله بقوله : ((**مَثَلُ الجَسَدِ**)) . وفي قوله : ((**بالسَّهَرِ والحُمَّى**)) (المناسبة) لأن بين قوله : ((**إذا اشتكى ...**)) وبين هذه الألفاظ مناسبة معنوية تتلاحم بها فيما بينها . وفي خلو الألفاظ من العقادة وبعدها من التصنع (الانسجام). وفي قوله : ((**تَوادِّهِم وتَراحُمِهِمْ وتعاطُفِهِم**)) (المماثلة) وفيه أيضاً (التعديد). وفي قوله : ((**تداعى ... والحُمَّى**)) (التسهيم) لقوله : ((**إذا اشتكى مِنْهُ عُضْوٌ**)). وفي توالي الألفاظ وتلاحمها (حسن النسق) . وألفاظ الحديث مستعملة ومعروفة ولائقة للمعاني ففيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى) وفي بعدها عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة). وفي سرعة إيصالها إلى فهم المخاطب (حسن البيان). وفيه (الوصل) بقوله : ((**وتَراحُمِهِمْ وتعاطُفِهِم ، والحُمَّى**)). وفيه (الفصل) بقوله : ((**مَثَلُ الجَسَدِ ،** – بمثابة البدل من الأولى ، **إذا اشتكى** ... – بيان الإبهام في الجملة قبلها )). وفيه (التقييد) بالعطف بقوله : ((**وتَراحُمِهِمْ وتعاطُفِهِم، والحُمَّى**)) ؛ والشرط بقوله : (( **إذا...**)) . وفي تنوع صنوف البلاغة فيه وكثرتها (الإبداع).

11- حذَّر النبي ﷺ من التعرض لأولياء الله عز وجل بالأذى ؛ وبيَّن أن سبيل التقوى مردوده محبة الله تعالى ونيل مكارمه بقوله[473] : (( **إنَّ الله تعالى قَالَ : مَنْ عَادى لي وليًّا فقد آذنتُهُ بالحرَبِ ، وما تَقَرَّبَ إليَّ عَبْدِي بشيءٍ أحَبَّ إليَّ مِمَّا افْتَرضْتُ عَليه ، وما يَزَالُ عَبْدي يَتَقرَّبُ إليَّ بالنَّوافِلِ حَتى أُحِبَّه ؛ فإذا أحْبَبْتُهُ كُنتُ سَمْعَهُ الَّذي يَسمَعُ بِهِ ؛ وبَصَرَهُ الَّذي يُبْصِرُ بهِ ؛ ويَدَهُ الَّتي يَبْطِشُ بها ؛ وَرِجْلَهُ الَّتي يَمْشِي بِها ، وَلَئِن سألَني لأُعطِيَنَّهُ ، ولَئِن استعاذَني لأُعيذَنَّهُ**)) [473] [رواه البخاري]. (( استعاذ بي )) روي بالنون والباء .

وفيه ( الاقتباس ) من قوله تعالى : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٦٤﴾ ﴾ [يونس: ٦٢ – ٦٤] . وفي الحديث الشريف (القَصْر) بتقديم الجار والمجرور بقوله : (( **مَنْ عَادى لي**)) فالأصل : من عادى ولياً لي ، وفي قوله : ((**وما تَقَرَّبَ إليَّ**))

( 473 ) منهل الواردين : 116 ، تسلسل الحديث : 95.
( 474 ) آذنتُه : أعلمتُه بأني محارِب له ، استعاذني : اعتصم وتحصن بي.

فالأصل : وما تقرب عبدي إليَّ . وفيه (المقابلة) بين قوله : ((**سَمْعَهُ الَّذي يَسمَعُ بِهِ** )) وقوله : ((**وبَصَرَهُ الَّذي يُبْصِرُ بهِ**)) وكذلك بين قوله : (( **ويَدَهُ الَّتي يَبْطِشُ بها**)) وقوله : ((**وَرِجْلَهُ الَّتي يَمْشِي بِها**)) وأيضاً بين قوله : ((**وَلَئِن سألَني لأُعطِيَنَّهُ** )) وقوله : ((**ولَئِن استعاذَني لأُعيذَنَّهُ**)) . وفيه (المطابقة) بقوله : (( **عادى – تقرَّب ، يدَهُ– رِجْلهُ ، يَبْطِشُ – يَمْشِي ، سألَني – لأُعطينَّه** )) . وفي الألفاظ من الحكمة والوعظ ما يجعلها من (الكلام الجامع). وفي قوله : ((**وما يَزَال عَبْدِي ... أُحِبُه ، فإذا ... كُنْتُ سَمْعه ... ، وبَصَرهُ... ، ويَدَهُ، ورِجْلَهُ...، ولَئِن ... إلخ**)) (مراعاة النظير) للتناسب والمؤاخاة بين الألفاظ. وفيه (إيجاز الحذف) بقوله : ((**وبَصَرهُ ... بها**)) فالأصل : وكنت بصره ...، وكنت يده ....، وكنت رجله ... . وفي اتزان الألفاظ في قوله : (( **وَلَئِن سألَني ... إلخ**)) (المناسبة) . وفي خلو الألفاظ من العقادة والتصنع (الانسجام). وفي قوله : (( **وَلَئِن سألَني ... إلخ**)) (التكميل) . وفي قوله : (( **سَمْعَهُ ....يُبْصِرُ بهِ**)) (المماثلة) وكذلك في قوله : (( **ويَدَهُ ... يَمْشِي بِها**)) ، وأيضاً في قوله : (( **وَلَئِن سألَني ... لأُعيذَنَّهُ**)) . وفي قوله : (( **فإذا أحْبَبْتُهُ ... يَمْشِي بِها**)) (الجمع) . وفي قوله : (( **كُنْتُ سَمْعَهُ ... ، وبَصرَهُ .. ، ويَدَهُ .. ورِجْلَهُ ...**)) (الترتيب) . وفي قوله : : (( **مَنْ عَادى ... بالحرَبِ** )) (التسهيم) وكذلك وفي قوله : (( **وما يَزَالُ ... أُحِبَّه**)) وأيضاً في قوله : (( **فإذا أحْبَبْتُهُ .... الَّتي يَمْشِي بِها**)) وكذا في قوله : (( **وَلَئِن سألَني لأُعطِيَنَّهُ** )) وأيضاً في قوله : (( **ولَئِن استعاذَني لأُعيذَنَّهُ**)). وفي قوله : ((**فإذا أحْبَبْتُهُ**)) (التنكيت) وترجح اختصاص هذه العبارة لأن مدار باقي الكلام عليها. وفي قوله :((**آذنتُهُ**)) (الإرداف) فالأصل أن يقول أعلنت عليه الحرب ؛ أو أعلمته بالحرب، فعدل إلى رديفها آذنته . وفي قوله : ((**كُنتُ سَمْعَهُ ... لأُعيذَنَّهُ**)) (التفسير) لقوله : ((**فإذا أحْبَبْتُهُ**)) . وفي قوله : ((**وما تَقَرَّبَ ... عليه**)) (التفريع). وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق). وفي قوله : ((**وما يَزَالُ ... بالنَّوافِلِ**)) (التعليل) لقوله : ((**حَتى أُحِبَّه**)) . وفي سعة الكلام وتفسير ما أوجز (البسط) . وفي قوله : ((**وَلَئِن سألَني لأُعطِيَنَّهُ** )) (الإغراق) لذكره لام القسم بقوله : لئِن ؛ ولام التوكيد بقوله : لأُعطينَّه ؛ مما يضمن سرعة الإجابة وهذا لا يكون لعامة المؤمنين ، وكذلك (الإغراق) في قوله : ((**ولَئِن استعاذَني لأُعيذَنَّهُ**)) . وفي قوله : ((**سَمْعَهُ ... يُبْصِرُ بهِ**)) (الترصيع) وهو مقابلة كل لفظة بلفظة على وزنها ورويها ، وكذلك في قوله : ((**ويَدَهُ ... يَمْشِي بِها**)) وأيضاً في قوله : ((**وَلَئِن سألَني ... لأُعيذَنَّهُ**)) . وفي قوله : ((**يَسمَعُ بِهِ**

... **يُبْصِرُ بهِ**)) (السجع) وكذلك بقوله : ((**يَبْطِشُ بها...يَمْشِي بِها**)) وأيضاً بقوله : ((**لأُعطِيَنَّهُ ... لأُعيذَنَّهُ**)) . والألفاظ المستعملة معروفة ولائقة بالمعاني ، وذلك من (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي بعدها عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة). وفي وضوح معانيها وسرعة إيصالها إلى فهم المخاطب(حسن البيان). وفيه (الوصل) بقوله : (( **ومَا تَقرَّبَ... ، وما يَزَالُ...، وبَصرَهُ .. ، ويَدَهُ .. ورِجْلَهُ ... ولئِن ....، ولئِن**)) .وفيها أيضاً (التقييد) بالعطف ، والتقييد بالنواسخ بقوله : (( **ومَا يَزَال ، كُنْتُ**)) ، وبالشرط بقوله : (( **فإذا ... ، ولئِن ..، ولئِن**)) . وفي قوله : ((**فإذا أحْبَبْتُهُ –كُنتُ سَمْعَهُ**)) (الفصل) ففي قوله : كنت سمعه بيان لقوله : فإذا أحببتُه . وفي قوله : ((**كُنتُ سَمْعَهُ ... يَمْشِي بِها**)) (أربع استعارات مكنيّة) إذ شبّه الحق سبحانه سمع هذا العبد بسمعه في استقامته ، وحذف المشبه به وترك من لوازمه قوله : ((**كُنتُ**)) – المحذوفة في باقي الاستعارات – (استعارة مكنيّة) ، وهكذا التفصيل في باقي الاستعارات . إذ المراد أن هذا العبد الذي أحبه الله لا يسمع من أحد لكي يفعل إلا فيما يرضي الله ، ولا يبصر إلى شيء فيتوجه إليه ليقضي أمراً إلا بمراد الله ، ولا يعقد العزم ليبطش إلا بالطواغيت والظالمين ، ولا يسعى في الأرض إلا في عمارتها وإقامة العدل ونشر التوحيد والفضيلة فيها، وقضاء حوائج المحتاجين ، أي إنه ربانيٌ في سكناته وحركاته وفق مراد الله عز وجل وكل مجهوداته وسعيه لله. وجزاء ذلك له من الله أن يكون مستجاب الدعوة فيعطيه ما يريد ويمنع عنه ما يكره وذلك بقوله : ((**ولئِن سألَني ... لأُعيذَنَّهُ**)) ، وفي هذه الاستعارات إيجاز واسع في الألفاظ ، وسعة مبسوطة في المعاني. وفي كثرة صنوف البديع وتنوعها (الإبداع).

12- وقال رسول الله ﷺ ليزهد المؤمنين بالدنيا ويرغبهم بالآخرة [475]: (( **ما الدُّنيا في الآخِرةِ إلاّ مِثْلُ ما يَجْعَلُ أحدُكُم أُصْبُعَهُ في اليَمِّ ، فَلْيَنْظُر بِمَ يَرْجِعُ ؟**)) **[رواه مسلم]**.

فيه ( الاقتباس ) من قوله تعالى : ﴿ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾ ﴾ **[التوبة: ٣٨]**.

وفيه (القَصْر) وهو التخصيص بالنفي والاستثناء بقوله : (( **ما الدُّنيا ... إلا**)) و(المطابقة) بقوله : ((**الدُّنيا –الآخِرةِ ، يَجْعَلُ –يَرْجِعُ**)). و(التتميم) بقوله : ((**فَلْيَنْظُر بِمَ يَرْجِعُ** )). وشبّه شأن الدنيا

( 475 ) منهل الواردين : 332 ، تسلسل الحديث : 461.

وقيمتها ومقارنتها مع الآخرة بقوله : (( **ما الدُّنيا في الآخِرةِ**)) هي صورة المشبه ، شبهها بمن يضع أصبعه بالبحر ثم يرفعه ؛ فالماء الذي علق به يقابل شأن الدنيا ؛ وما بقي من الماء في البحر يقابل شأن الآخرة ، الأمر الذي لا يجعل قيمة للمقارنة للبون الشاسع الذي يصعب تقديره وتقييمه بينهما بقوله : ((**إلاّ ... يَرْجِعُ**)) صورة المشبه به ، وهو (تشبيه تمثيلي) ووجه الشبه في ركنيه منتزع من متعدد. وهو (تشبيه مرسل) لذكر اداة التشبيه فيه. وفي قلة الألفاظ وسعة المعاني باستخدام التشبيه ومجانبة الحشو(إيجاز القِصَر). وفيه (الإلتفات) من الإخبار إلى الخطاب بقوله : (( **ما الدُّنيا ... فَلْيَنْظُر**)). وهو من (الكلام الجامع) لاشتماله على الوعظ والحكمة . وفي مؤاخاة الألفاظ وائتلافها (مراعاة النظير) . وفي قوله : ((**إلا... إلخ**)) (المذهب الكلامي) لإقامة الحجة والدليل فيه على ما تقدم من الكلام بقوله : (( **ما الدُّنيا في الآخِرةِ**)). وفي قوله : ((**فَلْيَنْظُر ...إلخ**)) (المناسبة) لما تقدم من الكلام . وفي قوله : (( **ما الدُّنيا ...إلخ**)) (التفريق) بين الدنيا والآخرة في الشأن . وفي خلو الألفاظ من العقادة والتصنع (الانسجام). وفي قوله : ((**فَلْيَنْظُر ... إلخ**)) (المبالغة) في الدنوّ . وفي قوله : (( **ما الدُّنيا في الآخِرةِ**)) (التقسيم ) فلا ثالث لهما في حياة البشر فالقبر أول منزل من منازل الآخرة . وفي قوله : ((**فَلْيَنْظُر ...إلخ**)) (التسهيم) وهو ما يقتضي أن يقال لما تقدمه بقوله : ((**مِثْلَ ...اليَمِّ** )). وفي توالي الكلمات وحسن تلاحمها (حسن النسق). وفي مناسبة الألفاظ للمعاني وبعدها عن الغرابة (ائتلاف اللفظ مع المعنى) . وفي بعد الألفاظ عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة). وفي بلاغتها ووضوحها وسهولة إيصالها إلى فهم المخاطب (حسن البيان). وفي تنوع فنون البلاغة وكثرتها (الإبداع).

13- وقال ابن عمر (رضي الله عنهما ) مشيراً إلى الحرص على الآخرة [476] : أَخَذَ رسولُ اللهِ ﷺ بِمَنْكِبي فقال : (( **كُنْ في الدُّنيا كأنَّك غريبٌ أو عابرُ سبيلٍ**)) [رواه البخاري].

وفي الحديث الشريف (الاقتباس) من قوله عز وجل :﴿ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴿٣٣﴾ ﴾ [ لقمان: ٣٣] . وقوله تعالى : ﴿ وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ [يوسف: ١٠٩] . شبّه النبي ﷺ كينونة ابن عمر (رضي الله عنهما) التي أرادها له في حياته الدنيا

( 476 ) منهل الواردين : 393 ، تسلسل الحديث : 571.

بقوله : (( **كُنْ في الدُّنيا**)) وهي هيئة المشبه التي تشمل تفاصيل الحياة كافة ، بهيئة المشبه به بأن لا يسعى إلى الاستقرار فيها أو الركون والاطمئنان إليها ؛ بل يشعر بالقلق عند الإقامة ؛ ودوام التهيؤ للرحيل ؛ كشعور الغريب أو المسافر الذي يستعجل نفسه للوصول إلى مكان استقراره ، واستقرار المؤمن الحقيقي الآخرة بقوله : ((**كأنَّك ... سبيلٍ**)) ، (تشبيه تمثيلي) ووجه الشبه في ركنيه منتزع من متعدد . وهو (تشبيه مرسل) لذكر أداة التشبيه. وفي قلة الألفاظ وسعة المعاني باستخدام التشبيه (إيجاز القِصَر) . ويمكن أن يكون في قوله : (( **كُنْ ... إلخ**)) (إرسال المثل) . وفي قوله : ((**أو عابرُ سبيلٍ**)) (التذييل) لأنها تؤكد الجملة قبلها. وجملة الألفاظ من (الكلام الجامع) لأنها من الحكمة والوعظ . وللتناسب بين الألفاظ وائتلافها (مراعاة النظير). وفي قوله : ((**غريبٌ أو عابرُ سبيلٍ**)) (الإشارة) لأن مضمونها يغني عن ألفاظ كثيرة. وفي قوله : ((**كأنَّك ...إلخ**)) (التفسير) لقوله : (( **كُنْ في الدُّنيا**)). وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق). ولكون الألفاظ مألوفة الاستعمال ولائقة بالمعنى فيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي سهولة إيصال المعنى إلى فهم المخاطب (حسن البيان). وفيه (التقييد) باستخدام النواسخ بقوله : (( **كُنْ ...كأنَّك...**)) ولكثرة صنوف البلاغة وتنوعها (الإبداع).

14- ووصف ابن مسعود (رضي الله عنه ) زهد رسول الله ﷺ بالدنيا بقوله [477] : نام رسول الله ﷺ على حصير فقام وقد أثَّر في جنبه ، قلنا : يا رسول الله لو اتخذنا لك وِطاءً . فقال : (( **مالي وللدُّنيا ؟ مَا أنَا في الدُّنيا إلا كرَاكِبٍ اسْتَظَلَّ تَحْتَ شَجَرةٍ ثُمَّ رَاحَ وتَرَكَها**)) [478]

**[رواه الترمذي]**.

وفيه (الاقتباس) من قوله تعالى : ﴿ **وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ** ﴿٤﴾ ﴾ [الضحى:٤]. وفيه (القَصْر) بالنفي والاستثناء بقوله : ((**مَا أنَا في الدُّنيا إلا كرَاكِبٍ**)) . وشبه رسول الله ﷺ مدة وجوده في الدنيا بقوله : ((**مَا أنَا في الدُّنيا**)) صورة المشبه التي تشمل عيشه فيها ، شبهها بهيئة المسافر الذي أضناه السفر وأزعجته حرارة الشمس ؛ فجلس ليستريح ويستظل تحت شجرة ؛ فاستراح ثم أسرع إلى غايته وتركها بقوله : ((**إلا كرَاكِبٍ ...إلخ**))، صورة المشبه به (تشبيه تمثيلي) ووجه الشبه منتزع من متعدد

( 477 ) منهل الواردين : 342 ، تسلسل الحديث : 483.
( 478 ) وِطاء : الفراش الوثير . راح : يَروح نقيضه : غدا يَغْدو ، ورَاحَ يَراح رَوحاً : بَرَدَ وطَابَ ، وراح لذلك الأمر يَراح رَوَاحاً : أشرق له وفَرِح به ، ينظر : اللسان : روح.

في ركنيه . و(التشبيه مرسل) لذكر أداة التشبيه فيه. وفيه (الالتفات) من التكلم إلى الإخبار بقوله : ((**مَا أنَا ... إلا كرَاكِبٍ...**)). و(التكرار) في قوله : ((**وللدُّنيا .... الدُّنيا**)) بقصد تأكيد التقليل من شأنها كونها دار اختبار وليست دار قرار. ويمكن أن يكون قوله : ((**كرَاكِبٍ ...إلخ**)) (إرسال المثل). وفي قوله : (( **مالي وللدُّنيا ؟**)) (المراجعة) والحوار مع أصحابه (رضي الله عنهم) بألطف عبارة وأوجزها. ولاشتمال الكلام على الحكمة والوعظ فهو من (الكلام الجامع). وفي ائتلاف الألفاظ ومؤاخاتها (مراعاة النظير). وفي بعدها عن العقادة والتصنع (الانسجام). وفي قوله : ((**إلا كرَاكِبٍ ...إلخ**)) (التفسير) لقوله : ((**مَا أنَا في الدُّنيا**)). وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق). والألفاظ لائقة بالمعاني بعيدة عن الغرابة فيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى) . وفي قوله : ((**ثم رَاحَ**)) (الاستخدام) فيمكن أن تكون : بَرَدَ وَطَابَ وَفَرحَ باستظلاله تحت الشجرة ؛ وتركها ، ويمكن أن تكون أن الراكب راح عن الشجرة وتركها وواصل السفر. وفي بعد الألفاظ عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة). وفي بلاغتها وسهولة إيصالها إلى فهم المخاطب (حسن البيان). وفي قوله : ((**وتَرَكَها**)) (التذييل) لتأكيد الكلام قبلها إن كان معنى : ((**ثم رَاحَ**)) المغادرة . وإن كان معناها : بَرَدَ وطَاب وفرِحَ ، ففي قوله : ((**اسْتَظَلَّ ... ثم رَاحَ وتَرَكَها**)) (الترتيب). وفي كثرة أوجه البلاغة وتنوعها (الإبداع).

15- وقال رسول الله ﷺ في إيثار أعمال الآخرة على مشاغل الدنيا [479] : (( **لَغَدْوةٌ في سَبِيلِ اللهِ أو رَوْحَةٌ خيرٌ مِن الدُّنيا ومَا فيها**)) [480] **[متفق عليه]**.

وفيه (الاقتباس) من قوله تعالى : ﴿ **ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ أَعۡظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ ٢٠** ﴾ **[التوبة:20]** . وفيه (المطابقة) في قوله : (( **لَغَدْوةٌ ، رَوْحَةٌ**)) وفي قوله : ((**ومَا فيها**)) (التذييل) لتوكيد الكلام قبلها . ولاحتواء الكلام على الوعظ والحكمة (الكلام الجامع) . وفي قوله : ((**لَغَدْوةٌ ...أو رَوْحَةٌ**)) (الاكتفاء) بما هو معلوم في الذهن بما تنطوي عليه هاتان المفردتان من معاني السعي للعيش أو الجهاد بالمال والنفس، أو إصلاح ذات البين ، أو العبادة والتنسك ، أو ...وكذلك (الاكتفاء) في قوله : ((**ومَا فيها**)) فكان حذف باقي الكلام لدلالة ألفاظ الحديث

( 479 ) منهل الواردين : 715 ، تسلسل الحديث : 1286.
( 480 ) غَدوة : السير أول النهار ، روحة : السير آخر النهار ، والرواح من زوال الشمس إلى الليل.

عليه؛ وهو ما في الدنيا من الأموال والبنين ... وفي التناسب والمؤاخاة بين الألفاظ (مراعاة النظير) . وفي خلو الألفاظ من العقادة وبعدها من التصنع (الانسجام) .وفي قوله : (( **لَغَدْوةٌ ، أو رَوْحَةٌ**)) (المماثلة) في الزنة دون التقفية. وفي قوله : (( **لَغَدْوةٌ ، أو رَوْحَةٌ** )) (التقسيم) فهما طرفا النهار . وفي قوله : (( **لَغَدْوةٌ ...، أو رَوْحَةٌ ، خيرٌ ...**)) (الجمع) بين الغدوة والروحة في العمل في سبيل الله. وفي قوله : ((**في سَبِيلِ اللهِ**)) (الاعتراض) لبيان غرض الكلام. وفي قوله : (( **لَغَدْوةٌ ....خيرٌ ....**)) (التسهيم) لأن فيما تقدم من الكلام ما يدل على ما تأخر منه . وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق) وفيه (إيجاز الحذف) كما تقدم في الاكتفاء . وفي قوله : (( **لَغَدْوةٌ ، أو رَوْحَةٌ**)) (السجع). وألفاظ الحديث مستعملة ومعروفة وهي لائقة بالمعاني، وذلك يعني (ائتلاف اللفظ مع المعنى) وفي بعد الألفاظ عن التكلف ورقتها وحسن السبك (السهولة). وفي بلاغتها وبعدها عن اللبس وسهولة استيعاب المتلقي لها (حسن البيان). وفي كثرة فنون البلاغة وتنوعها(الإبداع).

16- وحث رسول الله ﷺ على دوام مراجعة القرآن بقوله [481] : (( **فإنَّما مَثَلُ صَاحِبِ القُرآنِ ، كَمَثلِ صاحِبِ الإبِلِ المُعَقَّلَةِ ؛ إنْ عَاهَدَ عَليها أَمْسَكها ؛ وإنْ أَطْلَقها ذَهَبتْ**))[482] **[رواه البخاري]**.

فيه ( الاقتباس ) من قوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾** ﴾ [القمر: ١٧] . وشبّه النبي ﷺ حافظ القرآن الذي صاحبه يحرص على تعاهده بدوام المراجعة ليبقى معه حِفْظه ؛ فإنْ ترك المراجعة نسيه بقوله : (( **فإنَّما ... القُرآنِ**)) صورة المشبه ، شبهه بمن حرص على إبله فعقّلها وحفظها بقربه ما دام يتعهد عقالها ؛ فإن أطلقها تفرقت عنه وتشتّتت فتعسر عليه جمعها والمحافظة عليها بقوله : ((**كَمَثلِ ....ذَهّبتْ**)) صورة المشبه به (تشبيه تمثيلي) ووجه الشبه منتزع من متعدد ، و(التشبيه مرسل) لذكر أداة التشبيه. وفيه (القَصْر) بقوله : (( **فإنَّما مَثَلُ...**)). وفي قوله : ((**كَمَثلِ ... المُعَقَّلَةِ**)) (إرسال المثل) وفيه (المطابقة) بقوله : ((**عَاهَدَ – أطلق ، أَمْسَك –ذَهّبتْ**)) .وفيه (إيجاز القِصَر) بالاستغناء عن ألفاظ كثيرة بالتشبيه وإرسال المثل. وفيه (المقابلة) بقوله : ((**إنْ عَاهَدَ ... ، وإنْ**

( 481 ) جواهر البخاري : 419، تسلسل الحديث : 547.
( 482 ) المُعقلة : المشدودة بالعقال ، الحبل الذي يشد في ركبة البعير . عاهد : العهد الحفاظ .

**أَطْلَقها**...» وفي الكلام الوعظ والحكمة والمثل فهو من (الكلام الجامع). وفي قوله : «**المُعَقَّلَةِ**» (التتميم) لإتمام المعنى . وفي قوله : «**فإنَّما .... القُرآنِ**» (الاكتفاء) عن إتمام الألفاظ لما هو معلوم بالذهن لمن صحب القرآن بالحفظ والمراجعة. وفي قوله : «**صَاحِبِ القُرآنِ**» (الإرداف) إذ إنه لم يعبر بلفظه الموضوع له وهو حافظ القرآن ، بل عبَّر بردفه. وفيه أيضاً (الإشارة) لأن لفظة صاحب تحمل معانيَ كثيرة كالمراجعة والدراسة والتدبر فضلاً عن الحفظ. وفي تناسب الألفاظ ومؤاخاتها وائتلافها (مراعاة النظير) . وفي قوله : «**مَثَلُ ، صَاحِبِ**» (التكرار) لاختلاف العائد . وفي قوله : «**إنْ عَاهَدَ...إلخ** » (المذهب الكلامي). وفي قوله : «**إنْ عَاهَدَ....، وإنْ أَطْلَقها** ...» (التفريق) . وفي خلو الألفاظ من العقادة والتصنع (الانسجام). وفي قوله : «**إنْ عَاهَدَ ...إلخ**»(التقسيم) لأنه ليس له إلا أن يمسكها أو يطلقها. وفي قوله «**إنْ عَاهَدَ عَليها أَمْسَكها**» (التسهيم) وكذلك في قوله : «**وإنْ أَطْلَقها ذَهّبتْ**»لأن ما يتقدم في العبارتين دليل على ما يتأخر فيهما . وفي بعد الألفاظ عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة). وفي قوله «**إنْ عَاهَدَ ...إلخ**» (التفسير) لقوله : «**كَمَثلِ ... المُعَقَّلَةِ**». وفي قوله : «**كَمَثلِ ...إلخ**» (التفسير) لقوله : « **فإنَّما ... القُرآنِ**». وفي توالي الألفاظ وتلاحمها (حسن النسق). والألفاظ مستعملة معروفة ولائقة بالمعاني وفيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي بلاغتها وبعدها عن اللبس وسهولة إيصالها إلى فهم المخاطب (حسن البيان) . وفي قوله : «**وإنْ أَطْلَقها**» (الوصل) وفيه كذلك (التقييد) بالعطف. وفي تنوع صنوف البلاغة وكثرتها (الإبداع).

17- ومثَّل رسول الله ﷺ لاختلاف آثار قراءة القرآن باختلاف أحوال القرَّاء بقوله [483] : « **مَثَلُ المؤْمِنِ الذي يَقرأُ القُرآنَ مَثَلُ الأُترُجَّةِ ؛ رِيحُها طيِّبٌ وطعمُها طيِّبٌ . ومَثَلُ المُؤْمنِ الذي لا يَقْرأُ القُرآن كَمَثلِ التَّمْرةِ ؛ لا رِيحَ لها وَطَعْمُها حُلْوٌ . ومَثلُ المُنافِقِ الَّذي يقرأُ القُرآنَ كَمَثلِ الرَّيحانَةِ ، ريحُهَا طيِّبٌ وطَعْمُها مُرٌّ . ومَثلُ المُنافِقِ الذي لا يَقْرأُ القُرآنَ كَمَثلِ الحَنْظلَةِ ليسَ لَها ريحٌ وطعْمُها مُرٌّ**»[484] **[متفق عليه]**.

( 483 ) منهل الواردين : 596 ، تسلسل الحديث : 993.
( 484 ) الأترجة : ثمرة ريحها وطعمها طيبان ، وذكر القسطلاني أن أصلها الأترنجة أُدغمت فيها النون في الجيم .

فيه ( الاقتباس ) من قوله تعالى : ﴿ **فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ** ﴾ [المزمل: **20**] . مثّل النبيُّ ﷺ لأثر انعكاس قراءة المؤمن للقرآن على ظاهره بالبهاء والنظافة ، وعلى باطنه بالنور واللطافة ، وعلى أحواله بالحسن ، وعلى أخلاقه بالكمال بقوله : ((**مَثَلُ المؤمِنِ ... القُرآن**)) وهي صورة المشبه ، شبه ذلك بالأترجة نوع من الثمر طعمها طيب ، وريحها طيب تُنبِّهُ الآخرين إلى وجودها ومكانها فترغبهم فيها ، وإذا أكلوها تمتعوا بحلاوتها ؛ ورمز بأوصافها هذه إلى أخلاق المؤمن الذي يقرأ القرآن بقوله : ((**مَثَلُ الأُترُجَّةِ .... طيِّب**)) وهي صورة المشبه به ، (تشبيه تمثيلي) ووجه الشبه في ركنيه منتزع من متعدد . وهو (تشبيه مرسل مفصل) لذكر أداة التشبيه ووجه الشبه. ومثَّل رسول الله ﷺ للمؤمن الذي يُوحِّد الله ويصدِّق رسوله وهو قليل التنسك ولا يقرأ القرآن فهو طيِّب السريرة حسن المعاملة مع عامة المؤمنين بقوله : (( **ومَثَلُ المُؤمنِ الذي لا يَقْرأُ القُرآن**)) وهي صورة المشبه ، شبهه بالتمرة حلوة الطعم التي يتمتع بطعمها من أكلها ؛ ولا رائحة طيبة لها تنبه الآخرين إلى وجودها بقوله : ((**كَمَثل التَّمْرةِ ...حُلْوٌ**)) وهي صورة المشبّه به ، (تشبيه تمثيلي) ووجه الشبه في ركنيه منتزع من متعدد . وهو (تشبيه مرسل مفصل) ذكرت فيه أداة التشبيه ووجه الشبه. ومثَّل ﷺ للمنافقِ الذي يقرأ القرآن ويرائي الناس ليجذبهم إليه ، وباطنه لم يؤمن ويؤذي الناس بأفعاله وأقواله بقوله : (( **ومَثَلُ المُنافِق .. القُرآنَ**)) وهي صورة المشبه ، شبهه بالريحانة نضرة المظهر وريحها طيب تجذب الناس إليها وترغبهم فيها ، وعند أكلها تؤذيهم بمرارتها بقوله : (( **كَمَثَلِ الرِّيحانَةِ ... مُرٌّ**)) صورة المشبه به ، (تشبيه تمثيلي) ووجه الشبه في ركنيه منتزع من متعدد . وهو (تشبيه مرسل مفصل) لذكر أداة التشبيه ووجه الشبه. ومثَّل ﷺ للمنافق الذي نسب نفسه إلى الدين وهو لا يعمل به ؛ فلا يقوم بالعبادات ويؤذي الناس بأقواله وأفعاله ؛ فيكون منبوذاً منهم بقوله : (( **ومَثَل المُنافِق ... القُرآنَ**)) وهي صورة المشبه ، شبهه بالحنظلة التي لا ريح طيبة لها تكون سبباً في جذب الناس إليها، وإذا أكل منها أحد أرهقه ألم مرارتها بقوله : (( **كَمَثَلِ الحَنْظلَةِ ... مُرٌّ**)) صورة المشبه به ، (تشبيه تمثيلي) ووجه الشبه في ركنيه منتزع من متعدد . وهو (تشبيه مرسل مفصل) لذكر أداة التشبيه ووجه الشبه . وفي توالي التشبيهات الأربعة (التشبيه المفروق). وفيه (المطابقة) بقوله : ((**يَقرأ – لا يَقرأ ، المؤمِن – المنافق ، طعمُها – ريحها ، حلوٌ – مرٌ** )) . وفي قوله : ((**مَثَلُ المؤمِنِ ...إلخ** )) (التقسيم). وفيه (التكرار) في الأمثال الأربعة في كثير من الألفاظ ؛ للإرشاد للطريقة المثلى.

وفي الألفاظ من الوعظ والحكمة ما يجعلها من (الكلام الجامع). وفي قوله : ((**مَثَلُ المؤمِنِ الذي يَقرأُ القُرآن**)) (الاكتفاء) بالمعنى المعلوم في الذهن فيما يترتب على ذلك من التقوى والإخلاص وحسن المعاملة والقرب من الله . وكذلك الحال في الأمثلة الثلاثة الأخرى. وفي كل مثل من هذه الأمثلة الأربعة تأتلف الألفاظ وتتآخى ويناسب بعضها بعضاً ففيها (مراعاة النظير). وفي قوله : ((**مَثَلُ الأُترُجَّةِ... طَيِّب**)) (المناسبة) لأنه يناسب معنى ما تقدمه من الكلام. وكذلك الحال في قوله : ((**كَمَثل التَّمْرةِ ... ، كَمَثلِ الرِّيحانَةِ.... ، كَمَثلِ الحَنْظلَةِ...**)) . وفي قوله : ((**رِيحُها طيِّب وطعمُها طيِّب**)) (التكميل) لقوله : (( **مَثَلُ الأُترُجَّةِ** )) التي تم بها المعنى. وكذلك الحال في قوله : ((**لا رِيح لها وطعمها حُلْوٌ ، ريحُهَا طيِّب وطَعْمُها مُرٌّ ، ليسَ لَها ريحٌ وطعْمُها مُرٌّ**)) . وفي خلو الألفاظ من العقادة والتصنع (الانسجام). وفي المثلين الأولين (الجمع) لمن يقرأ ولا يقرأ في المؤمن ، وفي الثالث والرابع (الجمع) لمن يقرأ ولا يقرأ في المنافق . وفي قوله : (( **مَثَلُ الأُترُجَّةِ ... طيِّب**)) (التفسير) للكلام قبله. وكذلك في قوله : ((**كَمَثل التَّمْرةِ ... ، كَمَثلِ الرِّيحانَةِ ...، كَمَثلِ الحَنْظلَةِ ...**)). وفي توالي الكلمات في الأمثلة وتلاحمها (حسن النسق). والألفاظ المستعملة في الأمثلة معروفة ولائقة للمعاني ففيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي بُعد الألفاظ عن التكلف في جميع الأمثلة وعن التعقيد في السبك (السهولة). وفي بعدها عن اللبس وسهولة إيصالها إلى فهم المخاطب (حسن البيان). وفي قوله : ((**مَثَلُ الأُترُجَّةِ ...**)) (الفصل) فإنها بمنزلة البدل من الأولى . وكذلك الحال في قوله: ((**كَمَثل التَّمْرةِ ...، كَمَثلِ الرِّيحانَةِ ... ، كَمَثلِ الحَنْظلَةِ**)) . وفي قوله : ((**وطعمُها ... ، ومَثَلُ المُؤمنِ ... ، وطعمها ...، ومَثلُ المُنافِقِ ... ، وطَعْمُها ... ومَثلُ المُنافِقِ ... ، وطعْمُها مُرٌّ**)) فيها (الوصل) . وكذلك (التقييد) بالعطف ، وفي عموم الألفاظ (التقييد) ( بالنعت ، وأدوات النفي ، والمفعول به ، والنواسخ ). وفي كثرة صنوف البلاغة وتنوعها (الإبداع).

18- ومثَّل رسول الله ﷺ لبركة قراءة القرآن في البيوت بقوله [485] : (( **مَثَلُ الْبَيْتِ الَّذي يُذكَرُ اللهُ فيهِ ، والَبيْتِ الَّذي لا يُذكَرُ اللهُ فيه مَثَلُ الحَيِّ والمَيِّتِ** )) [رواه مسلم].

( 485 ) منهل الواردين : 777 ، تسلسل الحديث : 1432.

فيه ( الاقتباس ) من قوله تعالى : ﴿ وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ٣٤ ﴾ [الأحزاب: ٣٤] . ومثَّل النبي ﷺ للبيت الذي تقام فيه الصلاة ويقرأ القرآن ويذكر الله عز وجل بقوله : (( **مَثَلُ البيْت .... فيه**)) هيئة المشبه الأول ، والبيت الذي لا تقام فيه الفروض والأذكار وقراءة القرآن بقوله : ((**والبيْت .... فيه**)) هيئة المشبه الثاني ، والمشبه به الأول المخلوق الذي تسري في عروقه الحياة ويمارس نشاطه الذي تدوم به هذه الحياة بقوله : ((**الحَيِّ**)) ، والمشبه به الثاني المخلوق الذي توقفت فيه الحياة وتعطل عن الحركة والنشاط بقوله : ((**والمَيِّتِ** )) وهو (تشبيه تمثيلي) مركب بمفرد وجه الشبه في المشبه منتزع من متعدد ، وذلك للتشبيهين. و(التشبيه مرسل) لذكر أداة التشبيه. ولتكرار المشبه بالعطف ، وتكرار المشبه به بعده كذلك (التشبيه الملفوف). وفيه (المطابقة) بقوله : ((**يُذكَرُ –لا يُذكَرُ ، الحَيّ – الميِّت**)). وفيه (التكرار) بقوله : (( **مَثَلُ ، البيْتِ ، الذي ، يُذكَرُ اللهُ فيه**)) للإرشاد للطريقة المثلى. وفيه (إيجاز القِصَر) لقلة الألفاظ وسعة المعنى باستخدام التشبيه والكلمات ذات اللوازم الفكرية. ففي قوله : ((**يذكَرُ**)) (الإشارة) التي يعوض بها عن ألفاظ كثيرة. وفيه (اللف والنشر) بقوله : (( **مَثَلَ البيْت**... ، **والبيْتِ** ....، **مَثَلُ الحَيِّ والمَيِّتِ** )). ولاشتمال الألفاظ على الوعظ والحكمة فهي من (الكلام الجامع). وفي قوله : ((**الحَيِّ والمَيِّتِ** )) (الاكتفاء) بما هو معلوم في الذهن من ألفاظ تبين ما في هاتين اللفظتين من معانٍ. وفي التوفيق بين الألفاظ وائتلافها (مراعاة النظير). وفي قوله : ((**مَثَلُ الحَيِّ والمَيِّتِ**)) (المناسبة) لمناسبتها لمعاني الألفاظ قبلها. ولخلو الألفاظ من العقادة والتصنع (الانسجام). وفي قوله : ((**مَثَلُ الحَيِّ والمَيِّتِ** )) (التقسيم). وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق). والألفاظ مستعملة ومعروفة ولائقة بالمعاني وفيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى) . وفي بعد الألفاظ عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة). وفي بعدها عن اللبس وسهولة إيصالها إلى المتلقي (حسن البيان) . وفيه (التقييد) بالعطف بقوله : (( **والبيْت** ...، **والمَيِّتِ** ...)). وفي ذلك أيضاً (الوصل) . وفي قوله : ((**الحَيِّ والمَيِّتِ** ....)) (الفصل) لأنها بيان لما قبلها . وفي كثرة أنواع البلاغة وتعددها (الإبداع).

19- وحثَّ رسول الله ﷺ على التَّوبة وبيَّن فرح الله بها بقوله [486] : (( **لَلّهُ أَفْرَحُ بِتَوبَةِ عَبْدِهِ من أحَدِكُمْ سَقَطَ على بَعيرِهِ وَقدْ ضَلَّهُ في أرضٍ فلاةٍ** )) [487] **[رواه البخاري]**.

فيه ( الاقتباس ) من قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾ **[البقرة: 222]** . وشبَّه رسول الله ﷺ فرح الله عز وجل بتوبة العبد من الذنوب واستغفاره ورجوعه إليه تعالى وحرصه على طاعته بقوله : (( **لَلّهُ ... عَبْدِهِ**)) صورة المشبه ، شبّه هذه الفرحة الكبيرة – ولله المثل الأعلى- برجل ضَيَّع بعيره في الصحراء ، وسار على وجهه يبحث عنه ، وفجأة ظَفر به فمسكه وغمره الفرح والسرور بقوله : (( **من ... فلاةٍ** )) صورة المشبه به ، (تشبيه تمثيلي ضمني) ، ووجه الشبه في ركنيه منتزع من متعدد . وفيه (المطابقة) بقوله : (( **سَقَطَ – ضَلَّهُ**)) . وفيه (إيجاز الحذف) بقوله : (( **من أحَدِكُمْ**)) فالأصل : من فرح أحدكم . وفي قوله : (( **فلاةٍ** )) (التتميم) لبيان نوع الأرض. ولاشتمال الألفاظ على الوعظ والحكمة فهي من (الكلام الجامع). وفي قوله : (( **من أحَدِكُمْ ... فلاةٍ** )) (كناية) عن الفرح . وفيه أيضاً (التقديم والتأخير) إذ قدَّم جملة (( **سَقَطَ على بَعيرِهِ**)) لأجل (التخصيص) فالأصل : وقد ضل بعيره ... ،فسقط عليه. وفي ائتلاف الألفاظ ومؤاخاتها (مراعاة النظير) . وفي خلوها من العقادة والتصنع (الانسجام). وفي قوله : (( **سَقَطَ**)) (الإشارة) لأن كثرة معانيها تعوض عن ألفاظ كثيرة ، فهي تعني : ظفر به فجأة بعد عناء ، وألقى بنفسه عليه ليمسكه وهو فرح مسرور. وفيه (إيجاز القِصَر) لاختصار الألفاظ وكثرة المعاني باستخدام التشبيه والكلمات ذات اللوازم المتعددة . وفي قوله : (( **سَقَطَ**)) (الإرداف) فالأصل :عثر على بعيره أو أمسكه أو ظفر به فعدل إلى رديفها . وفي قوله : (( **من أحَدِكُمْ ... إلخ**)) (التفسير) للكلام قبله . وفيها (الفصل) لأنها بيان للجملة قبلها. وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق).والألفاظ مستعملة معروفة ولائقة بالمعاني فيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي بعد الألفاظ عن التكلف والتعقيد في السبك وتميزها بسلامة الروية (السهولة). وفي بلاغتها وبعدها عن اللبس وسهولة فهمها من المتلقي (حسن البيان). وفي كثرة أوجه البلاغة وتنوعها (الإبداع).

( 486 ) جواهر البخاري : 483 ، تسلسل الحديث : 698.
( 487 ) سقط على : ظَفَرَ ، ضَلَّهُ : ضيَّعه.

20- وحثَّ رسول الله ﷺ على التقوى والأعمال الصالحات بقوله [488] : (( **اتَّقِ اللهَ حَيثُما كُنْتَ ، وأَتْبِعِ السَّيِّئةَ الحَسَنَةَ تَمْحُها ، وخَالِقِ النَّاس بِخُلُقٍ حَسَنٍ**)) [489] [رواه الترمذي].

وفيه ( الاقتباس ) من قوله تعالى :﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ﴾ [هود: 114] . وفيه (المطابقة) بقوله : ((**السَّيِّئةَ – الحَسَنَةَ**)) . وفي قوله : ((**بِخُلُقٍ حَسَنٍ**)) (التتميم). وفي التوفيق بين الألفاظ ومؤاخاتها (مراعاة النظير). وفي قوله : ((**السَّيِّئةَ الحَسَنَةَ**)) (التقسيم) فهما فقط وَصْفٌ للعمل. وفي قوله : ((**وخَالِقِ النَّاس بِخُلُقٍ**)) (الاشتقاق) ، والجناس. وفي قوله : ((**تَمْحُها**)) (التسهيم) لأن ما تقدمها دليل عليها . وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق) . وفي قوله : ((**وأَتْبِعِ السَّيِّئةَ الحَسَنَةَ**)) (التعليل) لقوله : ((**تَمْحُها** )) . وفي قوله : ((**وأَتْبِعِ ...إلخ**)) (البسط) لأن قوله : (( **اتَّقِ ... كُنْتَ**)) كلام جامع لا يحتاج إلى توضيح فما زاده هو البسط في الكلام لزيادة الفائدة . ولوجود الحكمة والوعظ في الألفاظ فهو من (الكلام الجامع). والألفاظ مستعملة معروفة ولائقة بالمعاني فيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي بعد الألفاظ عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة). وفي بلاغتها وبعدها عن اللبس وسهولة إيصالها إلى فهم المخاطب (حسن البيان) . وفي قوله : ((**وأَتْبِعِ ... ، وخَالِقِ ...**)) (الوصل) وفيه أيضاً (التقييد) بالعطف، والتقييد بالنواسخ بقوله : ((**كُنْتَ**)) ، والمفاعيل بقوله : (( **اتَّقِ اللهَ ، وخَالِقِ النَّاس**)) وفي كثرة أوجه البلاغة وتنوعها (الإبداع).

21- وحثَّ رسول الله ﷺ على العفاف والقول الحسن فقال [490] : (( **مَنْ يَضمَنْ لي ما بيْنَ لَحِيَيْهِ وما بَيْن رِجلَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الجَنَّةَ** )) [رواه البخاري].

فيه ( الاقتباس ) من قوله تعالى : ﴿ مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٞ ١٨ ﴾ [ ق: ١٨]. وفي قوله : (( **ما بيْنَ لَحِيَيهِ**)) (كناية) عن اللسان ، وفي قوله : ((**وما بَيْن رِجلَيْهِ**)) (كناية) عن الفَرْجِ وفيه (إيجاز القِصَر) بقلة الكلمات وكثرة المعاني باستخدام الشرط. وفيه (المطابقة) بقوله : ((**لي – لَهُ**)) . و(التكرار) بقوله : ((**يَضمَنْ –أَضْمَنْ**)) لاختلاف العائد . وفي قوله : ((**ما بيْنَ لَحِيَيهِ ، وما بَيْن**

( 488 ) منهل الواردين شرح رياض الصالحين : 93 ، تسلسل الحديث : 61.
( 489 ) خالق الناس : لا تخالفهم.
( 490 ) جواهر البخاري : 494 ، تسلسل الحديث : 720 .

**رِجلَيْهِ**» (المقابلة). وفي قوله : «**أَضْمَنْ لَهُ الجَنَّةَ** » (التتميم) . وفي التوفيق بين الألفاظ ومؤاخاتها (مراعاة النظير) . وفي قوله : «**أَضْمَنْ لَهُ الجَنَّةَ** » (المناسبة) لما سبقه من الكلام. وفي خلو الألفاظ من العقادة والتصنع (الانسجام). وفيه (الجمع) إذ جمع بين من يحفظ لسانه من آفاته بقوله : « **مَنْ ... لَحِيَيهِ**»، ومن يحفظ عورته من الفحش بقوله : «**وما بَيْن رِجلَيْهِ**» أن يضمن له الجنة. وفي قوله : «**يَضمَنْ**» (الإشارة) لأنها تغني عن ألفاظ كثيرة ومعاني واسعة ، فهي تدل على الاحتياط في تجاوز الذنب أو الوقوع به، وتعني استمرار فعَّالية الحديث إلى أن تخرج الشمس من مغربها لأن الفعل مضارع يشمل الحال والاستقبال و... وفي ذلك أيضاً (إيجاز القِصَر). وفي قوله : «**أَضْمَنْ لَهُ الجَنَّةَ** » (التسهيم) فما تقدم من الكلام دليل عليه. وفي الألفاظ والوعظ والحكمة فهي من (الكلام الجامع) . وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق). وفي قوله : «**ما بيْنَ لَحِيَيهِ ... رِجلَيْهِ**» (السجع). والألفاظ مستعملة معروفة ولائقة بالمعاني وفيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى) . وفي بعد الألفاظ عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة) . وفي بلاغتها وبعدها عن اللبس وسهولة فهم المتلقي لها (حسن البيان) وفي قوله : (أضمن له الجنة ) (الفصل) شبه كمال الاتصال إذ إن هذه الجملة جواب للجملة قبلها. وفي قوله : «**وما بَيْن رِجلَيْهِ**» (الوصل). وفيه أيضاً (التقييد) بالعطف. وفي كثرة صنوف البلاغة وتنوعها (الإبداع).

22- ومثَّل رسول الله ﷺ لطهارة القلوب وتنويرها بالصلوات الخمس بقوله [491] : « **مَثَلُ الصَّلواتِ الخَمْسِ كَمَثَلِ نَهْرٍ جارٍ غَمْرٍ على بابِ أحَدِكُم ؛ يَغْتَسِلُ مِنهُ كُلَّ يَومٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ** » [492] **[رواه مسلم]**.

فيه (الاقتباس) من قوله تعالى:﴿ **حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ** ﴿٢٣٨﴾ ﴾**[البقرة :238]**. وقوله تعالى : ﴿ **وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ** ﴾ **[هود :114]** . وشبّه رسول الله ﷺ الأنوار الربانية التي تغمر القلوب والسعادة التي تغشاها بإقامة الصلاة بقوله : « **مَثَلُ الصَّلواتِ الخَمْسِ**» صورة المشبه ، شبهه بمن يغتسل في نهر جارٍ كثير

( 491 ) منهل الواردين : 311 ، تسلسل الحديث : 427 .
( 492 ) غَمْرٌ : الغمر الكثير.

المياه قريب من داره كل يوم خمس مرات فيتطهر ويتنظف ويشعر بالسرور والنشاط بقوله : ((**كَمَثَلِ ... مَرَّاتٍ** )) صورة المشبه به ، (تشبيه تمثيلي) ووجه الشبه في ركنيه منتزع من متعدد. و(التشبيه مرسل مفصل) لذكر أداة التشبيه ووجه الشبه. وفيه (الالتفات) من الإخبار إلى المخاطبة بقوله : ((**أحَدِكُم**)). وفي قوله : ((**كُلَّ يَومٍ ...إلخ**)) (التذييل) لأنها تحقق ما قبلها وتزيدها توكيداً . وفي قوله : ((**كَمَثَلِ نَهْرٍ ... أحَدِكُم**)) (إرسال المثل). وفي الألفاظ من الحكمة والوعظ والمثل ما يجعلها من الكلام (الكلام الجامع) . وفيها (إيجاز القِصَر) لقلة الألفاظ وكثرة المعاني باستخدام التشبيه وضرب المثل. وفي قوله : ((**جارٍ**)) (التتميم) . وفي قوله : ((**غَمْرٍ**)) التكميل. وفي قوله : ((**على بابِ أحَدِكُم**)) (تكميل) ثاني ، إذ في التكميلين زيادة في المعنى على الكلام التام. وفي قوله : (( **مَثَلُ الصَّلواتِ الخَمْسِ**)) (الاكتفاء) بما هو معلوم في الذهن من المعاني الواسعة التي يعبر عنها بألفاظ كثيرة، كالبركة والاطمئنان والأنوار ، وإظهار العبودية لله تعالى ونيل رضاه ، ونظافة الجسم واللباس والمحل ... وفي قوله : ((**كَمَثَلِ...إلخ**)) (الاكتفاء) أيضاً بما هو معلوم في الذهن كالتطهير والتنظف والسرور والحيوية وبهاء المنظر وطيب الرائحة و.... وفي التوفيق بين الألفاظ ومؤاخاتها (مراعاة النظير). وفي قوله : (( **مَثَلُ – كمثل ، الخَمْسِ –خَمْسَ** )) (التكرار) لاختلاف العائد . وفي قوله : ((**كَمَثَلِ نَهْرٍ...إلخ**)) (المذهب الكلامي) إذ فيه حجة عقلية لإثبات فوائد ما سبقه من الكلام. وفي خلو الألفاظ من العقادة وبعدها من التصنع (الانسجام) . وفي قوله : ((**الصَّلواتِ**)) (الإشارة) إذ فيها من المعاني الكثيرة وقلة الألفاظ؛ فهي تعني الخشوع وإظهار العبودية لله تعالى وطهارة القلب واللباس والجسد والمكان و ... وفيه (التسهيم) إذ إن ما تقدم من قوله : ((**كَمَثَلِ ...أحَدِكُم** )) دليل على ما تأخر في قوله : ((**يَغْتَسِلُ ...إلخ**)). وفي قوله : ((**جارٍ ...إلخ**)) (التفسير) لقوله : ((**كَمَثَلِ نَهْرٍ**)) . وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق). وفي قوله : (( **مَثَلُ الصَّلواتِ الخَمْسِ**)) (التعليل) للمعمول المحذوف وتقديره : فيتنور ويتقرب إلى الله تعالى ويزداد حيوية وبهجة واطمئناناً. وفي قوله : ((**كَمَثَلِ ....إلخ**)) (التعليل) أيضاً إذ إن هذه العبارات العلة للمعلول المحذوف وتقديره : فيتطهر ويتنظف ويزداد نشاطاً وسروراً. وفي قوله : ((**جارٍ .... أحَدِكُم**)) (البسط) لإفادة كمال المعنى . والألفاظ مستعملة معروفة ولائقة بالمعاني وفيها (ائتلاف اللفظ مع

المعنى). وفي بعد الألفاظ عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة) . وفي بلاغتها ومجانبتها لِلَّبس وسهولة تلقيها من المخاطب (حسن البيان). وفي تنوع أوجه البلاغة فيها وكثرتها (الإبداع).

23- وبيَّن النبي ﷺ سعادة المؤمن بتقواه ، وشقاوته بالمعصية بقوله [493] : (( **الجَنَّةُ أَقْرَبُ إلى أحَدِكُمْ مِنْ شِراكِ نَعْلِهِ ، والنارُ مِثْلُ ذلِك** )) [494] **[رواه البخاري]**.

فيه (الاقتباس) من قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾ ﴾ **[النازعات :37-41]**. شبّه النبي ﷺ عاقبة الأعمال التي جزاؤها الجنة ، وأن هذا الجزاء بالجنة شديد القرب منكم وذلك عندما يشعر المؤمن بالسعادة والاطمئنان والانشراح والسرور عقب تقربه بالأعمال الصالحات ؛ وهذا حصيلة رضا الله تعالى عليه وتنزل الأنوار الربانية في قلبه وتلك جنة الدنيا، وفي الآخرة جزاؤه الجنة ؛ وربما هذا ما يدل عليه قوله تعالى : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾ ﴾ **[الرحمن : 46]** ، وذلك بقوله : (( **الجَنَّةُ**)) صورة المشبه ، شبه ذلك القرب بشيء يلاصق بدنك ويلامسك من شدة قربه بقوله : ((**أَقْرَبُ ... نَعْلِهِ**)) صورة المشبه به ، وهو (تشبيه ضمني تمثيلي) يُستَنبط من مضمون الكلام. وشبه عاقبة الأعمال التي جزاؤها النار، وإن هذا الجزاء بالنار شديد القرب منكم وذلك عندما يشعر العاصي بالضيق والاحتصار والكآبة عقب ذهاب لحظات لذة المعاصي التي اقترفها ؛ وذلك بسبب سخط الله عز وجل عليه والظلمات التي تغشى قلبه وهذا ما يجسده قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾ **[ طه : 124]** وذلك بقوله : ((**والنارُ**)) صورة المشبه ، شبه ذلك القرب بقوله : (مثل ذلك أي : ((**أَقْرَبُ ... نَعْلِهِ** )) صورة المشبه به (تشبيه ضمني تمثيلي). وفي قوله : ((**أَقْرَبُ ... نَعْلِهِ**)) (إرسال المثل) . وفي قوله : (( **الجَنَّةُ**)) (الاكتفاء) بما هو معلوم في الذهن من المعاني التي اختصرتها هذه اللفظة ، أي أعمالكم التي جزاؤها الجنة تجعل الجنة قريبة منكم. وكذلك في قوله : ((**والنارُ**)) (الاكتفاء). وفيه (المطابقة) بقوله : (( **الجَنَّةُ – والنارُ ، مِن – إلى** )). وفي الألفاظ من المثل والحكمة والوعظ ما يجعلها من (الكلام الجامع). وفي قوله : ((**مِنْ شِراكِ نَعْلِهِ**)) (التتميم). وفيه (مراعاة النظير) للتناسب والمؤاخاة بين الألفاظ.

( 493 ) منهل الواردين : 120 ، تسلسل الحديث : 105 .
( 494 ) شِراك : أَحَدِ سيُور النَعْل في وجهه ويحتل بفقده.

وفي ضرب المثل والتمثيل (إيجاز القِصَر). وفي قوله : ((**مِنْ شِراكِ نَعْلِهِ**)) (المناسبة) لقوله : (( **أَقْرَبُ** )) . وفيه أيضاً (التسهيم) لأن ما تقدم من الكلام بقوله : ((**أَقْرَبُ**)) دليل على ما تأخر منه بقوله : ((**مِنْ شِراكِ نَعْلِهِ** )) . وفي خلو الألفاظ من العقادة وبعدها من التصنع (الانسجام). وفي قوله : ((**أَقْرَبُ ... نَعْلِهِ**)) (المبالغة) في وصف القرب. وفي قوله : (( **الجَنَّةُ ... والنارُ**)) (الإشارة) لأنها ترمز إلى المعاني الكثيرة المتعلقة بالأعمال والثواب والعقاب. وفي قوله : ((**أَقْرَبُ ... نَعْلِهِ** )) (التفسير) لقرب الجنة بقوله : (( **الجَنَّةُ**)). وفي توالي الكلمات وتناسقها (حسن النسق). والألفاظ بعيدة عن الغرابة ومعروفة ولائقة بالمعاني فيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي بعد الألفاظ عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة) . وفي بلاغتها وبعدها عن اللبس وسهولة إيصالها إلى المتلقي (حسن البيان) . وفيه (الوصل) بقوله : ((**والنارُ**... ))، وكذلك (التقييد) بالعطف . وفي كثرة صنوف البلاغة وتنوعها (الإبداع).

24- ودعا النبي ﷺ إلى عدم التشديد في العبادة وتحسين الظن بالله تعالى بقوله [495] : (( **إنَّ الدِّينَ يُسْرٌ ، ولَن يُشادَّ الدِّينَ أحدٌ إلاَّ غَلَبَهُ. فَسَدِّدُوا وقارِبُوا؛ وأبشِروا ، واستَعِينوا بالغَدْوَةِ والرَّوْحَةِ وشيءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ** )) [496] [رواه البخاري].

فيه (الاقتباس) من قوله تعالى: ﴿ **وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** ﴾ [الحج:78]. وفي قوله : ((**يُسْرٌ**)) (التفسير) للمبتدأ المؤكَّد : (( **إنَّ الدِّينَ**)) . وفي قوله : ((**ولَن ... غَلَبَهُ**)) (القَصْر) بالنفي والاستثناء. وفي قوله : ((**ولَن ... أحدٌ**)) (القَصْر) بتقديم المفعول فالأصل أن يقول : ولن يشادَّ أحدٌ الدين . وفي القَصْرين (تخصيص) متين مُؤكِّد لغلبة الدِّين لمن يُشاده ويتقاوى معه. وشبَّه ﷺ سلوك العابد الحاذق الذي يختار ساعات العبادة وأصنافها في أوقات النشاط فيتلذذ بها ويتقرب بها إلى الله تعالى في غير سآمة ، بما يفعله المسافر، إذ إنه يسير أول النهار، ثم يستريح القيلولة ، ثم يسير باقي النهار ، فيستريح في الليل ؛ وإن كان الليلُ مقمراً يسير آخره حتى يصل مقصده سالماً هو ودابته ، وذلك بقوله : ((**واستَعِينوا ...إلخ**)) وحذف المشبه به وترك من لوازمه هذه الأوقات ، (استعارة مكنية تمثيلية)

( 495 ) منهل الواردين : 141 ، تسلسل الحديث : 145 .
( 496 ) فسدّدوا: من التوفيق والصواب، وقاربوا :توسطوا ، والغَدْوَة: سير أول النهار؛ والروحة: آخر النهار؛الدلجة: آخر الليل، يشادَّ :شادَّه أي قاواه.

ووجه الشبه منتزع من متعدد[497] . وفيه (الالتفات) من الإخبار إلى الخطاب بقوله : ((**فَسَدِّدُوا**.... **إلخ**)) . و(المطابقة) بقوله : ((**الغَدْوَةِ –والرَّوْحَةِ** )) . وفي مضمون الحديث (المراجعة) والمحاورة في الإخبار ؛ والطلب في الخطاب. وفي قوله : (( **فَسَدِّدُوا .... واستَعِينوا**)) (التفويف) فهي جمل منفصلة عن بعضها متساوية في الوزن . وفي قوله : (( **إنَّ الدِّينَ يُسْرٌ** )) وقوله : ((**ولَن ... غَلَبَهُ**)) (إرسال المثل) . وفيه من الوعظ والحكمة ما يجعله من (الكلام الجامع). وفي قوله : ((**فَسَدِّدُوا .... وأبشِروا** )) (التتميم) ففي هذه الألفاظ بيان العلاج لمن يسير في هذا الخلل. وفي قوله : ((**واستَعِينوا .... إلخ** )) (التكميل) زيادة في أسباب المعالجة . وفي قوله : ((**فَسَدِّدُوا ... وأبشِروا**)) في كل لفظة من هذه الألفاظ (الاكتفاء) في إتمامها بما هو معلوم في الذهن ، أي : فسددوا في تحري الصواب، وقاربوا الجهد وتوسطوا في أداء العبادات ، وأبشروا بتحسين الظن بالله بالقبول ونيل رضاه. وفي تناسب الألفاظ ومؤاخاتها (مراعاة النظير). وفي قوله : ((**ولَن ... غَلَبَهُ**)) (القَسَم) لتحقيق المعنى في العبارة قبله. وفي خلو الألفاظ من العقادة وبعدها عن التصنع (الانسجام). وفي قوله : ((**فَسَدِّدُوا ... واستَعِينوا**)) (المماثلة) للألفاظ في الزنة. وفي قوله ((**فَسَدِّدُوا .... إلخ**)) (التسهيم) لأن ما تقدم بقوله : (( **إنَّ الدِّينَ يُسْرٌ**)) دليل عليها . وفي توالي الألفاظ وتلاحمها (حسن النسق). وفي قوله : ((**فَسَدِّدُوا ...إلخ**)) (البسط) إذ توسع بهذه الكلمات لبيان أساليب سلوك طريق العبادة التي تتناسب مع يسر هذا الدين . وألفاظ المعاني مستعملة معروفة ولائقة بها ، وفيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي سلامة الألفاظ من التكلف والتعقيد في السبك (السهولة). وفي بلاغتها وبعدها عن اللبس، وفهمها من المتلقي بيسر (حسن البيان). وفي قوله : ((**فَسَدِّدُوا ....إلخ** )) (الترتيب) في أنواع السلوك في العبادة. وفيه (الوصل) بقوله : ((**ولَن ... ، وقارِبُوا ، وأبشِروا ، واستَعِينوا، والرَّوْحَةِ ، وشيء**)). وفيه أيضاً (التقييد) بالعطف ، وبالنواسخ بقوله : (( **إنَّ الدِّينَ**)) . وفي كثرة أوجه البديع وتنوعها (الإبداع).

25- وحثَّ النبي ﷺ على الاقتصاد بالقول وبصرف المال بقوله [498] : (( **إنَّ اللهَ كَرِهَ لَكُمْ ثلاثاً : قيلَ : وقَالَ ، وإضَاعةَ المَالِ، وكَثْرةَ السُّؤالِ** )) **[رواه البخاري]**.

( 497 ) ينظر : منهل الواردين : 142 ، أشار الإمام النووي ( رحمه الله) إلى هذه الاستعارة من غير تفصيل ، فنبت عنه في تفصيلها .

( 498 ) جواهر البخاري : 164 ، تسلسل الحديث : 188 .

فيه (الاقتباس) من قوله تعالى: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [الاسراء:53]. وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ﴾ [النساء :5]. وقوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة:101]. وفي قوله : ((**وقَالَ –مَالِ**)) (جناس لاحق) لأن الحرفين المختلفين غير متقاربين في مخارج الحروف. وفي قوله : (( **إنَّ ... ثلاثاً**)) (القَصْر) بتقديم الجار والمجرور ، فالأصل : كره ثلاثاً لكم. وفيه (المطابقة) بقوله : ((**إضَاعةَ ... كَثْرةَ**)) . وفي قوله : ((**وإضَاعةَ ... السؤالِ**)) (التفويف) لتساوي الجملتين في الوزنية ، واختلافهما في الغرض . وفي الألفاظ من الحكمة والوعظ ما يجعلها من (الكلام الجامع) . وفيه (مراعاة النظير) للتناسب والائتلاف والتآخي بين الألفاظ . وفي قوله : ((**قيلَ ... إلخ**)) (المناسبة) لمعنى ما تقدمه من الكلام . وفي الألفاظ (الانسجام) لخلوها من العقادة والتصنع. وفي قوله : ((**قيلَ ... إلخ**)) (الجمع) إذ جمع مضمون هذه الألفاظ في كره الله تعالى لها . وفي قوله : ((**وكَثْرةَ السؤالِ** )) (الاشتراك) في المقصود من السؤال هل يكون للمال أم للاستفهام عن بعض الأشياء . وفي قوله : ((**قيلَ –وقَالَ**)) (الاشتقاق). وفي قوله : ((**وإضَاعةَ ... إلخ**)) (المماثلة) لتماثل الألفاظ في الزنة . وفي قوله : ((**قيلَ ... إلخ**)) (التسهيم) لأن معنى ما تقدم من الكلام دليل عليها. وفيها أيضاً (التفسير) لقوله : ((**ثلاثاً**)) فإن هذه العبارات تبيين لها. وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق) . وفي قوله : (( **... المَالِ، ... السؤالِ** )) (السجع). والألفاظ لائقة للمعاني مألوفة وبعيدة عن الغرابة فيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى) . وفي بعدها عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة) . وفي بلاغتها وسلامتها من اللبس وسهولة إيصالها لفهم المتلقي (حسن البيان). وفي قوله : ((**قيلَ ...**)) (الفصل) لأنها بيان لإبهام الجملة قبلها . وفي قوله : ((**وقَالَ ... ، وإضَاعة ...، وكَثْرةَ ...**)) (الوصل). وفيه أيضاً (التقييد) بالعطف ، وبالنواسخ بقوله : (( **إنَّ ....**)). وفي كثرة صنوف البلاغة وتنوعها ( الإبداع).

26- وأشارَ النبي ﷺ إلى أهمية المحافظة على ما يُصلِح الدنيا والآخرة بقوله [499] : (( **اللهمَّ أَصلِحْ لي دِينِي الَّذي هو عِصْمَةُ أمري، وأَصلِحْ لي دُنيايَ الَّتي فيها مَعَاشي ، وأَصلِحْ لِي**

( 499 ) جواهر البخاري : 561 ، تسلسل الحديث : 32 ملحق .

**آخِرَتِي التي فِيها مَعَادي، واجْعَلِ الحَياةَ زِيَادةً لِي في كُلِّ خَيرٍ، واجْعَلِ الموتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ**)) [رواه البخاري].

فيه (الاقتباس) من قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿٢٠١﴾ ﴾ [البقرة:201]. وفيه (المطابقة) بقوله : (( **دُنياي – آخِرَتِي ، مَعاشِي – معادِي ، الحَياة –الموت ، خَير – شَر ، من – في** )). وفيه (القَصْر) بتقديم الجار والمجرور بقوله : (( **اللهمَّ أصلِحْ لي دِينِي**)) فالأصل : أصلح ديني لي ، وفي قوله : ((**وأصلِحْ لي دُنيايَ**)) فالأصل : وأصلح دنياي لي ، وفي قوله : ((**الَّتي فيها مَعَاشي**)) فالأصل : التي معاشي فيها ، وفي قوله : ((**وأصلحْ لِي آخِرَتِي**)) فالأصل : وأصلح آخرتي لي، وفي قوله : ((**التي فِيها مَعَادي**)) فالأصل : التي معادي فيها. وفيه (التكرار) في قوله : ((**أصلِحْ ، لي ، الَّتي ، واجْعَلِ ، كُلِّ**)) لاختلاف العائد . وفي قوله : ((**مَعَاشي ، مَعَادي**)) (جناس لاحق) لاختلاف ركنيه بحرف بعيد المخرج. وفيه (المقابلة) بين قوله : ((**وأصلِحْ لي دُنيايَ الَّتي فيها مَعَاشي**)) وقوله : ((**وأصلحْ لِي آخِرَتِي التي فِيها مَعَادي**)) وهي مقابلة أربعة بأربعة . و(المقابلة) بين قوله : ((**واجْعَلِ الحَياةَ .... خَيرٍ**)) وقوله : ((**واجْعَلِ الموتَ ...إلخ** )) وهي مقابلة خمسة بخمسة. وفي المقابلتين (التفويف) لتساوي الجمل في الوزن واختلافها في المعاني. ولاشتمال الألفاظ على الحكمة والوعظ فهي من (الكلام الجامع). وفي التناسب بين الألفاظ والتوافق (مراعاة النظير). وفي قوله : ((**الَّذي هو عِصْمَةُ أمري**)) (المناسبة) لما سبقها من الكلام وكذلك في قوله : ((**الَّتي فيها مَعَاشي**)) وقوله : ((**التي فِيها مَعَادي**)) وقوله : ((**في كُلِّ خَيرٍ**،)) وقوله : ((**مِنْ كُلِّ شَرٍّ**)). وفي هذه الأقوال كذلك (التتميم). وفي خلو الألفاظ من التصنع والعقادة (الانسجام). وفي قوله : ((**وأصلِحْ لي دُنيايَ ... مَعَادي**)) (الجمع) لطلب صلاح الدنيا والآخرة. وفي قوله : ((**واجْعَلِ...إلخ**)) (الجمع) في طلب حسن العاقبة في الحياة والموت. وفي قوله : ((**الَّذي هو عِصْمَةُ أمري**)) (التسهيم) لأن ما تقدم من الكلام يدل عليها، وكذلك في قوله : ((**الَّتي فيها مَعَاشي**)) وقوله : ((**التي فِيها مَعَادي**)) وقوله : ((**زِيَادةً لِي في كُلِّ خَيرٍ**)) وقوله : ((**رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ**)). وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق). وفي قوله : (( **خَيْر –شَرٍّ**)) (السجع). والكلمات من الألفاظ المألوفة اللائقة بالمعاني

وفيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي بعد الألفاظ عن التكلف والتعسف في السبك (السهولة). وفي بلاغتها وبعدها عن اللبس وسهولة وصولها إلى الفهم (حسن البيان). وفي مضمون العبارات (براعة الطلب) إذ إن المصطفى ﷺ لم يطلب رضا الله تعالى والجنة مباشرة ؛ بل طلب إصلاح حاله والتقرب إلى مولاه ؛ الأمر الذي يقرِّبه من تلك الغاية السامية . وفي قوله : ((**واجْعَلِ الموتَ ...إلخ**)) (التعريض) بطلب رضا الله تعالى والجنة. وفي قوله : ((**الَّذي هو عِصْمَةُ أمري ، الَّتي فيها مَعَاشي ، التي فِيها مَعَادي**)) (الفصل) لأن في هذه الجمل البيان للجمل التي سبقتها. وفيها كذلك (التفسير). وفي قوله : (( **وأصلِحْ.... ، وأصلحْ ....، واجْعَلِ ....** ، **واجْعَلِ**)) (الوصل). وفيه أيضاً (التقييد) بالعطف ، وبضمير الفصل بقوله : ((**هو عِصْمَةُ**)) . وفي كثرة أوجه البلاغة وتنوعها (الإبداع).

27- وحثَّ النبي ﷺ على الإنفاق والعلم والنصح للمسلمين بقوله [500] : (( **لا حَسَدَ إلاّ في اثنَتينِ : رَجُلٌ آتاهُ اللهُ مالاً فَسَلَّطهُ على هَلَكَتِهِ في الحَقِّ ، ورَجُلٌ آتاهُ اللهُ حِكْمَةً فَهُوَ يَقْضِي بها وَيُعَلِّمُها**)) [501] [رواه البخاري].

فيه (الاقتباس) من قوله تعالى: ﴿ **وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً** ﴾ [الرعد:22] . وقوله تعالى : ﴿ **يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ** ﴾ [البقرة:269]. وفيه (القَصْر) بالنفي والاستثناء بقوله : (( **لا حَسَدَ .. اثنَتينِ**)) . وفي قوله : (( **رَجُلٌ ... هَلَكَتِهِ**)) (إرسال المثل) ؛ وكذلك في قوله : ((**ورَجُلٌ ... يَقْضِي بها**)). وفي الألفاظ من الحكمة والوعظ والمثل ما يجعلها من (الكلام الجامع). وفي قوله : ((**فَسَلَّطهُ على هَلَكَتِهِ**)) (التتميم) ؛ وكذلك في قوله : ((**فَهُوَ يَقْضِي بها**)) . وفيهما أيضاً (المناسبة) في المعنى لما سبقهما من معاني الألفاظ. وفيهما كذلك (التسهيم) لأن فيما سبقهما من الكلام دلالة عليهما كوجود المال أو الحكمة. وفي التناسب بين الألفاظ ومؤاخاتها (مراعاة النظير) . وفي قوله : ((**رَجُلٌ آتاه اللهُ**)) (التكرار) لاختلاف العائد إليه. وفي قوله : ((**في الحَقِّ**)) (التكميل) ؛ وكذلك في قوله : ((**وَيُعَلِّمُها**)) . وفيهما أيضاً (البسط) لأن في هذه الزيادة في الكلام زيادة فائدة في بيان جهة الإنفاق ، ونشر الحكمة . وفي خلو الألفاظ من العقادة والتصنع (الانسجام).

( 500 ) جواهر البخاري : 155 ، تسلسل الحديث : 175.
( 501 ) الحكمة : كل كلام وافق الحق، ينظر : كتاب التعريفات للجرجاني : 91.

وفي قوله : ((**فَسَلَّطهُ على هَلَكَتِهِ**)) (المبالغة). وشبه ﷺ شدة وكثرة إنفاق هذا الرجل بقوله : ((**فَسَلَّطهُ على هَلَكَتِهِ**)) برجل مكَّنه الله من أعدائه فقضى عليهم وأهلكهم ، وحذف المشبه به وترك من لوازمه قوله : ((**هَلَكَتِهِ**)) (إستعارة تمثيلية مكنية) ووجه الشبه منتزع من متعدد وهو : المنفق والمال وكثرة الإنفاق و... وفي قوله : (( **لا حَسَدَ إلا في اثنَتينِ**)) (التقسيم) . وفي قوله : (( **لا حَسَدَ إلا ...إلخ**)) (الجمع) إذ جمع بين رجل المال ورجل الحكمة في الغبطة. وفي قوله : ((**هَلَكَتِهِ**)) (الإشارة) إلى معان تعوض عن ألفاظ كثيرة ، كالكرم وكثرة الإنفاق ومواساة الفقراء وتسليف المحتاجين وإدخال السرور عليهم ... وفيها كذلك (الإرداف) إذ إن الأصل أن يقول : فسلطه على كثرة الإنفاق منه ؛ فعدل إلى قوله : هَلَكته ؛ لأجل بيان المبالغة في الإنفاق وشدته. وهذا شأنه ﷺ إذ إنه لم يقل لأحد طلب منه شيئاً مهما غلا ثمنه : لا ، والأمثلة في سيرته العطرة على ذلك كثيرة. وفي قوله : ((**: رَجُلٌ آتاه اللهُ مالاً...إلخ**)) (التفسير) لما سبقه من الكلام . وفي تناسق الكلمات وتواليها وتلاحمها (حسن النسق) . والكلمات من الألفاظ المألوفة واللائقة بالمعاني وفيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي بُعد التراكيب عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة). وفي بلاغتها ومجانبتها للبس وسهولة إيصالها إلى فهم المتلقي (حسن البيان). وفي قوله : ((**رَجُلٌ ... الحَقِّ**)) (الفصل) لأن هذه الجملة بيان لما قبلها . وفي قوله : ((**ورَجُلٌ ... ، وَيُعَلِّمُها**)) (الوصل). وفيه أيضاً (التقييد) بالعطف . و(التقييد) بأدوات النفي بقوله : (( **لا حَسَدَ**)). وفي كثرة صنوف البلاغة وتنوعها (الإبداع).

28- وأشار الرسول ﷺ إلى زيادة المال بالصدقة ، والعز بالعفو بقوله [502] : (( **ما نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِن مَالٍ ، وما زَاد اللهُ عَبْداً بِعَفوٍ إلا عِزًّا ، ومَا تَواضَعَ أحَدٌ للهِ إلا رَفَعَهُ اللهُ عزَّ وجَلَّ** )) **[رواه مسلم]**.

وفيه (الاقتباس) من قوله تعالى: ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾ **[البقرة:276]** . وقوله تعالى: ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾ **[القصص:83]**. وفي قوله : ((**وما زَاد ... عِزًّا**)) (القَصْر) بالنفي والاستثناء، وكذلك في قوله : ((**ومَا تَواضَعَ ... عزَّ**

( 502 ) منهل الواردين : 380 ، تسلسل الحديث : 553.

**وجَلَّ** ›› وفيه (المطابقة) بقوله : ‹‹**نَقَصَ –زَاد –تَواضَعَ –رفع** ›› . وفي قوله : ‹‹ **ما نَقَصَتْ ... مَالٍ**›› (إرسال المثل) لمن يجود بماله ، وكذلك في قوله : ‹‹ **وما زَاد .. عِزًّا**›› لمن لا يحمل الضغينة ويسامح ، وأيضاً في قوله : ‹‹ **مَا تَواضَعَ ... رَفَعَهُ**›› لمن يتواضع ولا يتعالى على الناس . وفي الألفاظ من الحكمة والوعظ وإرسال الأمثال ما يجعله من (الكلام الجامع). وفي قوله : ‹‹**مِن مَالٍ**›› (التتميم). وكذلك بقوله : ‹‹**بِعَفوٍ إلاّ عِزًّا**›› وأيضاً في قوله : ‹‹**إلا رَفَعَهُ... إلخ**››. وفي تناسب الألفاظ وائتلافها (مراعاة النظير). وفيها (التكرار) للفظ الجلالة (الله) لاختلاف العائد. وفي الحديث (المناسبة) المعنوية بين الألفاظ في العبارات . وفي بعد التراكيب عن العقادة والتصنع (الانسجام). وفي قوله : ‹‹**صَدَقَةٌ ، بِعَفوٍ، تَواضَعَ**›› (الإشارة) إذ تقع تحت هذه المفردات معانٍ واسعة تغني عن عبارات كثيرة. وفي إرسال الأمثال واستخدام المفردات ذات اللوازم الفكرية (إيجاز القِصَر). وفي قوله : ‹‹**بِعَفوٍ ، للهِ**›› (الاعتراض) . وفي قوله : ‹‹**مِن مَالٍ ، إلا عِزًّا ، إلا رَفَعَهُ اللهُ عزَّ وجَلَّ** ›› (التسهيم) في كل منها لأنها مما يقتضي أن يقال لما سبقها من الكلام. وفيها كذلك (التفسير) لأنها بيان لما سبقها من الكلام. وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق). وألفاظ العبارات مألوفة ولائقة بالمعنى وفيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي بعد التراكيب عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة). وفي بلاغتها وصحتها وسهولة فهمها من المخاطب (حسن البيان). وفي قوله : ‹‹**وما زَاد .... ، ومَا تَواضَعَ....** ›› (الوصل) وفيه أيضاً (التقييد) بالعطف وأداة النفي . وفي كثرة وجوه البلاغة وتنوعها (الإبداع).

29- وحثَّ النبي ﷺ على العفاف ، والصدقة عن غنىً بقوله [503] : ‹‹ **اليَدُ العُلْيا خَيرٌ مِنَ اليَدِ السُّفلى ؛ وابْدأْ بِمَنْ تَعُولُ. وَخيْرُ الصَّدَقةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنىً ، ومَنْ يَسْتَعفِف يُعِفَّهُ اللهُ ، وَمَنْ يَستَغْنِ يُغْنِهِ اللهُ**›› [504] **[رواه البخاري]**.

فيه (الاقتباس) من قوله تعالى: ﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾ **[البقرة:273]** .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ **[البقرة:215]** .

---

( 503 ) منهل الواردين : 239 ، تسلسل الحديث : 295.

( 504 ) عن ظَهر غِنى : ما فضل عن قوت العيال وكفايتهم : اللسان : غنا. ومن يَستَعفِف يُعفُه الله : من طلب العِفة وتكلّفها أعطاه الله إياها :
اللسان : عفف.

وقوله تعالى : ﴿ **وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ** ﴿٤٨﴾ ﴾ [النجم:48]. وفي قوله : (( **اليَدُ العُلْيا**)) (مجاز مرسل) علاقته السببية ، فهي اليد المنفقة وسبب العطاء . وفي قوله : ((**اليَدِ السُّفلى**)) (مجاز مرسل) علاقته السببية، فهي اليد المتصدق عليها وسبب الأخذ . وفي قوله : ((**العُلْيا –السُّفلى**)) (المطابقة). وفي قوله : (( **اليَدُ ، خَيرٌ** )) (التكرار) لاختلاف العائد . وفيه (المقابلة) في قوله : (( **اليَدُ العُلْيا –اليَدِ السُّفلى**)) وفي قوله : (( **ومَنْ يَسْتَعفِف يُعِفَّهُ الله – وَمَنْ يَستَغْنِ يُغْنِهِ الله**)) . وفيه (الالتفات) من الإخبار إلى المخاطبة بقوله : ((**وابْدأْ بِمَنْ تَعُولُ**)) . و(الالتفات) من المخاطبة إلى الإخبار بقوله : ((**وَخيْرُ الصَّدَقةِ**... )). وفي قوله : ((**اليَدِ ... السُّفلى**)) (إرسال المثل). وكذلك في قوله : ((**وَخيْرُ الصَّدَقةِ ... غِنىً**)) وأيضاً في قوله : (( **ومَنْ يَسْتَعفِف يُعِفَّهُ الله**)) وفي قوله : ((**وَمَنْ يَستَغْنِ ...إلخ**)). وفي التراكيب من الحكمة والوعظ وضرب المثل ما يجعلها من (الكلام الجامع) . وفي قوله : ((**وابْدأْ بِمَنْ تَعُولُ**)) (التتميم) وكذلك في قوله : ((**مَا كَانَ ... غِنىً**)) . وفي قوله : (( **يُعِفَّهُ الله** )) ، وفي قوله : ((**يُغْنِهِ الله**)) . وفي تناسب ألفاظ العبارات ومؤاخاتها (مراعاة النظير). وفي خلوها من العقادة والتصنع (الانسجام). وفي قوله : (( **اليَدُ**)) (الإشارة) إلى معان واسعة تغني عن ألفاظ كثيرة . وفي التراكيب (إيجاز القِصَر) لضرب الأمثال واستخدام الكلمات ذات اللوازم الفكرية للاستغناء بذلك عن كثرة الألفاظ وإيجاز الكلام. وفي قوله : ((**يَسْتَعفِف يُعِفَّهُ**)) (الاشتقاق). وكذلك في قوله : ((**يَستَغْنِ يُغْنِهِ**)) . وفي قوله : ((**ومَنْ يَسْتَعفِف...إلخ** )) (المماثلة) بين العبارتين لتماثل بعض الألفاظ في الزنة . وفي قوله : ((**مِنَ اليَدِ السُّفلى ، مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنىً ، يُعِفَّهُ الله ، يُغْنِهِ الله**)) في جمع هذه العبارات (التسهيم) لأن ما سبقها من الكلام مما يدل عليها. وفيها أيضاً (المناسبة) المعنوية، لأن معانيها تتناسب مع معاني الألفاظ قبلها. وفي قوله : ((**مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنىً**)) (التفسير) لقوله : ((**وَخيْرُ الصَّدَقةِ**)). وفي توالي مفردات العبارات وتلاحمها (حسن النسق). وفي استخدام الألفاظ المألوفة اللائقة بالمعاني (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي بُعد العبارات عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة). وفي بلاغتها وسلامتها من اللبس وسهولة إيصالها إلى فهم المخاطب (حسن البيان). وفي قوله : ((**مَا كَانَ ... غِنىً**))(الفصل) لأنها بيان للجملة قبلها ، وفي قوله : ((**يُعِفَّهُ الله ، يُغْنِهِ الله**)) (الفصل) كذلك فيهما ؛ لوقوعهما جواباً عن سؤال يفهم من الجملة قبلهما . وفي قوله : (( **وخَير.... ، ومِن ....، ومِن ...** )) (الوصل) . وفيه أيضاً (التقييد) بالعطف ، وبالنعت

بقوله : ((**العُلْيا ، السُّفلى**)) ، وبالشرط بقوله : ((**ومَنْ يَسْتَعفِف ... وَمَنْ يَستَغْنِ**)). وفي كثرة صنوف البلاغة وتعددها (الإبداع).

30- وحثَّ الرسول ﷺ على الصدقة من كسب الحلال بقوله [505] : (( **مَنْ تَصَدَّق بِعَدْلِ تَمْرةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّب – ولا يَقْبَلُ اللهُ إلاَّ الطَّيِّبَ – فإنَّ اللهَ يَقْبَلُها بيَمِينِه ، ثُمَّ يُرَبِّيها لِصاحِبِها كما يُرَبِّي أَحَدُكُم فَلُوَّهُ ، حَتَّى تَكون مِثْلَ الجَبَلِ**)) [506] **[متفق عليه]**.

وفيه ( الاقتباس ) من قوله تعالى : ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦١﴾ ﴾ **[البقرة: 261]**. وفي قوله : ((**ولا يَقْبَلُ اللهُ إلاَّ الطَّيبَ**)) (إرسال المثل) . وفيه أيضاً (التذييل) لأنه تأكيد لمضمون ما قبله. وفيه كذلك (التكميل). وفيه (الاعتراض) لأنه يفيد زيادة في المعنى. وفيه (القَصْر) بالنفي والاستثناء. وفي قوله : (( **مِنْ كسبٍ طَيِّب** )) (التتميم). وفيه كذلك (الاحتراس) عن المال المشبوه. وفي العبارات من الحكمة والوعظ وإرسال المثل ما يجعلها من (الكلام الجامع). وفي قوله : ((**بيَمِينِه**)) (المبالغة) في وصف القبول. وفيه كذلك (التكميل). وفيه أيضاً (مجاز مرسل) علاقته الرضا والرعاية لأنه تعالى ليس كمثله شيء. وفي قوله : ((**فإنَّ اللهَ يَقْبَلُها ... ، ثُمَّ يُرَبِيها ... ، كما يُرَبِّي ...، حَتَّى تَكون**)) (الترتيب) في مراحل القبول لهذه الصدقة وتطورها. وشبَّه ﷺ تربية الله عز وجل لهذه الصدقة بقوله : ((**ثُمَّ يُرَبِيها لِصاحِبِها**)) المشبه ، بمن يربي مهره بزيادة عناية واهتمام باختيار الغذاء والشراب والنظافة حتى ينشط وينمو سريعاً بقوله : ((**كما ... فَلُوَّهُ** ،)) المشبه به ، (تشبيه تمثيلي) . ووجه الشبه منتزع من متعدد ؛ فهو يشمل العناية والرعاية وزيادة النمو وسرعته. وهو (تشبيه مرسل) لذكر أداة التشبيه. ثم شبّه مقدار نمو هذه الصدقة بقوله : ((**حَتَّى تَكون**)) المشبه ، شبه مقدارها بقوله : ((**مِثْلَ الجَبَلِ**)) (تشبيه مرسل) ذُكرت فيه أداة التشبيه. وفي ائتلاف الألفاظ والتوفيق بينها (مراعاة النظير) . وفي قوله : ((**طَيِّب ، يُرَبِّي**)) (التكرار) لاختلاف العائد. وفي قوله : ((**فإنَّ اللهَ يَقْبَلُها بيَمِينِه**)) (المناسبة) المعنوية لما سبقها من الكلام . وفي قوله : ((**حَتَّى تَكون...إلخ**)) (المناسبة) كذلك. وفي خلو الألفاظ من العقادة والتكلف

( 505 ) منهل الواردين : 382 ، تسلسل الحديث : 558.
( 506 ) بعدل تمرة : بقيمتها ، فلوه : مُهْرَهُ.

والتصنع (الانسجام). وفي قوله : ((**مِنْ كسبٍ طَيِّب**)) (الإشارة) إذ إن فيها دلالات واسعة تغني عن ألفاظ كثيرة. وفي قوله : ((**فإنَّ اللهَ يَقْبَلُها بِيَمِينِه**)) (التسهيم) لأنه يدل على ما تقدمه من الكلام، وكذلك في قوله : ((**حَتَّى تَكون** ...)) . وفي قوله : ((**كما يُرَبِّي** ... **إلخ**)) (التفسير) لقوله : ((**ثُمَّ يُرَبِيها لِصاحِبها**)) . وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق). وفي قوله : ((**حَتَّى تَكون مِثْلَ الجَبَلِ**)) (البسط) زيادة في بيان عظمة نمو هذه الصدقة ، لأن ما سبقه من الكلام يدل على الاهتمام بها وتنميتها ؛ لكن هذا القول يجسد ضخامة هذا الاهتمام. وفيه كذلك (المبالغة) لبيان عظمة الأجر . ولكون العبارات من الألفاظ المألوفة واللائقة بالمعاني ففيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي بعد الألفاظ عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة). وفي بلاغتها وبعدها عن اللبس وسهولة إيصالها إلى فهم المتلقي (حسن البيان). وفي قوله : ((**كما .... الجَبَلِ**)) (الفصل) لأنها بيان للجملة قبلها. وفيه (التقييد) بالنواسخ بقوله : ((**فإنَّ اللهَ ... ، تَكون مِثْلَ**... )) وبالنعت بقوله : ((**طَيِّب**)) وبالعطف بقوله : ((**ولا**.... ، **ثُمَّ يُرَبِيها**... ، **حَتَّى تَكون**)). وفي كثرة أوجه البلاغة وتنوعها (الإبداع).

31- وبيَّن رسول الله ﷺ أثر الإنفاق والبخل على المرء فقال [507] : (( **مَثَلُ البَخِيلِ والمُنْفِقِ ؛ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيهما جُنَّتَانِ مِنْ حديدٍ من ثَدِيِّهما إلى تَراقِيهما . فأمَّا المُنفِقُ فلا يُنْفِقُ إلاَّ سَبَغَتْ – أو وَفَرَتْ – على جِلْدِه حتَّى تُخْفِي بَنَانَهُ وتَعْفو أثَرَهُ ، وأمَّا البَخيلُ فلا يُريدُ أَنْ يُنْفِقَ شيئاً إلاَّ لَزِقَتْ كُلُّ حَلْقةٍ مَكَانها فَهُوَ يُوَسِّعُها فلا تَتَّسِعُ** )) [508] **[متفق عليه]**.

وفيه ( الاقتباس ) من قوله تعالى: ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾ **[البقرة: 276]**. وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ **[محمد : 38]**. وشبَّه الرسول ﷺ الذي ينفق أمواله في وجوه الخير، والذي يبخل بها ويكترها بقوله : (( **مَثَلُ البَخِيلِ والمُنْفِقِ**)) صورة المشبهين ، شبههما برجلين على كل واحد منهما درع قصير يغطي بين ثديّهما إلى تراقيهما ، فالرجل المنفق عن طيب نفس يطول درعه بإنفاقه حتى يغطي جميع جسمه ثم يطول فيمسح أثره إذا مشى ، والرجل البخيل الذي إذا اضطر

( 507 ) منهل الواردين : 382 ، تسلسل الحديث : 557.
( 508 ) الجُنَّة : الدرع ، تراقيهما : التَّرقوة : العظم الذي بين نقرة النحر والعاتق ، والعاتِق : موضع الرداء من المَنكب ، والمنكب : مجمع عظم العَضُد والكَتِف . البَنان : واحدته البنانة وهي أطراف الأصابع.

للإنفاق عن ضيق نفس ضاقت حلقات درعه بضيق نفسه فلا تتسع على الرغم من محاولته سحبها وتوسيعها وذلك بقوله : ((**كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ... إلخ**)) صورة المشبهين به ، (تشبيه تمثيلي) ووجه الشبه في ركنيه منتزع من متعدد ، وهو (تشبيه مرسل مفصل) ذكرت فيه الأداة ووجه الشبه. وهو (تشبيه ملفوف) لجمعه المشبهين في طرف والمشبهين به في طرف آخر. وفيه (المطابقة) بقوله : (( **البَخِيلِ – والمُنْفِقِ ، وَفَرَتْ – لَزِقَتْ ، يُوَسِّعُها – لا تَتَّسِعُ**)). وفي قوله : ((**البَخِيلِ ، المُنفِقُ ، يُنْفِقِ**)) (التكرار) لاختلاف العائد. وفي قوله : ((**فلا يُنْفِقُ إلاَّ سَبَغَتْ**)) (القَصْر) . وكذلك في قوله : ((**فلا يُريدُ ... إلاَّ لَزِقَتْ**)) . وفي قوله : ((**عَلَيهما جُنَّتَانِ**)) (التقديم والتأخير) بتقديم الجار والمجرور فالأصل : جنتان عليهما . وفي التراكيب (إيجاز القِصَر) بضرب المثل وصياغة التشبيه. وفيه (المقابلة) بقوله : ((**فأمَّا المُنفِقُ ... سَبَغَتْ**)) وقوله : ((**وأمَّا البَخيلُ .... لَزِقَتْ**)) . وفي إضافة قوله : ((**يُريدُ أن يُنْفِق شيئاً**)) إلى عبارة المقابلة (المبالغة) في التراخي والتردد والاستبطاء قبل الإنفاق. وفيه ( اللف والنشر) فاللف في قوله : (( **كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ ... تَراقِيهِما**)) والنشر في قوله : ((**فأمَّا المُنفِقُ ... ، وأمَّا البَخيلُ...**)) . وفي قوله : ((**من ثَدِيِّهما إلى تَراقِيهِما**)) (التذييل) لتأكيد تحديد مكانهما. وفي قوله : ((**حتَّى تُخْفِي بَنَانهُ**)) (التتميم) وكذلك في قوله : ((**فَهُوَ يُوَسِّعُها**)) . وفي قوله : ((**وتَعْفو أثَرهُ** )) (التكميل). وكذلك بقوله : ((**فلا تَتَّسِعُ**)) . وفي العبارات من الحكم والوعظ والأمثال ما يجعلها من (الكلام الجامع). وفي التناسب والتوفيق بين الألفاظ (مراعاة النظير). وفي خلوها من العقادة والتصنع (الانسجام). وفي قوله : ((**مَثَلُ البَخِيلِ والمُنْفِقِ....**)) (التفريق) لما حصل من التباين بينهما . وفي قوله : ((**إلاَّ سَبَغَتْ .... أثَرهُ**)) (المناسبة) المعنوية لما قبلها. وكذلك قوله : ((**إلاَّ لَزِقَتْ... إلخ** )) وفيهما (التسهيم) لأن ما تقدمها من الكلام يدل عليهما. وفي قوله : ((**البَخِيلِ والمُنْفِقِ**)) (التقسيم) فالإنسان ما بين منفق وبخيل. وفيهما أيضاً (الإشارة) لأنهما يندرج تحتهما من المعاني الواسعة ما يغني عن ألفاظ كثيرة . وفي قوله : ((**إلاَّ سَبَغَتْ ... أثَرهُ**)) (الترتيب). وفي قوله : ((**المُنفِقُ يُنْفِقُ**)) (الاشتقاق) . وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق) . وفي قوله : ((**وتَعْفو أثَرهُ**)) (الاستتباع) لزيادة وصف وفر الدرع . وكذلك في قوله : ((**فَهُوَ ...إلخ**)) (الاستتباع) لزيادة وصف تكمّش الدرع واللزق فلا يتمدد. وفيهما (المبالغة) . والألفاظ مستعملة معروفة لائقة بالمعاني فيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي بعد التراكيب عن التكلف والتعقيد

في السبك (السهولة). وفي بلاغتها ومجانبتها للبس وسهولة إيصالها إلى فهم المتلقي (حسن البيان). وفي قوله : ((**والمُنفِقُ**.... ، **وتُعْفِي** ... ، **وأمَّا البَخيلُ**)) (الوصل) وكذلك (التقييد) بالعطف. وفي تنوع صنوف البلاغة وكثرتها (الإبداع).

32- وحثَّ رسول الله ﷺ على الإخلاص في العبادة والحرص على صلاح القلوب بقوله [509] : (( **ألا وإنَّ في الجَسَدِ مُضْغَةً إذا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ ، ألا وَهِي القَلْبُ**)) **[متفق عليه]**.

فيه ( الاقتباس ) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾ ﴾ **[ق:37]** . وفيه (القَصْر) والتخصيص بتقديم الجار والمجرور بقوله : (( **ألا وإنَّ** ... **مُضْغَةً**)) فالأصل ألا وإن مضغة في الجسد. وفيه (المقابلة) أربعة بأربعة في قوله : ((**إذا صَلَحَتْ** ... ، **كُلُّهُ** ، **وإذا فَسَدَتْ** ... ، **كُلُّهُ**)). وفيه (المطابقة) في قوله : ((**صَلَحَتْ –فسدت** ، **صَلَح –فَسَدَ**)). و(التكرار) في قوله : (( **ألا** ، **إذا** ، **صَلَح** ، **فَسَدَ** ، **الجَسَدُ كُلُّهُ**)) لطول الفاصلة واختلاف العائد. وفيه (المراجعة) في السؤال الضمني في المحاورة بقوله : (( **ألا وإنَّ** ... **كُلُّهُ**)) وكأنه يقول فما هي؟ فكان الجواب : ((**ألا وَهِي القَلْبُ**)) . وفي قوله : ((**إذا صَلَحَتْ** ، **صَلَح** .... ، **وإذا فَسَدَتْ** ، **فَسَدَ**)) في كل منهما (تشابه الأطراف). وفي قوله : ((**إذا صَلَحَتْ** ... **كُلُّهُ** ، **وإذا فَسَدَتْ** ... **كُلُّهُ**)) فيهما (إرسال المثل) . وفي تراكيب الحديث من الوعظ والحكمة وإرسال المثل ما يجعله من (الكلام الجامع) . وفي قوله : ((**صَلَح الجَسدُ** ، **فَسَدَ الجَسَدُ**)) فيهما (التتميم) وفي قوله : ((**كُلُّهُ**)) (التكميل). وفيه (الاكتفاء) بقوله : (( **ألا وإنَّ** .... **كُلُّهُ**)) فالمتوقع أن يقول بعد هذا : فما هي؟ فعدل عن ذلك واكتفى بما سبقه من الكلام لأنه يدل على هذا السؤال الذي ذكر جوابه بقوله : ألا وهي القلب . وفي تناسب الألفاظ وائتلافها (مراعاة النظير). وفي قوله : ((**ألا وَهِي القَلْبُ**)) (القَصْر) بإضافة ضمير الفصل (هي) إلى الجملة. وفي قوله : ((**إذا صَلَحَتْ صَلَح الجَسدُ كُلُّهُ، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ** )) (المماثلة) في الزنة دون التقفية. وفيهما أيضاً (المناسبة) بين الألفاظ. وفيهما كذلك (التسهيم) لأن ما تقدم من

( 509 ) منهل الواردين : 399 ، تسلسل الحديث : 585.

الكلام دليل على ما تأخر منه . وفي خلو العبارات من العقادة والتصنع (الانسجام). وفي قوله : ((**الجَسَدُ كُلُّهُ** )) (المبالغة) في شدة تأثير القلب فيه. وفي الألفاظ (الجمع مع التقسيم) فالتقسيم : بقوله : ((**إذا صَلَحَتْ** ... ، **وإذا فَسَدَتْ** ... )) والجمع بقوله : ((**ألا وَهِي القَلْبُ**)) . وفي قوله : ((**القَلْبُ**)) (الإشارة) إذ تنطوي هذه المفردة على معان واسعة وفعّاليّة كبيرة يُستَغنى بها عن ألفاظ كثيرة . وفي استخدام الكلمات ذات اللوازم الفكرية وإرسال المثل (إيجاز القِصَر) . وفي قوله : ((**صَلَح الجَسدُ كُلُّهُ**)) (التفسير) لقوله : ((**إذا صَلَحَتْ**)). وكذلك في قوله : ((**فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ**)) لقوله : ((**إذا فَسَدَتْ**)) . وفي توالي الألفاظ وتلاحمها (حسن النسق) . وفي قوله : ((**إذا صَلَحَتْ**)) (التعليل) لقوله : ((**صَلَح الجَسدُ كُلُّهُ**)) . وكذلك في قوله : ((**وإذا فَسَدَتْ**)) (التعليل) لقوله : ((**فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ** )) وألفاظ الحديث مألوفة ولائقة بالمعاني فيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى) . وهي بعيدة عن التكلف والتعقيد في السبك مع حسن الطبع ففيها (السهولة). وفي بلاغتها وبعدها عن اللبس وسهولة وصولها إلى فهم المتلقي (حسن البيان). وفي قوله : ((**إذا صَلَحَتْ ، صَلَح** ... ، **وإذا فَسَدَتْ ، فَسَدَ** ... ، **ألا وَهِي** ... )) (الفصل) لأن هذه الجمل بيان لإبهام الجملة قبلها. وفي قوله : ((**وإذا فَسَدَتْ** ...)) (الوصل). وفيه أيضاً (التقييد) بالعطف. و(التقييد) بضمير الفصل بقوله : ((**وَهِي**)) ، وبالنواسخ بقوله : ((**وإنَّ**)) ، وأدوات الشرط بقوله : ((**إذا**...)) ، وبالتوكيد بقوله : ((**كُلُّهُ**)) في الموضعين . وفي كثرة صنوف البلاغة وتنوعها (الإبداع).

33- وبيَّن النبي ﷺ كَرَمَ اللهِ عز وجل للمنكسرة قلوبهم إليه ، والحريصين على سلامة المؤمنين بقوله [510] : (( **عَيْنَانِ لا تَمَسَّهُما النَّارُ : عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللهِ** )) [رواه الترمذي].

فيه (الاقتباس) من قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ ۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨٣﴾** ﴾ [المائدة:83] . وفيه (المقابلة) أربعة بأربعة بقوله : ((**عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ**)). وقوله : ((**وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللهِ** )) و(التكرار) بقوله :

( 510 ) منهل الواردين : 723 ، تسلسل الحديث : 1303.

((**عَيْنٌ**)) لاختلاف العائد. و(إرسال المثل) بقوله : ((**عَيْنٌ بَكَتْ**...)) وكذلك في قوله : ((**وَعَيْنٌ بَاتَتْ** ...)). وفي قوله : ((**وَعَيْنٌ بَاتَتْ**)) (مجاز مرسل) علاقته الجزئية إذ ذكر العين وأراد صاحبها ؛ لأنها الجزء الذي يحقق الغاية من الحراسة. وفي العبارات إرسال المثل والحكمة والوعظ فهي من (الكلام الجامع). وفي قوله : ((**مِنْ خَشْيَةِ اللهِ**)) (التتميم) وكذلك في قوله : ((**في سَبِيل الله** )) . وفي قوله : ((**تَحْرُسُ** )) (التكميل). وفي تناسب الألفاظ وائتلافها (مراعاة النظير) . وفي قوله : ((**مِنْ خَشْيَةِ اللهِ**)) (المناسبة) للكلام الذي قبلها، وكذلك في قوله : ((**في سَبِيل الله** )) . وفيهما كذلك (التسهيم) لأن ما تقدمهما من الكلام مما يدل عليهما. وفيه (الجمع مع التفريق) الجمع في قوله : (( **عَيْنَانِ لا تَمَسَّهُما النَّارُ**)) ؛ والتفريق في قوله : ((**عَيْنٌ بَكَتْ** ... ، **وَعَيْنٌ** ... )) وفي خلو الألفاظ من العقادة والتكلف (الانسجام). وفي قوله : ((**عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ**)). وقوله : ((**وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ في سَبِيل الله** )) (المماثلة) في الوزن دون التقفية. وفي قوله : ((**عَيْنٌ**)) (الإشارة) لأنها تعني الكثير وتغني عن ألفاظ كثيرة. وفي قوله : ((**مِنْ خَشْيَةِ اللهِ**)) (التفسير) للجملة قبلها، وكذلك قوله : ((**في سَبِيل الله** )) . وفي توالي الألفاظ وتلاحمها (حسن النسق). وفي قوله : ((**عَيْنٌ بَكَتْ**)) (التعليل) لقوله : (( **عَيْنَانِ** ...**النَّارُ**)). وكذلك في قوله : ((**وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ**)) . والألفاظ مألوفة لائقة بالمعاني فيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى) . وفي بُعد العبارات عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة) . وفي بلاغتها ومجانبتها اللبس وسهولة تلقيها من المخاطب (حسن البيان). وفي قوله : ((**عَيْنٌ بَكَتْ** ... )) (الفصل) لأنها بيان لإيهام الجملة قبلها. وفي قوله : ((**وَعَيْنٌ بَاتَتْ**...)) (الوصل). وفيه أيضاً (التقييد) بالعطف، والتقييد بالنفي بقوله : ((**لا تَمَسَّهُما**)) ، وبالنواسخ بقوله : ((**بَاتَتْ**)). وفي كثرة أوجه البلاغة وتنوعها (الإبداع).

34- وبيَّن الرسول ﷺ فضل العبادة في الفتن بقوله [511] : (( **العِبَادةُ في الْهَرْجِ كَهِجْرَةٍ إليَّ** )) [512] **[رواه مسلم]**.

فيه (الاقتباس) من قوله تعالى: ﴿ فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ ﴾ **[مريم:65]** . وشبّه النبي ﷺ فضل العبادات بأداء الفروض والتعبد بأخلاق الإسلام في إغاثة الملهوف والمظلوم ، وكف المظالم وإخماد

( 511 ) منهل الواردين : 746 ، تسلسل الحديث : 1364.
( 512 ) الهَرج : قال في النهاية : وأصله الكثرة في الشيء والاتساع . والمراد اختلاط الحابل بالنابل أثناء الفتن . وفسره النبي ﷺ بالقتل.

الفتن عند اشتعالها بقوله : ﴿ **العِبَادةُ فِي الْهَرْجِ** ﴾ صورة المشبه ، شبه ذلك بفضل من هاجر من ذنوبه ومعاصيه وتقصيره إلى حضرة رسول الله ﷺ وحِماهُ بقوله : ﴿ **كَهِجْرَةٍ إِلَيَّ** ﴾ صورة المشبه به ، (تشبيه تمثيلي). ووجه الشبه منتزع من متعدد ، وهو (تشبيه مرسل) ذكرت فيه أداة التشبيه. وفي قوله : ﴿ **العِبَادةُ ...إلخ** ﴾ (إرسال المثل). وفي العبارات المثل والحكمة والوعظ فهي من (الكلام الجامع) . وفي قوله : ﴿ **فِي الْهَرْجِ** ﴾ (التتميم). وكذلك في قوله : ﴿ **إِلَيَّ** ﴾. وفي قوله : ﴿ **كَهِجْرَةٍ إِلَيَّ** ﴾ (الاكتفاء) فالمحذوف : كهجرة إلي في الأجر والفضل ، واكتفى بما ذكره لدلالة باقي اللفظ عليه. وفي تناسب الألفاظ وائتلافها (مراعاة النظير). وفي خلوها من العقادة والتصنع (الانسجام). وفي قوله : ﴿ **الْهَرْجِ** ﴾ (الإشارة) لأن كثرة معانيها وسعة دلالاتها تغني عن ألفاظ كثيرة. وفي التمثيل واستخدام الكلمات ذات اللوازم الفكرية (إيجاز القِصَر). وفي قوله : ﴿ **فِي الْهَرْجِ** ﴾ (الاعتراض) لزيادة معنى غرض المتكلم. وقوله : ﴿ **الْهَرْجِ** ﴾ من (الفرائد) في باب الفصاحة . وفي قوله : ﴿ **كَهِجْرَةٍ إِلَيَّ** ﴾ (التسهيم) لدلالة ما تقدم من الكلام عليه . وفيه كذلك (التفسير) للعبارة قبلها. وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق). والألفاظ مألوفة لائقة بالمعاني فيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى) . وفي بعد التراكيب عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة). وفي بلاغتها ومجانبتها اللبس وسهولة إيصالها إلى فهم المخاطب (حسن البيان). وفي قوله : ﴿ **كَهِجْرَةٍ إِلَيَّ** ﴾ (الفصل) لأنها بيان للجملة قبلها . وفي كثرة صنوف البلاغة وتنوعها (الإبداع).

35- ونبَّه النبي ﷺ المؤمنين إلى التزام الحذر بقوله [513] : ﴿ **لا يُلْدَغُ المؤمِنُ مِنْ جُحْرٍ واحِدٍ مَرَّتَيْنِ** ﴾ [رواه البخاري].

فيه (الاقتباس) من قوله تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ** ﴾ [النساء:71] . وفيه (القَصْر) بتقديم الجار والمجرور بقوله : ﴿ **مِنْ جُحْرٍ ... إلخ** ﴾ فالأصل : لا يُلدغ المؤمن مرتين من جحر... وفي قوله : ﴿ **لا يُلْدَغُ ... إلخ** ﴾ (إرسال المثل) . وفي العبارات المثل والحكمة والوعظ فهي من (الكلام الجامع). وفي قوله : ﴿ **واحِدٍ** ﴾ (التتميم). وفي التوفيق بين الألفاظ ومؤاخاتها (مراعاة النظير). وفي قوله : ﴿ **مِنْ جُحْرٍ واحِدٍ مَرَّتَيْنِ** ﴾ (المذهب الكلامي) لأنه عند لدغه للمرة الأولى صار

( 513 ) جواهر البخاري : 474 ، تسلسل الحديث : 697.

عنده دليلٌ على حصول اللدغ فلا يجدر به أن يمد يده فيه ثانية. وشبّه النبي ﷺ الذي يسلك طريقاً أو يعمل عملاً يوشك به إلى الأذى أو الهلاك سواء كان فرداً أو قائداً له أتباع يلحق الضرر بهم بسبب عدم الاتعاظ أو ضعف الحذر . صورة المشبه المحذوف ، شبهه بمن مدَّ يده في ثقب فلُدغ ، ثم جاء ثانية فلدغ أيضاً فتضاعف عليه الضرر ، بقوله : (( **لا يُلْدَغُ ...إلخ** )) صورة المشبه به ، واستعار صورة المشبه به للمشبه المحذوف (استعارة تصريحية تمثيلية) ووجه الشبه منتزع من متعدد. وفي قوله : ((**مِنْ جُحْرٍ ...إلخ**)) (المناسبة) المعنوية للكلام قبلها. وفي خلو الألفاظ من العقادة والتصنع (الانسجام). وفيه (الاعتراض) بقوله : ((**مِنْ جُحْرٍ واحِدٍ**)) لزيادة المعنى ، وفيه ( التقييد ) بالصفة . وفي قوله : ((**مَرَّتَيْنِ** )) (التسهيم) لدلالة ما تقدم من الكلام عليه . وفيه كذلك (التفسير) لبيان الكلام قبله. وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق). والألفاظ مألوفة ولائقة بالمعاني فيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي بُعد العبارات عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة). وفي بلاغتها ومجانبتها اللبس وسهولة فهم المتلقي لها (حسن البيان) . وفي تنوع صنوف البلاغة وكثرتها (الإبداع).

* * *

36- وحذَّر النبي ﷺ من العود في الهدية أو الهبة بقوله [514] : (( **العَائِدُ فِي هِبَتِهِ كالكَلْبِ ؛ يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ** )) [رواه البخاري].

فيه (الاقتباس) من قوله تعالى: ﴿ **قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى** ﴾ [البقرة:263] . وشبّه النبي ﷺ الذي يهدي من ماله للناس أو يتصدق به عليهم ، ثم يَمُنُّ عليهم أو يطالبهم بما أعطاهم بقوله : (( **العَائِدُ فِي هِبَتِهِ**)) صورة المشبه ، شبهه بالكلب في حرصه على ماله وتعلقه به حتى إنه إذا قاء دفعه حرصه إلى الرجوع إلى قيئه فيأكله ثانية بقوله : ((**كالكَلْب...إلخ** )) صورة المشبه به ، و(التشبيه تمثيلي) ووجه الشبه فيه منتزع من متعدد. وهو (تشبيه مرسل) ذكرت فيه أداة التشبيه. وفي قوله : (( **العَائِدُ ...إلخ**)) (إرسال المثل). وهذا المثل يمكن أن يُستعار لمن هذه صفته (استعارة تمثيلية) إذ يطلق عليه للاستغناء بلفظه ومضمونه عن ألفاظ كثيرة. وفي الألفاظ المثل والحكمة والوعظ فهي من (لكلام

( 514 ) جواهر البخاري : 296 ، تسلسل الحديث : 373.

الجامع). وفيه (الاكتفاء) في قوله : (( **العَائِدُ في هِبَتِهِ**)) وتمامه ليستردها ، فاكتفى بما هو معلوم في الذهن . وكذلك في قوله : ((**يَعُودُ في قَيْئِهِ** )) وتمامه ليأكله. وفيهما (الحذف). وفي تناسب الألفاظ ومؤاخاتها (مراعاة النظير). وفي قوله : ((**يَعُودُ ...إلخ** )) (التتميم). وفي قوله : ((**كالكَلْب.. إلخ**)) (المذهب الكلامي) لبيان الدليل للكلام قبله وإقامة الحجة. وفي قوله : ((**في قَيْئِهِ** )) (المناسبة) المعنوية للكلام قبله. وفي خلو العبارات من العقادة والتصنع (الانسجام). وفي قوله : ((**يَعُودُ في قَيْئِهِ** )) (المبالغة) في الحرص والطمع. وفي قوله : (( **العَائِدُ في هِبَتِهِ ، يَعُودُ في قَيْئِهِ** )) (المشاكلة). وفي قوله : ((**هِبَتِهِ**)) (الإشارة) لسعة دلالتها والاستغناء بها عن ألفاظ كثيرة فإنها تشمل الهدية والصدقة وبر الوالدين ونفقة العيال و.... وفي العبارات التشبيه والمثل واستخدام الكلمات ذات اللوازم الفكرية وذلك (إيجاز القِصَر). وفي قوله : (( **يعود –العَائِدُ ، يَقِيءُ –قَيْئِهِ** )) (الاشتقاق). وفي قوله : ((**يَعُودُ في قَيْئِهِ** )) (التسهيم) لدلالة ما تقدم من الكلام عليه. وفي قوله : ((**يَقِيءُ ...إلخ**)) (التفسير) لقوله : ((**كالكَلْب**)) . وفي توالي العبارات وتلاحمها (حسن النسق). والألفاظ مألوفة لائقة بالمعاني فيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى) . وفي بعد العبارات عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة). وفي بلاغتها ومجانبتها اللبس وسهولة فهم المخاطب لها (حسن البيان) . وفي قوله : ((**يَقِيءُ ... في قَيْئِهِ** )) (رد العجز على الصدر). وفي كثرة أوجه البلاغة وتنوعها (الإبداع).

37- وحثَّ رسول الله ﷺ على النصيحة ونصرة المظلوم بقوله [515] : (( **أُنْصُرْ أخَاكَ ظالِماً أو مَظلوماً ، قالوا : يا رسولَ الله هذا نَنْصُرُهُ مَظْلوماً فكيفَ نَنْصُرُهُ ظَالِمًا؟ قال : تأخُذُ فَوقَ يَدَيْهِ** )) [516] **[رواه البخاري]**.

فيه (الاقتباس) من قوله تعالى: ﴿ **وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِۚ** ﴾ **[المائدة:2]** . وفيه (المطابقة) بقوله : ((**ظالِماً –مَظلوماً**)) ، وفيها (جناس الإشتقاق). وفيهما (التكرار) لتأكيد الوصف . وفي وقوله : (( **أُنْصُرْ ...مَظلوماً**)) (الحذف) فتمامه : ظالماً بمنعه عن ظلمه ، أو مظلوماً بإعانته على الظالم. وفيهما (الاكتفاء) بالمذكور لدلالته على المحذوف. وشبَّه النبي ﷺ الذي يمنع

( 515 ) جواهر البخاري : 275 ، تسلسل الحديث : 353.
( 516 ) النصر : الإعانة.

الظالم بالنصح أو القوة من ظلم نفسه بمعصيته ، أو الآخرين بالتعدي عليهم ، صورة المشبه . شبهه بمن يمسك لصًّا فيمنعه من ظلم نفسه بأكل الحرام وظلم الناس بأخذ أموالهم بقوله : ((**تأخُذُ فَوقَ يَدَيْهِ** )) المشبه به ؛ وحذف المشبه واستعارة صورة المشبه به للمشبه (استعارة تصريحية تمثيلية) . وفي قوله : (( **أُنْصُرْ ... مَظلوماً**)) (إرسال المثل) . وفي قوله : ((**تأخُذُ...إلخ** )) (المراجعة) للمحاورة المذكورة قبله . وفي الألفاظ الحكمة والوعظ والمثل فهي من (الكلام الجامع). وفي تناسب الألفاظ ومؤاخاتها (مراعاة النظير). وفي قوله : (( **أُنْصُرْ ... مَظلوماً**)) (التفريق). وفي خلو الألفاظ من العقادة والتصنع (الانسجام). وفي قوله : ((**ظالِماً**)) (التورية) إذ توهم السامع المعنى القريب وهو معاونته على الظلم ، والمقصود المعنى البعيد وهو إعانته على تركه لظلم نفسه وغيره. وفيه (إيجاز القِصَر) لإرسال المثل والاستعارة إذ تتسع المعاني فنستغني بها عن الألفاظ الكثيرة . وفي قوله : ((**ظالِماً أو مَظلوماً**)) (الاشتقاق). وفي قوله : ((**تأخُذُ ... إلخ** )) (الإيضاح) لكيفية نصر الظالم . وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق). والألفاظ مألوفة ولائقة بالمعاني فيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي بُعدها عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة) وفي بلاغتها وسهولة إيصالها إلى فهم المخاطب (حسن البيان) . وفي كثرة صنوف البلاغة وتنوعها (الإبداع).

– لقد اقتصرتُ على الألفاظ النبوية الشريفة فقط في تحليل الحديث الشريف–

38- وحذَّر النبي ﷺ من التشبُّه باليهود والنصارى بقوله [517] : (( **لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كانَ قَبْلَكُم شِبْراً شِبْراً وذِرَاعَاً بِذِراعٍ حَتَّى لَوْ دَخَلوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ . قُلنَا يا رسول الله : اليَهُودَ والنَّصارى ؟ قالَ : فَمَنْ ؟** )) [518] **[رواه البخاري]**.

وفيه ( الاقتباس ) من قوله تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ ﴾ **[المائدة: 51]**. وفي قوله : (( **لَتَتْبَعُنَّ .... تَبِعْتُمُوهُمْ**)) (رد العجز على الصدر) وهو تصدير الطرفين. وفي قوله : ((**لَوْ دَخَلوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ**)) (إرسال المثل). وفي قوله : ((**تَبِعْتُمُوهُمْ**)) (التذييل) لأنها تؤكد مضمون ما قبلها. وفي الألفاظ من الحكمة والوعظ وإرسال المثل ما

( 517 ) جواهر البخاري : 528 ، تسلسل الحديث : 784 ، صحيح البخاري بحاشية السندي :264/4.
( 518 ) سَنَن : طريق.

يجعلها من (الكلام الجامع). وشبَّه شِدة اتِّباع شباب المسلمين وقت فسادهم لليهود والنصارى والسير على مناهجهم الهدامة الفاسدة ، بمن سار خلف ضَبٍّ حرصاً منه على مسكه فدخل الضَبُّ جحره فتبعه في جحره بما لديه من وسائل ليمسك به بقوله : ((**حَتَّى لَوْ ... تَبِعْتُمُوهُمْ**)) وحذف المشبه واستعار صورة المشبه به للمشبَّه (استعارة تصريحية تمثيلية) ووجه الشبه منتزع من متعدد. وفي قوله : ((**شِبْراً .... بِذِراعٍ**)) (التتميم) وفيه كذلك (المبالغة) في الحرص على تقليدهم . وفي قوله : ((**حَتَّى ... تَبِعْتُمُوهُمْ**)) (التكميل) وفيه كذلك (الغلو) وهو الذي يستحيل وقوعه عقلاً وقرَّب الكلام لقبوله قوله : حتى لو . وفي قوله : ((**فَمَنْ** )) (الاكتفاء) بما معلوم في الذهن ، وتقدير المحذوف : فمن غيرهم . وفي تناسب الألفاظ وائتلافها (مراعاة النظير). وفي قوله : ((**شِبْراً ، ذِرَاعًا**)) (التكرار) . وفي قوله : ((**تَبِعْتُمُوهُمْ**)) (المناسبة) للكلام قبله. وهي كذلك (كناية) عن شدة تقليدهم . وفيها أيضاً (الإشارة) لأننا نستغني بدلالاتها الواسعة عن ألفاظ كثيرة. وفي استخدام المثل والكلمات ذات الدلالات واللوازم الفكرية (إيجاز القِصَر). وفي خلو الألفاظ من العقادة والتصنع (الانسجام). وفي قوله : (( **لَتَتْبَعُنَّ .... تَبِعْتُمُوهُمْ**)) (الاشتقاق). وفي قوله : ((**فَمَنْ ؟** )) أي : فمن غيرهم ؟ ( الإيضاح) لمضمون الكلام قبله . وفي توالي الكلمات وتناسقها (حسن النسق). والكلمات معروفة لائقة بالمعاني فيها ( ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي قوله : ((**فَمَنْ**)) (الحذف) للاكتفاء بمضمون الكلام قبله. وفي بعد العبارات عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة). وفي بلاغتها وسهولة إيصالها إلى فهم المخاطب (حسن البيان) . وفي كثرة صنوف البلاغة وتنوعها (الإبداع).

39- وحذَّر النبي ﷺ من انتهاك الحرمات بالحرص على المال والجاه بقوله [519] : (( **مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ أُرْسِلا فِي غَنَمٍ، بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حِرْصِ الْمَرْءِ على المالِ والشَّرفِ ؛ لِدينِهِ** )) [520] **[رواه الترمذي]**.

( 519 ) منهل الواردين : 341 ، تسلسل الحديث : 482 ، وتحفة الأحوذي : 3/277-278.

( 520 ) ورد في تحفة الأحوذي لشرح جامع الترمذي : (ما) نافية ( جائعان) أتى به للمبالغة (أرسلا) خليا وتركا، (لدينه) متعلق بأفسد ، والمعنى : إن حرص المرء عليهما أكثر فساداً لدينه المشبه بالغنم ، لضعفه بجنب حرصه من إفساد الذئبين للغنم . قال الطيبي : (ما) بمعنى ليس و(ذئبان) اسمها (جائعان) صفة له (أرسلا في غنم) الجملة في محل الرفع صفة بعد صفة، وقوله : (بأفسد) خبر لما والباء زائدة وهو أفعل تفضيل أي بأشد إفساداً ، والضمير في (لها) للغنم ، وقوله : (من حرص المرء) هو المُفضل عليه لاسم التفضيل ، وقوله : (على المال والشرف) يتعلق بالحرص والمراد به الجاه ، وقوله

وفيه ( الاقتباس ) من قوله تعالى : ﴿فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾ وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ [الكهف: 34-35]. وفي قوله : (( **مَا ذِئْبانِ... غَنَمٍ**)) (الاكتفاء) فتمام الكلام : فأوغلا فيها قتلاً وتقطيعاً ، واكتفى بما هو معلوم في الذهن . وكذلك (الاكتفاء) في قوله : (( **مِنْ حِرْصٍ**)) فتمامه : من إفساد حرص . وفيهما (إيجاز الحذف). وشبَّه النبي ﷺ ما يلحق المسلم من عيوب وإفساد لدينه من حرصه على المال والجاه ؛ بمنع الحقوق والأنانية وهلع النفس وإيثارها على الواجب أداؤه لإخوانه واللامبالاة بهم والتكبر عليهم والعجب بنفسه بقوله : (( **مِن –إفْسَاد –حِرْصٍ .... لدينهِ** )) صورة المشبه، شبههما بذئبين أعماهما الجوع وتُركا في قطيع غنم من غير راعٍ ، فأوغلا فيها قتلاً وتقطيعاً – كما ينتهك الحرص على المال والجاه القيم الدينية– بقوله : (( **مَا ذِئْبانِ ... بأفْسَدَ لَها**)) صورة المشبه به ، (تشبيه ضمني مركب) وجه الشبه في ركنيه منتزع من متعدد. وفي قوله : (( **مَا ذِئْبانِ ... بأفْسَدَ ... مِنْ حِرْصٍ .... لدينهِ** )) (التفريع) بكامل شروطه ؛ إذ إنه صدَّر الكلام بقوله : (( **مَا ذِئْبانِ**)) وفرَّع بقوله : ((**مِنْ حِرْصٍ**)) فحصلت المساواة بين الحرص والذئبين . وفي العبارات من الحكمة والوعظ ما يجعلها من (الكلام الجامع) . وفي قوله : ((**لدينهِ** )) (التتميم). وفي التناسب والائتلاف بين الألفاظ (مراعاة النظير). وفي مضمون الحديث (إرسال المثل) للتحذير من الإغترار بمفاتن الدنيا المؤدي إلى انتهاك القيم الدينية والإنسانية. وفي قوله : ((**مَا ذِئْبانِ .... بأفْسَدَ لَها**)) (المذهب الكلامي) يجعله حجة وصورة لمن يفسد دينه بالحرص على المال والجاه . وفي قوله : ((**جَائِعان**)) (المبالغة) في تصوير ضراوتهما. وفيه (الجمع) بقوله : ((**مِنْ حِرْصٍ .. .والشَّرف**)) إذ جمع بينهما في الحرص . وفي قوله : ((**بأفْسَدَ**)) (الإشارة) لأنها تتضمن معاني واسعة نستغني بها عن ألفاظ كثيرة ، فهي تغني عن استعراض عدد من المسالك السيئة المفسدة للقيم التي ينبغي على المؤمن أن يحذرها. وفي قوله : ((**لدينهِ** )) (التفسير) والتبيين للجهة التي يؤثِّر عليها ذلك الحرص المذموم. والألفاظ مألوفة ولائقة بالمعاني فيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى) . وفي بعدها عن اللبس وسهولة فهم المتلقي لها (حسن البيان). وفي قوله : ((**مِنْ حِرْصٍ...** )) (الفصل) لأنها بمثابة البدل من الجملة قبلها . وفي قوله : ((**والشَّرف**)) (الوصل)

: (لدينه) اللام فيه بيان كأنه قيل بأفسد لأي شيء قيل لدينه. ومعناه : ليس ذئبان جائعان أرسلا في جماعة من جنس الغنم بأشد إفساداً لتلك الغنم من حرص المرء على المال والجاه ...) :3/277-278.

وكذلك (التقييد) بالعطف. والتقييد بالنعت بقوله : ((**جَائِعان**)) . وفي كثرة صنوف البلاغة وتنوعها (الإبداع).

40- وحذَّر النبي ﷺ أن يتجاوز المسلم على إخوانه بيده أو لسانه وطلب منه أن يهجر المعاصي بقوله[521]: (( **الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسلِمونَ مِنْ لِسَانِهِ ويَدِهِ ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ**)) **[متفق عليه]**.

وفيه ( الاقتباس ) من قوله تعالى : ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا ﴿٦٣﴾ ﴾ **[الفرقان: 63]**. وفي قوله : (( **الْمُسْلِمُ –سَلِمَ**)) (الجناس المطرف) بزيادة حرف في أوله. وفيه (الجناس المشتق) في قوله : ((**سَلِمَ – الْمُسلِمونَ**)) إذ يرجع ركناه إلى أصل واحد. وفي قوله : ((**لِسَانِهِ**)) (مجاز مرسل) علاقته : الآلية ، فبه يكون قول السوء والقول الحسن. وفي قوله : ((**ويَدِهِ**)) (مجاز مرسل) علاقته : البعضية، يعبر بها عن الذات لأن غالب أعمالها بها . وهناك من يرى أنها (كناية) عن القدرة لأنها أداة تصريف الجسم . وربما أريد بها حقيقة الأيدي لأن غالب أفعال الناس بها. وفي قوله : (( **الْمُسْلِمُ ... ويَدِهِ**)) (إرسال المثل) وكذلك في قوله : ((**وَالْمُهَاجِرُ ... عَنْهُ**)). وفي العبارات من الحكمة والوعظ والمثل ما يجعلها من (الكلام الجامع) . وفي التوفيق بين الألفاظ ومؤاخاتها (مراعاة النظير). وفي خلو الألفاظ من العقادة والتصنع (الانسجام). وفي قوله : ((**مِنْ لِسَانِهِ ويَدِهِ**)) (الجمع) جمعهما للسلامة منهما. وفي قوله : (( **الْمُسْلِمُ ، وَالْمُهَاجِرُ**)) (الإشارة) لأن فيهما دلالات واسعة نستغني بها عن ألفاظ كثيرة. وفي ضرب المثل واستخدام الكلمات ذات اللوازم الفكرية (إيجاز القِصَر) . وفي قوله : (( **الْمُسْلِمُ ... الْمُسلِمونَ**)) (الاشتقاق) وكذلك في قوله : ((**وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ**)) . وفي قوله : ((**مَنْ سَلِمَ ... ويَدِهِ**)) (التفسير) لقوله : (( **الْمُسْلِمُ**)). وفي قوله : ((**مَنْ هَجَرَ ... عَنْهُ**)) (التفسير) لقوله : ((**وَالْمُهَاجِرُ**)) . وفي توالي الكلمات وتلاحمها (حسن النسق). والألفاظ معروفة ولائقة بالمعاني فيها (ائتلاف اللفظ مع المعنى). وفي بعد العبارات عن التكلف والتعقيد في السبك (السهولة). وفي بعدها

( 521 ) منهل الواردين : 197 ، تسلسل الحديث : 210.

عن اللبس وسهولة إيصالها إلى فهم المخاطب (حسن البيان) . وفي قوله : ((**وَيَدِهِ ، وَالْمُهَاجِرُ**)) (الوصل) وكذلك (التقييد) بالعطف. وفي تنوع فنون البلاغة وكثرتها (الإبداع).

بمعونة الله وتوفيقه تم تحليل هذه الأحاديث النبوية الشريفة ، وعند احصاء أوجه البلاغة فيها تبين أنها ( إحدى وثمانون نوعاً بما مجموعه ثلاثة وسبعون ومائة وألف وجه في أربعين حديثاً).

ويتبين بذلك البون الشاسع بين البلاغة النبوية وتميُّزها على ما ظهر في معلقة امرئ القيس المقدَّم على أقرانه ، ويجدر بنا أن نذكر بعض ما جاء من آراء علماء البلاغة في وصف بيان رسول الله ﷺ على مقدار ما ظهر لهم ، وكذلك وصفهم لبيان قومه من قريش خاصة والعرب عامة .

قال ابن فارس (ت395هـ) : (( إنْ أردت أن سائر اللغات تُبين إبانة اللغة العربية فهذا غلط ؛ لأنا لو احتجنا أن نعبِّر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسية لما أمكننا ذلك إلا باسم واحد ، ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرة .... وتلك المسماة بالأسماء المترادفة ... فأين لسائر اللغات من السَّعة ما للغة العرب؟ ... وحين ذُكر ما للعرب من الاستعارة والتمثيل والقلب والتقديم والتأخير وغيرها من سَنَن العرب في القرآن ، فلا يقدر أحد من التراجم على أن ينقله إلى شيء من الألسنة ... لأن العجم لم تتسع في المجاز اتساع العرب))[522]. ونَقَل عن الإمام الشافعي قوله : (كلام العرب لا يحيط به إلا نبي)[523]. ونقل ابن رشيق (ت456هـ) قول النبي ﷺ : (( **إنَّ من البيان لسحراً ، وإن من الشعر لَحِكَماً**)) ، وقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (( الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أعلم منه)) وقول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه : (( الشعر ميزان القول ؛ وقيل القوم))[524].

وقال ابن فارس عن أهمية شعر العرب : (( والشعر ديوان العرب وبه حُفظت الأنساب وعُرفت المآثر ، ومنه تُعُلِّمت اللغة ، وهو حجة فيما أَشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه ، وغريب حديث رسول الله ﷺ ))[525]. وروي عن رسول الله ﷺ قوله في امرئ القيس : (( إنه أشعر الشعراء وقائدهم

( 522 ) الصاحبي : 25-26.
( 523 ) الصاحبي : 35.
( 524 ) العمدة : 1/17-18.
( 525 ) الصاحبي : 481.

إلى النار)) ، وقال عنه أمير المؤمنين علي رضي الله عنه : (( رأيته أحسنهم نادرة وأسبقهم بادرة وإنه لم يقل لرغبة ولا رهبة ))[526].. وذكر ابن رشيق أن ما بين امرئ القيس ومبعث رسول الله ﷺ مئة وأربع وخمسون سنة[527]. وبيَّن القاضي عياض (ت544) مزايا بيان العرب بقوله : (( إنهم كانوا فرسان الكلام ، وقد خُصُّوا من البلاغة والحكم ما لم يُخصّ به غيرهم من الأمم ، وأُتوا من ذرابة اللسان ما لم يُؤْت إنسان ، ومن فصل الخطاب ما يقيد الألباب، جعل الله لهم ذلك طبعاً وخلقة ، وفيهم غريزة وقوة ، يأتون منه على البديهة بالعجب ، ويُدلون به إلى كل سبب، فيخطبون بديهاً في المقامات وشديد الخَطْب، ويرتجزون به بين الطعن والضرب، ويمدحون ويقدحون ويتوسَّلون ويتوصَّلون ويرفعون ويضعون فيأتون من ذلك بالسّحر الحلال ، ويطوِّقون من أوصافهم أجمل من سمط الّلآل ... منهم البدويُّ ذو اللفظ الجزل والقول الفصل، والكلام الفخم والطبع الجوهريّ والمترع القوي . ومنهم الحضريُّ ذو البلاغة البارعة والألفاظ الناصعةِ والكلمات الجامعة، والطبع السهل والتصرف في القول القليل الكلفة الكثير الرونق الرقيق الحاشية ... لا يَشكّون أنَّ الكلام طوعُ مرادهم والبلاغة ملك قيادهم ... فما راعهم إلا رسول كريم بكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد... بهرت بلاغته العقول وظهرت فصاحته على كل مقول ....وذكر أبو عبيدٍ أن أعرابياً سمع رجلاً يقرأ :﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾ [الحجر: 94] فسجد وقال : سجدت لفصاحته ؛ وسمع آخر رجلاً يقرأ : ﴿ فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ خَلَصُواْ نَجِيّٗاۖ ﴾ [يوسف: 80 ] فقال : أشهد أن مخلوقاً لا يقدر على مثل هذا الكلام))[528]. ومن مظاهر التفاعل مع نصوصه ما نقله الباقلاني (ت403هـ) : (( أن جبير بن مطعم دخل والنبي ﷺ يقرأ (سورة والطور) في صلاة الفجر فلما انتهى إلى قوله: ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٞ ۝٧ مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٖ ۝٨ ﴾ [الطور: ٧ – ٨ ] قال خشيت أن يدركني العذاب فأسلم .... وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمع سورة طه فأسلم ))[529]. ومن مظاهر التفاعل مع بلاغته في مشركي قريش قول الوليد بن المغيرة لأبي جهل : (( فو الله ما فيكم رجلٌ أعلمُ بالأشعارِ مِنّي ولا أعلمُ برجزهِ ولا بقصيده

( 526 ) العمدة : 84/1.
( 527 ) العمدة : 201/2.
( 528 ) الشفا : 258/1-262.
( 529 ) إعجاز القرآن للباقلاني : 24.

منّي ، ولا بأشعار الجن ، والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا ، ووالله إنَّ لقوله الذي يقول حلاوةً وإنَّ عليه لطلاوةً ، وإنهُ لمثمرٌ أعلاه مُغدِقٌ أسفلُه ، وإنّه ليعلو وما يُعلى عليهِ ، وإنّه ليَحطِمُ ما تَحتهُ)) (530).

أما قريش فوصفهم ابن فارس بقوله : (( أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم ، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالّهم ؛ أن قريشاً أفصح العرب ألْسِنة وأصفاهم لغةً ، وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم ، واختار منهم نبي الرحمة محمداً ﷺ ، فجعل قريشاً قطّان حرمه وجيران بيته الحرام وولاته ، فكانت وفود العرب من حجاجها وغيرهم يفدون إلى مكة للحج ويتحاكمون إلى قريش في أمورهم ، وكانت قريش تعلمهم مناسكهم وتحكم بينهم . ولم تزل العرب تعرف لقريش فضلها عليهم وتسميها : أهل الله ؛ لأنهم الصريح من ولد إسماعيل عليه السلام ... وكانت قريش – مع فصاحتها وحسن لغتها ورقّة ألسنتها – إذا أتتهم الوفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم ... فصاروا بذلك أفصح العرب)) (531).

وأضاف الثعالبي (ت429هـ) قوله : (( ومنها ما تفردوا به من الإيلاف الوفادة والرِّفادة والسِّقاية والرياسة واللواء والندوة .... ومنها كونهم قبلة العرب وموضع الحج الأكبر ... فترد عليهم الأخلاق والعقول والآداب والألسنة واللغات والعادات ... بلا كلفة ولا غرم ولا عزم ... فصادفت قريحة جيدة وطينة كريمة ، والقوم في الأصل مرشَّحون للأمر الجسيم، فلذلك صاروا أدهى العرب وأعقل البرية وأحسن الناس بياناً، وصار أحدهم يُوزَن بأمة من الأمم ؛ وكذلك ينبغي أن يكون الإمام ، فأما الرسول ﷺ فكان يزن جميع الأمم. ومن العجب أنهم من بين جميع العرب دانوا بالتحمُّس والتشدد في الدين ، فتركوا الغزو كراهة للسبي واستحلال الأموال ، فلما زهدوا في الغُصوب لم يبق مكسبة سوى التجارة... ولما جاء الله تعالى بالإسلام تظاهر شرفهم وتضاعف كرمهم ، وصاروا على الحقيقة أهلاً لأن يدعوا أهل الله )) (532).

( 530 ) الخصائص الكبرى : 113/1.
( 531 ) الصاحبي : 41.
( 532 ) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب : 18-19.

وأما ما ورد في بيان رسول الله ﷺ قول ابن فارس : (( وقَّف الله جلّ وعزّ آدم عليه السلام على ما شاء أن يعلمه إياه مما احتاج إلى علمه في زمانه ، وانتشر من ذلك ما شاء الله ، ثم علَّم بعد آدم عليه السلام نبياً نبياً ، حتى انتهى الأمر إلى نبينا محمد ﷺ ، فآتاه الله جل وعزَّ من ذلك ما لم يُؤْتَهُ أحد قبله ... وكان ابن عباس يقول : أول من وضع الكتاب العربي إسماعيل عليه السلام ...)) [533].

قال الله تعالى : ﴿ **وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ** ﴾ [إبراهيم: ٤] قال ابن عباس : ما أرسل الله جلَّ وعزَّ من نبي إلا بلسان قومه ، وبعث الله محمداً ﷺ بلسان العرب[534]. وروى ابن عساكر وأبو نعيم أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال له يا رسول الله مالك أفصحنا و لم تخرج من بين أظهرنا ؟ فقال : (( **كانت لغة إسماعيل قد دَرَست فجاءني بها جبريل فحفظتها** )) ، وروى العسكري أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : لما قدم بنو نهد على النبي ﷺ وذكر الحديث وما أجابهم به النبي ﷺ بما هو معروف من لغتهم ؛ قال علي رضي الله عنه : (( يا نبي الله نحن بنو أب واحد ونشأنا في بلد واحد ، وإنك لتكلِّم العرب بلسان ما نعرف أكثره؟ قال : **إن الله عز وجل أدبني فأَحسن تأديبي ونشأت في بني سعد بن بكر**)) [535].

وقال القاضي عياض : (( وأما فصاحة اللسان وبلاغة القول ، فقد كان ﷺ من ذلك بالمحل الأفضل والموضع الذي لا يُجهل ؛ سلاسة طبعٍ وبراعة مترعٍ وإيجاز قطعٍ ونصاعة لفظٍ وجزالة قولٍ وصحّة معانٍ وقِلَّة تكلّفٍ ؛ أُوتي جوامع الكلم وخُصَّ ببدائع الحكم ، وعُلِّم ألْسِنة العرب فكان يخاطب كُلّ أمة منها بلسانها ويحاورها بلغتها ويباريها في مترع بلاغتها ؛ حتى كان كثيرٌ من أصحابه يسألونه في غير موطن عن شرح كلامه وتفسير قوله – ثمَّ ذَكر نماذج متنوعة عن مجاراته ﷺ للغات العرب ولهجاتها – وقال : وأما كلامه المعتاد وفصاحته المعلومة وجوامع كلمه وحِكَمه المأثورة... فمنها مالا يُوازى فصاحة ولا يبارى بلاغة- وذكر جملة منها – حتى قال : وقد قال له أصحابه ما رأينا الذي هو أفصح منك فقال : وما يمنعني وإنما أُنزل القرآن بلساني لسانٍ عربي مبين ، وقال مرة أخرى : أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش ونشأت في بني سعد ))، فجُمع له ﷺ بذلك قوةُ عارضة البادية وجزالتُها ؛

( 533 ) الصاحبي : 18-19.
( 534 ) الصاحبي : 48-49.
( 535 ) ينظر : السيرة النبوية والآثار المحمدية : 247/2.

ونصاعةُ ألفاظ الحاضرة ورونق كلامها إلى التأييد الإلهي الذي مدده الوحي الذي لا يحيط به بشريّ. وقالت أم معبد في وصفها له ﷺ : حُلوُ المنطِق فصلٌ لا نزرٌ ولا هذرٌ كأن منطقه خرزات نظمن ، وكان جهير الصوت حسن النغمة ،، (536).

وهذه هي البيئة العلمية التي ازدحم فيها العلم والعلماء التي نزل فيها القرآن العظيم ، فأدركوا عظمة نظمه ؛ فلا هو الشعر الذي عرفوه ولا النثر الذي ألفوه ، وكانوا في خبرتهم وإدراكهم بالنسبة لعموم العرب وغيرهم ، بمثابة سحرة موسى الذين أدركوا حقيقة معجزة موسى عليه السلام عندما ألقى عصاه فأسلموا وكانوا قدوة لقومهم الذين تبعوهم . وهكذا كان موقف هذه النخبة التي استسلمت للإعجاز القرآني ولم تتجرأ على مناجزته لإدراكها حقيقة نظمه ، ويبقى تحدي الإعجاز القرآني قائماً إلى قيام الساعة ظهيراً لكل المؤمنين أمام التحديات التي جابهتهم وتجابههم على مرّ العصور . وهكذا يبقى بيرق البلاغة القرآنية والنبوية مرفوعاً مصاناً دائم البرهان كثير الأعوان لما يمتاز به من حقائق ناصعة وبراهين متينة واضحة.

## الخاتمة :

ويمكن أن نستعرض حقائق الدرس البلاغي في سلسة البحوث هذه كما يأتي :

1- إنّ تطور الدرس البلاغي لم يكن ابتداعاً من علماء البلاغة الذين ابتكروه ؛ وإنّما هو من حقائق هذه اللغة الكريمة .

2- إنّ هذه الدروس تَضْرِب بجذورها في العصر الجاهلي في القبة الحمراء التي كانت تُضْرَب للنابغة الذبياني في سوق عكاظ ؛ وما يجري فيها من مباريات ومساجلات بين الشعراء ، فضلاً عن القصائد الحوليات للمحكّكين والمثقّفين منهم ، وكان يجري ذلك وفق أسس ومعايير معروفة لديهم ؛ وربما لا تختلف عن محصلة التطور البلاغي إلاّ بتقنين علم البلاغة وتحديد مصطلحاته .

( 536 ) ينظر : الشفا : 1/70-81.

3- تطورت هذه الدروس بنزول الوحي بالقرآن العظيم المتحدي لبلغاء العرب ونخبها بإعجازه البلاغي وتراكيبه المخالفة لقواعد الشعر وما ألِفُوه من النثر. فقنَّنوا العلوم ووضعوا مصطلحاتها وأَلَّفوا الكتب لكافة المعارف ابتداءً من القرن الثاني الهجري كما هو معروف.

4- بعد تحليل قصيدة فتح عمورية لأبي تمام أستاذ الصنعة والموغل فيها ؛ ذهبت إلى تحليل بردة كعب الشاعر الفحل المخضرم الذي هو للطبع أقرب والبعيد عن العلوم المقننة التي طالها أبو تمام ، فكان أكثر تفنناً من أبي تمام ؛ وذلك دفعني إلى طرح الأسئلة الأربعة المذكورة في هذه البحوث على أهل الشأن من علماء الأدب للتنور بآرائهم ، لاسيما وأن ابن رشيق ومن سايره لا يرى أن توالي فنون البلاغة وكثرتها يكون طبعاً واتفاقاً إذ ليس ذلك من طباع البشر.

5- بادرت إلى تلبية الدعوة لتلك الأسئلة فحلّلت معلقة زهير بن أبي سُلمى إمام الصنعة في العصر الجاهلي ، وركّزت على الوحدة الموضوعية والروابط المتعددة للقصيدة فتبين أنها متماسكة ككتلة واحدة ، ثم ذكرت أدلة مهمة وموضوعية ذات جدوى من عدد من المصادر العلمية تؤكد وجود معايير علمية وثقافة رصينة ومنهجية عند النخب المثقفة في المجتمع الجاهلي – المقصود بالجاهلي جهله بالأديان فهم أهل الفترة من الرسل – فضلاً عن العناية الكبيرة بالقراءة والكتابة ؛ وما رسائل ملوكهم إلا من الأدلة على ذلك ، وهذه البيئة أفرزت كُتّاب الوحي الذين كتبوا النص المتداول بين أيدينا للقرآن الكريم الذي لو عُرض للوهلة الأولى على مثقفي هذا العصر لما استطاع إلاّ مجمع علمي إنجازه ولمدة طويلة ؛ وهذا يؤكد مستوى الثقافة المتميّز لديهم. أما المستوى البلاغي لهذه المعلقة فيفوق ما جاء به كعب وأبو تمام بكثير ، وحددت ما هو متوقع تعمده من الشاعر من فنون البلاغة ونسبت الباقي لفعّاليّة اللّغة.

6- ثم واصلت المشوار فتناولت معلقة امرئ القيس إمام الطبع الجاهلي المعروف لتكتمل أطراف الموضوع لأهل الطبع والصنعة ، فسلطت الأضواء على ما قرره العلماء في الطبع والصنعة ؛ وما ورد في صنعة أبي تمام خصوصاً لأنه أحد مرتكزات هذا البحث ، ثم استعرضت آراء

عدد منهم بصدد اختياري فنون البلاغة معياراً لهذه البحوث ؛ وتوسعت في بيان آراء عبد القاهر الجرجاني التي جسدت الحقائق والدقائق المحيطة بالموضوع ، ثم بينت أهمية الإحصاء الذي هو من جملة ما نعول عليه في هذه الدراسة ، فكانت نتيجة التحليل تَفَوُّق امرئ القيس على الجميع على الرغم من اتصافه بالطبع وبعده عن الصنعة والتكلف ؛ مما يؤكد فعّاليّة اللغة ومشاطرتها صنوف البلاغة للأديب الفذّ والشاعر المفلق ، ثم أفرزت ما يمكن له أن يتعمده من صنوف البلاغة وتركت الباقي لفعّاليّة اللّغة وقدرتها .

7- ثم ذهب بي الأمر إلى الخروج عن طاقات البشر الاعتيادية فتناولت أربعين حديثاً نبوياً بالتحليل عدد كلماتها يساوي كلمات معلقة امرئ القيس، إذ الأمر هنا يختلف فلا سبيل للمقارنة أو الموازنة مع بيانه وما سبقه من البحوث ، فإن قدرات سيدنا رسول الله ﷺ وإمكاناته العقلية والبدنية المحاطة بالعناية الربانية التي مكّنتها من تلقي الوحي وتبليغه وبيانه للناس ؛ تختلف في خلقتها وفعّاليتها وقدراتها عن الآخرين من البشر، فأفضليته وتميزه عليهم استوفت أدلتها بعظمة الوحي فلا تحتاج إلى دليل آخر، ولكن المحبة والرغبة بالتفاخر به ﷺ على الآخرين كان الدافع لذلك ؛ فتبين البون شاسعاً في تميزه ﷺ على امرئ القيس المتقدم والمتفوق على أقرانه ، ثم استعرضت بعض ما ورد في السِّير من المآثر والمزايا البيانية لسيدنا رسول الله محمد بن عبد الله الهاشمي القرشي عليه الصلاة والسلام ، ومزايا البيان لقومه قريش ، ولعموم العرب ، الذين يتصفون بقدرات بيانية متوارثة مكّنتهم من معرفة كثير من أسرار هذه اللغة وأضرب البلاغة فيها وتذوقها والتفاعل معها ؛ فضلاً عما يتميزون به من سرعة البديهة وقوة الارتجال . وفي اجتماع أرباب هذه المزايا وتحشُّدهم لاستقبال الوحي تتجلى البيئة العلمية المثقفة الرصينة ، والعقول النيرة المتعلمة ، والقلوب الوقّادة المغمورة بالفطرة السليمة التي نزل عليها الوحي ؛ وإنها أدركت بحقائقها هذه كثيراً من الدقائق والحقائق العلمية في القرآن العظيم . أما أُميّة الرسول ﷺ فهي من مظاهر الكمال له خصوصاً، إذ إنه يحمل إليهم الوحي فجعله الله تعالى بحكمته أُميّاً ليتزهه عن تُهمة الملحدين فيما يجعلونه ذريعة لهم في اتهامه بأن هذا الوحي من تأليفه.

8- إن من مظاهر عظمة هذه اللغة هو قدرتها على حمل المعاني والدلالات المتعددة في عبارة واحدة ، وهذا ما ظهر لي في أُطروحتي للدكتوراه [537]، إذ إنّ أكابر علماء البيان اختلفت آراؤهم البيانية في بعض العبارات القرآنية ؛ باختلاف نظرتهم إليها وتذوقهم لها بعد التدقيق والتمحيص في تفسيرها ، وهذا من العجائب[538].

9- إنّ هذه اللغة العربية التي تمكنت من حمل كل هذه المعاني في هذه البحوث وغيرها مما دار في أفلاك العلوم بشكل عام؛ إذ تبين لنا من ذلك أن فعّاليّتها تتجلى فيما يأتي :

أقدرتها على استيعاب معاني وأفكار علماء العرب وبلغائها بنثرهم وشعرهم وعلومهم ، وأنها تشاطر نخبتهم وجهابذتهم ومُفلقيهم ؛ إذ إنهم يتعمدون قسماً من التراكيب البلاغية والقسم الآخر يكون للغة.

ب قدرتها على حمل التعاليم النبوية بدقائقها وأسرارها.

جـــ- قدرتها على حمل الآيات القرآنية وأسرارها ودقائقها وعظمتها ، وانفرادها بالتراكيب ذات الدلالات البلاغية والمعاني التي أعجز الله عز وجل الإنس والجن أن يأتوا بمثلها ، إذ لولا هذه القدرة على التعبير والفعّاليّات التي أودعها الله تعالى فيها ومكّنها بما فيها من المجاز بأنواعه والإيجاز وكثرة الترادف اللغوي للمعنى الواحد وباقي أسرار اللغة.... ، إذ يؤدي ذلك كله إلى التعبير الدقيق عن المعاني ذات الدلالات الواسعة العظيمة فضلاً عن عظمة الآيات القرآنية بأوجز عبارة وأوسع دلالة ؛ وذلك من عظمة هذه اللغة وعظمة فعّاليّاتها وكبير إمكانياتها وعجيب أسرارها وقدراتها التي أودعها الله سبحانه بحكمته فيها.

( 537 ) ينظر أطروحتي للدكتوراه : (أساليب علم البيان في سورة البقرة دراسة موازنة بين تفاسير الزمخشري والآلوسي وابن عاشور).

( 538 ) البحث المستل من أطروحة الدكتوراه : (تنوع الأوجه البيانية باختلاف زوايا النظر في العبارة القرآنية). لم ينشر.

## المصـــــــادر :


1- إعجاز القرآن ، للقاضي أبي بكر الباقلاني (ت403هـــ) تحقيق : أبو بكر عبد الرزاق ، مكتبة مصر ، القاهرة 1994م.

2- تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي ، أبو علي محمد عبد الرحمن (ت1353هـــ) ، دار الكتاب العربي- بيروت .

3- التعريفات ، الشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت 1403هـــ-1983م.

4- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور عبد الملك الثعالبي (ت350هـــ)، تحقيق :محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت 2007م.

5- جواهر البخاري وشرح القسطلاني ، الشيخ مصطفى محمد عمارة ، المكتبة التجارية الكبرى – مصر.

6- الخصائص الكبرى، جلال الدين السيوطي (ت911هـــ)، دار الكتب العلمية ، بيروت 1320هـــ .

7- السيرة النبوية والآثار المحمدية، أحمد زيني دحلان ، دار المعرفة – بيروت .

8- الشفا بتعريف حقوق المصطفى ، القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي (ت544هـــ) المكتبة التجارية الكبرى مصر 1391هـــ .

9- الصاحبي ، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت395هـــ) ، تحقيق : الشيخ أحمد صقر ، مؤسسة المختار - القاهرة 2005م.

10- صحيح البخاري بحاشية السندي ، محمد بن إسماعيل البخاري ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة.

11- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، لأبي علي الحسن بن رشيق (ت456هـــ) .

# مراحل المنهاج التعليمي
# عند علماء اللسان العربي

**د.عبد الله عبد الرحمن السعدي**

جامعة العين للعلوم التكنولوجيا

بسم الله الرحمن الرحيم

**مقدمة البحث**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفصح الناطقين، محمد عليه الصلاة والتسليم، وبعد: فإن اللسان

العربي ميدان فسيح لتنمية الأفكار وتحصينها، وإن أساليب تعليم العربية والمهارات اللغوية هي عملية تربوية في صقل المواهب البشرية عموما والعربية خصوصا، ذلك أن اللسان العربي قد ثبتت قدرته على التفاعل المثمر في تهذيب السلوك، والتفاعل مع الجهاز الصوتي عند الإنسان؛ لأن الفكرة الطيبة لا تنمو إلا في مستودع أمين؛ لينطقها اللسان الفصيح بكلام بليغ، والرسالة الإسلامية قد جاءت بالدعوة إلى الأحسن في كل شيء، (وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) الإسراء: 53 (وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا) النساء: 63 ويزداد الكلام قوة إذا سمع بصوت حسن رخيم. وإن المعاني الشريفة تستحق ألفاظا شريفة من اللسان العربي الذي جاء اختياره لآخر رسالة وآخر رسول في إصلاح البشرية، واستحق أن يكون لسان أفضل الرسل وخاتمهم، ولسان الجنة عند الله.[539]

أما الحضارة العربية الإسلامية فقد مرت عبر الزمن المزدهر، وأخذ الإنسان نصيبه منها بعيدة عن الأهواء المتعددة في أول عهدها،[540] ووجد أهل الفكر والاجتهاد ضالتهم باللسان العربي من أجل تنمية العقول، فوضعوا القواعد اللغوية والفقهية وغيرها، وفتحوا طرق العلوم المتنوعة بتصميم المناهج المثمرة في دراسة اللغات وأساليبها وطرائقها، ولذلك لمع نجم علماء العربية من العرب وغيرهم حتى

[539] - الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني ت 1270هـ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:326/3- تحقيق: علي عبد الباري عطية- دار الكتب العلمية – بيروت- ط 1415 هـ

[540] - أحمد أمين – ضحى الإسلام: 20/1 – ط 2003 – القاهرة

أصبحوا قادة المعرفة لكل البشرية. وهذا يدعونا إلى التعرف على المناهج والمصطلحات قديما وحديثا، حتى يعالج أهل اللسان العربي داء اللحن والعجمة قبل وقوع المحذور ولات حين مناص، ونحافظ على نقاء الطفولة قبل أن تسرقها الاختلافات النطقية، حتى نجني الثمار اليانعة من أدبنا وتراثنا قبل أن يضيع اللسان العربي، وندرك ديننا قبل أن يخطفه أهل الأهواء من الملل والنحل، وكل ذلك للفوز بالدين والدنيا من خلال نقاء اللسان العربي.

وبعد هذه المقدمة ستتضح بعض الجوانب - من خلال هذا الموضوع – منهاج العلماء في تعليم العربية وتعلمها، إذ المنهاج مأخوذ من قوله:( لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) المائدة: 48 للكشف عن منهاج التعليم عند علماء العربية؛ إذ اجتمع اجتهادهم مع اجتهاد أهل الفقه الإسلامي في مركب الحضارة الإسلامية، فهذا الموضوع له أهمية في حل المشكلة التي حلت بكثير من المتعلمين؛ إذ انحدر المستوى اللغوي في القراءة والكتابة والتحدث وكذلك في سوء فهم السماع، بسبب عدم امتلاك المؤهلات لكل ذلك، فهذا البحث يبين في الفصل الأول أهمية المخزون في الذاكرة من ألفاظ ورصيد من النصوص العربية الأصيلة قرآنا وشعرا ونثرا، وبعد أن يتضح أن الثروة اللفظية تسعف صاحبها في الخطاب فإن الفصل الثاني سيكشف المناهج والطرائق التي سلكها أهل هذا الفن في الوصول إلى هدفهم حفاظا على لسان العرب لأنفسهم ولغيرهم. والفصل الثالث يبرز إبداع علماء العربية في تصميم المناهج من خلال تأليف الكتب ووضع المصطلحات وعقد المجالس الأدبية واللغوية لتحقيق ذلك حتى وصلت العربية إلى الأجيال مصانة بقوانين وقواعد تنظم شأنها في كل مكان وزمان. أما الفصل الرابع فقد ألمح إلى ضرورة إعادة النظر في المناهج الحديثة التي لم تصل ببعض الدارسين إلى المهارة المطلوبة في اللغة العربية في كل المراحل الدراسية، ولابد من النظر في أخبار اللغويين القدامى لأخذ ما يمكن أخذه في تطوير المناهج الحديثة. وخاتمة هذا البحث قد استخلصت النتائج والنقاط المهمة للوصول إلى سبل المهارة اللغوية.

## الفصل الأول

## المخزون اللغوي وأثره في الخطاب

اللغة العربية أكثر اللغات الساميات مرونة وأغناها في سعة الاشتقاق، وعبّرت عن معاني القرآن وأحكامه المتنوعة، ثم استطاعت أن تكون أداة لنقل علوم الشعوب الأخرى من الفرس، والهنود، والسريان، واليونان، وغيرهم، واستطاعت أن تحتوي على ما في اللغات الأخرى من علوم ومعارف؛ لتصبح لغة ثقافية للشعوب الإسلامية وغيرهم.[541]

إن تعليم العربية وتعلمها يتطلب التدرج في خطوات دقيقة، ومراحل متعددة تؤدي إلى رسوخها في الجهاز الصوتي عند الإنسان، لتكون المراحل الدراسية مترابطة في ربط اللاحق بالسابق، ثم تأتي المرحلة الجامعية تتويجا لمراحل الدراسات السابقة، وكل ذلك يجب أن يرافقه تزويد المتعلم بألفاظ العربية بما يسعفه لبغيته، وهذا المخزون يزيد بحسب وروده على ذاكرة الإنسان؛ لذلك نجد أهم مشكلة يواجهها طلبة الجامعات فقدان المخزون اللغوي؛ إذ أدى إلى التدهور المستمر في مستوى التعبير اللغوي، فما السبب؟ وكيف يعالج هذا الخلل؟

وللإجابة عن هذا التساؤل نؤكد أن الإنسان يحتاج إلى المخزون اللغوي من المفردات لكي يتفاعل مع محيطه ويعبر عنه بلسانه وقلمه، وكلما نقص هذا المخزون اللغوي فإنه سيواجه صعوبات متعددة تؤثر على سلوكه ونمط حياته مما قد تدفعه إلى الغضب والانفعالات والمواقف السلبية، بسبب عدم قدرته على المحاججة ومجابهة الفكرة بالفكرة والبحث والاستقصاء؛ لأن تصرفه في هذه الحالة سينبعث من العاطفة الجامحة، والرغبات الطارئة البعيدة عن التعقل.[542] أما الأسلوب السليم في حياة

---

[541] - الضامن، د.حاتم صالح – فقه اللغة: 24 – جامعة بغداد – دار الحكمة – بغداد – 1411هـ 1990م

[542] - الصالح، د.صبحي- دراسات في فقه اللغة: 395- دار العلم للملايين – بيروت –ط12-

الإنسان فإنه يكمن في إعمال العقل بدلا من التصرف بالعواطف والانفعالات والتفاعلات السلبية، والسبب في هذه الحالة هو فقدان المفردات الكافية للتعبير عن المشاعر والعواطف. ونقص المخزون اللغوي له آثاره النفسية المؤثرة في الحياة بصورة عامة، لأن تصرفه في هذه الحالة سيكون محكوما بما تمليه عليه العاطفة.

ومن هنا تأتي أهمية امتلاك القدرة على التعبير الذي ينتج عن المخزون اللغوي المسموع والمنضبط بالضوابط الملائمة للمقام؛ لذلك اعتمد رواة اللغة في جمعها على زمن معين ومكان محدد، فقد دونوا من أدب الجاهلية وصدر الإسلام ما اتخذه الباحثون أساسا لدراسة اللغة، واستمروا بالجمع حتى منتصف القرن الثاني الهجري تقريباً،[543] وحددوا التدوين بما أخذ من البدو دون الحضر وسكان أطراف الجزيرة، وخصّوا التدوين من قبائل قيس عيلان وتميم وأسد وهذيل وقريش وبعض كنانة وبعض الطائيين، ومنعوا الأخذ عن لخم وجذام جيران مصر والقبط، وقضاعة وغسان وإياد جيران أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون العبرية، وتغلب لمجاورتهم اليونانيين، وبكر جيران النبط والفرس، وأهل اليمن لمخالطتهم الهند والحبشة.[544]

وجدنا المنهاج التعليمي عند علماء العربية اعتمد على تغذية العقول بكمٍّ وافر من النصوص، والسبيل إلى جمع الخزين اللغوي هو السماع الذي هو أهم مصادر جمع اللغة عند علماء العربية في أول جمعها؛ وهذا منهجهم في هذه الطريقة حتى ابتكروا القواعد المنظمة للنطق العربي الفصيح، وكانت العربية محط اهتمام الخلفاء والأمراء بدْءً بأولادهم، ثم نشر العربية والتسابق في حفظها ورعايتها للناس عامة، قال خلف الأحمر:(بعث إليَّ الرشيدُ في تأديب ولده محمد الأمين، فقال: يا أحمرُ، إن أمير المؤمنين قد دفع إليك مهجة نفسه وثمرة قلبه، فصير يدك عليه مبسوطة،

1989

543 - اسماعيل، د.عز الدين- المصادر الأدبية في التراث العربي: 48- دار النهضة العربية – بيروت – 1975م

544 - عبد الله البستاني، البستان:34/1 بيروت. المطبعة الأميركانية 1927

وطاعته لك واجبة؛ فكن له بحيث وضعك أمير المؤمنين: أقْرِئْهُ القرآن، وعرِّفه الأخبار، وروِّه الأشعار، وعلمه السنن، وبصِّرْه بمواقع الكلام وبدئه، وامنعه من الضحك إلا في أوقاته، وخذه بتعظيم مشايخ بني هاشم إذا دخلوا عليه، ورفع مجالس القواد إذا حضروا مجلسه. ولا تَمُرَّن بك ساعة إلا وأنت مغتنم فائدة تفيده إياها من غير أن تحزنه فتميتَ ذهنه. ولا تمعن في مسامحته فيستحلي الفراغ ويألفَه. وقوِّمه ما استطعت بالقرب والملاينة، فإنْ أباهما فعليك بالشدة والغلظة)[545]

وكان ضمن منهاج علماء العربية ورواتها الرحلة إلى البادية للسماع، فكان الراوي يسمع كلمةً في المطر، أويسمع كلمةً في اسم السيف، وأخرى في الزرع والنبات، أوفي وصف الفتى أو الشيخ إلى غير ذلك، ثم يدون كما سمع من غير ترتيب، ثم جاءت مرحلة جمع كلمات كل موضوع في مجموعة واحدة في كتب الموضوعات، ثم جاءت مرحلة النظر في تحديد الحروف الهجائية، ونتج عن ذلك تحديدها بثمانية وعشرين حرفاً، وهي مجموعة في الكلمات الثماني: أبجد، هوّز، حطّي، كلمن، سعفص، قرشت، ثخّذ، ضظغ، وأطلق على مجموع الأحرف العربية بهذا الترتيب (الأبجدية العربية) نسبة إلى الكلمة الأولى من الكلمات الثماني التي تجمعها، وكانت الحروف العربية في بادئ أمرها لا تعرف التنقيط إلا في بعض حروفها، فتولى نصر بن عاصم هذه المهمة، فوضع النقط بشكلها الحالي، واصطلح على الحرف الذي يكتب بلا نقط (المهمل) واصطلح على الحرف الذي يكتب بنقط (المعجم) ثم جمع الحروف المتشابهة على ترتيب جديد مخالف للترتيب القديم الأبجدي، ثم جاء تأليف المعاجم في الترتيب المتنوع الذي نراه اليوم؛ لمراجعتها في البحث عن معاني الكلمات، وهذه المعاجم أبدع أصحابها بإخراجها على أنظمة متنوعة سنذكر جانبا منها.[546]

---

545 - المسعودي- مروج الذهب:254/3 ط - دار إحياء التراث العربي، http://www.alukah.neal

546- التهانوي، محمد بن علي الفاروقي الحنفي ت بعد 1158ه -كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 23- **تحقيق:** د.علي دحروج - مكتبة لبنان - بيروت –**ط1** - 1996م.

أما الشعر العربي فقد كان ينقل شفاهاً في قديم عصوره، وكان الشاعر الناشئ كثيراً ما يأخذ على شاعر آخر أرسخ منه قدماً في الشعر، وقد روى المؤرخون أن الحطيئة المخضرم كان راوية الشاعر الجاهلي زهير بن أبي سلمى وابنه كعب، وأنَّ زهيراً كان راوية زوج أمه الشاعر الجاهلي أوس بن حجر وهكذا. والرواة في الجاهلية وصدر الإسلام لم يقصروا روايتهم على شاعر واحد، بل يروون جيد الشعر لأي شاعر، وذلك خلال الفتوحات الإسلامية الكبرى وطوال القرن الهجري الأول؛ لتتناقله الرواة من جيل إلى جيل، ثم جاء القرن الثاني، وهو عصر الاستقرار والإنشاء الحضاري، فانصرفت القوى المبدعة إلى ميدان الفكر، وأخذت تستفرغ مجهودها كي تجمع الآثار المفرقة، وتبحث عن التراث الضائع، وتنظم وتبوب وتدون في كل فن وعلم، فلم يبلغ القرن الثاني غايته حتى كان التدوين قد بلغ أشده، ومن الطبيعي أن نرى فريقاً من العلماء يجمعون ما تفرق منه وما بقي في صدور الرجال، وقد ظهر خلال القرن الهجري الثاني وما بعده عدد كبير من رواة الشعر، ومعظمهم من رواة اللغة وعلمائها الأعلام، من أشهرهم أبو عمرو بن العلاء، والمفضل الضبي، وخلف الأحمر، وحماد الراوية، وأبو زيد الأنصاري، وابن سلام الجمحي، وأبو سعيد السكري، وأبو عمرو الشيباني، ومحمد بن حبيب، وابن السكيت، وثعلب الكوفي وغيرهم.[547]

لم يقتصر الرواة على الرواية الشفهية، بل عكف كثير منهم على التصنيف والتأليف، فوضعوا الدواوين، وجمعوا أشعار القبائل، وصنفوا المجموعات الشعرية وكتب المختارات المتنوعة، مما ترك للباحثين بعدهم ذخيرة كبيرة من الوثائق يتعرفون من خلالها على ملامح الشعر العربي في أبعد عصوره ومراحل تطوره. ومن أشهر المجموعات الشعرية المصنفة في القرنين الثاني والثالث كتاب المفضليات لمصنفه المفضل الضبي ت 168هـ، وكذلك الأصمعيات وهي من المجموعات الشعرية المنسوبة إلى مصنفها عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي، ت216 هـ - وجلهم

[547] - حجازى د. محمود فهمى- علم اللغة العربية: 95- دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

من الشعراء الجاهليين. وجمهرة أشعار العرب وغيرها من عيون شعر الجاهلية وصدر الإسلام، صنفها مؤلفها بمنهجية راسخة كل فئة منها تضم سبع قصائد تحمل اسماً خاصاً أمثال: المعلقات، المجمهرات، المذهبات، الحماسات. ومن هذه الحماسات حماسة أبي تمام وحماسة البحتري وحماسة ابن الشجري ومختاراته. وهناك فئة من المجموعات الشعرية تختلف عن المجموعات السابقة من المقطوعات والأبيات القليلة المختارة من المطولات.[548]

ثم جاء زمن ابن خلدون فكان رائد التصميم والمناهج، وأصبح مضرب الأمثال وقدوة في التربية والتعليم؛ إذ رسم الخط البياني لأصول فن الأدب وأركانه في أربعة كتب هي: أدب الكاتب لابن قتيبة، والكامل للمبرد، والبيان والتبيين للجاحظ، والنوادر لأبي علي القالي البغدادي، وما سواها تبع لها، وهذا يوضح لنا مفهوم الأدب والأديب، وكتب الأدب عند العرب، فالأدب بحسب هذا المفهوم ثقافة عامة واسعة ترمي قبل كل شيء إلى تكوين ملكة البيان لدى صاحبها وتكسبه قدرة على إجادة التعبير عن أفكاره نثراً وشعراً، والأديب بحسب هذا المفهوم هو الرجل المثقف الآخذ من كل علم بطرف.[549]

واهتم العلماء بتدوين تراجم الرجال على اختلاف عصورهم وأوطانهم وتنوع اختصاصاتهم، ونهج العلماء منهجا في تصنيف كتب التراجم لرجال اللغة والأدب، منها في تراجم الشعراء، ومنها في تراجم اللغويين والنحاة، ومنها في تراجم الأدباء عامة، وذلك أمثال - طبقات الشعراء - لمحمد بن سلام الجمحي ت231 هـ ويبلغ عدد الشعراء الجاهليين والإسلاميين الذين ذكرهم ابن سلام في كتابه هذا مائة وأربعة عشر شاعراً جلّهم من المشاهير. وكذلك - الشعر والشعراء - لمؤلفه عبد الله بن مسلم بن قتيبة ت 276هـ ولم يقتصر ابن قتيبة في كتابه على ذكر الشعراء الجاهليين والإسلاميين كما فعل ابن سلام، بل ذكر أيضاً عدداً من الشعراء المحدثين

548 - الضامن، د.حاتم صالح – فقه اللغة: 14 – جامعة بغداد – دار الحكمة – بغداد – 1411هـ 1990م

549- ابن خلدون- المقدمة:194 - دار الكتب العلمية- بيروت – 2009م

الذين عاشوا في القرن الثاني وأوائل القرن الثالث. وكتاب الأغاني لأبي فرج الأصفهاني ت 356هـ. وكتاب معجم الشعراء للمرزباني وكتاب المؤتلف والمختلف للآمدي، وهما كتابان مصنفان في تراجم الشعراء خلال القرن الرابع الهجري، وكتاب يتيمة الدهر للثعالبي، وكتاب الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام ت 597هـ وقد حرص الأندلسيون على مجاراة المشارقة في كل مضمار، وهذا ابن عبد ربه قد ترسم في العقد الفريد آثار ابن قتيبة في عيون الأخبار، كذلك نهج ابن بسام نهج الثعالبي، والذخيرة أوفى مرجع في تراجم شعراء الأندلس وأدبائها من أواخر القرن الهجري الرابع حتى أوائل القرن السادس. وهذا تراث العربية قد استثمر استثمار الأموال المربحة، وكسب العلماء أرباحا وفيرة من تجار المعرفة في كل زمن، والمطلوب من هذا الجيل المعاصر أن يغتم من هذه الثروة ما يسد بها فقره، وهذا ما سيعرج عليه البحث.[550]

## الفصل الثاني

## مناهج النحويين ومخرجاتها

لقد ثبت بما لايقبل الشك أن مشكلة المتعلمين ليست في ذات اللغة وإنما في كيفية تعلمها أو المحافظة عليها، وأزمة العربية في طرائق تعلمها، ولاسيما إذا كانت القواعد صنعة تلقن، وقوالب صماء يتجرعها الدارس تجرعا عقيما، بدلا من أن تعود عليه بشيء من متعة اللغة وتذوقها، ثم تصبح ميدانا فسيحا في حياة الناطق بها ليطوف بأزهار فنونها. أما تحويلها إلى قوالب جامدة فإنها قد أجهدت المعلم تلقينا والتلميذ حفظا دون أن تجدي عليه شيئا من ذوق اللغة ولمح أسرارها في فن القول. وهنا لابد من النظر إلى المناهج القديمة التي سار عليها أهل اللغة الذين جعلوا الحفظ والتلقين جزءاً ووسيلة إلى التعليم، وليس هدفا ينتهي إليه العلم.

---

550 - اسماعيل، د.عز الدين- المصادر الأدبية في التراث العربي: 65- دار النهضة العربية – بيروت – 1975م

إن المنهاج التعليمي والتربوي للعلماء الأوائل قد أثبت جدواه؛ إذ وجد العلماء فيه ضالتهم المنشودة في تقويم اللسان العربي، فكانت الطرائق القديمة لتدريس اللغة العربية هي الضامنة لنجاح سالكيها، وكانت مخرجات تلك المناهج أن نبغ فيها علماء البحث والتأليف، وبقيت آثارهم ومؤلفاتهم تحكي جهدهم، أمّا ما نراه بعد ذلك الزمن فهو ابتعاد عن تلك الطرائق حتى توهم كثير من الناس أن الأسلوب القديم هو سبب ضياع اللغة وضعفها، إلا أن الحقيقة الماثلة للعيان تؤكد أن الابتعاد عن النص القديم وأساليب دراسته وتدريسه والتشبث بالطرائق الحديثة كانت هي السبب في التخبط والتشرذم في مصير ضبط العربية، حتى تحول درس النحو عند الطلبة إلى عقدة مستعصية.[551]

إن حفظ المختصرات من المتون العلمية يؤدي إلى اختصار وقت الطالب وتنشيط ذاكرته؛ فالذاكرة تقوى بكثرة المحفوظ ولا تضعف، ويخطئ من يظن أن ذاكرة الإنسان محدودة بقدر معين لا يستطيع تجاوزه؛ لأن علماء الطب في تخصص المخ البشري أوضحوا أن ذاكرة الإنسان غير محدودة، وما على الإنسان إلا تنمية ملكة الحفظ وسلوك السبل الصحيحة للحفظ والمراجعة. وهذه الطريقة هي التي أوصى بها علماء العربية والشريعة؛[552] نظرا لما وجدوا فيها من الفوائد والعوائد. و كان الاهتمام في التعليم عند القدماء منصبا على دراسة الكتب، وليس الانشغال بالمقادير الزمنية فقط؛ لأن المقدار الزمني يأتي بعد المقدار العلمي، ومعنى ذلك أنه لايمكن تحديد أوقات التحصيل العلمي بالتساوي بمقدار معين، بل ينظر إلى المادة العلمية وكيفية استيعابها عند المتعلمين فقد يحتاج موضوع معين إلى ساعة،

551 - ابن خلدون- المقدمة: 341- دار الكتب العلمية- بيروت – 2009م

552 - الأسنوي،جمال الدين عبدالرحيم – الكوكب الدري في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية:28 – تحقيق:د.عبدالرزاق السعدي - ط2- 1432هـ 2011م – دار سعد الدين - الأردن

وموضوع آخر لا يحتاج أكثر من أربعين دقيقة؛ ولذلك نجد منهج القدامى سار على هذا المنوال.[553]

إنَ من أهم العلوم اللغوية علم الصرف والنحو، وهما مادتان علميتان تدرسان بالتدريج نظرا لمقادير حجم الكتب سواءً من المتون المختصرة أم من الشروح المطولة، ومن الأمثلة على ذلك (متن الآجَرُومية) وهو متن كان مفتاح علم النحو، وله الشروح العديدة، منها: التحفة السنية بشرح مقدمة الآجرُومية للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، والحُلل الذهبية شرح التحفة السنية، وشرح خالد الأزهري مع حاشية ابن الحاج، وشرح عبد الرحمن بن صالح المكودي على المقدمة الآجَرُومية في علم العربية، وشرح الفواكه الجنية على متممات الآجَرُومية العلامة عبد الله بن أحمدالفاكهي وشرح الآجَرُومية للشيخ ابن عثيمين. وكذلك تدرس بقية الكتب على التوالي أمثال: قطر الندى وبلَّ الصدى، ومغني اللبيب لابن هشام، وشرح الرضي على الكافية، والمفصل في النحو للزمخشري، والكافية الشافية، وشرح عبدالله بن عقيل على ألفية ابن مالك، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين ابن هشام. والتصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري الأنصاري، وشرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، والقواعد الأساسية للغة العربية، ومنهج متن الألفية لابن مالك لأحمد الهاشمي. وهذه الكتب صنفت بشكل منهجي تمثل الخطة الدراسية.

واتضح أن مناهج التعليم كانت متنوعة في ضبط اللغة وضبط التراكيب والاطمئنان على النطق السليم لأصواتها ومفرداتها بالحركات والسكنات المناسبة، فالراغبون في تعلم العربية من غير العرب قد شمروا عن ساعد الجد وبذلوا الجهد المتواصل لارتشاف النصوص والقواعد، وكل ذلك بدافع عقيدة الإيمان؛ إذ العربية أساس لكل العلوم، وفيها الجذور اللغوية لتفريع الأحكام، وفيها الجوانب الأخلاقية

---

553 - عبدالله،د.علي عطية - مكانة العقل في الفكر العربي: 135- المجمع العلمي العراقي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 1996م

لسالكي طريق الحق الهدى، حتى كان لها الأثر المستمر في حياة المجتمعات.[554] وقد وضع النحويون مناهج رصينة لدراسة النحو عن طريق ترتيب القواعد، ووضعوا أيضا التسميات والمصطلحات لموضوعات النحو والصرف، ومن ذلك العلامات الإعرابية، والفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر، والتوابع والظرف، وغير ذلك. ولم تؤثر الاختلافات الفرعية على ثوابت العربية، بل كان هدف الدارسين خدمة اللسان العربي؛ إذهي لسان القرآن الكريم.[555] وكان المسجد مركزا لدراسة كل العلوم، وذلك بحلقات علمية ومنهجية مؤثرة استمر أثرها إلى يومنا هذا، لأنها الأساس الذي قامت عليه الدراسات اللغوية والنحوية وغيرها.[556] ومن أشهر الحلقات العلمية حلقة أبي عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة، وأعلم الناس بالقرآن وقراءته، وحلقة الخليل بن أحمد الفراهيدي التي كان الدارسون فيها يزحم بعضهم بعضا.[557] ومن هذه المناهج وأمثالها اتضح أن العرب كانت لهم الإسهامات في وضع مناهج التعليم من زمن الخليفة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ومن زمن أبي الأسود الدؤلي الذي كان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها، فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وبين علامات الرفع النصب والجر والجزم.[558]

إن العلماء وضعوا منهاجا لمعرفة أصول اللغة، ومن ذلك الاستماع إلى صنفين من الناس: أولهما أصحاب السليقة العربية وأصحاب الملكات الأصيلة، وثانيهما رواة اللغة ومنظروها. ومن نماذج الصنف الثاني ابن الأنباري الذي اكتسب هذه العلوم من السماع عن شيوخ كانوا علماء عصره. ومعظم هذه العلوم يرجع إلى الدراسات العربية والقرآنية، كاللغة والنحو والتفسير والقراءات وعلوم الحديث ورواية الأخبار والأشعار، وكان دائم التتبع لعلماء هذه العلوم يتنقل بينهم ويسمع

---

554 - الحموي، ابن حجة تقي الدين أبو بكر بن علي ت837هـ-خزانة الأدب وغاية الأرب: 482/2 - تحقيق: عصام شقيو- دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت- ط-2004م

555 - د.خديجة الحديثي - المدارس النحوية: 24

556 - أحمد أمين – ضحى الإسلام:1/ 18- 20 – ط 2003 – القاهرة

557- الجاحظ - البيان والتبيين: 1/114-317 – أيو بكر الزبيدي- طبقات النحويين واللغويين: 66

558 - د.خديجة الحديثي - المدارس النحوية: 24- 29

منهم ويحفظ مايروون من لغة وشواهد عن علماء العربية وعن الأعراب، وكان يحفظ كل ذلك ثم يعود ليدونه في مصنفاته.[559] ومن هنا يتبين أن هذا المنهاج جمع بين السماع والتدوين على أسس التصميم المنهجي للخطة الدراسية .

أمّا المصطلح النحوي فهو دليل واضح على المنهجية التي سلكها النحاة الأوائل، ومن ذلك ما استخدمه أبو بكر الأنباري من ألفاظ اصطلاحية أمثال: الجحد للنفي، والدائم لاسم الفاعل، والمستقبل للفعل المضارع، وما لم يسم فاعله للفعل المبني للمجهول، والاجراء لمعنى الصرف، والدعاء للنداء، والأداة حرف المعنى، والاسم المحول للمصدر المؤول، والكناية للضمير، والنسق للعطف، و(لا) التبرئة للنافية للجنس، والمفسر للتمييز، والمترجم للبدل، والجزاء للشرط، والصلة لحرف الجر، والمحل لظرف المكان، وعتيق كلام العرب للفصيح من كلام العرب، والتعريب للإعراب، وصاحب الفعل للفاعل. [560] ويتوالى جهد العلماء لتصل سفينة إبحارهم إلى مرفأ السيوطي الذي كان له الباع الطويل في إرساء قواعد العربية والاستمرار في حمايتها؛ إذ حفظ القرآن في الثامنة من عمره، وحفظ الكتب العديدة في مختلف العلوم حتى أصبح علما يشار إليه بالبنان والناس تنهل من كتبه الوفيرة.[561]

## الفصل الثالث

## دوافع علماء العربية إلى تصميم المناهج

---

559 - الضامن، أ.د. حاتم صالح - ابن الأنباري سيرته ومؤلفاته – دار البشائر – دمشق- ط – 1435هـ 2004م
أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار،ت: 328هـ - مجلس من أمالي ابن الأنباري - تحقيق: إبراهيم صالح
دار البشائر - ط 1994م
560 - أبو حاتم الرازي - الزينة في الألفاظ الإسلامية: تحقيق: د.حسين الهذاني- القاهرة- 1957
- السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد ت 368هـ أخبار النحويين البصريين 55/1 تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي - المدرسين بالأزهر الشريف - مصطفى البابي الحلبي-ط 1373 هـ - 1966 م
561- حجازي، د.محمود فهمي - مدخل إلى علم اللغة:45 - 1978 – دار قباء للطباعةوالنشر والتوزيع - القاهرة

الباعث على جمع اللغة ورسم مناهجها وأساليبها وتأليف معاجمها بتصميم وترتيب هو الحاجة إلى تفسير ألفاظ القرآن الكريم، فقد بدأ الاهتمام بالعربية شفاها قبل التدوين لمعرفة الغريب من ألفاظ القرآن الكريم بدءاً من عهد الصحابي الجليل عبد الله بن عباس، ثم توالت العلوم العربية الأولى من تفسير وفقه وبلاغة ونحو وقراءة وغيرها.[562] ونهج العلماء نهجا يخدم تفسير القرآن الكريم، فسارعوا إلى منابع العربية وجذورها، وسارعوا إلى حيث أفواه العرب الخلص في رحلات إلى القبائل النقية لسانا وفصاحة، وقبل الرحلات إلى البوادي استقصوا ما هو موجود في المدن القريبة من الجزيرة العربية، وما هو موجود في البصرة حاضنة العلماء، تلك المدينة التي هي مأثرة خليفة المسلمين عمر بن الخطاب، ثم الكوفة موطن خليفة المسلمين علي بن أبي طالب، وعاصمة الأمة الإسلامية الثانية، وهما مدينتان شع منهما نور الإسلام ولسان العرب البليغ. وأهل البصرة والكوفة عرب كلهم في القرن الأول إلا الموالى، وكان أولئك العرب من قبائل مختلفة وينطقون اللفظ الفصيح؛ ومن أجل ذلك لم يكن الرواة بحاجة إلى الرحيل إلى البادية في هذه الحقبة الزمنية، فكانت البصرة مركزا للثقافة العربية والإسلامية وعاصمة لحضارة العرب والمسلمين. فشافه أهل البصرة عرب البادية لأخذ اللغة عنهم؛ إذ تعد لغة البادية أوثق نص لغوي وصل من العرب بسبب بعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، وكشف الرواة عن اللفظ الشاذ والدخيل والمتروك، وهذا يعني أنهم كانوا يدونون اللغة عن المجموعة اللغوية الناطقة بها في محيطها الطبيعي، ومن أهل السليقة الصافية، وهذا استلزم بالضرورة أن يكون المدونون على مستوى عال من الأمانة والصدق في تحديدهم للحيز المكاني والبيئة النقية، وكان الرواة يجمعون ما يسمعون من القبائل على اختلاف لهجاتها، فوجدوا في جمع اللغة المترادف والمشترك والمضاد. وشرع علماء اللغة بمهمة جمعها في العصر العباسي الأول؛ لأن سماع اللغة وجمعها أهم عامل من

562 - حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره:40-45- ط 2- القاهرة- مكتبة مصر 1968

عوامل نموها وإثراء ألفاظها، نظرا لما كان في لهجات القبائل من اختلاف في الألفاظ ومدلولاتها، وظهر واضحا أن اختلاف لهجات القبائل على أنواعها أدى إلى وجود ألفاظ ومعان مغايرة مستعملة عند قبيلة أخرى، وبقيت لغة البادية على صفائها إلى آخر القرن الرابع الهجري، ، ثم وضعوا أصولها وقوعداها حتى أضحى للعربية طريقان: الأول: الفصحى وهي لغة الكتابة والأدب. والثاني: العامية وهي لغة المولدين.

ارتحل العلماء الذين وقع على عاتقهم جمع مفردات اللغة إلى البادية، وأخذوا عن سكانها أصولها على أساس أن لسانهم لم يفسد كما فسد لسان أهل الحضر نتيجة الاختلاط بغيرهم من غير العرب. وبذل العلماء جهداً في محاولة تصحيح النطق وإظهار الفصيح منها، وما هو موضوع وضعيف. ولما امتد الزمن واختلط العرب بغيرهم احتاجوا إلى الرحلات العلمية اللغوية، ومن أقدم الذين رحلوا إلى البادية الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت 170 هـ وخلف الأحمر، ت 180 هـ ويونس بن حبيب الضبي، ت 182 هـ

إن ذهاب علماء اللغة إلى البادية كان سببه تفشي اللحن في الحضر، ورأوا أنه لابد من مشافهة العرب الذين لم يظهر على ألسنتهم أثر الاحتكاك بالأعاجم، فأخذوا عن قيس، وتميم ، وأسد ، وهؤلاء هم الذين أخذ عنهم كثير من اللغويين، وعليهم اعتمد في الغريب وفي الإعراب والتصريف، وتأتي بعد هذه القبائل هذيل، وكنانة، وبعض الطائيين. ولم يؤخذ عن غير هؤلاء القبائل النقية. ولو امتد هذا التحديد من زمن الجاهلية إلى نهاية القرن الرابع لكان أفضل، ليكون التدوين أوسع من هذا التحديد الذي يحتاج إلى دقة أكثر. وبعد مرحلة الرواية والاستقصاء وجمع اللغة جاءت مرحلة جهد علماء النحو، وتمثل إبداعهم في هذه المرحلة بالتقعيد ثم التأليف، وهي مرحلة السبر والتقسيم والتمحيص والتنقيح، فدرسوا مستويات اللهجات لكل قبيلة بمفردها لكي لا يقع الخلط بين القبائل خشية من الفوضى اللغوية ومجافاة روح البحث العلمي، ثم جاءت الطبقة الرابعة للتدوين، ومن أقدم علمائها النضر بن

شميل ت 818م أو203هـ آخذا عن الخليل وعن القبائل، وأقام النضر في البادية أربعين سنة، وكذلك الكسائي ت 189هـ الذي خرج إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة، واستمرت الرحلات إلى البادية حتى نهاية القرن الرابع الهجري فانقطعت المادة اللغوية حين فسدت سليقة العرب، واكتفى العلماء بالتوارث عن كتب الأسلاف.[563]

وكان عمل العلماء جمع اللغة وتبويبها وتصنيفها الشامل لما يوجد في الطبيعة من حشرات ونبات وإنسان، وفرز الصيغ اللفظية من المؤنث والمذكر، والمقصور، والممدود. وكان علماء البصرة يتشددون في اختيار ما يصدر عن الشعراء؛ ليمتحنوا سليقتهم مخافة اللحن، وحدد عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي ت 117 هـ الفصاحة بانتقاء اللغة التي يدرسونها، والقبائل التي يأخذون عنها، وهو الذي بدأ الرحلات بحكم قربه من السليقة العربية، ومن تلاميذه: عيسى بن عمر، ت149هـ ويونس بن حبيب ت 182هـ، الذي رحل لمشافهة العرب الفصحاء، وكانت حلقة البصرة يحضرها العرب الخلص، وطلاب العلم أمثال سيبويه، وهكذا تشدد البصريون في تحديد رقعة الفصاحة، والقبائل الفصيحة على خلاف الكوفيين الذي توسعوا فأخذوا من لغات عربية كثيرة.[564]والرواية اللغوية كانت مرتبطة بعلوم الشريعة؛ إذ كان فهم معاني القرآن الكريم هو الداعي الأول للبحث اللغوي، ثم استقل الدرس اللغوي ونضج على يد البصريين والكوفيين، واتضح أن أهل الكوفة أكثر توسعا في السماع من أهل البصرة، وهذا النشاط يمكن اعتباره جهدا قيما في مرحلة معينة، وفي إطار تاريخي واجتماعي وسياسي مهم معتمد، ثم تطور هذا الجهد لترقى به العربية.[565]وكانت الرواية مقصورة على الشعر، فرحل العلماء إلى البادية للسماع عن الشعراء، ومن أقدم رواتهم الخثعمي، وحماد الراوية، والمفضل الضبي، والكسائي، وأبو عمر الشيباني. ورأى كثير من اللغويين أن الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، إلا أن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله، وهذا حماد

563- ابن قتيبة الدينوري - أدب الكاتب:18/1 - دار صادر- بيروت 1387هـ 1967م
564-السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين - المزهر في علوم اللغة وأنواعها:87/1 - تحقيق: فؤاد علي منصور-دار الكتب العلمية– بيروت-ط1- 1418هـ 1998م
565- أحمد مختار عمر - البحث اللغوي عند العرب:136/1 - عالم الكتب– ط 8- 2003

الراوية جمع السبع الطوال، واختار المفضل مجموعة كبيرة من الشعر عرفت باسم المفضليات، ووضع كتابا في الأمثال، وعمل الأصمعي كتابا على شاكلة المفضليات سماه الأصمعيات، احتوى على سبع وسبعين قصيدة، ومن روايات الكوفيين وآثارها عندهم: النوادر، ومعاني القرآن.

إن مراحل جمع اللغة بدأ بجمع الشواهد اللغوية على شكل رسائل صغيرة في موضوع صغير، وجمع الكلمات وتدوين كل شيء عن موضوع ما. وجرى هذا الجمع بفضل نشاط الرواة والعلماء منذ أواخر القرن الهجري الأول وخلال القرن الثاني، أي في العصر الذي كان يجري فيه جمع الحديث النبوي والأدب، واتضح أن السماع عن العرب والاتصال المباشر بهم في صحرائهم أو حين قدومهم إلى الأمصار هو أحد المصادر الأساسية التي اعتمدها الرواة في جمع اللغة.[566]

ومن خلال ما سبق يظهر المنهاج اللغوي القويم في جمع لسان العرب من أهم مصادره: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والأدب القديم بشعره وأخباره وأمثاله. ومن النماذج على ذلك كتاب (النوادر في اللغة) لأبي زيد الأنصاري، وهو من الكتب اللغوية التي تمثل تلك المرحلة؛ إذ نرى المؤلف يورد فيه النصوص النثرية الملأى بالمفردات الغريبة النادرة، فيشرحها ويعلق عليها بعض التعليقات اللغوية من غير ترتيب في إيراد النصوص أو ربط بين معاني الألفاظ. وبعد هذا الجمع جاءت مرحلة تدوين الألفاظ مرتبّة في رسائل متفرقة صغيرة محدودة الموضوع، وهذه الرسائل مبنية على معنى من المعاني أو حرف من الحروف، وكل هذه الرسائل الصغيرة - سواء ما وصل منها أوما فُقد - ذابت في المعاجم الجامعة التي ألفت فيما بعد، وقد وصلنا كثير من الرسائل التي تمثل هذه المرحلة، ومنها عدد من الرسائل اللغوية لأبي زيد الأنصاري التي تمثل هذا الشكل من أشكال جمع اللغة مثل: كتاب المطر وكتاب اللبأ واللبن، وللأصمعي رسائل

---

566 - الحجيلي، د.عبدالرحمن بن محمد بن سعد - الجهود اللغوية في القرون الثلاثة الأولى للهجرة:64- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- 1431هـ 2010م

أخرى من هذا النوع مثل كتاب الإبل وكتاب الخيل وكتاب الشاء وكتاب أسماء الوحوش وصفاتها، وكتاب خلق الإنسان وكتاب النخل والكرم وكتاب النبات والشجر. ومن هذا النوع أيضاً كتاب الرحل والمنزل المنسوب لابن قتيبة. وكل هذه الرسائل هي التي كانت المادة الأساسية لمعاجم المعاني التي ظهرت بعدها، وهناك رسائل أخرى جمعت فيها الألفاظ ليس بحسب المعاني، بل تبعاً لأحد حروف أصولها، وهي تحمل اسم الحرف الذي يجمع بين هذه الأصول، أمثال: كتاب الحاء - وكتاب الجيم، وهلمّ جرا.. ومن الرسائل ما جمعت فيها الألفاظ التي تربط بينها رابطة أخرى غير رابطة المعاني والحروف، من ذلك مثلاً الكتب التي ألفت في الأضداد، وقد جمعت فيها الألفاظ التي يستعمل كل منها للدلالة على الشيء، وضده، مثل ( الجون) الذي يطلق على الأسود والأبيض، وفعل (شرى) الذي يدل على البيع والشراء، ومن ذلك أيضاً ما ألف في مثلث الكلام، وهي رسائل عديدة جمعت فيها الألفاظ التي وردت على ثلاث حركات بمعان مختلفة، مثل (الغمر) بفتح الغين- الماء الكثير، و(الغمر) بكسرها – الحقد، و(الغمر) بالضم – الرجل الجاهل. [567] ومن أشهر ما ألف في هذا الباب مثلثات قطرب.

ومن ذلك الرسائل التي جمعت فيها الأفعال ذات الاشتقاق الواحد، ومنها كتاب - فعل وأفعل – للزجاج. ومن النماذج على ذلك ما جاء في كتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري: (تقول: بسأت في باب الهمز، بسأت الرجل أبسأ به بسئاً وبسوءاً،وبهأت به بهئاً وبهوءاً وهما واحد، وهو استئناسك به. وتقول: برأت من المرض، فأنا أبرؤ وأبرأ بُرءاً وبروءاً، هذا من لغة الحجاز. وسائر العرب يقولون: برئت من المرض، أبرأ برءاً، وبرئت من الدين أبرأ براءة)

وكتاب آخر لأبي زيد الأنصاري جمعت فيه المفردات بحسب معانيها. جاء في كتاب المطر: أسماء الرعد: الرعد وجمعه الرعود، ويقال: رعدت السماء، فهي

567 - ابن منظور، محمد بن مكرم، جمال الدين الإفريقي ت711هـ- لسان العرب:7/1 - مجمع اللغة العربية في القاهرة - دار صادر – بيروت – ط- 1414 هـ

ترعد رعداً، وأرعد القوم إرعاداً إذا أصابهم الرعد، وفي الرعد الأرزام، وهو صوت الرعد غير الشديد منه، يقال أرزم الرعد إرزاماً، وفيه التهزم، وهو أشد صوت الرعد شديده وضعيفه وهو الهزيم، وفيه القعقعة، وهو تتابع صوت الرعد في شدة، وجماعها القعاقع.. إلى آخره.[568]وكتب المجالس والأمالي والطبقات وغيرها من تاريخ اللغة العربية تحكي قصة العربية مع أهلها من الرعاية والاهتمام.[569]وكان من مناهجهم الحوارات المتبادلة بين الأقران، ومثال ذلك ما حصل في مجلس الفراء مع الكسائي بالرقة، حين وجه الفراء أسئلة إلى الكسائي، وبعد انتهاء الحوار شهد الفراء قائلا: ( لم نر مثل الكسائي ولا نرى مثله أبداً، كنا نظن إذا سألناه عن التفسير أنه لايجيب فيه الجواب الثاقب ، فإذا سألناه عنه أقبل يرمينا بالشّهْبان)[570]

## الفصل الرابع

## المناهج العربية مع المناهج الحديثة

وجدنا في ميدان الدراسات اللغوية سمات أساسية يشترك فيها تراثنا النحوي من تفكير النحاة العرب مع المنهج التحويلي الحديث،[571] فقد اهتم النحاة العرب بعدة قضايا لغوية ونحوية، ومنها موضوع الأصل والفرع، واهتموا بالتعريف والتنكير واعتبروا النكرة أصلا والمعرفة فرعا، واعتبروا المفرد أصلا والمثنى والجمع فرعين عليه. ومن تلك السمات أنهم لم يقفوا عند البنية السطحية للغة، وإنما بحثوا عما وراءها من علل وأسباب، فالمضاف إليه لم يكن مجرورا إلا لكون الإضافة عندهم على تقدير حرف جر: إما بمعنى اللام، أو بمعنى مِن، أو بمعنى في، ـ وقام

568 - الزيدي، د.كاصد ياسر- فقه اللغة العربية: 205- جامعة الموصل- العراق- 1407هـ 1087م

569 - اسماعيل، د.عز الدين- المصادر الأدبية في التراث العربي: 24- دار النهضة العربية – بيروت – 1975م

570 - الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق - مجالس العلماء: 162- مكتبة الخانجي – القاهرة – 1420هـ 1999م

571 - سوسير ـ ترجمة يوئيل عزيز- علم اللغة العام: 96 - الموصل 1988

المضاف مقامه، فعمل الجر في المضاف إليه كما يعمل حرف الجر، فإذا قيل: كتاب زيد ـ أو ثوب خز، أصل التعبير: كتاب لزيد، وثوب من خز. أما الوصفيون فقد وقفوا عند ظاهرة الجر في المضاف إليه، واكتفوا بتسجيلها من غير أن يبحثوا عن سببها، إذ لا دليل عندهم عليه بل هو مجرد افتراض.[572]

واتضح مما سبق أن النحاة العرب كانوا آخذين بأكثر ملامح المنهج التحويلي، فهم يؤمنون بأن لكل بنية لغوية ظاهرة بنية سطحية، وبنية عميقة كامنة في ذهن المتكلم، وأن وظيفة النحو توفيقية بين هاتين البنيتين؛ فالمستثنى في نظر نحاة العرب ليس منصوبا عندهم بـ (إلا) بل هو منصوب بفعل كامن في ذهن المتكلم تقديره (استثني) أو منصوب بـ (أنَّ) مضمرة، ومثال ذلك: قام التلاميذ إلا عمرا، فأصل بنيته العميقة: قام التلاميذ استثني عمرا، أو قام التلاميذ إلا أنّ عمراً لم يقم.[573]

ومن النحاة الغربيين من أصبح على قناعة بأن الاتجاه العقلي في فهم اللغة هو الاتجاه الصحيح، وأن الوقوف عند سطح الظاهرة اللغوية لا يكشف عن جوهر الظاهرة، وقد أطلقوا على هذا الاتجاه المنهج التحويلي، وهو منهج آمن به اللغويون العرب منذ مئات السنين، وأن جذوره واضحة في التراث النحوي العربي، وربما كانت هذه الجذور هي الأسس التي أقام عليها التحويليون منهجهم، لأن جومسكي رفض المنهج الوصفي لقصوره عن إدراك الجانب الخفي في اللغة، أو لقصور المنهج الوصفي عن ربط اللغة بالجانب العقلي.[574]

ويشبه عمله هذا عمل اللغوي العربي عبد القاهر الجرجاني، فقد كان مهتما بدراسة القدرة اللغوية - وهي ملكة عقلية - لا دراسة الأداء اللغوي، أو كان مهتما بدراسة العلاقة الجدلية بين الكلام اللفظي والكلام النفسي، على ما هو الحال عند عبد

572 - الفريح، د.سهام – بحوث في اللغو والأدب – مقال: د.محمد عبدالرحيم السمان: 221- جامعة الكويت- مكتبة المعلا- الكويت 1408هـ 1987م

573 - السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر،ت 911هـ- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:238/2- تحقيق:عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية - مصر

574 - عبد التواب، د.رمضان - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي:88/1 - مكتبة الخانجي – القاهرة – ط- 1417هـ - 1997م

القاهر الجر جاني في اعتماده على القول بالنظم المتمثل بالعلاقات المعنوية بين الأصناف النحوية، بل إن جهد كل منهما قد تبلور في إعطاء النحو إمكانات تركيبية مستمدة من قواعده الفعلية بحيث أصبحت هذه الإمكانات أشبه شيء بصندوق مغلق له مدخل ومخرج تدخل فيه المفردات وتتفاعل ثم تخرج على الصورة التأليفية الجديدة، ونحن لا نلمس سوى المظهر المادي للعملية، فالجانب العقلي خفي داخل الصندوق. وعناصر تطبيق النظرية التوليدية التحويلية حددها أصحابها في عناصر التحويل الآتية:

الترتيب: أصحاب هذا المنهج يأخذون بالرأي القديم القائل:(أن العرب إذا أرادت العناية بشيء قدمته) ويأخذون كذلك برأي الكوفيين الذين يجيزون تقديم الفاعل على فعله.

الزيادة: يقصد بها إضافة كلمات جديدة إلى الجملة التوليدية، لتصبح جملة تحويلية.

الحذف: يكون في ركن رئيس من الجملة التوليدية، فتتحول إلى جملة تحويلية، ولكنها تبقى على ما هي من حيث الفعلية أو الاسمية.

الحركة الإعرابية: اقتضت أن يكون هذا المنهج ذات قيمة دلالية كبيرة، وبها يتم تحويل الجملة التوليدية عن أصل افتراضي كانت عليه للإخبار، وهي لذلك ليست أثرا لعامل، ولا حاجة لتقديره، بل إن القول بالعامل يترتب عليه إهمال المعنى الذي جاءت الجملة أصلا له.[575]

وأما قول النحاة القدماء بأن الحركة الإعرابية أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل، فقد رده بعض الآخذين بمنهج التحويل هذا بأن الحركة الإعرابية شأنها شأن أي فونيم في الكلمة، له قيمته وأثره في الإفصاح عما في النفس من معنى، فيكون تغيرها محققا لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه، ومعنى

575 - السعدي، د.عبدالقادر عبدالرحمن – القيمة المعنوية لتغيير الحركة في آخر الكلمة – 253 - بحث منشور في مجلة الأحمدية – عدد 6/ جماد الأولى 1421هـ أغسطس/2000م دار البحوث - دبي

الفونيم،كما يقول د.كمال بشر: (هي أصغر وحدات صوتية مُمَيِزة، إنها أصغر وحدات تقوم بعملية التفريق بين معاني الكلمات..إنها ليست أصواتاً ولكنها مجرد صفات صوتية يستطيع المتكلم بالتدريب والخبرة اللغوية أن يُنتجها وأن يتعرفها في سياق الأصوات الكلامية الحقيقية)576- فإذا قال المتكلم: الأسدُ – بالضمة - فإن السامع يدرك أنه قد أراد نقل خبر، ولكنه إن جاء في سياق آخر يدل على التحذير قائلا: الأسدَ – بالفتحة – تغير المعنى ليكون للتحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد أن يفصح عنه، ولا يستطيع تغيير أي فونيم في الكلمة غير هذا الفونيم، فإنه إن غير فونيما آخر في الكلمة تغيرت الصورة الذهنية التي ترتبط بها الكلمة، فلا سبيل إذن إلى التغيير إلا في فونيم الحركة الذي يؤدي إلى صورة ذهنية جديدة، وتتصل بالأولى بسبب، فما كان التغيير في الحركة إلا نتيجة للتغيير في المعنى. فالحركة الإعرابية تكون اقتضاء لقياس لغوي جاء به العرب، وقد تتغير الحركة اقتضاء لعنصر من عناصر التحويل، كالزيادة أو الحركة التي تنقل معنى الجملة من الخبرية إلى التحذير، أو الإغراء، أو الاختصاص، أو المعية، أو إلى معنى الاستفهام بعد(كم) تفريقا لها عن الخبرية.[577] وكذلك قولنا:(العلم نافع)إذا دخلت عليه (كان) اقتضى أن يكون الخبر منصوبا محولا إلى الزمن الماضي، فإذا دخلت عليه (إنَّ) اقتضت أن يكون المبتدأ محولا إلى حالة التوكيد.

وأما الجمل فهي كقولنا:

1- لم يحضر خالد.

2- لن يقرأ علي الصحيفة.

3- لا تلعب وقت الدرس.

576- بشر د.كمال. علم الأصوات:10 - ط/ القاهرة – مصر - دار غريب - 2000م

577 - حسان، د. تمام عمر - اللغة العربية معناها ومبناها:66/1 - عالم الكتب ط-5- 1427هـ-2006م

4- لا رجل في البيت. قد تغيرت الحركة الإعرابية عما كانت عليه في بعض الكلمات بناءً على الوجوه الآتية:

1- المثال الأول اقتضى عنصر التحويل بالزيادة، وانتقلت الحركة من ضمة الفعل المضارع إلى السكون اقتضاءً للأداة (لم) وتحويل معنى الجملة إلى الزمن الماضي.

2- المثال الثاني فيه عنصر الزيادة (لن) اقتضىت فتحة، وتحويل معنى الكلمة إلى المستقبل.

3- المثال الثالث اقتضى عنصر الزيادة (لا) السكون وتحويل الجملة إلى معنى النهي.

4- المثال الرابع في الجملة الأخيرة اقتضى عنصر الزيادة (لا) الفتحة في المبتدأ ونقله عن موضوعه الأصلي (المؤخر) في الجملة الأصل (في البيت رجل) واقتضى عنصر الزيادة أيضا نفي الخبر.[578]

ويمكن أن نورد بعض النماذج من الجمل التي يمكن تحليلها وفق المنهج التحويلي، فمن الجمل التوليدية نقول:(الدرس نافع) فإذا زدنا عنصرا جديدا عليها وقلنا: (كان الدرس نافعا) فبعدما كان الدرس يتصف بالنفع في البنية الأولى، انتقل معناها من مجرد اتصافه بالنفع إلى كون هذا النفع قد حصل في الماضي، وأن الفتحة التي لحقت (نافع) هي حركة اقتضتها (كان) وجملة (أكان الدرس نافعا؟) جملة تحويلية فيها عنصران من عناصر التحويل هما (همزة الاستفهام) و(كان) وقد نقل هذان العنصران التحويليان معناها من مجرد اتصاف الدرس بالنفع إلى السؤال عن حصول النفع في الزمن الماضي. وجملة (نافع الدرس) جملة تحويلية، وعنصر التحويل فيها تقديم الخبر على المبتدأ، لأن المتكلم مهتم به في تسليط الضوء عليه، وهذا ما جعله ينقله من مكانه الطبيعي إلى مكان الصدارة في الجملة. و(أنافع الدرس)

578 - عباس، حسن- النحو الوافي:221/2 – دار المعارف بمصر ، 1968م

جملة تحويلية اسمية، فيها عنصران من عناصر التحويل هما (التقديم)[579] و(همزة الاستفهام) فالمتكلم مهتم بـ (نافع) وسائل عن تحققه.[580]

إن علماء اللغة العرب بحاجة ماسة إلى دراسة ميدانية متأصلة انطلاقا من التراث العربي العريق، ولن يتأتى ذلك إلا بالرجوع إلى فهم الأصول لتستقيم الفروع، وأن يقتصر الجهد العلمي على الثقافة الإسلامية جملة وتفصيلا فالدراسات اللغوية العربية لا تحتاج إلى إصلاح؛ لأنها مرتبطة بتاريخنا وديننا، كل ما في الأمر أن يجتهد المحبون والغيورون عليها بأن يعودوا إلى الأصول بدراسة عميقة، وأن تدرس القضايا اللغوية دراسة جديدة لا تمس الجوهر، وينبغي أن تتجه الدراسة إلى التراكيب الأسلوبية قصد تسهيلها وتبسيطها وتقريبها إلى الأذهان، وإحياء التراث النحوي العربي القديم، وإخراجه إلى حيز الوجود في ثوب جديد لائق بهذا العلم، وهذه القضايا اللغوية جديرة بالدراسة والبحث.

إن الدراسات العربية والغربية ستبقى متواصلة للوقوف على أسرار هذا العلم الذي حافظ على كتاب الله من ذيوع اللحن وخوفا عليه من عوادي زمن الفتن، فالقرآن الكريم بقي دستور الإسلام نصا موثوقا بكل تفاصيله بدءًا من مخارج حروفه، وعلامات إعرابه، وألفاظ كلماته، وتركيب جمله، وأماكن الوقف خلال هذه الجمل وفي نهايتها.

وجاء العصر الحديث، فأخذ النحاة المحدثون من العرب على عاتقهم النهوض بالدرس النحوي، وبعد مخاض امتد قرابة أربعة عقود تنبه هؤلاء إلى أنه من السبل الكفيلة بتحقيق المقاصد المرجوة في هذا الميدان تأكيد وظيفة الكلمة في التراكيب اللغوية.

## الخاتمة

- هذا البحث تناول فضل العربية ومزاياها، ومسيرة تناولها للأحداث.

---

580 - عبد التواب، د.رمضان - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي:188/1-مكتبة الخانجي – القاهرة –ط3- 1417هـ - 1997م

- من مزايا العربية الحدود الزمانية والمكانية بخلاف اللغات العائمة التي بقيت أسيرة عوادي الزمن.

- العربية تعاهدها العلماء تمحيصا وتدوينا، وكل ذلك بعقيدة تقربا إلى الله جل وعلا.

- لم تعد العربية محتكرة لقوم أو جنس أو وطن، بل هي للإنسانية، وكأنها النطق الأول لبني آدم.

- تفنن العلماء بطرائق تعليمها بأوجه متنوعة لتكون صالحة لكل زمان ومكان، حتى واصلت مسيرتها؛ لأنها نالت الحفظ والدوام بنص القرآن الكريم.

- مهما قدمت المشاريع والخطط والطرائق لتدريسها فإن دستورها ومنهاجها الأول يبقى في كتاب الخليل وسيبويه، وهو المنهاج لكل منهج، ومنبع لكل الجداول الفرعية، وكم ترك ذلك الأول للآخر أشياء للتوثيق.

- لابد من النظر إلى اللغة العربية باعتبارها كائنا حيا يعيش داخل الإنسان ويستحق الغذاء والتنمية المستدامة بالنص العريق والتدريب المستمر.

- لابد من تنمية الطفولة بتغذيتها من معين العربية النقية التي تثمر تعبيرا سليما مع فكر ثاقب وقلب حي.

- لا بد من المحافظة على شباب النطق الفصيح والتركيب البليغ، حتى يشتد ساعد الشاب وهو يواجه التحديات بفم معبر عن الحقيقة؛ ليصل إلى الأهداف الراقية في الحياة.

- الكهل والشيبة يتذكر العراقة التي تحملها العربية من نصوص مقدسة متعبد بها؛ ليشعر بالحكمة البالغة، والقصة المسلية المنسية للهموم والغموم، حتى يكون المجتمع سعيدا بالإيمان ونص التعبد بأصوات مؤثرة، وبحناجر مزامير آل داوود جذبا وحسنا، ومتمتعا بروعة الخط العربي بجماله الفاتن، وسحره المباح.

- إتاحة الفرصة لطلاب العلم للتحدُّث باللغة العربية وتصويبهم إذا أخطؤوا، والإشارة إلى القواعد أثناء التحدث، ورَبْطها بتقويم اللسان؛ لأن التصويب أثناء الممارسة من أنجع الطرق التربوية التي تَزرع القواعد.

- طلاب العلم أولى بكتابة نصوص عربية ذاتية، وتصويبهم وإرشادهم إلى مواطن الخطأ.

- ربْط القواعد بنصوص من الواقع الحياتي للدارس؛ حتى تظل حاضرة في ذهنه، وتَظهر عليها صفة الواقعية لا النظرية المجردة.

- أن يكون معلِّم اللغة العربية قدوة حسنة في التزامه بالنطق العربي الفصيح؛ لتعويد الطلاب على سماع الأساليب النحوية العربية، وقد أثبتت علوم التربية الحديثة أن الاستماع أفضل أساليب ترسيخ إتقان اللغة.

- الابتعاد عن النهج الفلسفي والمنطقي في تدريس القواعد النحوية؛ لأنها تعقد فَهم القاعدة وتطبيقها.

- تحليل نصوص مألوفة عند الطلاب لحياتهم اليومية، والابتعاد عن النصوص المعقدة الغريبة.

- ربْط القواعد النحوية بالمعنى، وبيان أثر التغيُّر النحوي على تغيُّر المعاني المتضمنة.

- تنصب الامتحانات على إتقان التعبير العربي السليم نطقًا وكتابة وعليها تحتسب العلامات، لا على استظهار القواعد، للاندفاع نحو التمرُّس بأساليب التعبير السليم، عن طريق قراءة النصوص وممارسة الكتابة بشكل أكبر.

## أهم المصادر والمراجع


1- ابن جني الموصلي-الخصائص-أبو الفتح عثمان ت392هـ الهيئة المصرية للكتاب- ط 4

2- ابن خلدون- المقدمة - دار الكتب العلمية- بيروت – 2009م

3- ابن قتيبة الدينوري - أدب الكاتب- دار صادر- بيروت 1387هـ 1967م

4- ابن هشام، جمال الدين الانصاري - مغني اللبيب عن كتب اللأعاريب - دار الفكر بيروت - تحقيق : مازن المبارك، ومحمد علي 2005م

5- ابن يعيش الموصلي، موفق الدين أبو البقاء– شرح المفصل للزمخشري– دار الكتب العلمية– بيروت ط1-1422هـ-2001م

6- أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن – طبقات النحويين واللغويين –تحقيق أبي الفضل – دار المعارف –مصر -1073م

7- أحمد أمين، ت1954م ضحى الإسلام- ط-5 القاهرة. مكتبة النهضة 1956

8- أحمد مختار عمر - البحث اللغوي عند العرب- عالم الكتب– ط 8- 2003

9- إسماعيل، د.عز الدين- المصادر الأدبية في التراث العربي: 24- دار النهضة العربية – بيروت – 1975م

10- الأسنوي، جمال الدين عبدالرحيم – الكوكب الدري في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية:28تحقيق:د.عبدالرزاق السعدي -ط2- 1432هـ 2011م– دار سعد الدين – الأردن

11- الألوسي، أبو الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني ت 1270هـ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني- تحقيق: علي عبد الباري عطية- دار الكتب العلمية – بيروت- ط 1415 هـ

12- بشر د. كمال. علم الأصوات- ط/ القاهرة – مصر - دار غريب - 2000م

13- بشر، د.كمال - التعريب بين التفكير والتعبير- مؤتمر الدورة الستين- مجلة مجمع اللغة العربية –ج 78- 1416هـ 1996م

14- التهانوي، محمد بن علي الفاروقي الحنفي ت بعد 1158ه -كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم تحقيق: د.علي دحروج - مكتبة لبنان - بيروت –ط1 - 1996م.
15- الجاحظ - البيان والتبيين – تحقيق: عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي – ط- 1418 1998
16- حجازي، د.محمود فهمي - مدخل إلى علم اللغة- 1978 – دار قباء للطباعةوالنشر والتوزيع - القاهرة
17- الحجيلي، د.عبد الرحمن بن محمد بن سعد - الجهود اللغوية في القرون الثلاثة الأولى للهجرة - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- 1431هـ 2010م
18- الحديثي، د.خديجة- المدارس النحوية-ط–دار الأمل- اربد-الأردن 1422 هـ / 2001م
19- حسان، د. تمام - اللغة العربية معناها ومبناها - عالم الكتب ط-5- 1427هـ-2006م
20- حسان، د.تمام - اجتهادات لغوية- - عالم الكتب- القاهرة- ط1- 2007م
21- حسان، د.تمام - الأصول - عالم الكتب- القاهرة- 1420هـ- 2000م
22- حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره:- ط 2- القاهرة- مكتبة مصر 1968
23- الحموي: ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الأزراري ت 837هـ– خزانة الأدب وغاية الأرب -تحقيق: عصام شقيو- دار مكتبة الهلال-بيروت- دار البحار-بيروت- ط 2004م
24- الحموي، ابن حجة تقي الدين أبو بكر بن علي ت837هـ-خزانة الأدب وغاية الأرب- تحقيق: عصام شقيو- دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت- ط-2004م
25- د.أحمد حماد عبدالرحمن -عوامل التطور اللغوي-دار الأندلس بيروت- ط1- 1403هـ 1983م
26- الزبيدى، محمّد بن بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي ت1205هـ - تاج العروس من جواهر القاموس - دار الهداية
27- الزجاج ،عبدالرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو - بيروت – 1376هـ
28- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق - مجالس العلماء - مكتبة الخانجي – القاهرة – 1420هـ 1999م
29- الزيدي، د.كاصد ياسر- فقه اللغة العربية: 205- جامعة الموصل- العراق- 1407هـ 1087م
30- السعدي، د.عبدالقادر عبدالرحمن– القيمة المعنوية لتغيير الحركة في آخر الكلمة –بحث منشور في مجلة الأحمدية – عدد 6/ جماد الأولى 1421هـ أغسطس/2000م دار البحوث- دبي

31- السعدي، د.عبدالقادر عبدالرحمن – ماءات القرآن – كتاب محقق لجامع العلوم النحوي ت 543هـ دار الأنبار للطباعة –بغداد 1424ه- 2003م
32- السعدي، د.عبدالقادر عبدالرحمن-أثر الدلالة النحوية واللغوية–ط1- دار عمار- 1421هـ- 2000م
33- سوسير - ترجمة يوئيل عزيز- علم اللغة العام - الموصل 1988
34- السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد ت 368هـ أخبار النحويين البصريين- تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي - المدرسين بالأزهر الشريف - مصطفى البابي الحلبي-ط 1373 هـ - 1966 م
35- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة- ط1399هـ - 1979م – دار الفكر. بيروت.
36- السيوطي، جلال الدين ، الأشباه والنظائر في النحو ، حيدر آباد الدكن بالهند 1359هـ
37- الصالح، د. صبحي- دراسات في فقه اللغة- دار العلم للملايين- بيروت– ط12- 1989
38- الضامن، د.حاتم صالح - فقه اللغة- جامعة بغداد– دار الحكمة للطباعة والنشر– ط1411هـ 1990م
39- عباس، حسن- النحو الوافي – دار المعارف بمصر ، 1968م
40- عبد التواب، د.رمضان - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي- مكتبة الخانجي بالقاهرة- ط 3- 1417هـ - 1997م
41- عبد التواب، د. رمضان- فصول في فقه العربية - الخانجي– القاهرة ط3- 1408 هـ1987م
42- عبد الله البستاني، البستان:34/1 بيروت. المطبعة الأميركانية 1927
43- عبد الله، د.علي عطية- مكانة العقل في الفكر العربي- المجمع العلمي العراقي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 1996م
44- الفريح، د.سهام – بحوث في اللغو والأدب – مقال: د.محمد عبدالرحيم السمان: 221- جامعة الكويت- مكتبة المعلا- الكويت 1408هـ 1987م

# الانعكاسات القانونية لإجراء البحث الطبي على الإنسان

# من الحماية الأخلاقية إلى إلزامية تدويل الحماية

**د ياسر عبد الحميد الافتيحات**

**أستاذ القانون المدني المساعد/ كلية القانون/ جامعة الغرير/دبي**

**مقدمة**

يعد المجتمع البدائي أولى مراحل التطور البشري، ولكن من الثابت أنه ليس هناك أدنى صلة بين البدائية وانعدام العدالة أو الأخلاق أو انتهاك حرمة الإنسان، لأن الجرم ليس فطرة الله التي فطر الناس عليها، وما كانت الجريمة إلا خرقا لناموس الحياة [i].

فبالرغم من أن هذه المجتمعات قد خلت من السلطة المركزية، إلا أن هذا لا يعني أنها كانت محرمة تماما من كل مظاهر القانون إذ ساهم العرف كثيرا في تنظيم علاقات الأفراد وأوجد جزاءات لمن يخالفها، ومن أهم الحقوق التي كانت محمية هي الحق في السلامة الجسدية الذي كان مصونا[ii].

إلا أن هذه الحماية لم تكن مطلقه، فبعد أن استقر الإنسان في مجتمعات؛ وتحديدا منذ الحضارات القديمة، سعى إلى محاولة البقاء على قيد الحياة، وكان الطبيب يجاهد من أجل التخفيف من معاناة المرضى، ومساعدة المولودين الضعاف على البقاء[iii]. ولهذا أُبيح العمل الطبي تحت مسوغات، ولو اختلفت، حول أساس الإباحة الذي لا يعد العمل الطبي بوجودها خرقا لحرمة الجسد[iv]. وأمام هذه المسوغات؛ سعى الأطباء لتحقيق عدة أهداف أساسية، من جهة الحياة والصحة والموت، متجاوزين العمل الطبي للعمل التجريبي، بحجة منفعة المريض والجماعة، وهي نفس مساعي الإنسان في الوقت الحاضر. لكن الاختلاف ما بين الأطباء في الحقبة قبل العلم (Préscietifique)، والوقت الحاضر تكمن في مدى الوصول إلى فاعلية النتائج، فالتجربة يكتب لها النجاح لتوافر التقنية المتطورة في الوقت الحاضر، وقد أصبحت بذلك تمارس بشكل متواتر في تطبيق الفرضيات الموضوعة[v]، على عكس الماضي حيث يصعب القول بالنجاح الكامل للتجربة الطبية[vi].

**أسباب الدراسة : تعزى أهمية موضوع الدراسة إلى ارتباطها بأمرين مهمين:**

**1- الضرورة الإنسانية والأهمية العلمية للأبحاث الطبية:**

أيا كان الأمر سواء في الماضي أو الحاضر، فإن فضول الأطباء مرخص به دوما لإنجاز معرفتهم في طبيعة الظواهر والحالات المرضية، ووضع هذه المعلومات للفائدة العامة عندما يمارسون عملهم في معالجة المرضى، ولهذا يمكن القول، بأن طبيعة عمل الطبيب تستوجب دوما جانبا من التجربة؛ فحيث أنه بالأصل يعتمد بالعلاج على ما اكتسبه من معرفة بالأمراض من خلال دراسته وخبرته، إلا أن ما يعرض أمامه من أمراض جديدة قد تستوجب أيضا جوانبا من تجارب أخرى.

**2-البعد الدولي للأبحاث العلمية:**

فلأن العدوى قد تمتدُّ لدول أخرى ولا يمكن ضمان أن تكون أي دولة بمأمن من الأمراض المعدية، وما زال إلى الآن الحديث عن وباء الإيبولا مصدر قلق لمنظمة الصحة العالمية التي أعطت رخصة بتاريخ 2014/08/12، لتجريب دواء لم تعرف نتائجه على المرضى ، وبهذا يمكن القول أن التجربة مرتبطة بالأطباء على الأغلب والذين يحاولون دوما وصف العلاج المناسب واكتشاف الدواء الشافي، اللذان يشكلان الهدف الأساسي من جميع البحوث، فرغبتهم تكمن في إيجاد الحلول المناسبة لأوجاع الإنسان وآلامه، فالبحث هو في الواقع ثمرة التقدم العلمي، والذي يُؤسس لمفهوم العلاقة ما بين الإنسان والمعرفة الطبية[vii].

**إشكالية البحث :** عدم وضوح معالم هذا النشاط والحدود التي ينبغي على الأطباء والباحثين الوقوف عندها، الأمر الذي سبب الفظائع التي تجاوزت بعض الحالات الفردية، فالإشكالية تتمحور حول أهم ركيزة وهي: هل تكفي الأخلاقيات والضوابط القانونية على المستوى الوطني، للإحاطة بحماية صادقة للكائن البشري عند تنفيذ الأبحاث الطبية؟ الا يفترض معالجة الأمر على مستوى القوانين الدولية والا يصدر أي قانون وطني يخالف هذه الضوابط؟ وأن يؤخذ الأمر بشكل جدي للتركيز على

حماية حقيقية لا سيما لشعوب الدول الفقيرة من شركات الأدوية، لكي لا تجري أبحاثها في تلك البلاد حيث الرقابة القانونية شبه معدومة والسلطات ليس لديها معايير كافية لتمييز عمل الطبيب من عمل الباحث اللذان يمكن أن يكونا شخصا واحدا في ذات الوقت.....!!! .

**وعليه سنبين أسباب ظهور هذه الإشكالية وكيفية حلها من خلال:**

**المبحث الأول : تطور البحث الطبي على المستوى الداخلي**

المطلب الأول:الانعكاسات السلبية الناجمة عن إجراء البحث الطبي

المطلب الثاني: الانعكاسات الإيجابية الناجمة عن إجراء البحث الطبي

**المبحث الثاني: تدويل البحث الطبي على مستوى القانون الدولي**

المطلب الأول: تدويل المسألة من خلال المحاكم العسكرية الدولية

المطلب الثاني: ترسيخ المسألة من خلال تبني الإعلانات الدولية

## المبحث الأول

## تطور البحث الطبي على المستوى الداخلي

لقد كانت التجربة من قبل بعض الأطباء والباحثين، حاضرة بقوة في كل مراحل تطور الطب، وقد اقترن الأمر بتنفيذها غالبا دون ضوابط أخلاقية، تجاوزت الحالة الفردية إلى اعتبار الأمر متعلقا بأيدلوجية فكر معين[viii]، وتبقى الخطورة قائمه كذلك، حتى عندما تغض بعض الدول النظر عن تنفيذ البحوث الطبية لمصالح شخصية[ix].

وإذا كانت مساعي الأطباء والباحثين في إجراء التجارب الطبية موجودة منذ القدم، فإن بعض هذه المساعي كانت لها انعكاسات سلبية إلا أنها فرضت في الوقت نفسه انعكاسات ايجابية أيضا، مما يعني ضرورة التقنين لا التحريم في مجال تنفيذ البحوث الطبية، **وسنبين ذلك في المطلبين الآتيين:**

### المطلب الأول

## الانعكاسات السلبية الناجمة عن إجراء البحث الطبي

يقترن في أذهان الكثير، عند الحديث عن تنفيذ البحوث الطبية على الإنسان، بحالة جعله حقلا لأبحاث لا يعرف الباحث نفسه ما سينجم عنها من نتائج، لذا يمكن القول إن النظرة إلى تنفيذ البحوث الطبية، من خلال هذه الأمثلة، ستبقى على الدوام سلبية، على الأقل على مستوى الرأي العام، الذي ما زال يقرن تنفيذ التجارب والبحوث على الإنسان بالجرائم التي حصلت في أماكن متعددة من العالم، لا سيما تلك التي حصلت في الحرب العالمية الثانية، والتي أخذت منعطفا خطيرا عندما أصبح تنفيذ التجارب مقترنا بسياسة بعض الدول.

وسنبين تفصيل ما تقدم من خلال الفرعين الآتيين:

### الفرع الأول: تنفيذ البحث الطبي على المستوى الفردي أو الجماعي

ربما يتطلب الأمر بيان بعض الأمثلة التي حصلت في الماضي، لمعرفه لِمَ هذه النظرة المشؤومة دوما عن تنفيذ البحوث الطبية، سواء تم ذلك على مستوى شخص أو جماعة ، ولكي تُؤخذُ الجوانب السلبية، دوما في الحساب، عند وضع التشريع القانوني، ولمعالجة الموضوع، دون أي ثغور أو هفوات[x].

#### أولا: صور تنفيذ الأبحاث الطبية قبل الميلاد

من أقدم الأمثلة التي حصلت قبل الميلاد، والتي تُبين لنا وجود التجربة التلقائية (Auto Expérimentation) هي تلك التي يزودنا بها الورق الصيني، في حوالي 3600 قبل الميلاد: عندما قام الطبيب(Chenn Nong) بدراسة تأثير السموم والترياق على شخصه[xi]، وكذلك في مصر حيث قامت الملكة كليوباترا بدراسة تأثير السموم على رقيقها. وفي بلاد فارس، حيث أوجب العرف الطبي على الجراح الفارسي، ولأجل أن يصبح مثل زملائه، فإنه يلزم عليه، في البدء أن يمارس العمل الطبي على مرضاه الذين ليسوا من الفرس، وبأن يقوم بثلاثة تدخلات طبية مقنعة

لتسمح له بأن يصبح زميلا ويُقبل بالمهنة[xii]، وكان ملوك فارس يسلمون المحكوم عليهم للأطباء، ليقوموا بأجراء تجاربهم عليهم وتشريحهم.

**ثانيا: صور تنفيذ الأبحاث الطبية بعد الميلاد**

إلا أن التجارب على الإنسان تنامت بشكل ملحوظ بعد الميلاد، وتحديدًا في القرون الوسطى وعصر النهضة، وكان هناك العديد من الأشخاص، ونتيجة لأوضاع معينة. قد هيئوا كقرابين للبحث الطبي، فالسجناء والمحكوم عليهم بالإعدام، والرقيق، والخدم والبؤساء وأسرى الحرب واليتامى وحتى النساء، كانوا الركيزة المعتمد عليها، وأول ضحايا البحث الطبي، وبذلك أصبحوا مثل حيوان الكوباي (Cobaye )[xiii] .

ومن الأمثلة على ذلك ما قام به الطبيب ( Ambroise Paré)[xiv] في فرنسا، حيث سعى إلى تحديد قيمة الترياق المستخلص من حصاة في أمعاء الحيوانات، كان يظن أنها ترياق ضد السموم على بعض المحكومين بالإعدام، ومن أجل إنقاذ حياة الملك هنري الثاني الذي أصيب بجرح في عينه اليمنى بواسطة سهم، قام هذا الطبيب بقطع رؤوس عدد من المحكومين بالإعدام؛ وغرز في العين اليمنى لكل رأس مقطوع جزء من الرمح المبتور، لكنه لم يجد أي إشارة لعلاج مناسب للملك الذي مات بعد حين[xv].

وقام (Franc Archer de Mendon)، في عام 1474، بإنشاء منهج معين في تنفيذ التجارب على الإنسان، حيث أن الجراحين في باريس عزموا على القيام بالعملية الجديدة، التي لا تعرف نتائجها، على المجرمين قبل أن تجري على النبلاء، والذين يكونوا بنفس الحالة المرضية[xvi]، وفي عام 1722، عرض على السجناء في سجن (New Gate) وبإرادتهم بأن يُحقنوا بالجدري بدل الشنق وبالفعل أجريت التجربة وعاشوا وأطلق سراحهم. وفي نفس العام ُطلب ستة محكومين بالإعدام لأجل إجراء تجربة حول اللقاح ضد الجدري، قبل أن يخضع لهذه الوقاية الجديدة ابن الملك (Georges IV). وفي أثناء الثورة الفرنسية عام 1789، أراد الطبيب Xavier Bichat ، تحديد اللحظة التي يفقد فيها الإنسان الأحاسيس بعد أن يقطع رأسه

بالمقصلة، لهذا عرض على المحكومين بالإعدام مساعدته في ذلك، بأن يفتح من سيقطع رأسه، عينيه ويغلقها، فكان يمسك بالرأس بعد قطعة مباشرة، فرأى أن المحكوم يغمض عينيه ويفتحها بعد القطع استجابة للإيعاز المعطى للعين قبل قطع الرأس[xvii].

**ثالثا: ظهور حمى الأبحاث المتجسد بمقولة "لا تفكر؛ بل جرب".**

لقد تجسدت هذه الحقبة من عمر الأبحاث بمقولة **ويليام هارفي**- الشهيرة فى الدوائر الطبية **"لا تفكر؛ بل جرب".**

وأوائل ضحايا الأبحاث هم القاصرون، اذ لم يكونوا بمنأى عن التجارب الطبية، حيث أن

(Jenner)، قد اكتشف لقاح ضد الجدري، عندما قام بحقن الصبي، ( James Phillips )، البالغ من العمر 8 سنوات، بقيح نتج من دمل في شخص قام بحلب بقرة مصابه بمرض جدري البقر

(Cow Pox )[xviii] وكبيان للتطور التاريخي لذلك ؛ نجد حكما حكمت فيه محكمة Lyon في 5 كانون الأول من عام 1859، بالسجن على طبيب لأنه لقح بفيروس الزهري، بقصد متابعة تطور المرض، طفلا عمرة 10 سنوات مصاب بالقراع كان في ملجأ الفقراء[xix]. وإضافة إلى تنفيذ التجارب الطبية على الأحياء فلقد كان للأموات نصيب في ذلك فلقد قام ( Léonard De Vinci)، بإجراء تجارب في تحليل وسريان الدم ودراسة الشرايين، بعد أن سرق الجثث من المقابر الإيطالية في القرن الثامن عشر[xx].

**ثم كان للسجناء وللمحكومين بالإعدام خاصة نصيبا من الأبحاث الطبية،** ولتسويغ أفعالهم فإن الأطباء والباحثين، اعتبروا بأن المحكومين بالإعدام على وجه الخصوص، والذين يخضعون للتجارب الطبية، بأنهم يملكون فرصة للتكفير عن خطاياهم تجاه المجتمع الذي أجرموا بحقه، وبهذا التسويغ المقدم من الأطباء، عرض

لهم عدد لا بأس به من الأشخاص الذين تجري عليهم التجارب الطبية، وهكذا أصبح وسط السجون مكان دائم لإجراء التجارب الطبية، لأنها كانت تجري دون رقابة فضلا عن النظرة إلى المساجين، بأنهم أشخاص يجب أن يجتثوا من المجتمع، فظهرت فضائح مشينة، بدأت تكتب وتنشر بعد ظهور الاتفاقيات بين بعض الدول في مجال حقوق الإنسان، فدون ما حصل في عام 1851 عندما طلب الدكتور ( Auzias Turenne) من مدير أحد السجون الترخيص له، بأن يقوم بتجريب حقن السفلس على نزلاء السجن في ( Saint-Lazare )، ودوَّن كذلك ما جرى من بحوث حول أثر التعذيب على السجناء، وفي عام 1905 قام العقيد Strong، بحقن الطاعون في أشخاص محكومين بالإعدام، ويبدوا من خلال الأمثلة السابقة أن لا إرادة للمحكومين في قبول أو رفض التجربة فهي تجرى عليهم بالقوة وفي أفضل الأحوال يتم تخييرهم ما بين الموت أو تنفيذها[xxi].

**رابعا: تنفيذ الأبحاث التعسفية على النساء وعديمي الأهلية**

وفضلا عن السجناء والمحكومين بالإعدام، فإن هنالك أشخاصا آخرين كانوا ضحايا للتجارب الطبية وذلك بسبب وضعهم الخاص، وهم النساء لاسيما الحوامل وعديمي الأهلية كالمجانين، فهؤلاء لم يفلتوا من التجارب التعسفية، فمثلا في عام ( 1667)؛ قام الأستاذ (J.B.Denys) والأستاذ (R.Lowers) بأول تجربة لنقل الدم، فأجروا البحث بنقل الدم من حَمَلْ صغير[xxii] على عدد من المصابين بأمراض عقلية، في سبيل الوصول إلى خصائص الدم، وقد ظهرت عدة نتائج تبدو مفيدة إلا أن الأمر أسفر عن الكثير من الضحايا[xxiii]. وقام المشرح المشهور Frédérick Ruyseh، بتشريح جسد امرأة مقتولة فوجئت في حالة الزنا حيث قام بتشريح الجثة من أجل معرفة المدى الذي يبلغه السائل المنوي بعد العملية الجنسية، وتبين له أنه لم يكن فقط في عنق الرحم وانما في المبيض أيضا[xxiv]، وكذلك ما قام به أحد أساتذة جامعة سيؤول في كوريا الجنوبية، من إجراء العمليات القيصرية للحوامل اللواتي لم يكملن بعد الشهر الثامن من الحمل بحجة وجود المضاعفات الولادية، لغرض الإفادة من أعضاء جسم الجنين،

وصرح للصحيفة اليابانية ( أساهي شيم بون )، بأنه وتحديدا في عام 1969 كانت مختبرات الصحة والأدوية (فلو) في روكفيل بمار يلاند بأمريكا ، قد عرضت عليه خمس عشر دولار لقاء زوج من كلية جنين بهدف بيعها لمن يحتاج اليها أو إجراء التجارب عليها[xxv].

**خامسا: سهولة إيجاد المسوغات لتنفيذ الأبحاث**

هذا وقد اعتبرت المؤسسات الصحية والاجتماعية محل وجود المرضى وخصوصا عديمي الأهلية والفقراء والمسنين، مكانا مناسبا للتجارب، واعتبر النزلاء فيها مثل (مواد تعليمية وإرشادات تربوية)[xxvi]، لا سيما وأن المستشفيات الصحية كانت مرتبطة بالكنيسة وكانت تقدم العناية مجانا، لهذا أوجد الأطباء مسوغا في تنفيذ التجارب، وذلك بمقابل إقامتهم والعناية بهم[xxvii]. وفي نهاية القرن الثامن عشر، أشار الطبيب (Chambon de Monteaux)، إلى هذا الأمر وبرهن على بديهية اعتبار هؤلاء المرضى محلاً للتجربة، وذلك لأنه لا يمكن الحكم على صحة أو فاعلية الدواء إلا من خلال التجارب المتعددة، ويكون أمرا طبيعيا أن تصبح المؤسسات الصحية، المكان الأكثر قبولا لهذا النوع من التعليم وذلك لوجود الأطباء المراقبين للمرضى، وباعتبار أن وجود هؤلاء المرضى في المستشفيات، يجب أن يكون بعوض، ولأنهم ليسوا قادرين على دفع الثمن، فيكون العوض هو إجراء التجارب عليهم، بدل الرعاية المجانية المقدمة للبائسين منهم، فهم بذلك يقدمون للمجتمع مقابل ما يقدمه لهم من رعاية، وقد شبهوا بالمحكومين بالإعدام من أجل شرعنه التجارب عليهم[xxviii].

**سادسا: تنفيذ الأبحاث بمباركة السلطة الحاكمة**

ويلاحظ أن تنفيذ التجارب الطبية، ومنذ القدم قد تجاوزت وضعها كعمل فردي منفذ من قبل طبيب باحث إلى جعله منفذ على مستوى الجماعة، ولان الأطباء كانوا يتمتعون بحظوة لدى الملوك والرؤساء، فإنهم استغلوا هذه الحظوة بالتأثير على الملوك وإقناعهم بضرورة تنفيذ تجاربهم على بعض الأشخاص وكانت المحصلة أن

الأمر في مجمله، قد وجد ترحيبا من بعض الملوك بفكرة تنفيذ الأطباء الموثوق بهم للتجربة على أشخاص في ظروف معينه من اجل منفعة الجماعة، أو على الأقل لأجل تحقيق المنفعة للملك ولحاشيته، إلا أن الأمر لم يكن ليتم بسهوله بسبب اعتراض الكنسية حينها والتي كانت لها سلطه مؤثره[xxix]، ولكن بدأ الأمر يتحول تدريجيا الى حالة مقبولة، لاسيما بعد أن ضعف تأثير الكنيسة في عصر النهضة، وكانت أبرز المحاولات التي قادها الأطباء لإقناع الملوك بتنفيذ التجارب بإطار شرعي مسوغ، الرسالة المشهورة من Pasteur الى إمبراطور البرازيل، في 22 أيلول من عام 1884، بين فيها رأي الأطباء في ذلك العهد، حول موضوع تنفيذ البحوث الطبية على الإنسان، فذكر في رسالته: بأنه إذا كنت ملكا أو إمبراطورا أو حتى رئيسا للجمهورية، فهكذا سأمارس حق العفو عن المحكومين بالإعدام. بأن أترك الاختيار لمحامي المحكوم بالإعدام ليلة تنفيذ الحكم، بأن يعرض عليه إما الموت فورا أو إجراء التجربة التي تتكون من التطعيمات الوقائية ضد داء الكلب، مقابل إخضاعهم للرقابة مدى الحياة[xxx].

ولكن يلاحظ أن كل التجارب السابقة، قد تمت بصورة فرديه أو حتى جماعية على بعض الأشخاص في المجتمع، وهي عندما نفذت لم **تتخذ أي بعدٍ سياسيٍّ أو اقتصاديٍّ أو اجتماعيٍّ**، لكن القرن الماضي، شهد تحولا في تنفيذ التجارب التي اعتبرت جرائم أمكن إحصاء الكثير منها، والتي تجاوزت حدود الدولة إلى تنفيذ التجارب على أشخاص من دول أخرى لا سيما على الأسرى في فترة الحرب، وهذا كما يبدو جاء نتيجة تعدد المحاولات التي قادها الأطباء، وقد أثمرت عن زيادة تنفيذ التجارب بصورة واسعة والتي كانت متوافقةً مع سياسات بعض الدول، وتجسدت هذه التجارب في الحرب العالمية الثانية، بتنفيذها على أعداد كبيرة من الأشخاص بصورة لم يكن ممكنا معها أن تبقى طيّ الكتمان، مما عكس نوعا سلبيا جديدا من التعسف في تنفيذ التجارب، جاء هذه المرة بمباركة السلطات القانونية في بعض البلدان.

**الفرع الثاني: تنفيذ البحث الطبي المتوافق مع سياسة بعض الدول**

في أثناء القرن العشرين، ظهرت العديد من الأبحاث الطبية، التي اتسعت بشكل كبير ولأهداف كثيرة، وكانت مرتبطة بنظريات وأفكار سياسية واقتصادية واجتماعيه، وقد تم تطبيقها على أسرى الحرب والسجناء والمجرمين والمجانين.

**أولا: ظهور حمى تحسين النسل كمسوغ للأبحاث**

من أهم ما جلب اهتمام الأطباء، وبعض طبقات المجتمع، ظاهرة تحسين النسل، حيث أخذت صدىً واسعا، ففي عام 1912، تم إنشاء الجمعية الفرنسية لتحسين النسل ( La société française d'eugénisme )، وأشار (Charles Richet )، إلى ضرورة أخذ الحيطة من أجل استبعاد الأعراق الشاذة وغير الطبيعية من الإنسان، وضرورة الإبقاء على الأذكياء، فنفذت العديد من التجارب في تحسين النسل، والتي تمخضت عن طرق عديدة منها طرق ايجابية وأخرى سلبية[xxxi].

ومن أهم الطرق الايجابية، هي الرقابة الطبية على الزواج، بوجوب الحصول على شهادة قبلية تبين السلامة من الأمراض العقلية الوراثية، وإجراء التلقيح الصناعي (تخصيب المرأة بحمين منتقى بصورة علمية)[xxxii]، أما طرق تحسين النسل السلبية، فكانت مجسدة في صور منها التعقيم لبعض الأشخاص كالمرضى بأمراض وراثية، والقتل الرحيم وغيرها من الصور الأخرى[xxxiii].

**ثانيا: بروز مشروعية تنفيذ البحث ضمن أيدلوجية بعض الدول وقت الحرب**

وكانت سياسة بعض الدول الصناعية، مثل النرويج وبريطانيا وأمريكا[xxxiv]، مستوحاة من بعض هذه الأفكار، ففي أمريكا كانت السياسة المتبعة هي إعقام الأشخاص غير الطبيعيين وغير العاديين مثل (المعاقين، والمجانين، والشاذين ....)[xxxv]. وفي هذا السياق اقترح Alexis Carrel، تشييد أرستقراطية بيولوجية، حيث تقوم مؤسسات القتل الرحيم باستخدام غاز مناسب لهذا الأمر، وذلك في عام 1934، كوسيلة تتبع إذا ما صعب تحقيق التجارب الطبية في تحسين النسل على هؤلاء، ولقد تجسدت هذه

السياسة بشكل واضح، عندما قام هتلر، بإنشاء مؤسسات القتل الرحيم، وهي مؤسسات هدفها استبعاد المرضى بأمراض عقلية، والسجناء والمعتوهين في المصحات الألمانية. وقد قامت حكومة فيشي خلال الحرب العالمية الثانية، في فرنسا بنفس السياسة؛ فقتلت 40000 مريضا عقليا في المصحات الفرنسية، بواسطة القتل الرحيم[xxxvi]، وكانت هناك تجارب طبية من أجل التحضير لطرق التعقيم التي تتحقق على أكبر عدد من الأشخاص وبأسرع وقت[xxxvii].

وقد كانت التجارب التي جرت من قبل الأطباء الألمان (النازيين) في معسكرات موت متنوعة؛ حيث أنهم استخدموا الأسرى والمساجين (مثل حيوانات المختبرات)؛ وتم التجريب على ما بين 7000 الى 8000 شخص، نجا منهم 500 شخص تقريبا، ومن أهم التجارب التي قاموا بها هي وضع الإنسان في مكان معين وتعريضه لدرجة حرارة منخفضة جدا أو درجة حرارة عالية سواء في الماء أو في أعلى المرتفعات لقياس القدرة على التحمل. والحقن الوريدي لغاز الفينول ( phénol )، وقطع جزء من الكبد السليم وبدون بنج لأجل تحليل التوابع العلاجية لمثل هذه العملية، وأجريت عملية بأخذ أربعين شخصا وقُسِّمُوا إلى فريقين، حقن الفريق الأول في الوريد بمادة سامة وترك الفريق الثاني بدون حقن، وعقدت مقارنة بين الفريقين[xxxviii] .

والخطورة التي يمكن طرحها[xxxix]، أن السلطات الألمانية هي التي سمحت بمثل هذه التجارب، والتي كانت قد أصدرت قبل الحرب، قانونا لا يسمح بتنفيذ التجارب إلا بقيود، أساسها أن تكون موجهة لشفاء المريض لا الإضرار به. وقد أكد المشرع الجنائي الألماني على هذه الحماية، عندما اعتبر أن تنفيذ التجارب دون احترام الشروط المحددة، يعد فعلا مجرما، وذلك في المادة 226 من قانون العقوبات الألماني[xl]، ولهذا - في دفاعه أمام محكمة نورمبرغ- قال الدكتور (Karl Brandt )، بأن هتلر نفسه هو الذي اقترح إجراء التجارب على هؤلاء الأشخاص، وسمح باستخدام المجرمين لأجل التقدم في مجال البحوث الطبية، إلا أنه لم يأخذ بدفاعه واعتبر فعله من قبل الجرائم العادية لا التجارب الطبية[xli]، ولقد ثبت كذلك وقوع تجارب طبية خلال حرب فيتنام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[xlii].

ويظل المحكومون، وحتى بعد صدور القوانين والاتفاقيات الدولية التي تحظر التجارب، هم أكثر ضحايا التجارب الطبية، فمثلا، في 3 آذار من عام 1974 استهجن Manchester Guardin، بأن التجارب في البرتغال تجري على السجناء حيث وضعوا تحت تصرف أطباء السجن لمعرفة تأثير التعذيب عليهم، وقد جرى ذلك بموافقة السلطات[xliii].

**ثالثا : ظهور خطر جديد لتنفيذ الأبحاث وقت السلم**

فحتى في حالة السلم، فإن أخطاء بعض مصانع ومعامل الأدوية، في تحضير الأدوية التي كان لها تأثير على صحة من تناوله بصورة واسعة شكلت فضيحة، ففي الخمسينات من القرن الماضي، طُرحَ في الأسواق الألمانية دواء يستخدم من قبل الأمهات الحوامل، مما جعلهنّ يحسسن بالغثيان وانتقل تأثيره إلى الأجنّة فألحق بهم تشوهات خلقية مثل الولادة بدون أيدٍ أو أرجل. كما أن أغلب التجارب الطبية التي شكلت كوارث وفضائح هي التي حصلت في أمريكا ما بين الثلاثينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حيث مُورست تجارب مثل، حقن الأطفال المعاقين، بفيروس التهاب الكبد الفيروسي، من أجل دراسة تأثير تفشي المرض عليهم، وحقن الخلايا السرطانية في مرضى ليسوا مصابين بالسرطان[xliv].

لكن تبقى الكوارث التي يسببها الدواء الجديد هي الأكثر خطورة ففي عام 2005 نشرت الصحف النرويجية خبرا مفاده أن عقار فيوكس (vioxx) المسكن للآلام، كان السبب بوفاة 400-500 نرويجي، بعد أن تسبب بوفاة 140 ألف أمريكي[xlv]. وهذا دليل على مدى خطورة طرح الادويه بالأسواق دون أن يتم تجريبه في المختبرات بصورة كافيه عن طريق الأبحاث الطبية[xlvi]، بل الزمت الشركة المنتجه **"ميرك أند كو"** على تخصيص مبلغ مليار دولار امريكي **لتصفية قضية تعويضات مدنية وجنائية نجمت عن تسويق هذا العقار**[xlvii].

لكن لو كانت النظرة إلى الأمر من جانب الانعكاسات السلبية فقط لحرمت الأبحاث الطبية بصورة مطلقه، إلا أنه توجد انعكاسات ايجابية أيضا.

## المطلب الثاني

## الانعكاسات الإيجابية الناجمة عن اجراء البحث الطبي

على الرغم من كل السلبيات المطروحة حول ممارسة الأطباء التعسفية، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، فإن بعض هذه التجارب عادت بالنفع على البشرية.

### أولا: الأبحاث الطبية سلاح ذو حدين

لقد أثبتت التجارب أنها سلاح ذو حدين يحمل المخاطر ويتضمن المزايا والفوائد وخير الناس، ومن تلك المزايا، أنه لولاها لمكث العلم والمعرفة متحجراً متروكاً لمحض الصدفة لا يحكمها قانون، ولا ما وصلت العلوم والمعارف إلى هذا التطور؛ فالطب علم يقوم بدرجة كبيرة على التجربة[xlviii]، حيث أن العديد من التطورات جاءت من نتائج التجارب، فمثلا في اكتشاف لقاح ضد داء الكلب، حيث أن الشاب Meister ، لم يكن ليبقى على قيد الحياة لولا قيام (Pasteur)، بتلقيحه بفيروس أل(Rabique).

وقد فرض انتشار مرض الإيدز( Sida )، وهو من الإمراض المميتة، بشكل واسع، ضرورة تنفيذ الأبحاث، فطرحت إمكانية استخدام الإنسان لأجل السعي لإيقاف تطور هذا المرض، حيث أن أول تجربة أثيرت بهذا الصدد في 12 آب من عام 1987 في أمريكا، حول 81 شخصاً من بينهم 75% شاذا جنسيا غير مصابين بالإيدز وستة أشخاص عاديون ليس فيهم أي شذوذ جنسي[xlix]. وكذلك الأبحاث الطبية، على الاستنساخ الموظف لمعالجة الأمراض وزراعة الأعضاء، حيث كانت ذا أثرٍ ايجابي حيث عادت بالنفع على البشرية!. ومن الأمثلة السابقة يمكن القول أن تنفيذ البحوث الطبية ليس أمراً سلبياً في كل الأحوال بل من الممكن أن يكون حالة ايجابية إن تمت وفق قيود مشددة، إذا أن جميع الأعمال الطبية الناجحة لم يتوصل إليها العلماء إلا عبر التجارب الطبية[li].

### ثانيا: موقف القوانين من تنفيذ الأبحاث الطبية بين التأييد والمعارضة

وكان من البديهي استنادا لما تقدم أن يظهر تنازع ما بين مؤيد للتجارب الطبية ومعارض لها[iii]، الأمر الذي يدعو للوقوف في وسط الطريق فلا تحريم يوقف عجلة التطور في المجال الطبي، ولا إباحة تجعل الكائن البشري في مقام حيوان المختبر.

ويمكن أن نجد تأثير هذا التنازع حتى على مستوى القوانين التي نجد بعضها يحرم التجارب العلمية كالقانون المصري[iii] في حين أن قوانين أخرى مثل القانون الفرنسي ذهبت إلى إباحتها يقينا منها بأنها أصبحت واقع حال لا بد من تنظيمها، ولكي لا تُجرى في الخفاء كما حصل في فرنسا عام 1988 حيث قام البروفسور Milhaud بإجراء تجربة على شخص مصاب بالغيبوبة الدماغية، حيث استخدم غاز الازوت على هذا المصاب، وقد مات المصاب بعد أيام من هذه التجربة التي أثبتت أن الطبيب لم يعطِ الأولوية لا للمريض نفسه ولا للصحة العامة، الأمر الذي أغضب الرأي العام في فرنسا[iv].

وتجنبا لتكرار تنفيذ التجارب دون رقابة صدر في نفس العام في فرنسا القانون ذو الرقم 88- 1138 المؤرخ في20 كانون الأول عام 1988 المعدل سنة 2004، والمتعلق بحماية الأشخاص المشاركين بالبحوث الطبية، غير أن إصدار قانون وقائي لا يعد كافيا إذ لابد كذلك أن يكون علاجياً لجبر الضرر عند تنفيذ الأبحاث، وذلك بوضع قواعد رصينة تُحمّل المسؤولية المدنية للقائم بالبحث وكذلك للسلطة الإدارية والقانونية التي منحته الترخيص بذلك[v].

**ثالثا: وجوب مراقبة دولية للقوانين الوطنية المتعلقة بتنفيذ الأبحاث**

إلا أن تشريع القوانين؛ وإن كان وليد الحرب العالمية الثانية، فإن هناك دول نصت على قانون متعلق بالتجارب قبل الحرب العالمية الثانية، فالرايخ الألماني الثالث قبل الحرب العالمية الثانية، نص على أوائل التنظيمات المتعلقة بالتجارب العلمية، وذلك بتقديمه قواعد حول البحوث الطبية وحول العلاجات الجديدة، وذلك في 28 شباط من عام 1931[vi].

وقد وضع هذا القانون قواعد وتنظيمات دقيقة عند اختيار الإنسان، الذي سيخضع للتجارب، منها ضرورة أخذ الرضا الصحيح من قبل هؤلاء الأشخاص، وإعلامهم

بأنهم خاضعون لتجارب علمية وليس علاجا لحالتهم المرضية إن كانوا مرضى. لكن هذا التوجه، أصبح وبشكل سريع طي النسيان. وتبدلت وبصورة عكسية، متمثلة بسياسة الإبادة الصحية للأشخاص غير المرغوب بهم- من أجل تحسين النسل في المجتمع- كالمساجين والمعاقين، ثم إتجهت السلطات السياسية في المانيا إلى تصفية المعاقين عقليا، ضمن مخطط واسع رغبةً بتحسين النسل في المجتمع، فبدؤوا بأجراء التجارب، التي تكيف قانونا بأنها جرائم، والتي جرت من قبل أطباء لا يملكون الكفاءة العلمية لتحقيقها في معسكرات الاعتقال[lvii].

ومن الغريب أن اكتشاف ما حصل خلال الحرب العالمية الثانية تحقق من الجهة ذاتها التي أصدرت القانون السابق، فقامت بنفس التصرفات، ما أدى إلى المناداة بحماية الإنسان بصورة متكاملة وتجنب استغلال المعرفة في الإضرار بالإنسان، وأولوية تدويل هذه الحماية على صعيد عالمي، هذا ما تجسد فعلا في صيغة ميثاق للأخلاق الطبية[lviii] ، الذي بدأت أسسه توضع على المحك،عندما طبق في المحاكم الدولية التي تشكلت، ومن خلال تأسيس المجتمع الدولي للقواعد القانونية المتعلقة بهذا الميثاق الطبي كأحد فروع العلوم الطبية.

## المبحث الثاني

## تدويل البحث الطبي على مستوى القانون الدولي

حصل تغيير في اهتمام المجتمع الدولي، بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد أن ذاق العالم ويلات الحرب وبشاعتها، إذ تعالت الأصوات المنادية بمعاقبة مجرمي الحرب[lix]، ومن بينهم رؤساء مؤسسات صحية كبرى وأساتذة جامعات وأطباء، اتُّهموا بأنهم أجروا تجارب طبية على أسرى الحرب أو على أفراد من أعراق وديانات أخرى، دون التقييد بالشروط القانونية[lx].

فظهرت التوصيات الدولية، من أجل حماية الإنسان محل التجارب الطبية، إلا أنها كانت عاجزة على أن تكون لها قوة إلزام، وذلك لأنها صدرت من سلطة ليس لها القدرة على أن تعطيها القوة الملزمة[lxi]. ومع ذلك، فإنه يستفاد منها، كحجة (أخلاقية)، مسلمٌ بها في عدد من الدول.

فمعظم الإعلانات الدولية المتعاقبة كانت ضرورية، لأجل تعميق وتطبيق لقواعد تؤكد على حقيقية حماية الإنسان محل التجربة الطبية وحرمة الجسد البشري، وهذا ما دعا الدول إلى النص على قوانين لحماية الأشخاص عند المشاركة في التجارب الطبية في نظامها الداخلي، تأثرا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948[lxii].

وكان رد فعل المجتمع الدولي متمثلا في معاقبة من ارتكب هذه الفظائع ثم محاولة الإحاطة بتنفيذ الأبحاث الطبية، خلال فترة الحروب وخلال فترة السلم.

وسنبين ذلك ضمن مطلبين:

## المطلب الأول

## تدويل المسألة من خلال المحاكم العسكرية الدولية

لقد اختلفت نظرة المجتمع الدولي المعاصر عما كان عليه الحال قبل قيام عصبة الأمم، حيث لم يكن المجتمع الدولي حينها يهتم إلا بجريمة القرصنة[lxiii]، حتى بدا اهتمامه بجرائم من نوع آخر، والسبب نشوب حربين عالميتين تركت أثارا عظيمة، تمثلت على وجه الخصوص بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، باكتشاف الفظائع المرتكبة من قبل النازيين، للعديد من الجرائم والتي تعد واحدة منها إجراء التجارب الطبية على الإنسان، دون أي قيود أو ضوابط أخلاقية أو قانونية مما اظهر نوعا جديدا من الجرائم الدولية [lxiv].

### أولا: اللجوء لتشكيل محاكم عسكرية لمعاقبة الباحثين

فلقد نشأت المحكمة العسكرية الدولية، في 8 آب من عام 1945، بأسلوب مناسب وبدون تأخير، لتحاكم المتهمين عن الجرائم الكبيرة المرتكبة من قبل دول المحور

الأوربية، ولتحديد هذه الأعمال ظهر مفهوم جديد للجريمة يسمى بالجريمة ضد الإنسانية[lxv].

تشكلت المحكمة الأمريكية في 25 تشرين الثاني من عام 1946، ونابت عن المحكمة الدولية لتحكم في قضايا متعلقة ب 23 متهماً، منهم 20 طبيباً. وبدأت المحاكمة في 21 تشرين الثاني من عام 1946، وأصدرت الأحكام في 19- 20 آب من عام 1947[lxvi].

**ثانيا: ظهور مفهوم المسؤولية الجنائية للباحث أمام المحاكم الدولية**

هذه المحاكمة سجلت في كونها، ولأول مرة في التاريخ، يواجه القانون الدولي هذا الشكل من العلاقة الخاصة في مجال الطب: أي العلاقة ما بين الطبيب في مواجهة الأشخاص المعتبرين محلاً للبحوث الطبية. وقد أعطت ميلادا لانعكاس أساسي حول الأخلاق الطبية بوجه التطورات في مجال الطب والعلم، وأرست المسؤولية الدولية الجنائية الشخصية للفرد عن الجرائم التي يرتكبها دون القدرة على الاحتماء بمنصبه[lxvii]، وبينت رغبة الجماعة الدولية بالإحاطة بالممارسات الطبية التي تحمل الأذى على كرامة الكائن البشري أو تحط من قدره[lxviii].

وقد جاء الحكم الافتتاحي محددا لعشرة قواعد أساسية يجب أن تراعى، تلبية لمفاهيم أخلاقية وقانونية، عندما يراد تحقيق التجارب الطبية، والتي ُضمت تحت نطاق قانون نورمبرغ (**Nuremberg**) في عام1947، والذي حدد ضرورة احترام الضوابط آلاتية في التجارب السريرية على الكائن البشري[lxix] .

**1-** يجب الحصول على رضا المريض، أي بمعنى أن تكون له القدرة الكاملة لإبداء رأيه بعيدا عن الغش والقهر.

**2-** يجب أن يكون لموضوع التجربة منفعة هامة، بأن تكون له القدرة على أن يزود المجتمع بنتائج نافعة لا يمكن الحصول عليها بطريقة أخرى، أي يعلق تنفيذ التجربة على شرط، وهو أن يكون تنفيذها آخر الحلول.

**3-** يجب أن تباشر التجربة على ضوء النتائج السابقة التي أجريت على الحيوانات، وأتباع أحدث ما وصلت إليه المعرفة العلمية في المرض محل الدراسة.

**4-** التجربة يجب أن تجري بأسلوب يجنب المجرب عليه جميع المعاناة وجميع الأضرار الجسدية والمعنوية غير الضرورية.

**5-** أي تجربة لا يمكن أن تصبح مشروعا يباشر على الإنسان، إذا كانت تحمل مخاطر الموت أو الإعاقة، عدا في حالة كون الطبيب أو الأطباء أنفسهم، يشاركون بهذه التجربة، أي أن يكونوا محلا لها.

**6-** مستوى الخطر لا يجب مطلقا أن يتجاوز المنفعة، التي ترجى للمشكلة المطروحة.

**7-** يجب عند تنفيذ التجربة تجنب جميع التأثيرات الثانوية، والتي تظهر بعد وقت طويل من تنفيذ التجربة، والتي تستدعي الجرح والمساس بحرمة الجسد أو الموت.

**8-** التجارب يجب أن تدار بواسطة أشخاص ذوي كفاءة علمية عالية، وارتفاع مستوى العناية والكفاءة يكون مطلوبا بالنسبة لجميع أنواع التجارب.

**9-** الشخص الذي تجري عليه التجربة له الحرية الكاملة بالانسحاب من التجربة، إذا خمن بأن أذى سوف يصيبه، جسديا كان أو معنويا.

**10-** القائم بالتجربة يجب أن يتهيأ لقطع التجربة، في أي لحظه، إذا ما تملكه الاعتقاد وبحس نية، وبعد استشارة الشخص الأكثر كفاءة منه، بأن الاستمرار يمكن أن يؤدي للجرح أو العوق أو الموت للشخص المجرب عليه.

لقد كان الأمر الجديد والأساسي الذي أحدثه قانون نورمبرغ، هو أنه تطلب الرضا، بإرادة حرة من المجرب عليه، فلقد كانت أول جمله من قانون **Nuremberg** هي: أن رضا الشخص المتطوع يعد أمرا جوهريا[lxx].

وهذا يعكس بلا شك، ترجمه لاحترام حرية الإنسان. فالرضا بذلك يعد الدعامة الأساسية في الترخيص بالقيام بالبحث الطبي وهذا ما نصت عليه جميع التشريعات التي صدرت لاحقا وفي جميع الدول.

وبهذا يمكننا القول أن قانون نورمبورغ كان نقطة الانطلاق للشعور بضرورة النص في القوانين الوطنية، على أهمية رضا المشارك بالتجربة الطبية[lxxi].

وبلا شك أن هذه القواعد ستكون الحد الأدنى للحماية، أو بعبارة أخرى هي معيار أساسي، لأي تشريع يسمح بتنفيذ الأبحاث الطبية على الكائن البشري[lxxii].

## المطلب الثاني

## ترسيخ المسألة من خلال تبني الإعلانات الدولية

فبعد قانون نورمبرغ الذي بقي الأساس، أتت العديد من النصوص الدولية، لتؤكد وتنقي مبادئ هذا القانون.

### أولا: ميلاد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تُبنى بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10- كانون الأول في عام 1948 نص في المادة(5) منه، على أنه لا يمكن أن يتعرض أي إنسان للتعذيب أو الألم أو المعاملة القاسية والوحشية أو التحقير، ونصت المادة 3 منه على أن لكل فرد الحق في الحرية والحياة وسلامة شخصه[lxxiii].

ووقعت أربع اتفاقيات في جنيف في 12- آب- في 1949 عدلت بواسطة بروتوكولين عام 1977، متعلقة بحماية المساجين في الحرب من التجارب الطبية، وتضمنت هذه الاتفاقيات حظر إجراء التجارب الطبية الحيوية والتي تجري لمعرفة أثار دواء جديد على أبناء البلاد المحتلة أو العدو أو أسرى الحرب، وعد إجراء مثل هذه التجارب من الجرائم الخطيرة التي التزمت الدول الموقعة عليها، بسن تشريع يوقع العقوبة على مرتكبيها[lxxiv].

فالمادة 13 من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المساجين في الحرب، ذكرت بأنه لا يمكن إخضاع أحد من المساجين بسبب الحرب لتجربة طبية أو علمية من أي طبيعة كانت ولا يسوغ القيام بأي معاملة طبية للأسرى لا تكون لهم فيها أي فائدة. وأشارت المادة 32 من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب على حرمة التجارب الطبية أو العلمية غير الضرورية خلال العلاجات الطبية للشخص المحمي[lxxv] .

وفي عام 1948، وبعد قانون نورمبرغ بسنة، حضرت الجمعية الطبية الدولية، لقسم جنيف الذي جاء ليعالج ما نقص في قسم أبو أقراط[lxxvi]، وليبين بشكل أكثر وضوحا الأخلاقيات التي يجب على الطبيب الالتزام بها، ولكن صدوره لم يضف أي تشييد قانوني. وبعد ذلك وبالتحديد في تشرين الأول من عام 1949، أنشئ قانون دولي للأخلاق الطبية، وكان أول قانون للأخلاقيات الطبية، حُضر بواسطة الأطباء لكنه لم يشر إلى أي تلميح مباشر للمشاركين بالتجربة الطبية؛ وبالنتيجة بقي صامتا حول مدى قدرتهم على الرضا[lxxvii].

**ثانيا: المؤتمرات العالمية والبعد الإنساني عند تنفيذ الأبحاث الطبية**

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار ذي الرقم 2081، وتحديدا في كانون الأول من عام 1965، عقد مؤتمرا دوليا خاصا بحقوق الإنسان، وقد اتخذت مجموعة قرارات متعلقة بهذا المجال في الاجتماعات المتعاقبة، وكان أهمها القرار ذو الرقم 11 المتخذ بالإجماع في 12 أيار من عام 1968، والذي انعقد في طهران تحت رعاية الأمم المتحدة، وقد أوصى باحترام الإنسان وسلامة جسده إزاء التقدم في العلوم الطبية وعلوم الكيمياء الحيوية وعلم الأحياء[lxxviii].

وكذلك أقرت الجمعية الوطنية للأمم المتحدة في 16 كانون الأول من عام 1966، المادة 7 من الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، والتي بينت بأنه لا يمكن إخضاع أحد للتعذيب أو للعقوبة أو المعاملة القاسية، غير الإنسانية والمهينة.

وبهذا الصدد، يكون محرما إخضاع الشخص بدون رضاه الحر لتجربة طبية أو علمية[lxxix]. ويلاحظ أن هذه الاتفاقية تعد أول قانون عالمي[lxxx] يؤكد حماية الإنسان وجسده من الخضوع للبحوث الطبية والعلمية[lxxxi]، وقد دخلت حيز التنفيذ بقوة القانون في أكثر من 130 دوله صادقت على ألاتفاقيه[lxxxii].

**ثالثا: إعلان هلسنكي وأولوية حماية حقوق الإنسان خلال تنفيذ الأبحاث**

وفي عام 1964 جاء إعلان Helsinki، وتحديدا في الاجتماع 18 للجمعية الطبية الدولية، في Helsinki، بعد الفظائع التي نشبت في أمريكا، ليبين عدم كفاية الحماية القانونية لعدد من الأشخاص مثل السجناء والمرضى المصابين بأمراض عقليه والقاصرين، وليرد على جميع الضرورات الجديدة المعزوة لتكاثر التجارب الطبية، بسبب التطور المتسارع للصناعة الدوائية بعد الستينات من القرن الماضي.

وقد اقتبس عدة مبادئ أساسية من قانون نورمبرغ لكن بأسلوب أكثر دقة وشمولية، إذا انه ميز ما بين البحوث على الإنسان بقصد العلم والبحوث بقصد العلاج أو التشخيص ووضع أسس جديد مثل نوع المسؤولية المدنية ووجوب القيام بالتجربة على الحيوان في المختبر قبل أن تنفذ على الإنسان، ووجوب الحصول على الرضا المكتوب بأسلوب كامل ومستقل عن الطبيب بعد التبصير الواضح، واستوجب وضع برتوكول خاص بالتجربة ووجوب تحديده لمختلف وجوه التجربة وطرق تنفيذها.

وأن يخضع هذا البرتوكول للفحص من قبل مجلس استشاري مستقل عن الطبيب الباحث، مكلفا بإعطاء رأيه بالجانب العلمي والأخلاقي حول برتوكول البحث المقدم له من القائم بتنفيذ التجربة، ووجوب أن لا تزيد مخاطر التجربة عن الفوائد المأمولة، وبين الإعلان بأن من حق المجرب عليهم الانسحاب من التجربة بأي لحظة أثناء القيام بالتجربة دون أن يتحملوا أي مسؤولية قانونية، وأن تحقيق الفائدة من أجل المجتمع يجب أن لا تغلب على فائدة الشخص المشارك بأي حال من الأحوال، وأن يتم نشر نتائج التجربة بصورة يُحترم فيها قواعد هذا الإعلان[lxxxiii].

ولقد أطلق على إعلان هلسنكي في عام 1964. (Helsinki1 )، وقد جرى تعديل إعلان Helsinki عدة مرات وبصورة متعاقبة ففي عام 1975 جاء إعلان (2 Helsinki)، والذي يعد تحولا مهما من خلال كونه قد خصص أغلبية المبادئ والتوصيات؛ الصائرة إلى توجيه وإرشاد الطبيب المجرب في البحوث الطبية الحيوية.

**وإجمالا،** فإن هذه التنظيمات يمكن وصفها بمبادئ تشير لكل الأطباء بالعالم، وليس فقط لمن وقع عليها. وتطبيق هذه القواعد كانت تهدف لإعطاء حماية حقيقية للإنسان الذي يشارك بالتجربة، حيث أن هذه النظرة سجلت في المادة (2) من الإعلان، والتي بينت بأن مضمون المشروع وتنفيذ كل مرحلة من مراحل البحث الطبي يجب أن تحدد في البرتوكول الذي سيخضع للرقابة من قبل مجلس مستقل، معين على الخصوص للرأي والاستشارة.

كما يمكننا القول أن إعلان هلسنكي، قصد التأكيد على إمكانية اللجوء للتشخيص أو العلاج بهدف تحسين أو إنقاذ حياة المريض وكذلك إبراء أو تخفيف معاناة المرضى[lxxxiv].

وقد كان لإعادة النظر بهذا الإعلان (إعلان Helsinki )، بشكل متتابع، دور في تطويره فبعد أن أعيد النظر به كما ذكرنا في تشرين الأول من عام 1975في الاجتماع ال 29 في Tokyo. تمت إعادة النظر به مرات عديدة، ليضيف مبادئ جديدة يفرزها التطور في مجال البحوث الطبية. ففي عام 1983 أعيد النظر به في الاجتماع ال35 للجمعية الطبية في Venise، ومن ثم في Hong Kong في الاجتماع ال41 للجمعية الطبية عام 1989، والاجتماع ال 48 في Somerset West، في عام 1996، وقد أكد الإعلان في هذا الاجتماع إلى ضرورة الموازنة ما بين الفوائد والمخاطر ووجوب أخذ الرضا الواضح من المشارك ثم جاء الاجتماع الـ 52، في Edimbourg عام 2000 ، والذي بين أن استخدام العلاج البديل في تجربة سريريه يعد عملا غير أخلاقي إذا ما وجد دواء مشابه له قد رخص

باستخدامه سابقا كما جاءت ملحقات إضافية للإعلان عام 2002 في Washington وعام 2004 في Tokyo[lxxxv]، وكان الاجتماع في سيئول عام 2008، وفي أكتوبر من عام 2013 في البرازيل لإعادة النظر فيما استجد على مستوى الأبحاث.

**رابعا: دور منظمة الصحة العالمية في تدويل الحماية القانونية**

وفي عام 1981 تبنت منظمة الصحة العالمية ( Organisation Mondiale de la Santé) -O.M.S.- والمنظمة الاستشارية الدولية للعلوم الطبية في Manille، وبعد استشارة 60 دولة تقريبا والتي في طريقها للتطور، التوجيهات الدولية المقترحة لأجل البحث الطبي الحيوي المطبق على الإنسان[lxxxvi].

لكن هذه الاتفاقية، لم تحرر أكثر من توجيهات تفتقر للقوة الملزمة، مع أن المشروع اقترن بالمنظمات السابقة، وقد بين ضرورة تجريب الابتكارات الجديدة على الإنسان، قبل أن يتم طرحها بالسوق للاستخدام العام، لكن ولان هذه الابتكارات ما تزال في دور التجربة ولا تعرف نتائجها الايجابية ولا السلبية على وجه التحديد، فانه يفترض أن تقوم على إعطاء المعلومات النزيهة للمشاركين.

والهدف الحقيقي من الإعلان لم يكن إعادة النص على المبادئ التي أتى بها إعلان هلسنكي بل أراد اقتراح معايير صلبه بالنسبة لتطبيقها وخصوصا في الدول التي في طريقها للتطور[lxxxvii]. فبين ضرورة بيان طريقة وكيفيه الحصول على الرضا الواضح من الشخص الذي قبل المشاركة بالبحث الطبي الحيوي، والأخذ بالاعتبار حالة الأشخاص الذين يجب أن تكون لهم معاملة خاصة مثل الأطفال والمرأة الحامل والمصابين بإمراض عقلية.

فهؤلاء يجب أن تتم مشاركتهم بشروط أكثر تشددا، وبين ضرورة إقامة مجالس إقليميه لتقييم الأبحاث الطبية، تتكون من مختصين في مجال الثقافة والأخلاق وليس فقط علماء وأطباء، والتي تفترض من الآن فصاعدا بأن لا ينفصل التقييم العلمي للتجربة عن التقييم الأخلاقي، وان كان كل ذلك قبل تنفيذ التجربة، فإن الإعلان أكد

على ضرورة إصلاح الأضرار التي تسببها التجربة واعتبرها أمرا أساسيا، فأكد على ضرورة الاعتماد على مبدأ المسؤولية المدنية بدون خطأ، والتي بموجبها لا يكون المتضرر ملزما، بأن يثبت العلاقة السببية ما بين الضرر والخطأ[lxxxviii].

وقد أكدت اتفاقية La Convention d'Oviedo، في أسبانيا في عام 1997، والمتعلقة بحماية حقوق الإنسان وكرامة الكائن البشري بصدد الأعمال البيولوجية والطبية، على أن حماية الإنسان تبدأ بالأساس الأول ألا وهو كرامته[lxxxix].

**خامسا: الحماية القانونية من الأبحاث خلال فترتي الحرب والسلم**

وجاء نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[xc] ، ليبين في المادة (8) والمتعلقة بجرائم الحرب وفي الفقرة 10 منها، على أنه يعتبر من جرائم الحرب إخضاع الأشخاص الموجودين تحت سلطة طرف معاد للتشويه البدني أو لأي نوع من التجارب الطبية أو العلمية التي تبررها المعالجة الطبية أو معالجة الأسنان أو المعالجة في المستشفى للشخص المعني والتي لا تجري لصالحه وتتسبب في وفاة ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص أو في تعريض صحتهم لخطر شديد[xci].

ولكن على الرغم من حرص المجتمع الدولي على حماية الإنسان في نطاق الأبحاث والتجارب الطبية، فان الحماية لن تكتمل إلا بصدور قوانين وطنية لا تحرم التجارب بصورة مطلقة، وإنما تنظمها بحيث تحمي الأشخاص الخاضعين للبحث الطبي الحيوي، ابتداءً من لحظة تنفيذ البحث، وتحديد شخص المسؤول الذي سيتحمل إصلاح الأضرار التي تصيب المتضرر من تنفيذها وتعويضه بصورة متميزة عما يصيبه من ضرر سببه العمل الطبي العادي، وبالتأكيد يجب أن تأتي التشريعات الوطنية في تنفيذ الإبحاث الطبية على الكائن البشري منسجمة مع الاتفاقيات الدولية السابقة، وما أقرته من ضوابط قانونية، والا فأن صدور قوانين وطنية بعيداً عن هذه الضوابط سيؤدي الى خروقات تبعاً للايدلوجية التي يتبعها النظام السياسي في الدولة كما حصل في المانيا إبآن الحكم النازي فيها.

لذا عندما صدر قانون تنفيذ الابحاث الطبية على الكائن البشري في فرنسا عام 1988 المعدل، أتى ضمن الضوابط القانونية للاتفاقيات الدولية وإعلان Helsinki، أما على مستوى التشريعات العربية فأننا، نجد المشرع الإماراتي قد سمح بتنفيذ الابحاث الطبية ضمن شروط محددة وذلك في قانون المسؤولية الطبية الإماراتي رقم 10 لسنة 2008 في المادة 10 والتي حظرت إجراء ابحاث أو تجارب طبية على الإنسان إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة التي تحددها اللائحة التنفيذية وتبعا للشروط التي تقررها تلك اللائحة الا أن نصوص هذا القانون لم تتكلم عن نظام المسؤولية المدنية في حالة حصول خطا أثناء تنفيذ الابحاث الطبية ومن سيلزم بالتعويض؟ ورغم صدور القانون الإتحادي رقم (4 لسنة 2016) بشأن المسؤولية الطبية، والذي الغى قانون عام 2008، الا أنه لم يات بالجديد بشأن تنفيذ الابحاث الطبية اذ كرر نص المادة 10 واصبحت بالرقم 12 وقد فوضت لجان مختصة أمر منح التراخيص لتنفيذ الأبحاث الطبية [xcii].

**الخاتمة:**

أصبحت الأبحاث الطبية ملازمة للعمل العنائي منذ القدم والذي عكس حقائق كثيرة، أهمها أن هناك تمييز بين طبقات المجتمع حتى في مجال الطب، وإلا فما هي الحجج التي تسوغ اجراء التجارب على المهمشين او المساجين وما علاقة ذلك بحجة أن إخضاع المسجون أو المحكوم بالإعدام للتجربة مقابل إطلاق سراحه أو تخفيف العقوبة، هو تكفير عما ارتكبه من جرم بحق المجتمع، وهل سيكون ذلك مقنعا للضحية أو لذويه؟ لذا فأهم ما توصلنا إليه من نتائج هي:

1- أن تنفيذ الأبحاث الطبية على الكائن البشري بقدر ما أصبح ضرورة لمعرفة فاعلية البحث الطبي، بقدر ما لزم الأمر وضع القيود التي لا يجب بأي حال أن تترك لمعايير يضعها الأطباء الباحثون، وإنما يلزم التأكيد على معايير موضوعية تتفق عليها منظمة الصحة العالمية.

2- أن تشريع قانون لتنفيذ الأبحاث الطبية في دولة تفتقر للإمكانيات الاقتصادية والعلمية، يعني إهدار للقيمة الفعلية للمبادئ المتعلقة بحرمة الجسد، فإقدام المشرع على إضفاء الشرعية على تنفيذ الأبحاث الطبية، يرتبط بصورة أساسيه، بالمحافظة على المبادئ الدستورية التي تؤكد على الدوام من قبل ذوي الاختصاص في المجال الطبي والقانوني، أن حياة الإنسان وصحته لا تُقدَّرُ بثمن مهما كان مرتفعاً.

3- تنفيذ الأبحاث في كل الأحوال أصبح ينفذ على المرضى والأصحاء حتى خارج إقليم الدولة التي رخصت بتنفيذ البحث، كما حصل في فرنسا إذ أنه ولصرامة القوانين فيها وفي أراضي الاتحاد الأوربي أيضا، لجأ الباحثون إلى الدول الفقيرة في إفريقيا وآسيا لتنفيذ الأبحاث بعيدا عن الرقابة، لذا فإن تدويل الحماية القانونية لتنفيذ الأبحاث أصبح أحد أهم واجبات المجتمع الدولي.

4- إن هناك الكثير من المؤتمرات الطبية المنعقدة، والتي أتت على معايير تبدوا في مجملها هي الحد الأدنى، لذا ولكي تعكس حماية حقيقية لا بد من أن تقنن بصورة صادقة في جميع الدول على مستوى القوانين الوطنية، لتبدأ بتحريم الأبحاث في حالة عدم وجود إمكانيات طبية وعلمية من مختبرات ومستشفيات لإجراء الأبحاث وانتهاءاً بالترخيص بتنفيذها ضمن رقابة صارمة في الدول المتقدمة، وضوابط قانونية ينص عليها.

5- من خلال دراستنا تبين لنا خطورة تنفيذ الأبحاث في فترة السلم، فقد أتت بكوارث أكثر وأعظم من تلك التي تمارس في فترة الحرب، لأنها تجري من خلال مختبرات ومصانع أدوية مُنحت لها ثقة دولية، ببيع الأدوية أو الأدوات الطبية على مستوى العالم ، فإذا بالضرر يأتي بشكل كارثي ولا يمكن أن نغفل عن دواء فيوكس (vioxx) المسكن للآلام وما سببه من أضرار على مستخدميه.

**وأهم ما يمكننا تقديمه من توصيات:**

1- إن أي ترخيص ممكن لتنفيذ الأبحاث لا بد أن يتوافق مع سياسة الصحة العامة للدولة، لا مع السياسة الاقتصادية لشركات الأدوية والأدوات والأجهزة الطبية، حتى لو كانت حماية المشاركين متحققة بصورة مؤكدة، ولا يمكن أن يسمح بأي حال للمراكز البحثية الخاصة، أن تضع معايير تنفيذ الأبحاث وفقا لمصالحها لأن غايتها الأساسية هي الربح، على عكس مراكز الأبحاث الحكومية التي تكون مدعومة من قبل وزارة الصحة وهدفها الأساسي هو الصحة العامة.

2- بيان الأسس القانونية لإجراء الأبحاث الطبية على الكائن البشري بالصورة التي تسمح بتنفيذ البحث في حدود احترام حرمة الجسد والإبقاء على حصانة هذا المبدأ وعدم المساس به إلا في أضيق الأحوال، فيسمح بإجراء الابحاث الطبية متى توافرت شروط تنفيذها ضمن حماية سابقة على تنفيذها ورقابة مشددة خلال مرحلة التنفيذ لكي لا تخرج الابحاث عن الحدود التي رسمت لها.

3- يلزم مراقبة الأبحاث الطبية التي يسعى الباحثون الأجانب لتنفيذها في الدول العربية، لا سيما تلك التي تتعلق بالأدوية والمنتجات الصحية والتي أصبحت تطرح بالأسواق العربية مستوردة من دولة أجنبية، فما سببه عقار فيوكس (vioxx) -المسكن للآلام- من وفيات يعد إنموذجاً يعكس مدى ضرورة وجود الرقابة المشددة من باحثين مواطنين مختصين يشرفون على مثل هذه الأبحاث، ومن خلال مؤسسه صحية أو علمية، وبنفس الالتزامات التي يلتزم بها الباحث الوطني. فالريبة قائمة في سعي بعض الباحثين في دول شرعت قوانين صارمة في تنفيذ الأبحاث فراحوا يجرونها في دول أفريقيا بعيدا عن تلكم القوانين الصارمة، ولذا يجب أن لا تكون البلاد العربية؛ ملاذاً لهؤلاء الباحثين في سعيهم لإجراء أبحاث أو تجربة دواء غير مؤكد الفاعلية، تحت غطاء مساعدات إنسانية على سبيل المثال.

## المصادر باللغة العربية


**الكتب القانونية**

الشرقاوي، إبراهيم الشهابي، تثبيت الجنس وإثارة، دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، الطبعة الأولى، 2002 .

الاهواني، حسام الدين، المشاكل القانونية التي تثيرها عمليات زرع الأعضاء البشرية، مطبعة جامعة عين شمس، 1975.

حسن سعد سند، الحماية الدولية لحق الإنسان في السلامة الجسدية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2004

- الخولي، محمد عبد الوهاب، المسؤولية الجنائية للأطباء عن استخدام الأساليب المستحدثة في الطب والجراحة،- دراسة مقارنة- الطبعة الأولى، 1997.

الغريب، محمد عيد، التجارب الطبية والعلمية وحرمة الكيان الجسدي للإنسان، دراسة مقارنة، طبعة أولى، 1989.

زناتي، محمود سلام، موجز تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية للمجتمعات البدائية والقبلية والمدنية القديمة، دار النهضة العربية، 1984، القاهرة.

**الرسائل الجامعية**

محمد عبد المنعم عبد الخالق، النظرية العامة للجريمة الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1988.

**بحوث منشورة في دوريات علمية**

عدنان سبيعي، الاستنساخ /مناهج ومواقف إنسانيه، من مجموعه بحوث حول الاستنساخ جدل العلم والدين والأخلاق، د.هاني رزق، دار الفكر- دمشق- سوريا، 1997

منذر الفضل، التجربة الطبية ومدى الحماية التي يكفلها القانون المدني والقوانين العقابية والطبية، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، المجلد الثامن، العدد الأول والثاني، مطبعة العاني، بغداد، 1989.

محمد عبد المنعم رياض، محكمة دولية لمحاكمة كبار مجرمي الحرب، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد الأول السنة 1945.

ياسر عبد الحميد الافتيحات، الأسس القانونية لإضفاء الشرعية على تنفيذ الأبحاث الطبية على الكائن البشري، دراسة تحليلية للأسس المعتمدة لممارسة الأبحاث الطبية في قانون الصحة الفرنسي مقارنة بقانون المسؤولية الطبية الإتحادي رقم 10 لسنة 2008، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد 26 المجلد الثاني، مارس 2016. ص: 208 وما بعدها.

**المواقع الالكترونية**

فرانس24 **http://www.france24.com/** بتاريخ 2014/08/13.

تقرير اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، والصيغة النهائية لمشروع نص أركان الحرب، رقم الوثيقة.

**PCNICC/2000/INF/Add.2. p. 23-24 et p. 34-35.**

مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دوليه، اعتمد في 17 تموز من عام 1998، والمسمى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

***http://www0.un.org/***


## المصادر باللغة الفرنسية


**- الكتب القانونية**

**Ouvrages**

Abadie P. et Barre S., *Droits du patient, information et consentement, objectifs en management hospitalier*, Masson, paris, 2004.

, *L'éthique médicale,l'expérimentation humain en question ,* Ambroselli C. Aspects du droit médical,Ed universitaires de Fribourg,Genève, Lausanne et .Neuchâtel , 1986

Ambroselli C. , *L'éthique médicale,* Ed Que sais - je ? , PUF., 1988

Auquier P., Sida et expérimentation humaine des médicaments, révolution éthique,

mythe ou réalité ?, in sida, Les enjeux éthiques, Ed. Doin, Septembre 1994.

Benaroyo L., *Ethique et responsabilité en médecine,* éd Suisse, Médecine et .hygiène, 2006

Gromb S., Le droit de l'expérimentation sur l'homme. Droit français. Règles supranationales, Ed. Litec, 1992.

Lantrès O., *La responsabilité des établissements les études hospitalières,* éd. 2001.

Lenoir N. et Mathieu B., *Le droit international de la bioéthique,* Textes, Que .sais-je ? PUF, 1998

*, Le malade à l'hôpital,* droit, garanties et obligations, Action santé .Lin D Lozano R-M., La protection européenne du droit de l'homme .érèr 2000 dans le domaine de la biomédecine, La documentation française, Paris, 2001.

Meyer P., La révolution des médicaments, Mythes et réalités, Ed. Fayard, .1984

Meyer P., Leçons sur la vie, la mort et la maladie, Paris, Hachette Littératures, Sciences, 1998.

Moutel G., *La régulation de la recherche médicale et la gestion des risques* : Analyse des enjeux de protection des personnes suite à l'accident .londonien de mars 2006. , Inserm actualités, n°201, 09.2006

Kogan E., *Le système des camps de concentration*, éd seuil, Paris 1970

Pelvoux D., *Enquête sur le sida,* éditions de présent, 1986.

Pierre G., *L'expérimentation humaine en Allemagne nazie de 1940 à 1945,* .cahiers Laennec, juin 1952,2éme cahier

Rodriguez-Arias D., Moutel G., Hervé C., Recherche biomédicale et .populations vulnérables, L'Harmattan, 2006

Régner F., Expérimentation biomédicale humaine : le point de vue d'un clinicien, expérimentation biomédicale et droits de l'homme, fondation .marangopulos pour les droit de l'homme, PUF, 1988

**Thèses**

**- الرسائل الجامعية**

-I., *L'expérimentions sur l'homme,* thèse de doctorat en médecine, Université de Bordeaux, 1931-1932.
rôle des -Enzinger I., Situation actuelle de l'expérimentation sur l'homme .doctorat en médecine, Université de Nancy comités d'éthique, Thèse de
, *L'expérimentation humaine dans l'histoire de la médecine*, .Franchitti R Thèse doctorat médecine Université Paris XIII, 1981.
Lafont M., *L'extermination douce .la mort de 40000 malades dans les hôpitaux psychiatriques en France sous le régime de vichy, thèse de médecine, université Claude Bernard,* Lyon I, octobre 1981, Ed. De l'Arefppi, 1987
Mariaux Servan E., *L'essai thérapeutique :* information et vécu du patient, thèse de Médecine, 1985, université Claude Bernard Lyon I., faculté de Lyon sud.
Portel F., L'expérimentation des nouveaux médicaments sur l'homme dans le cadre de la procédure d'A.M.M., Thèse pharmacie, Bordeaux II, 1986.
Rosenau H., *Les conditions légales préalables requises pour les essais cliniques d'après la déclaration d'helsinki révisée et la convention européenne sur les droits de l'homme et la biomédecine*, journal international de bioéthique, éd eska 2004.
Villani D., La protection des personnes qui se prêtent à des recherches biomédicales, Thèse de droit, Lyon III, 1992.

**Rapports et documents officiels**

**- التقارير والملفات الرسمية**

Assemblée nationale de l'organisation des Nation Unies : Pacte international relatif aux civils et politiques ,16 décembre 1966 à New York,( 1976) 999 R.T.N.U.187.
*http://www.ohchr.org*
Conseil d'État. *Sciences de la vie. De l'éthique au droit,* Paris : La Documentation
Française, 1988 : notes et études documentaires, n° 4855,1988.
Déclaration universelle des droits de l´homme de 1948, Adoptée par l´assemblée générale dans sa résolution 217 A (III) du 10 décembre 1948,
*http://www.justice.gouv.fr/textfond/dudh1948.htm*
Mattei J-F., *L'éthique biomédicale dans le mouvement des idées,* La vie en questions : pour une éthique biomédicale, Rapport au premier ministre, .La documentation française, Collection des rapports officiels, 1994

- الدوريات والمقالات

**Articles, Chroniques**

: ) code de Nuremberg ( Amiel P., et Vialla F., *La vérité perdue du* en France, R. D. ) *code de Nuremberg*e *(et déformations du réception*
Sanit. Soc., juillet-
.août , n° 4, 2009

Alias F., Les leçons de Nuremberg ou l'époque des comités d'éthique, Le
.journal international de médecine, n°188, 6-12 mars 1991

, *Etude générale : le contrôle international de* .Bassiouri C
*l'expérimentation sur l'homme,* Revue internationale de droit pénal 1980.

Edelman B., *Expérimentation sur l'homme* : Une loi sacrificielle, la
recherche, n° 235, septembre 1991.

, *Eugénisme et ses diverses formes*, Revue trimestrielle des .Kivilcim-Forsman Z
droits de l'homme, 54/2003.

Huriet C., *Introduction,* in regard éthique, la recherche biomédicale, éd.
Conseil de l'Europe, 2004.

**Colloques, Conférences et Séminaires**

- المؤتمرات والاجتماعات والحلقات الدراسية

Calmejane J., *Les comité consultatifs de protection des personnes dans la*
*.recherche biomédicale,* université d'angers, 2002

Convention (III) de Genève relative au traitement des prisonniers de guerre, 12
août 1949.*http://www.ohchr.org*

De la pradelle P., La conférence diplomatique et les nouvelles conventions de
.Genève du 12 août 1949, paris, les éditions internationales, 1951

Déclaration d'Helsinki**,** Unité d'Ethique*, http://www.wma.net*

Déclaration de Manille, 1981 . *http://infodoc.inserm.fr/* .

Fluss Sev S., « Le rôle de l'OMS dans le domaine de la législation sanitaire : aperçu historique », RILS, 49, 1 : 111-127. [n° spécial La législation sanitaire à l'aube du XXIe siècle, Genève, OMS, 1998, XVII-
289. *http://www.refer.sn/rds/*

Organisation mondiale de la santé, l'élément santé dans la protection des droits de l'homme face aux progrès de la biologie et de médecine, Genève,
O.M.S, 1976

Terrier E., *Le cadre juridique de l'expérimentation sur l'homme: la recherche biomédicale,* Colloques, quel droit pour la recherche? LexisNexis, Litec, 2006

[i] حسن سعد سند، الحماية الدولية لحق الإنسان في السلامة الجسدية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2004. ص:3.

[ii] لقد برهن الفقهاء على أن أناس المجتمع البدائي كانوا طيبين ومسالمين، وهي بلا شك فطرة الله التي فطر الناس عليها. انظر للتفصيل محمود سلام زناتي، موجز تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية للمجتمعات البدائية والقبلية والمدنية القديمة، دار النهضة العربية، 1984، القاهرة، ص: 43.

[iii] Meyer P., *Leçons sur la vie,* la mort et la maladie, Paris Hachette, 1998, p.15.

[iv] لمزيد من التفصيل حول أسباب الإباحة انظر الخولي، محمد عبد الوهاب، المسؤولية الجنائية للأطباء عن استخدام الأساليب المستحدثة في الطب والجراحة ـ دراسة مقارنة ـ الطبعة الأولى، 1997، ص 6 وما بعدها.

[v] أي تحويل الفرضية الموضوعة من الحالة النظرية إلى الواقعية من خلال تطبيقها لكي يثبت صحتها أو عدم صحتها، ويتم ذلك من خلال تنفيذها على شخص ما في نطاق تجربة طبية.

[vi] Mattei J-F., *L'éthique biomédicale dans le mouvement des idées,* La vie en questions : pour une éthique biomédicale, Rapport au premier ministre, La documentation française, Collection des rapports officiels, 1994., p.37-38

[vii] انظر نشر الخبر على موقع فرانس24 http://www.france24.com/ بتاريخ 2014/08/13.

[viii] كما حصل بتوجه الحزب النازي، خلال الحرب العالمية الثانية، في أباحه تنفيذ التجارب الطبية دون أي ضوابط، على الرغم من انه قد أصدر قبل الحرب قانونا يحمي الأشخاص المجرب عليهم !

[ix] هذا ما يحصل في بعض دول العالم الثالث عندما يقوم الأطباء القادمين من أمريكا أو أوربا الغربية بتنفيذ أبحاثهم على الفقراء والمرضى في تلك البلاد دون اعتراض من قبل السلطات في تلك البلاد، مقابل مكاسب شخصيه لبعض أفراد السلطة حول ذلك انظر:

Meyer P., *La révolution des médicaments,* Mythes et réalités, ed Fayard 1984, p. 107 et s.

[x] هذا ما فعله المشرع الفرنسي، إذا وجد أن تنفيذ البحوث الطبية تمت في الغالب على أشخاص ضعاف مثل القاصرين والسجناء والمرضى فتشدد في تنفيذها على هؤلاء بصورة اكبر مما لو كان شخصا سليما بالغا عاقلا.

[xi] Portel F. , *L'expérimentation des nouveaux médicaments sur l'homme dans le cadre de la procédure d'A.M.M.*, Thèse pharmacie, Borde aux II, 1986. p 22..

[xii] من المؤكد انه لا يمكن معرفة حقيقية ما جرى بالماضي الا من خلال ما كُتب، ولهذا قد توجد تجارب على نطاق أوسع هنا أو هناك دون أن تدون، فضلا عن أن التجربة مطردة مع التطور في مجال العلوم الطبية انظر:

Villani D., *La protection des personnes qui se prêtent à des recherches biomédicales*, Thèse de droit, Lyon III, 1992, p. 6.

[xiii] حيوان يستخدم في المختبرات لإجراء التجارب الطبية في المختبر.

[xiv] جراح مشهور (1510-1590) كان يعالج الملوك والأمراء في أوربا.

Ambroise Paré, Chirurgien français du 16e siècle, http://www.infoscience.fr

[xv] Villani D., op.cit., 7.

[xvi] Franchitti R. , *L'expérimentation humaine dans l'histoire de la médecine*, Thèse doctorat médecine Université Paris XIII, 1981, p.15 et s

[xvii] كان اغلب الأطباء في تلك الحقبة يعتقدون ان الرأس المقطوع يبقى حيا ويشعر بمن حوله لمدة وجيزة، انظر تفصيل ذلك في المصادر الآتية:

, *Etude générale : le* .., op.cit., p. 46 et s. ; Bassiouri C Franchitti R *contrôle international de l'expérimentation sur l'homme,* Revue , *Le malade à* .internationale de droit pénal 1980, p. 276. ; Lin D *.l'hôpital,* droit, garanties et obligations, Action santé érèr 2000, p 32-33.

[xviii]. رغم اننا نجد امثال هذا الطبيب ممن سمحوا باجراء تجارب على الأطفال القصر، إلا انه بالمقابل لم يسجل اختراعه ( لقاح الجدري) باسمه وذلك لكي يكون تحت متناول جميع الفقراء.

Mariaux Servan E., *L'essai thérapeutique :* information et vécu du patient, thèse de Médecine, 1985, université Claude Bernard Lyon I., faculté de Lyon sud, p. 8.

[xix] Tribunal correctionnel Lyon, 15 décembre 1859. D.1859.III. 88

[xx]Edelman B., *Expérimentation sur l'homme* : Une loi sacrificielle, la recherche, n° 235, septembre 1991, p. 1058.

[xxi]-Enzinger I., *Situation actuelle de l'expérimentation sur l'homme* doctorat en médecine, *rôle des comités d'éthique*, Thèse de Université de Nancy I, 1984.

[xxii] أجريت العديد من ابحاث نقل الدم من الحيوانات الأقرب لتكوين الانسان الا أنها باءت جميعاً بالفشل.

[xxiii] انظر حسام الدين الاهواني، المشاكل القانونية التي تثيرها عمليات زرع الأعضاء البشرية، 1975، ص11 .

[xxiv]Villani D., op.cit., p. 8-9.

[xxv] الشرقاوي، إبراهيم الشهابي، تثبيت الجنس وإثارة، دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، الطبعة الأولى، 2002 ص: 60 .

[xxvi] Capin M-J-I., *L'expérimentions sur l'homme,* thèse de doctorat en médecine, Université de Bordeaux, 1931-1932. p. 26.

[xxvii] Lantrès O., *La responsabilité des établissements les études hospitalières,* éd. 2001, p. 22 et s. ; Abadie P. et Barre S., *Droits du patient, information et consentement, objectifs en management hospitalier*, Masson, paris, 2004, p. 3.

[xxviii] باعتبار أن هذا سيوفر حماية للمرضى بمراقبتهم ومعرفه العوارض السلبية والايجابية للتجربة والتوقف أن تبين وجود مخاطر على صحتهم انظر.

Lin D., op.cit., p. 29-30.

[xxix] 7..Villani D., op.cit., p

[xxx] Abadie P. et Barre S., op. cit., p. 3.

[xxxi] Gromb S., *Le droit de l'expérimentation sur l'homme*. Droit français. Règles supranationales, Ed. Litec, 1992, p. 21

[xxxii] من البديهي ان هذه الصورة من التلقيح الصناعي محرمة في الشريعة الإسلامية لأنها طريقة تلقيح للمرأة بماء من غير زوجها، مما يؤدي الى اختلاط الأنساب.

[xxxiii] يدور النقاش الآن حول أباحه القتل الرحيم في نطاق الاتحاد الأوربي حيث توافق عليه دول مثل بلجيكا وتحرمه دول مثل فرنسا.

[xxxiv] Kivilcim-Forsman Z., *Eugénisme et ses diverses formes*, Revue trimestrielle des droits de l'homme, 54/2003, p. 517 et s.; Terrier E., *Le cadre juridique de l'expérimentation sur l'homme: la recherche biomédicale,* Colloques, quel droit pour la recherche? LexisNexis, Litec, 2006, p. 145-156.

[xxxv] لقد كانت هناك ثلاثة مؤتمرات لتحسين النسل شاركت بها أمريكا وعشرين دولة أوربية في عام 1932، انظر:

Gromb S., op.cit.,p. 22.

[xxxvi] Lafont M., *L'extermination douce .la mort de 40000 malades dans les hôpitaux psychiatriques en France sous le régime de vichy, thèse de médecine, université Claude Bernard,* Lyon I, octobre 1981, Ed. De l'Arefppi, 1987, p. 256 et s.

[xxxvii] Gromb S., op.cit., p. 23.

[xxxviii] Villani D., op.cit., p. 8; Pierre G., *L'expérimentation humaine en Allemagne nazie de 1940 à 1945,* cahiers Laennec, juin 1952,2éme cahier, p. 40

[xxxix] وهذا يتطلب تنظيما دوليا لتنفيذ البحوث الطبية، خوفا من تجاوز بعض السلطات للقوانين الوطنية، وتقوم بتنفيذ الأبحاث دون أي قيد.

[xl] منذر الفضل، التجربة الطبية ومدى الحماية التي يكفلها القانون المدني والقوانين العقابية والطبية، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، صادرة عن جامعة بغداد، المجلد الثامن، العدد الأول والثاني، مطبعة العاني، بغداد، 1989، ص101.

[xli] Kogan E., *Le système des camps de concentration*, éd seuil, Paris 1970, p. 46.

[xlii] منذر الفضل، المصدر السابق، ص:86.

[xliii] Régner F., *Expérimentation biomédicale humaine : le point de vue d'un clinicien, expérimentation biomédicale et droits de l'homme*, fondation marangopulos pour les droit de l'homme, PUF, 1988, p. 14.

[xliv] Auquier P., *Sida et expérimentation humain des médicaments, révolution éthique, mythe ou réalité* ? In sida, les enjeux éthiques, éd . Doin , septembre 1994., p 135.

وللمزيد من التفصيل حول التعقيم الإجباري والطوعي ومدى شرعية ذلك انظر:

Lozano R-M., *La protection européenne des droit de l'homme dans le domaine de la biomédecine,* la documentation française, paris, 2001, p. 83 et s.

[xlv] لقد سحب الدواء المنتج من قبل أحدى الشركات الامريكيه، من الأسواق الاوربيه والامريكيه، بعد الاتهامات الموجه من المسئولين في هيئات أمريكية، بأنه سبب بوفاة 140 ألف شخص نتيجة أصابتهم بأمراض بالقلب، وأكد المسئول بمديرية الدواء في النرويج البروفيسور ستا ينار ماد سن من جانبه في أن الأرقام التي أوردتها وسائل الإعلام الأميركية إذا تمت مقارنتها بالساحة النرويجية فإن ذلك يعنى أن ما بين 400 و500 حالة وفاة كان سببها تناول العقار الذي تبين أنه يتسبب بمشاكل في الشريان التاجي بالقلب.انظر نشر الخبر في 29-1-2005 على الموقع

الالكتروني لقناة الجزيرة الفضائية. وانظر أيضا.

Guide des médicaments, *http://www.doctissimo.fr/medicament-VIOXX.htm*

[xlvi] يمكننا التأكيد على أن لجوء الأطباء لطريق البحث مطروحا باعتباره الحل الأخير كما حصل في بريطانيا عندما حقن الطفل لويس غودفيلو بعقار السلدنافيل المعروف تجاريا باسم فياغرا ، الذي ساعد على توسيع شرايين دقيقية في رئة الرضيع ، مع تأكيد الأطباء أن ما فعلوه لا يعدوا أن يكون تجربة قد لا تأتي بنتائج ايجابية انظر نشر الخبر على موقع ال BBC، في 2007/02/16. وانظر كذلك للفضائح التي حصلت في بريطانيا في آذار من عام 2006، حول تجربة دواء على مجموعة من المتطوعين.

Moutel G., *La régulation de la recherche médicale et la gestion des risques* : Analyse des enjeux de protection des personnes suite à l'accident londonien de mars 2006. , Inserm actualités, n°201, p. 1-6..09.2006

[xlvii] انظر الخبر منشور في الصحف العالمية مثل موقع ال BBC الأربعاء، 23 نوفمبر/ تشرين الثاني2011. وانظر تبعات القضية على مجلة الاقتصاد السعودية بتاريخ: الخميس old هـ. الموافق 27 إبريل 2006 العدد 4581

[xlviii] منذر الفضل، مصدر سابق، ص: 83.

[xlix] لقد أصبحت البحوث على المصابين بمرض الإيدز مطرده من اجل محاولة اكتشاف علاج فاعل ومؤثر، لاسيما وان البحوث في هذا المجال قد سمحت بها قوانين مثل قانون Huriet، الخاص بتنفيذ الأبحاث على الكائن البشري في فرنسا، وان كانت محور جدل واسع بسبب أن رضا المصابين بهذا المرض لا يكون صحيحا، فهم يقبلون كما لوحظ المشاركة في اخذ أي علاج رغبة في تحقق المعجزة في شفائهم ( **guérison miraculeuse** )، ولهذا فان المشرع الفرنسي تنبه للأمر فوضع شروطا مشددة في حالات مشاركة المرضى في البحث وهم على عتبة الموت ،انظر في ذلك.

Villani D., *op.cit*., p.8-9.

[l] حول أضرار وفوائد الاستنساخ انظر: عدنان سبيعي،الاستنساخ /مناهج ومواقف إنسانيه، من مجموعه بحوث حول الاستنساخ جدل العلم والدين والأخلاق، د.هاني رزق ،دار الفكر –دمشق- سوريا، 1997 ص.189 وما بعدها.

[li] Pelvoux D., *Enquête sur le sida,* éditions de présent, 1986, p. 71 et 74

[lii] انظر الموقف الفقهي الرافض والمؤيد لتنفيذ التجارب لدى الأستاذ منذر الفضل، مصدر سابق، 98 وما بعدها.

[liii] لم يصدر في القانون المصري نص يبيح التجربة غير العلاجية على الإنسان السليم، والرأي المتفق عليه فقها أنها غير مشروعه. الا ان هناك اختلاف في تفسير المادة 43 من الدستور المصري الذي يعلقها على رضا الشخص مما يؤدي لوجود شك حول القول بالتحريم انظر الغريب، محمد عيد، التجارب الطبية والعلمية وحرمة الكيان الجسدي للإنسان، دراسة مقارنة، طبعة أولى، 1989، ص:63 وما بعدها.

[liv] طرح السؤال بهذا الصدد، على مستوى الأعلام، في الحدود ما بين القانون والعلم، فعلم الطب يتطلب التطور ولا يكون مستحبا وضع القيود على هذا التطور. ولان هذه العلوم جاءت من اجل نفع الإنسان فلا بد أن تكون هناك سيطرة تامة على الأبحاث الطبية التي يتم تحقيقها لكي لا تنحرف عن هدفها الأساسي، آلا وهو منفعة البشرية، وبذلك ظهرت تدريجيا وبشكل واضح الدعوة إلى أخلاقيات التجربة، التي تكونت من اجل الرد على الحاجة لحماية الإنسان الذي يخضع للبحث،

إلا أن هذه القواعد الأخلاقية لم تكف لإضفاء الحماية المتكاملة.

., op.cit., p. 167.Gromb S

[lv] Huriet C., *Introduction,* in regard éthique, la recherche biomédicale, éd. Conseil de l'Europe, 2004, p. 16-17.

[lvi] Ambroselli C., *L'éthique médicale,l'expérimentation humain en question ,* Aspects du droit médical,Ed universitaires de Fribourg,Genève, Lausanne et Neuchâtel , 1986, p. 301.

[lvii] انظر: محمد عبد المنعم رياض، محكمة دولية لمحاكمة كبار مجرمي الحرب، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد الأول السنة 1945.

[lviii] انظر: لمزيد من التفصيل حول مضمون هذا المصطلح:

La recherche documentaire ،PHI-15048 Ethique médicale et *;* Benaroyo L., bioéthique, Université Laval*, http://www4.bibl.ulaval.ca/ Ethique et responsabilité en médecine,* éd Suisse, Médecine et hygiène, 2006, 157 .

[lix] حسن سعد سند، مصدر سابق، ص.335، 336 .

[lx] انظر محمد عيد الغريب، مصدر سابق، ص17.

[lxi] Lenoir N., *Aux frontière de vie : une éthique biomédicale à la française,* Tome I, Collection rapports officiels, rapport au premier : monde, 1992, p.187.-recherche et pratiques médicales dans le tiers

[lxii] انظر: حسن سعد سند، المصدر السابق، ص: 126 وما بعدها. وانظر حول مدى إلزامية نصوص الإعلان الصفحة 130. من هذا المصدر

[lxiii] لقد نصت المادة 19 من اتفاقية جنيف لسنة 1958 على ترك العقاب عن جريمة القرصنة لأي دوله تقبض على المجرم باعتبارها تخضع لأحكام استثنائية وذكرتها المادة 13 من اتفاقية جنيف فيما يتعلق بتجارة الرقيق أو الجرائم المرتكبة خلال الحرب والتي تجرمها قوانين وعادات الحرب.

[lxiv] حول مفهوم الجريمة الدولية انظر: محمد عبد المنعم عبد الخالق، النظرية العامة للجريمة الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1988، ص: 22 وما بعدها.

[lxv] **الجرائم ضد الإنسانية**:هي التي تنطوي على عدوان صارخ على إنسان ما أو جماعة إنسانية، لاعتبارات معينة والجرائم ضد الإنسانية اشمل واعم من جرائم الحرب ذلك أن كل جرائم الحرب هي جرائم ضد الإنسانية. هذا وقد اعتبرت من جرائم القانون العام غير القابلة للتقادم، المعاملة غير الإنسانية، والاضطهاد المرتكب باسلوب متقن وتحت اسم الدولة في ممارسة سياسة الهيمنة الأيدلوجية التي تتبنى ( مذهب معين)، سواء ضد الأشخاص بالنظر لانتمائهم العرقي أو الديني، أو سواء ضد خصوم هذه السياسة، أيا كان شكل هذا الاضطهاد. وقد ميز القانون الدولي أيضا ما بين الجرائم في حالة السلم وما بين الجرائم في حالة الحرب. انظر للتفصيل د.حسن سعد سند، مصدر سابق، ص 335 إلى 348.

[lxvi] تكونت وثائق المحاكمة من 1471 ملف منها (570) لأجل المتهمين و(901) للدفاع و(11576) صفحة مطبوعة وإرشادات في محاضر الجلسات انظر حول ذلك:

Gromb S., op.cit, p.14.

[lxvii] حول جدلية المسؤولية الجنائيه للفرد في ظل القانون الدولي الجنائي.انظر د.حسن سعد سند، مصدر السابق، ص: 585 -592.

[lxviii] Amiel P., et Vialla F., *La vérité perdue du code de (: réception et éformations du )Nuremberg* en ) *code de Nuremberg*.France, R. D. Sanit. Soc., juillet-août , n° 4, 2009, p. 674-675

قد وضعت هذه القواعد في نفس السنة التي انشأت فيها الجمعية الطبية العالمية فأشارت لها أيضا.[lxix]

[lxx] Rosenau H., *Les conditions légales préalables requises pour les essais cliniques d'après la déclaration d'helsinki révisée et la convention européenne sur les droits de l'homme et la biomédecine*, journal international de bioéthique,éd eska 2004, p. 50.

[lxxi] للإطلاع على ما يتعلق بهذا الإعلان انظر كذلك: منذر الفضل، مصدر سابق، ص: 97- 98.

[lxxii] op.it., p. 675. Amiel P., et Vialla F.,

[lxxiii] Déclaration universelle des droits de l´homme de 1948, Adoptée par l´assemblée générale dans sa résolution 217 A (III) du 10 décembre 1948, http://www.justice.gouv.fr/textfond/dudh1948.htm

[lxxiv] الاتفاقية المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والاتفاقية الخاصة بمعاملة أسرى الحرب والاتفاقية من اجل تحسين أوضاع المرضى والجرحى من أفراد القوات المسلحة في الميدان والاتفاقية من اجل تحسين أوضاع الجرحى و المرضى من قوات البحرية انظر في ذلك: د.حسن سعد سند، مصدر سابق،ص 342.

De la pradelle P., *La conférence diplomatique et les nouvelles conventions de Genève du 12 août 1949*, paris, les éditions internationales, 1951, p. 291-402.

[lxxv] Convention (III) de Genève relative au traitement des prisonniers de guerre, 12 août 1949.http://www.ohchr.org

[lxxvi] مع ذلك يبقى قسم أبو أقراط، هو القسم المؤدى وما عدا المختصين في الأخلاق الطبية فلا احد يتكلم عن قسم جنيف في الوسط الطبي.

[lxxvii] Gromb S.,op.cit, p.149 ; Alias F., *Les leçons de Nuremberg ou l'époque des comités d'éthique* , le journal international de médecine n°188-6-12 mars 1991, p. 32.

[lxxviii] محمد عيد الغريب، المصدر السابق، ص 32.

[lxxix] Assemblée nationale de l'organisation des Nation Unies : Pacte international relatif aux civils et politiques ,16 décembre 1966 à New York,( 1976) 999 R.T.N.U.187. http://www.ohchr.org

[lxxx] Fluss Sev S., « Le rôle de l'OMS dans le domaine de la législation sanitaire : aperçu historique », RILS, 49, 1 : 111-127. [n° spécial La législation sanitaire à l'aube du XXIe siècle, Genève, OMS, 1998, XVII-289. http://www.refer.sn/rds/

[lxxxi] وبناء على طلب الجمعية الوطنية للأمم المتحدة ( *ONU* ) ومنظمة الصحة العالمية *l'O.M.S* نشر تقرير في 1976 عن ذلك انظر.

Organisation mondiale de la santé, l'élément santé dans la protection des droits de l'homme face aux progrès de la biologie et de médecine, Genève, O.M.S, 1976 .

[lxxxii] وقد انضمت إليها فرنسا بالقرار ذو الرقم 76-81 في 29 تشرين الثاني 1981.

[lxxxiii] Conseil d'État. *Sciences de la vie. De l'éthique au droit,* Paris

: La Documentation Française, 1988 : notes et études documentaires, n° 4855,1988, p. 167.

[lxxxiv] محمد عيد الغريب، المصدر السابق، ص25-29.

[lxxxv] Dreyfus D. et Lemare F., *Droit à la connaissance, respect des personnes et recherche clinique*, médecine sciences, Flammarion, 2001, Paris, p. 15-19.

[lxxxvi] Déclaration de Manille, 1981 . *http://infodoc.inserm.fr/* ; Conseil d'État. *Sciences de la vie. De l'éthique au droit,* op.cit., p.169. ; Lenoir N. et Mathieu B., *Le droit international de la bioéthique,* Textes, Que sais-je ? PUF, 1998, p. 86-96.

[lxxxvii] الاتفاقيات المتوالية لم تكن تعتمد على تكرار المبادئ المنصوص عليها، بل كانت تسعى إلى تعميق وتوضيح المبادئ لتتوافق مع التطور في مجال الأبحاث الطبية.

[lxxxviii] حول الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية في مواجهة انتهاكات التجارب الطبية انظر.د.حسن سعد سند،مصدر سابق، ص 468 .

[lxxxix] Gromb S., op.cit, p. 37.

Bélanger M., *Interactions normatives et recherches biomédicales : la construction de la convention d'Oviedo,* in Jeux de s. normes dans la recherche biomédicale, op. cit., p. 157 et

[xc] اعتمده في 17 تموز من عام 1998 مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دوليه.

*http://www0.un.org/*

انظر تقرير اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، والصيغة النهائية لمشروع نص أركان الحرب، رقم الوثيقة.[xci]

*PCNICC/2000/INF/Add.2. p. 23-24 et p. 34-35.*

[xcii] لقد ارتأينا تخصيص بحث مستقل لمعالجة قانون الصحة الفرنسي والقانون الإماراتي وبيان شروط تنفيذ الابحاث في كل من فرنسا والإمارات وبيان اللجان المختصة بمراقبة آلية تنفيذ الابحاث. انظر البحث بعنوان الأسس القانونية لإضفاء الشرعية على تنفيذ الأبحاث الطبية على الكائن البشري، دراسة تحليلية للأسس المعتمدة لممارسة الأبحاث الطبية في قانون الصحة الفرنسي مقارنة بقانون المسؤولية الطبية الإتحادي رقم 10 لسنة 2008، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد 26 المجلد الثاني، مارس 2016. ص: 208 وما بعدها.